

جامعة آكلي محند أولحاج بالبوية  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع

أثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية  
حالة الجزائر: 1970-2017

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود

إعداد الطالب:

- سنوساوي صالح

إشراف الأستاذ:

- د/ علام عثمان

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة البوية	أستاذ محاضر أ	د/ بختي فريد
مشرفاً	جامعة البوية	أستاذ محاضر أ	د/ علام عثمان
عضواً	جامعة البوية	أستاذ محاضر أ	د/ جوادي علي
عضواً	جامعة الجزائر 3	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بن موسى كمال
عضواً	جامعة بومرداس	أستاذ محاضر أ	د/ بن طالبي فريد
عضواً	جامعة تيارت	أستاذ محاضر أ	د/ عية عبد الرحمن

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم 2019/12/04



جامعة آكلي محند أولحاج بالبوية  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع

أثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري للسياسة الاقتصادية  
حالة الجزائر: 1970-2017

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود

إعداد الطالب:

- سنوساوي صالح

إشراف الأستاذ:

- د/ علام عثمان

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيساً	جامعة البوية	أستاذ محاضر أ	د/ بختي فريد
مشرفاً	جامعة البوية	أستاذ محاضر أ	د/ علام عثمان
عضواً	جامعة البوية	أستاذ محاضر أ	د/ جواوي علي
عضواً	جامعة الجزائر 3	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ بن موسى كمال
عضواً	جامعة بومرداس	أستاذ محاضر أ	د/ بن طالبي فريد
عضواً	جامعة تيارت	أستاذ محاضر أ	د/ عية عبد الرحمن

السنة الجامعية: 2020/2019

نوقشت يوم 2019/12/04

## شكر وعرافان

في هذا المقام لا يسعني إلا أن أحمد الله عز وجل على نعمة العلم الذي وفقني على إنجاز هذا العمل  
وأمدني بالقوة والصبر على المواصلة

أتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور علام عثمان  
الذي تفضل بقبوله الإشراف على هذه الأطروحة  
الذي غمري بفائض علمه وتوجيهاته القيمة  
التي كان لها الأثر الطيب في إخراج هذه الأطروحة في صورتها النهائي

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور مولاي بوعلام والدكتور لعمرى الحاج لإرشاداتهم  
عند إنجاز الدراسة القياسية

أتوجه بالتحية والتقدير لكل من لقننا من العلم حرفاً وأخص بالذكر الدكتور رسول حميد

كما لا ننسى أن نتقدم بالشكر والعرافان إلى كل من أمد لنا يد العون

لإنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة

صالح

## الإهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها  
إلى التي غمرتني بعطف حنانها وأنارت درب حياتي  
"أمي أمي أمي"  
حفظها الله وأطال في عمرها  
إلى الذي لم ييخل علي يوماً بالدعم والنصيحة والتشجيع  
"أبي العزيز"  
وإلى جميع إخوتي وأخواتي والأهل والأقارب  
إلى كل الأصدقاء والزملاء  
إلى كل من لقنني من العلم حرفاً  
إلى كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو بعيد  
أهدي هذا العمل

صالح

# فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
—	شكر وعرفان
—	الاهداء
IX – I	فهرس المحتويات
XII- X	فهرس الجداول
XV-XIII	فهرس الأشكال
XVII -XVI	فهرس الملاحق
XX-XVIII	مستخلص الدراسة
أ- ح	مقدمة
53-01	الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مدخل الى السياسة الاقتصادية
03	المطلب الأول: دور الدولة في ظل التحولات الراهنة
03	أولاً- تطور دور الدولة في ظل النظرية الاقتصادية
05	ثانياً- قياس وتفسير توسع دور الدولة في الاقتصاد
07	ثالثاً- البترول وحجم تدخل الدولة
08	المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية كمظهر من مظاهر تدخل الدولة
08	أولاً- مفهوم السياسة الاقتصادية
09	ثانياً- أنواع السياسات الاقتصادية
10	ثالثاً- أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور)
12	المبحث الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية
12	المطلب الأول: السياسة المالية
12	أولاً- السياسة الانفاقية
14	ثانياً- السياسة الضريبية
16	ثالثاً- سياسة العجز الموازي
19	المطلب الثاني: السياسة النقدية
19	أولاً- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية
22	ثانياً- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية

## فهرس المحتويات

23	المطلب الثالث: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
23	أولاً- الأسباب الداعية الى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
25	ثانياً- محددات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
26	ثالثاً- اجراءات وترتيبات عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
27	المبحث الثالث: دراسة أقطاب المربع السحري لكالدور
27	المطلب الأول: البحث عن النمو الاقتصادي
27	أولاً- مقارنة مفاهيمية حول النمو الاقتصادي
28	ثانياً- محددات النمو الاقتصادي
29	ثالثاً- النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
30	المطلب الثاني: الحد من البطالة
30	أولاً- مفهوم البطالة
32	ثانياً- البطالة في ظل النظرية الاقتصادية
33	ثالثاً- تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة (فجوة أوكن)
33	المطلب الثالث: التحكم في التضخم
33	أولاً- مفهوم التضخم والعوامل المسببة له
34	ثانياً- أنواع التضخم
35	ثالثاً- قياس التضخم
37	رابعاً- تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيلبس)
38	المطلب الرابع: البحث عن التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)
38	أولاً- تحليل التوازن الخارجي
40	ثانياً- مناهج تصحيح الاختلال في التوازن الخارجي
42	ثالثاً- علاقة العجز الخارجي بالعجز الموازي (العجز التوأم)
43	المبحث الرابع: آلية انتقال صدمات العرض والطلب الكليين إلى أقطاب المربع السحري لكالدور
43	المطلب الأول: مدخل للطلب والعرض الكليين
43	أولاً- منحنى الطلب الكلي
44	ثانياً- منحنى العرض الكلي
47	المطلب الثاني: تفسير انتقال صدمات العرض والطلب الكليين وفق نموذج (AD/AS)
47	أولاً- التوازن الكلي (AD-AS)

فهرس المحتويات

48	ثانياً- تفسير انتقال صدمات الطلب الكلي
49	ثالثاً- تفسير انتقال صدمات العرض الكلي
52	خلاصة
107-54	الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول
55	تمهيد
56	المبحث الأول: التطورات في أسواق البترول العالمية
56	المطلب الأول: العرض العالمي من البترول
56	أولاً- الاحتياطي العالمي من البترول
57	ثانياً- الإنتاج العالمي من البترول
58	ثالثاً- العمر البترولي
59	المطلب الثاني: الطلب العالمي من البترول
59	أولاً- الطلب على البترول ومعدلات النمو الاقتصادي
61	ثانياً- الطلب العالمي على البترول وفق المجموعات الدولية
62	ثالثاً- توقعات الطلب العالمي على البترول
62	المطلب الثالث: تنظيم سوق البترول العالمي
63	أولاً- خصائص السوق البترولية
64	ثانياً- أنواع السوق البترولية
65	ثالثاً- الفاعلون الرئيسيون في السوق البترولية
67	المبحث الثاني: تطورات أسعار البترول في الأسواق العالمية
67	المطلب الأول: التقلبات الاقتصادية العالمية وطرق تسعير البترول
67	أولاً- التقلبات الاقتصادية العالمية وأسعار البترول
69	ثانياً- تطور طرق تسعير البترول
72	المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول
72	أولاً- مراحل تطور أسعار البترول
73	ثانياً- تحليل تطور أسعار البترول خلال الفترة (1970-2017)
76	المبحث الثالث: صدمات أسعار البترول وانعكاساتها على اقتصاديات الدول
76	المطلب الأول: صدمات أسعار البترول خلال الألفية الثانية (1970-1999)
77	أولاً- صدمات أسعار البترول خلال سبعينيات القرن العشرين

فهرس المحتويات

78	ثانياً- صدمات أسعار البترول خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين
80	المطلب الثاني: صدمات أسعار البترول خلال الألفية الثالثة (2000-2017)
80	أولاً- الصدمة البترولية 2004
82	ثانياً- الصدمة البترولية 2008
83	ثالثاً- الصدمة البترولية 2014
86	المطلب الثالث: الصدمة البترولية 2014 وتأثيرها على مختلف الاقتصاديات
86	أولاً- أثر الصدمة البترولية 2014 على الاقتصاد العالمي
88	ثانياً- أثر الصدمة البترولية 2014 على اقتصاديات الدول العربية
90	ثالثاً- الإجراءات المتخذة لمواجهة الصدمة البترولية 2014
91	المبحث الرابع: الصدمات البترولية ولجنة الموارد
91	المطلب الأول: الآلية الاقتصادية لانتقال لجنة الموارد
91	أولاً- أطروحة لجنة الموارد المفهوم والأبعاد
93	ثانياً- نظرية المرض الهولندي
94	ثالثاً- النماذج المفسرة للمرض الهولندي
97	رابعاً- دورية السياسة المالية
97	المطلب الثاني: الآلية السياسية والمؤسسية لانتقال لجنة الموارد
97	أولاً- التفسير المؤسسي للجنة الموارد
99	ثانياً- التفسير السياسي للجنة الموارد
100	المطلب الثالث: اقتراحات للحد من آثار لجنة الموارد
100	أولاً- دور السياسة المالية والتقديدية في الحد من لجنة الموارد
103	ثانياً- التنوع الاقتصادي ودوره في الحد من لجنة الموارد
104	ثالثاً- دور الحوكمة في الحد من لجنة الموارد
106	خلاصة
108-164	الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
109	تمهيد
110	المبحث الأول: توجهات السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
110	المطلب الأول: توجهات السياسة الاقتصادية خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (1970-1989)
110	أولاً- مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي (1967-1979)

فهرس المحتويات

112	ثانياً- مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989)
114	المطلب الثاني: توجهات السياسة الاقتصادية في ظل الاتفاقيات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية (1989-1998)
114	أولاً- مفهوم الإصلاح الاقتصادي
115	ثانياً- برنامج الاستعداد الائتماني (1989-1994)
116	ثالثاً- برنامج التعديل الهيكلي الموسع (1994-1998)
117	المطلب الثالث: توجهات السياسة الاقتصادية خلال الألفية الثالثة (2001-2017)
117	أولاً- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2003)
118	ثانياً- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)
120	ثالثاً- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)
121	رابعاً- البرنامج الحماسي للتنمية (2015-2019)
122	المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
122	المطلب الأول: السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
122	أولاً- تحليل تطور الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
125	ثانياً- البحث عن أسباب ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2017)
129	المطلب الثاني: السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
129	أولاً- السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1970-1990)
130	ثانياً- السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1991-2017)
134	المطلب الثالث: سياسة العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
134	أولاً- سياسة العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)
135	ثانياً- سياسة العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)
136	المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
136	المطلب الأول: معالم السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
136	أولاً- النظام البنكي قبل صدور قانون النقد والقرض
137	ثانياً- الإصلاح النقدي وتنامي دور السياسة النقدية
139	المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر
139	أولاً- إعادة الخصم

فهرس المحتويات

140	ثانياً- الاحتياطي القانوني
140	ثالثاً- عمليات السوق المفتوحة
140	رابعاً- السوق النقدية والسيولة البنكية
141	المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
141	أولاً- تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
144	ثانياً- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
146	المبحث الرابع: تشخيص أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال أقطاب المربع السحري لكالدور خلال الفترة (1970-2017)
146	المطلب الأول : تشخيص النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
146	أولاً- تحليل النمو الاقتصادي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (1970-1989)
147	ثانياً- تحليل النمو الاقتصادي في ظل الاتفاقيات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية (1989-1998)
149	ثالثاً: تحليل النمو الاقتصادي خلال الألفية الثالثة (2000-2017)
150	المطلب الثاني: تشخيص البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
151	أولاً- الاتجاه العام للتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
153	ثانياً- الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
154	المطلب الثالث: تشخيص التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
154	أولاً- تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
157	ثانياً- أسباب ومصادر التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
158	المطلب الرابع: تشخيص التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
159	أولاً- تحليل تطور مؤشرات المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
160	ثانياً- تطور بنود ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
163	خلاصة
165-212	الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)
166	تمهيد
167	المبحث الأول: تحليل وصفي لأثر صدمات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2017)

فهرس المحتويات

167	المطلب الأول: ادارة العوائد البترولية في الجزائر(2000-2017)
167	أولاً- التسديد المسبق للمديونية
168	ثانياً- تكوين صندوق ضبط الموارد
168	ثالثاً- صندوق ضبط الموارد كوسيلة لتغطية العجز الموازي
170	المطلب الثاني: تشخيص الأعراض الاقتصادية للجنة الموارد في الجزائر
170	أولاً- أثر الانفاق للمرض الهولندي في الجزائر
171	ثانياً- أثر الموارد للمرض الهولندي في الجزائر
176	ثالثاً- دورية السياسة المالية في الجزائر
177	المطلب الثالث: أثر صدمات أسعار البترول على مِثْلوية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (1970-1989)
178	أولاً- البحث على مِثْلوية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي (1970-1979)
180	ثانياً- البحث على مِثْلوية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989)
181	المطلب الرابع: أثر صدمات أسعار البترول على مِثْلوية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة اقتصاد السوق (1990-2017)
181	أولاً- البحث على مِثْلوية الاقتصاد الجزائري في ظل الاتفاقيات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية (1990-2000)
183	ثانياً- البحث على مِثْلوية الاقتصاد الجزائري خلال الألفية الثالثة (2001-2009)
184	ثالثاً- البحث على مِثْلوية الاقتصاد الجزائري خلال الألفية الثالثة (2010-2017)
185	المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة
185	المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة
188	المطلب الثاني: دراسة وصفية تحليلية للعلاقة بين متغيرات الدراسة
188	أولاً- دراسة وصفية تحليلية للبيانات
189	ثانياً- تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة
191	المطلب الثالث: دراسة السببية بين متغيرات الدراسة
191	أولاً- دراسة السببية بين المتغيرات الرئيسية
193	ثانياً- دراسة السببية بين باقي المتغيرات
195	المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

فهرس المحتويات

195	المطلب الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية
195	أولاً- اختبار استقرارية سلسلة النمو الاقتصادي (PIB/N)
197	ثانياً- اختبار استقرارية سلسلة لوغاريتم معدل البطالة (CHO)
199	ثالثاً- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الأخرى
201	المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)
201	أولاً- إختبار التكامل المشترك
203	ثانياً- تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)
208	ثالثاً- اختبار تأكيد النموذج (VECM)
208	رابعاً- دوال الاستجابة وتحليل التباين
212	خلاصة
213	الخاتمة
220	قائمة المراجع
236	قائمة الملاحق

# فهرس الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجداول	الرقم
30	التطور التاريخي لأهم النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي	01-01
57	احتياطي البترول العالمي حسب المناطق العالمية (1997-2017)	01-02
58	الإنتاج البترول العالمي حسب المناطق العالمية (2007-2017)	02-02
58	العمر الإنتاجي حسب المناطق العالمية: 2017	03-02
118	تخصيص برامج الانعاش الاقتصادي (2001-2003)	01-03
120	تخصيص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	02-03
121	تخصيص برامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	03-03
126	تطور النفقات الحكومية الاسمية والحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	04-03
129	تطور هيكل الإيرادات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (1970-1990)	05-03
131	تطور هيكل الإيرادات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (1991-2017)	06-03
133	تطور مستوى الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	07-03
134	تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2017)	08-03
139	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1963-2018)	09-03
141	تطور الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)	10-03
142	تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	11-03
144	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	12-03
147	تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)	13-03
155	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	14-03
159	تطور بعض مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	15-03
161	تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	16-03
169	تطور أرصدة صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2017)	01-04
171	مساهمة القطاع البترولي في الهيكل التصديري الجزائري خلال الفترة (1970-2017)	02-04
173	تطور نسبة القيمة المضافة من إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال سنوات مختارة من الفترة (1970-2017)	03-04

فهرس الجداول

177	تطور أسعار البترول وأقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	04-04
186	معطيات الدراسة ومصادرها	05-04
187	الخصائص الاحصائية لتطور مؤشرات الدراسة خلال الفترة (1970-2017)	06-04
189	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	07-04
191	نتائج اختبار سببية غرنجر بين المتغيرات الرئيسية	08-04
193	نتائج اختبار سببية غرنجر بين باقي المتغيرات	09-04
196	ملخص نتائج اختبار دكي فولر البسيط على السلسلة DPIB/N	10-04
197	ملخص نتائج اختبار ديكى فولر المطور لسلسلة CHO	11-04
198	ملخص نتائج اختبار دكي فولر البسيط للسلسلة DCHO	12-04
198	تحديد درجة التأخير باقي السلاسل الزمنية	13-04
199	اختبار استقرارية باقي السلاسل الزمنية	14-04
200	ملخص خصائص متغيرات الدراسة	15-04
201	تحديد درجة التأخير لنموذج VAR(P)	16-04
202	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن	17-04
202	قيم المعايير (Akaike; Schwarz) عند فترات إبطاء مختلفة	18-04
203	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) عند (P=4)	19-04
207	نتائج اختبار LJUNG-BOX لبواقي التقدير	20-04
209	تحليل مكونات التباين	21-04

# فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
12	رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور	01-01
44	اشتقاق منحني الطلب الكلي	02-01
45	اشتقاق منحني العرض الكلي	03-01
48	التوازن الاقتصادي في الأجل القصير	04-01
48	التوازن الاقتصادي في الأجل الطويل	05-01
48	أثر صدمات الطلب على الناتج ومستوى الأسعار	06-01
50	أثر صدمات العرض على التوازن الاقتصادي	07-01
60	تطور الطلب على البترول ومعدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة (2010-2016)	01-02
72	تطور أسعار البترول خلال الفترة (1861-2017)	02-02
74	الأسعار الاسمية والحقيقية والمناسبة للبترول خلال الفترة (1974-2017) وفق اتفاقية طهران	03-02
75	الأسعار الاسمية والحقيقية والمناسبة للبترول خلال الفترة (1974-2017) وفق اتفاقية جنيف	04-02
95	التمثيل البياني لنموذج غريغوري لتفسير المرض الهولندي	05-02
123	تطور هيكل النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (1990-1998)	01-03
124	تطور هيكل النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (1999-2017)	02-03
127	تطور نصيب الفرد من النفقات الحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	03-03
143	تطور نمو الناتج الداخلي الخام ونمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	04-03
146	تطور نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	05-03
148	تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	06-03
149	تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017)	07-03
151	تطور معدل التشغيل ومعدل العمالة في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2017)	08-03
153	تطور معدلات البطالة والعمالة في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2017)	09-03
155	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2017)	10-03

## فهرس الأشكال

170	تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري والسعر الحقيقي للبتزول خلال الفترة (1980-2017)	01-04
172	مساهمة القطاع البتروفي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2017)	02-04
175	تطور هيكل العمالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	03-04
176	دورية الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	04-04
178	تطور أسعار البتزول وأقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	05-04
179	تمثيل المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال مرحلة التخطيط المركزي (1970-1979)	06-04
180	تمثيل المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989)	07-04
182	تمثيل المربع السحري لكالدور في الجزائر في ظل الاتفاقيات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية (1990-2000)	08-04
184	تمثيل المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2001-2009)	09-04
185	تمثيل المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)	10-04
195	تطور سلسلة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2017)	11-04
195	تطور سلسلة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) عند الفرق الأول	12-04
196	تطور سلسلة معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	13-04
197	تطور سلسلة معدل البطالة للجزائر خلال الفترة (1970-2017) عند الفرق الأول	14-04
208	استجابة أهداف السياسة الاقتصادية لصدمة في سعر البتزول	15-04

# فهرس الملاحق

## فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
237	تطو أسعار البترول الاسمية، الحقيقية والمناسبة خلال الفترة (1970-2017)	01
239	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)	02
241	السكان العاملون، العمل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2017)	03
243	بيانات الدراسة القياسية	04
245	نتائج اختبار الجذر الأحادي	05
255	تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)	06
265	اختبار جودة أداء نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)	07
267	نتائج تحليل التباين	08

مستخلص الدراسة:

مستخلص الدراسة:

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال جملة من الاصلاحات باشرتها السلطات الجزائرية، إلا أنها لم تثبت فعاليتها لإخراجه من التبعية للعائدات البترولية، وأحسن مثال على ذلك الصدمة البترولية 1986 حين تراجع أسعار البترول التي رافقها تدهور الحساب الجاري وارتفاع الأسعار وتوقف عجلة التنمية الاقتصادية، مما أدى بالسلطات الجزائرية الى برمجة اصلاحات مدعمة وممولة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية، كما سمح ارتفاع أسعار البترول مطلع الألفية الثالثة بسبب الصدمة البترولية 2000 الى اتباع الجزائر سياسة مالية كينزية عن طريق زيادة الانفاق لتحفيز الطلب الكلي بهدف زيادة الانتاج الوطني، لثبت الصدمة البترولية أواخر 2014 هشاشة الاقتصاد الجزائري.

انعكست توجهات السياسة الاقتصادية على مثلية الاقتصاد الجزائري واختلفت مستوياتها من فترة الى أخرى، وارتبطت بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار البترول التي شكلت تطوراتها مساحة المربع السحري لكالدور، واتضح أن أفضل حالة مثالية لأداء الاقتصاد الجزائري هي فترة توطيد النمو الاقتصادي بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق فائض في الحساب الجاري، وانخفاض البطالة والحفاض على استقرار الأسعار في حدود دنيا أحسن مقارنة بباقي الفترات.

– **الكلمات المفتاحية:** السياسة الاقتصادية، المربع السحري لكالدور، الصدمات البترولية، الاقتصاد الجزائري.

### Résumé d'étude:

Depuis l'indépendance, l'économie algérienne a connu un certain nombre de réformes initiées par les autorités algériennes, mais elles ne se sont pas avérées efficaces pour l'éliminer de la dépendance à l'égard des recettes pétrolières, meilleur exemple le choc pétrolier de 1986 lorsque les prix du pétrole ont baissé, accompagnés de la détérioration du compte courant. La hausse des prix et l'arrêt du développement économique, qu'ont conduit les autorités algériennes à programmer des réformes soutenues et financées par des institutions financières et monétaires internationales, ainsi la hausse des prix du pétrole au début du troisième millénaire due au choc pétrolier de 2000 a permis à l'Algérie de poursuivre une politique budgétaire. En augmentant les dépenses pour stimuler la demande globale, dans le but d'accroître la production nationale, le choc pétrolier de la fin 2014 a prouvé la fragilité de l'économie algérienne.

Les tendances de la politique économique se sont reflétées dans la stabilité de l'économie algérienne et ses niveaux variaient de temps en temps, et étaient largement associés aux fluctuations des prix du pétrole, dont les développements constituaient l'espace du carré magique de Kaldor, et il s'avère que le meilleur cas idéal pour la performance de l'économie algérienne est la période de consolidation de la croissance économique en raison des taux élevés de croissance économique, d'un excédent du compte courant, d'un faible taux de chômage et d'une meilleure stabilité des prix par rapport au reste des périodes.

- **Mots clés:** politique économique, Le carré magique de Kaldor, chocs pétroliers, économie algérienne.

# مقدمة

● تمهيد:

شهد الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة تطورات متسارعة ومتلاحقة حملت في طياتها دلالات هامة، ارتبطت بالتوجه المتسارع نحو العولمة الاقتصادية انطلاقاً من الارتقاء بعوامل الابتكار العلمي والتكنولوجي، وصولاً إلى تجاوز الحدود بين الدول، كما أن تزايد ارتباط الاقتصاديات المعاصرة باستخدام الطاقة وبالأخص البترول جعل من تغيرات أسعاره تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على أي دولة سواءً كانت دول منتجة أو مستهلكة، نظراً لأهميته البالغة في تحريك النشاط الاقتصادي باعتباره يُشكل مدخلات لمعظم الأنشطة الصناعية، ومما زاد أهميته أكثر هو اشتداد الصراع العالمي عليه وتركزه الجغرافي في مناطق محدودة.

ساهمت الأحداث والتطورات التي عرفتها الأسواق البترولية خلال النصف الثاني من القرن العشرين كإنشاء منظمة الأوبك، أزمة الدولار سنة 1971 وحرب أكتوبر سنة 1973، في تغيير اتجاهات أسعار البترول تارةً بمبوطها وتارةً أخرى بارتفاعها، وخير مثال على ذلك ارتفاعها خلال السنوات 1973، 2000 و2008 وانخفاضها أواخر سنتي 1985 و2014، حيث نتج عن ذلك الانهيار شل الاقتصاديات الريعية الهشة المعتمدة بشكل شبه تام على البترول في عملية التنمية الاقتصادية.

باعتبار الجزائر إحدى الدول الريعية تمتلك امكانيات بترولية وغازية معتبرة مكنتها من احتلال مكانة مميزة بين الدول المنتجة والمصدرة، وتعززت هذه المكانة أكثر بعد انضمامها الى منظمة الأوبك سنة 1969 وقرار تأميمها للبترول والغاز سنة 1971، وكما هو الحال في الدول البترولية يعتبر القطاع البترولي بمثابة العمود الفقري للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل هيمنته على النشاط الاقتصادي طيلة العقود الخمسة الماضية.

سعت الجزائر منذ الاستقلال الى مسايرة ومواكبة التطور والتقدم الذي عرفه العالم، ووجدت نفسها كل مرة مضطرة الى تحسين وتغيير توجهات سياستها الاقتصادية، فبنت سنة 1971 النهج الاشتراكي كأسلوب للتنمية الاقتصادية وهذا بالتركيز على القطاع الصناعي، وتحت وطأة الصدمة البترولية لسنة 1986 نفذت اصلاحات مقترحة ومدعمة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية هدفت الى استعادة التوازنات الاقتصادية، وبهدف تدارك التأخر في عملية التنمية وتحريك النمو الاقتصادي بعد تحسن الوضعية المالية في الجزائر جراء الصدمة البترولية الموجبة لسنة 2000، شهدت السياسة الاقتصادية تحولاً من الوجهة النيوكلاسيكية التي أملتها المؤسسات النقدية والمالية الدولية نحو الوصفة الكينزية التي ارتكزت على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات الحكومية، ترجم هذا بتطبيق كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية.

لتأتي هذه الدراسة للبحث في التطورات التي عرفتها الأسواق البترولية وانعكاسها على تحقيق الأهداف الكبرى للسياسة الاقتصادية في الجزائر والبحث عن مثلويتها وفق المربع السحري لكالدور خلال الفترة (1970-2017)، لتبرز مدى التقدم في تحقيق هذه الأهداف وإعطاء صورته واقعية أمام متخذي القرار حتى تأتي القرارات الاستشرافية متوافقة بصورة متكاملة مع أهداف السياسة الاقتصادية.

• أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في طبيعة الموضوع الذي يتناول أثر صدمات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في أهداف السياسة الاقتصادية، مما يُسهل على واضعي السياسة الاقتصادية بناء توجهاتهم وتوقعاتهم المستقبلية. كما تكمن أهميته أيضاً في كون البترول مادة أساسية تحظى باهتمام مختلف الاقتصاديات سواءً المنتجة أو المستهلكة، لما له من دور في تطوير وتحقيق رفاهية الدول المنتجة من خلال توفيره موارد تساهم في استمرارية عجلة تنمية اقتصادياتها، أما عن دوره في الدول المستهلكة يعتبر مصدر أساسي للطاقة ومادة أولية لكثير من المنتجات الصناعية، كما أن الاقتصاد العالمي شهد تطورات كبيرة في أسواق البترول العالمية، خاصة مع زيادة الجدل في ضرورة البحث عن بدائل له باعتباره مورد في طريقه للنضوب، وزيادة تعرض أسعاره الى صدمات في السنوات الأخيرة.

• أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- 1- توضيح آلية انتقال صدمات أسعار البترول إلى أهداف السياسة الاقتصادية.
- 2- الوقوف على مختلف التطورات التي عرفتها الأسواق العالمية للبترول وتشخيصها وتحليلها.
- 3- التطرق إلى مختلف آليات تجنب لعنة الموارد الطبيعية التي يعتبر البترول احداها.
- 4- تحديد العوامل المحددة لأهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.
- 5- محاولة التعرف على وجود أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من عدمه.
- 6- إبراز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2017).
- 7- إبراز الأثر الذي تركه الصدمات البترولية على توجهات وقرارات السياسة الاقتصادية في الجزائر.
- 8- نهدف من خلال هذا البحث الى معرفة أثر حدوث صدمة في أسعار البترول على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر وفق المربع السحري لكالدور خلال الفترة (1970-2017).
- 9- محاولة تقديم مجموعة من التوصيات والاقتراحات متعلقة بالسياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر، التي من شأنها تُجَنِّب الاقتصاد الجزائري من تقلبات أسعار البترول وفك ارتباطه بها.

• دوافع إختيار الموضوع:

مما لا شك أن البحث في أي موضوع تكون وراءه أسباب معينة تدفع الى دراسته والبحث فيه، وهناك أسباب موضوعية وذاتية جعلتنا نختار البحث في هذا الموضوع.

بالنسبة للأسباب الذاتية تتمثل في ميول الطالب للبحث في المواضيع التي تخص الاقتصاد الكلي، إضافة الى الاطلاع المسبق على بعض البحوث والمقالات عن الموضوع مكنتنا من تكوين صورة عامة حوله، مما أدى بنا للفضول أكثر للتعلم والإلمام بحديثاته.

أما بالنسبة الى الدوافع الموضوعية تتمثل في الظروف الاقتصادية التي عاشتها وتعايشها الجزائر، والمتمثلة في ارتباط اقتصادها بالعوائد البترولية على الرغم امكانياتها، التي يمكن استعمالها والاستفادة منها بهدف دعم النمو والخروج من اقتصاد الريع الى تنويع اقتصادها.

• الدراسات السابقة في الموضوع:

بعد عملية المسح المكتبي لمختلف المراجع والمصادر المتعلقة بالموضوع، وفي حدود علم الطالب لوحظ أن هناك مجموعة من البحوث تناولت إشكاليات قريبة من الإشكالية المطروحة في بحثنا، وتمثل أهم هذه المواضيع فيما يلي:

1- قويدري قوشيح بوجمة، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.

هدفت الدراسة الى التعرف على الأبعاد الفنية والاقتصادية للصناعة البترولية في العالم، وابرار الفاعلين في السوق البترولية والتعرف على محددات أسعار البترول مع التركيز على الامكانيات البترولية في الجزائر، كما هدفت الى تحليل وتقييم أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري، الناتج الداخلي الخام وميزانية الدولة، اضافة الى التعرف على كيفية تكوين الفوائض المالية واستعمالها في الجزائر.

وتوصل الباحث من خلال الدراسة الى أن مشكلة الاقتصاد الجزائري لا تكمن في ضيق مجال الاستثمار المتراكم وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية وتحقيق عدالة في توزيع الثروة فقط، وانما تكمن أيضاً في عجز تحويلها الى رأسمال عيني ووسائل انتاج قادرة على خلق مناصب شغل وقيمة مضافة، مما تؤدي الى تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية تقلل من الاعتماد الكلي على البترول.

2- بن سبع حمزة، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الانفاق الحكومي، البطالة، والتضخم) دراسة قياسية باستخدام تقنية "Var" للفترة 1970-2010**، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.

هدفت الدراسة الى محاولة إدراك وفهم ميكانيزمات وآليات تسعير البترول في الأسواق العالمية ومعرفة التحولات التي شهدتها، ومحاولة اظهار المكانة التي يحتلها البترول في الاقتصاد الجزائري والكشف على شبكة العلاقات الموجودة بين متغيرات الدراسة، وتحديد أثر صدمات أسعار البترول في تفسير التغيرات التي تحدث فيها.

وتوصلت الدراسة الى أنه على الرغم من الجهود المبذولة منذ الاستقلال التي هدفت الى التخفيف من تبعية الاقتصاد الجزائري للقطاع البترولي، إلا أنه ظل مهيمناً على النشاط الاقتصادي في الجزائر، كما أن العلاقة بين أسعار البترول والنشاط الاقتصادي قائمة وقوية، حيث رافق تطورات أسعار البترول تقلبات في مختلف المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر. كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، وأظهرت وجود علاقة تشابكية بين متغيراتها، وأهمها العلاقة بين متغيرات السياسة الاقتصادية المتمثلة في الكتلة النقدية والانفاق الحكومي والمتغيرات المعبرة على النشاط الاقتصادي المتمثلة في البطالة والتضخم، كما أن الانفاق الحكومي أكثر فعالية في معالجة أوضاع سوق العمل، في حين اعتبار السياسة النقدية أكثر كفاءة لتحقيق استقرار الأسعار والتخفيف من حدة الضغوط التضخمية.

3- موري سمية، **أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.

هدفت الدراسة الى الوقوف على مختلف التطورات التي عرفتها أسعار البترول في الأسواق العالمية من خلال تحليلها وتشخيصها، والوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول، كما هدفت الى امكانية استعمال العوائد المالية البترولية المتأتية من الصدمة البترولية خلال مطلع الألفية الثالثة في خلق القيمة المضافة، اضافة الى محاولة الكشف على امكانية تجسيد التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وتوصلت الدراسة الى أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على مصدر تمويلي وحيد جعله أكثر عرضة لتقلبات أسعاره، كما أن تعدد المخططات التنموية وبرامج الاصلاح الاقتصادي المقترحة والمدعمة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية وبرامج الانفاق الحكومي، لم يشفع للجزائر للخروج من التبعية الاقتصادية للقطاع البترولي، وأرجع الباحث سبب ذلك لفساد والتلاعب بالمال العام والاختلاس والرشوة التي أضحت صفة متلازمة لكل القطاعات، اضافة الى غياب عنصر الرقابة والتخطيط الجيد ومراجعة وتقويم السياسات الاقتصادية ، دون أن ننسى فشل السلطات في ادارة الفوائض المالية.

4- حيدوشي عاشور، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2015.

هدفت الدراسة الى محاولة اظهار كيفية تأثير أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر، الى جانب محاولة اظهار أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري ودور أسعاره المرتفعة في تحسين الوضعية المالية في الجزائر، كما هدفت الدراسة الى امكانية استفادة الجزائر في استغلال فوائضها المالية من عدمه.

وتوصلت الدراسة الى أن أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري تكمن في تحريك العملية التنموية منذ الاستقلال حتى 2014، ويتجلى ذلك في اقامة مشاريع تنموية اعتمدت على الصناعات الثقيلة خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وبرامج الاصلاح المقترحة والمدعمة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية خلال تسعينيات القرن العشرين، وبرامج انعاش النمو خلال الألفية الثالثة، وما عزز أهمية البترول في الاقتصاد الجزائري هو قيام الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الموارد الذي يعني بتسيير الفوائض المالية المتراكمة، كما توصلت الى اعتبار أسعار البترول محدد للنشاط الاقتصادي الجزائري، وأن أي تغير في أسعار البترول يؤثر على معدل النمو الاقتصادي ولكن ليس بصفة آنية.

5- عية عبد الرحمان، **انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015.

هدفت الدراسة الى ابراز مدى تبعية الاقتصاد الجزائري الى عوائد القطاع البترولي، كما سلطت الضوء على الاصلاحات الذاتية التي طبقتها الجزائر لمواجهة انهيار أسعار البترول سنة 1986، وأوضحت مدى فعالية سياسات

الإصلاح الاقتصادي المقترحة والمدعمة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية الهيكلية، كما أبرزت التطورات الاقتصادية الجزائرية أثناء وبعد الأزمة المالية العالمية 2008، ومدى تأثير مبيعات البترول في الأسواق العالمية بتبعات الأزمة.

توصلت الدراسة الى أن سبب تحلي الجزائر على سياسة التخطيط المركزي المبنية على أسس النظام الاشتراكي كأسلوب للتنمية، هو انهيار أسعار البترول سنة 1986 التي نتج عنها اختلالات هيكلية على المستوى الكلي، ولعلاجها قامت الجزائر بإصلاحات اقتصادية وفق برامج مقترحة ومدعمة من قبل المؤسسات المالية والنقدية الدولية، كما أن قرارات الإصلاح الاقتصادي في الدول البترولية يتوقف على أسعار البترول في الأسواق العالمية، عند انخفاضها تلجأ هذه الدول الى طلب المساعدات من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، كما توصلت الدراسة الى أن سبب تأثير الاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية 2008 يرجع الى انخفاض أسعار البترول نتيجة انخفاض الطلب العالمي عليه بسبب ركود الاقتصاد العالمي سنة 2009، كما توصلت الدراسة الى نجاح الإصلاحات الاقتصادية وفق البرامج المقترحة والمدعمة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية في علاج مشكلة الاختلالات الاقتصادية على المستوى الكلي، وفشل المخططات والبرامج في خلق الثروة من مصادر بديلة للبترول للنهوض بالقطاعات الاستراتيجية.

وتختلف دراساتنا عن الدراسات السابقة، في كونها هدفت لتوضيح آلية انتقال صدمات أسعار البترول إلى أهداف السياسة الاقتصادية، ومحاولة معرفة مدى وجود أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من عدمه، إضافة الى محاولة معرفة الأثر الذي يُحدثه تقلب أسعار البترول على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر وفق المربع السحري لكالدور، إضافة الى إبراز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2017).

### • طرح الاشكالية:

يقودنا الحديث عن أثر صدمات أسعار البترول على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، من دون شك الى البحث في انعكاسات هذه الصدمات على قرارات وتوجهات السياسة الاقتصادية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها. ومن خلال ما تقدم، ارتأينا صياغة إشكالية موضوع بحثنا كالآتي:

**ما مدى تأثير تقلبات أسعار البترول على أهداف السياسة الاقتصادية وفق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)؟**

وبهدف الإجابة على هذه الاشكالية، يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- كيف يمكن انتقال صدمات أسعار البترول الى أهداف السياسة الاقتصادية وفق المربع السحري لكالدور؟
- 2- هل يعاني الاقتصاد الجزائري من أعراض المرض الهولندي؟
- 3- ما هي انعكاسات مختلف الصدمات البترولية على قرارات وتوجهات السياسة الاقتصادية المتبعة عبر مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري؟
- 4- ما مدى نجاح السياسة الاقتصادية المتبعة في الجزائر في تحقيق أهدافها؟
- 5- هل توجد علاقة سببية بين أسعار البترول وأهداف السياسة الاقتصادية وفق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)؟

• فرضيات البحث:

- يرتكز البحث على مجموعة من الفرضيات، تمت صياغتها على النحو التالي:
- 1- يساعد نموذج AD/AS في تفسير تعديل السياسات الاقتصادية بما يتجاوز والحد من آثار صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور.
  - 2- يعاني الاقتصاد الجزائري من أعراض المرض الهولندي.
  - 3- أدت الصدمات الموجبة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري الى اهتمام السلطات الجزائرية بجانب العرض "الصناعة"، في حين دفعت الصدمات المضادة بالسلطات الجزائرية الى القيام بإصلاحات مدعمة وممولة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية.
  - 4- تباينت نتائج السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات الجزائرية من مرحلة لأخرى.
  - 5- توجد علاقة سببية بين أسعار البترول وأهداف السياسة الاقتصادية وفق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017).

• منهج البحث:

بهدف الإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات الفرعية، ولإثبات مدى صحة الفرضيات المقترحة تم الإعتماد على المنهج الوصفي الى جانب المنهج التاريخي.

يظهر جانب المنهج الوصفي من خلال عرض مختلف المفاهيم النظرية وتوصيف العلاقات بين المتغيرات والتعبير عنها كما هي في الواقع بشكل كمي وكيفي مع دراسة الأسباب المؤدية اليها، وملتزم المنهج الوصفي في بحثنا من خلال اتباع أسلوب دراسة حالة بإسقاط الدراسة النظرية على الدراسة التطبيقية، وإجراء دراسة تفصيلية لتطور أداء الاقتصاد الجزائري ومسار السياسة الاقتصادية خلال الفترة (1970-2017)، كما التمسنا من خلال التعبير الكمي والكيفي بين أدوات السياسة الاقتصادية وأهدافها، أو بين هذه الأهداف وأسعار البترول. كما يظهر جانب الوصف من خلال اتباع الأسلوب القياسي، وهذا بالاستعانة على بعض النماذج الاقتصادية التي تمكن من قياس تأثير أسعار البترول على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر وتحليل وتفسير البيانات الاحصائية المتعلقة بها.

أما بالنسبة للمنهج التاريخي التمسنا من خلال تتبع التطور التاريخي لأسعار البترول وكل من مسار السياسة الاقتصادية وأهدافها في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، وسرد بعض الوقائع الاقتصادية التاريخية ومحاولة تفسيرها من خلال ربط النتائج بالأسباب، وهذا بهدف الخروج بمجموعة من النتائج لفهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

• أدوات العمل:

بالنظر إلى طبيعة الموضوع وبغية الوصول إلى تحقيق أهداف البحث والإحاطة بمختلف جوانبه، تم الإستعانة بمجموعة من الأدوات لجمع المعلومات في مقدمتها نجد الأدوات الأولية والثانوية تليها أدوات المعالجة.

فبالنسبة إلى أدوات العمل الأولية تتمثل في البيانات التي جمعت لأغراض البحث من خلال الملاحظة التي استخدمت في ملاحظة مختلف الظواهر الاقتصادية في الجزائر بهدف تشخيصها ومعرفة نقاط القوة وأوجه القصور.

أما بالنسبة لأدوات العمل الثانوية تتمثل في الكتب، الدوريات العربية والأجنبية، الأبحاث المتعلقة بالندوات العلمية والمجلات، إضافة إلى الدراسات والبحوث على شبكة الإنترنت ومختلف البيانات المتحصل عليها عن طريق التقارير السنوية الخاصة لبنك الجزائر أو الديوان الوطني للإحصاء... الخ.

وفيما يخص أدوات المعالجة، إستعان الطالب ببرنامج (EXEL) ومختلف الأساليب الإحصائية، ومن أجل تسهيل عملية تفرغ البيانات وتحليلها واختبار الفروض تم الإعتماد على البرنامج الإحصائي المعروف باسم "EViews 9"، كما تم استخدام برنامج "Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor" في تمثيل المربع السحري كالدور.

### ● حدود ومجال البحث:

تقتضي منهجية البحث العلمي الاقتراب من الموضوعية، وتسهيل الحصول على استنتاجات منطقية وضرورة التحكم في إطار التحليل المتعلق بطبيعة الموضوع، ذلك بوضع حدود للإشكالية، مع ضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للإشكالية لتحليلها ومنهجية بهدف اختبار فرضياتها، ولتحقيق ذلك قمنا بإنجاز هذا البحث ضمن مجموعة من الحدود والأبعاد منها العلمية، الزمانية والمكانية.

من حيث البعد العلمي للموضوع، فإن بحثنا يندرج ضمن الاقتصاد الكلي، إذ يتناول أثر صدمات أسعار البترول على أهداف السياسة الاقتصادية، لذلك لا يدخل ضمن اهتماماتنا الآثار الأخرى لصدمات أسعار البترول. ومن حيث بعد المجال الزمني يغطي البحث الفترة (1970-2017)، نظراً لكونها شملت معظم صدمات أسعار البترول، وشملت معظم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، كما أنها تميزت بتوفر احصائيات تخص موضوع البحث، وهذا ما يجعل هذه الفترة تُظهر امكانية تأثر أهداف السياسة الاقتصادية بالصدمات البترولية بشكل واضح ودقيق، أما فيما يخص البعد المكاني، فتم حصر البحث على مستوى الاقتصاد الجزائري.

### ● صعوبات البحث:

أثناء إنجازنا هذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات، نذكر منها:

- 1- صعوبة الحصول على البيانات الاحصائية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة من مصدر واحد خلال فترة الدراسة، الأمر الذي جعلنا نبحث عليها من مصادر مختلفة.
- 2- تضارب الاحصائيات المقدمة من طرف مختلف المصادر، خاصة بين الهيئات الوطنية والدولية.
- 3- عدم التحكم الجيد في النماذج القياسية.

### ● تقسيم البحث:

تجدر الإشارة في الأخير بأنه حتى يتم الإلمام بالموضوع يتطلب هيكلته وتقسيمه، وحسب طبيعة البحث إرتأينا تقسيمه إلى أربع فصول تسبقها مقدمة وتلحقها خاتمة.

جاء الفصل الأول بعنوان "دور السياسة الاقتصادية في النشاط الاقتصادي"، قمنا بتقسيمه الى أربعة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول لمدخل عام حول السياسة الاقتصادية بذكر مفومها وأنوعها وأهدافها، أما في المبحث الثاني تطرقنا فيه الى أدوات السياسة الاقتصادية، أما في المبحث الثالث تطرقنا الى دراسة نظرية لأقطاب المربع

السحري لكالدور، في حين تطرقنا في المبحث الرابع والأخير الى آلية انتقال صدمات العرض والطلب الى أهداف السياسة الاقتصادية وفق المربع السحري لكالدور.

أما الفصل الثاني جاء بعنوان "التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول"، قمنا بتقسيمه الى أربعة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول الى تحليل مختلف التطورات في أسواق البترول العالمية، أما في المبحث الثاني تطرقنا لتطورات أسعار البترول، في حين تطرقنا في المبحث الثالث إلى أهم الصدمات البترولية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول، أما في المبحث الرابع والأخير تطرقنا إلى مختلف الآليات المسؤولة عن انتقال لعنة الموارد ومختلف الآليات والاقتراحات لتجنب تأثيراتها السلبية.

أما الفصل الثالث جاء بعنوان "تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)"، وقمنا بتقسيمه الى أربعة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول الى تحليل مختلف توجهات السياسة الاقتصادية في الجزائر، أما في المبحث الثاني تطرقنا لتحليل تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، وتطرقنا في المبحث الثالث الى معالم السياسة النقدية في الجزائر وأدواتها، إضافة الى التطرق لتطور الكتلة النقدية ومقابلاتها، أما في المبحث الرابع والأخير تطرقنا الى دراسة وتحليل كل قطب من أقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017).

ليأتي الفصل الرابع والأخير بعنوان "دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)"، وقمنا بتقسيمه الى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول الى توضيح أثر صدمات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري، وهذا بتشخيص الأعراض الاقتصادية للجنة الموارد الطبيعية وتحليل العلاقة بين صدمات أسعار البترول والمربع السحري لكالدور في الجزائر، أما في المبحث الثاني تطرقنا الى دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة، في حين تطرقنا في المبحث الثالث والأخير الى دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار البترول على المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017).

#### • التعريف بمصطلحات البحث:

يمكن تعريف أهم المصطلحات المستخدمة في البحث كالآتي:

**1- المربع السحري لكالدور (مثلوية الاقتصاد):** يسمى بالمربع لوجود أربعة أهداف تتمثل في النمو الاقتصادي، البطالة، استقرار مستوى الأسعار (التحكم التضخم) والتوازن الخارجي، وبالسحري لصعوبة تحقيق الأهداف الأربعة في نفس التوقيت وبقيم مثلى بسبب التعارض الموجود بينها.

**2- البترول:** تشير كلمة البترول إلى كل من النفط والغاز الطبيعي، وفي هذا البحث يستخدم مصطلح البترول لدلالة على النفط (الزيت الخام).

**3- المرض الهولندي:** يشير المرض الهولندي إلى الآثار غير المرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسمي كذلك نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت المجتمع الهولندي بعد اكتشاف كميات كبيرة من البترول والغاز في بحر الشمال، ثم سرعان ما ترتب عن ذلك تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماش في قطاع الصناعة التحويلية خاصة.

الفصل الأول:  
السياسة الاقتصادية ودورها في  
النشاط الاقتصادي

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

تمهيد:

يُثير موضوع دور الدولة في الاقتصاد في ظل التغيرات العالمية الراهنة جدلاً واسعاً ليس على المستوى المحلي فقط بل حتي على الساحة العالمية، وإذا كان هناك اهتمام عام بالموضوع فإنه يُثار من زوايا متعددة وتحت مسميات مختلفة، فهو يُثار عند الحديث عن هذا الدور، وعند الحديث عن الخصخصة وعند الحديث عن مظاهر وموقع الدولة في ظل العولمة الاقتصادية.

تُعد السياسة الاقتصادية مظهر من مظاهر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تسعى الى تحقيق الرفاهية الاقتصادية، إلا أنه تقليدياً جاء اختصارها ضمن أربعة أهداف تعرف بالربع السحري لكالدور (نسبة الى العالم البريطاني نيكولاس كالدور "Nicholas Kaldor")<sup>1</sup>، تعتمد في تحقيقها على أدواتها التي من ضمنها السياسة المالية والنقدية التي لا بد من التنسيق بينها لتجنب التعارض والتضارب بين أهدافها.

وحتى يتسنى دراسة وتحليل أقطاب الربع السحري لكالدور وآلية انتقال مختلف الصدمات إليها، قمنا بتقسيم هذا الفصل الى أربعة مباحث، كما يلي:

- المبحث الأول: مدخل الى السياسة الاقتصادية.
- المبحث الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية.
- المبحث الثالث: دراسة أقطاب الربع السحري لكالدور.
- المبحث الرابع: آلية انتقال صدمات العرض والطلب الكليين الى أقطاب الربع السحري لكالدور.

<sup>1</sup> نيكولاس كالدور (1908-1986) هو اقتصادي وأكاديمي من أبرز منظري المدرسة الكينزية، ولد بالبحر درس في برلين ولندن وعمل كأستاذ مساعد في مدرسة لندن للاقتصاد كأستاذ محاضر في جامعة كمبرج، كما عمل كمستشار خاص لوزير الخزانة البريطاني 1964-1968، من أهم مؤلفاته المضاربة والاستقرار النقدي 1939، نظريات التوزيع البديلة 1956.

### المبحث الأول: مدخل الى السياسة الاقتصادية

أدى ظهور كل من النظرية الاقتصادية الكلية، تفاقم الأزمات الاقتصادية في الدول المتقدمة وتردي أوضاع الدول المتخلفة الى زيادة الاهتمام بالسياسات الاقتصادية، لما لها من دور على تكييف واقع الدول مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة المحيطة بها، لهذا أصبحت الحاجة الى سياسة اقتصادية سليمة تتلاءم مع جميع المتغيرات الاقتصادية ضرورة ملحة لمعالجة بعض الأوضاع كارتفاع البطالة والتضخم في الدول المتقدمة، وانخفاض النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة لغالبية سكان الدول النامية.

### المطلب الأول: دور الدولة في ظل التحولات الراهنة

تجدر الاشارة الى أن حجم الدولة ارتبط تماماً بحجم مآليتها، ويرجع اختلاف دور الدول الى اختلاف طبيعة الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه، إضافة الى اختلاف الدور في الدولة نفسها من فترة زمنية لأخرى، أما عن تطور هذا الدور مر بمراحل مختلفة يجب الاشارة اليه.

### أولاً- تطور دور الدولة في النظرية الاقتصادية

يُعد "آدم سميث" أول من نادى بتحييد دور الدولة، لتؤكد النظرية الكينزية على أهميته في الحياة الاقتصادية بسبب أزمة الكساد العظيم 1929، ومع ظهور العولمة تراجع دورها وانتقل القرار الاقتصادي الى مراكز فوق وطنية.

**1- الدولة الحارسة:** ساد مفهوم الدولة الحارسة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في ظل أفكار المدرسة الكلاسيكية التي بنيت على أساس ترك الفرد حراً في ممارسة نشاطه،<sup>1</sup> وأهم ما ميز هذه المرحلة هو:

- اقتصار وظائف الدولة في المحافظة على النظام وديمومة استمراره، من خلال القيام بأعمال الدفاع المدني الخارجي، والمحافظة على الأمن الداخلي والعدالة، ومن هنا جاءت تسمية الدولة بالدولة الحارسة.

- مراعاة الحياد المالي في نشاط الدولة عند قيامها بتحصيل إيراداتها بغية تمويل نفقاتها، حيث أنها تحدد أوجه الإنفاق ثم تقوم بجمع الأموال اللازمة له، ويكون ذلك دون تأثيرات سلبية على الاقتصاد.<sup>2</sup>

- من أجل تحقيق الحياد المالي للدولة كانت أدوات السياسة المالية الكلاسيكية تقوم بتضييق نطاق الإنفاق وجعله يقتصر على دور الدولة الحارسة وفرض الضرائب لتمويله، أو اللجوء الى القروض كوسيلة إستثنائية لذلك، مما ينتج عنها مزاحمة الدولة للأفراد في الحصول على رؤوس الأموال.<sup>3</sup>

لقد أثبتت الحرب العالمية الأولى وما صاحبها من أزمات اقتصادية على عدم قدرة السياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة على معالجة التقلبات الاقتصادية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> عادل فليح العلي، مالية الدولة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص، ص 107، 108.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 110.

<sup>3</sup> هشام مصطفى الحمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الاسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة،

ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006، ص 55.

<sup>4</sup> بلعزو بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 40.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

**2- الدولة المتدخلة:** تحت تأثير أزمة الكساد 1929 وما سببته من اضطرابات اقتصادية واجتماعية، أثبتت الوقائع

عجز النظام الطبيعي والحرية الاقتصادية على ضمان استمرار الفلسفة الفردية، وأهم ما ميز هذه المرحلة:

- تطور دور الدولة وبدأت تخرج عن حيادها، وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي.<sup>1</sup>
- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة واستخدام أساليب التمويل بالعجز أو الفئاض.
- التخلي عن الحياد المالي للدولة ليحل محلها المالية الوظيفية، التي تطبق سياستان هما المالية المحضرة والمالية المعوضة، ويُشاع عن المالية المحضرة بنظرية سقي المضخة التي تقتصر مهمتها في إعطاء الجرعة الأولى للاقتصاد في حالة الانكماش ومن ثمة إمكانية سيره ذاتياً،<sup>2</sup> أما المالية المعوضة تعني تعويض الانفاق الحكومي لانخفاض الاستثمار الخاص في حالة الكساد، كما يجب أن يستمر حتى يعود الاستثمار الخاص الى الوضع الطبيعي.<sup>3</sup>

**3- الدولة المُنتجة:** لم تكفي بعض الدول بمهمة التدخل في الحياة الاقتصادية لعلاج الأزمات الاقتصادية التي تعاني

- منها، بل تركت مهمة الانتاج والتوزيع للأفراد، حتى أنه انتقل بعضها الى القيام بمهمة الانتاج والتوزيع، ويمكن ملاحظة ذلك في الدول ذات الاقتصاديات المخططة مركزياً.<sup>4</sup> وأهم ما ميز هذه المرحلة من تدخل الدولة:
- أصبحت الدولة المسيطر على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاديات المخططة مركزياً.
- المبدأ السائد في مجال مالية الدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزء لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي.

- هدف السياسة المالية هو محاولة تحقيق التنسيق بين عدد من أهدافها، كإحداث تنسيق التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي.<sup>5</sup>

**4- دور الدولة في ظل العولمة:** تجسد البعد الاقتصادي والمالي للعولمة في مجموعة من التطورات الموضوعية التي

- برزت بشكل واضح في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، وتكمن في تعاظم دور الشركات العالمية، الاتجاه العالمي نحو تحرير التجارة الخارجية، بروز الأسواق المالية العالمية، والأخذ بسياسة الخصخصة الأمر الذي أدى إلى حجم الدور الاقتصادي للدولة بتحويل وظائفها بالاستغناء عن بعضها،<sup>6</sup> التي من أهمها ما يلي:<sup>7</sup>
- محاربة الفقر والتخفيف من حدته.
- محاربة الفساد الاقتصادي.

<sup>1</sup> عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص، ص 108، 109.

<sup>2</sup> هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 55.

<sup>3</sup> وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، ط1، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص 117.

<sup>4</sup> عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 110.

<sup>5</sup> ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3، الجزائر، 2014/2015، ص 70.

<sup>6</sup> وصافى سعدي، "الدور الاقتصادي الجديد للدولة في ظل العولمة"، في: الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة

فرحات عباس سطيف، الجزائر، 07/03 أكتوبر 2014، ص 1.

<sup>7</sup> نفس المرجع، ص، ص 3، 4.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

- حماية المستهلك.
- الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي.
- حماية البيئة.
- تحقيق التنافسية.

### ثانياً- قياس وتفسير توسع دور الدولة في الاقتصاد

يشهد النظام المالي للدول المتقدمة أو النامية على حد سواء بروز ظاهرة تزايد النفقات الحكومية التي أصبحت إحدى السمات المميزة لها، لذا لا بد من معرفة أسباب هذه الظاهرة وطريقة قياسها.

**1- تفسيرات توسع حجم الدولة:** ظهرت عدة أطروحات لتفسير تدخل الدولة والمتمثلة أساساً في محاولة تفسير ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي، لعل أهمها قانون فاجنر الذي حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الانفاق، وتحليل بيكوك-وايزمان الذين فسروا تدخل الدولة بسبب الظروف الاستثنائية كالحروب والأزمات.

أ- **تفسير فاجنر:** يُعد الاقتصادي الألماني أدولف فاجنر "Adolf Wagner" من أوائل الاقتصاديين الذين اهتموا بتفسير تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث قدم سنة 1833م ما سمي آنذاك بقانون "تزايد نشاط الدولة"، حيث حاول إيجاد العلاقة التي تربط مستوى التطور الاقتصادي بحجم الانفاق الحكومي، ولقد انطلق في تحليله من مبدأ التصنيع يؤدي إلى ارتفاع تدخل الدولة وحصص الانفاق الحكومي في الدخل الوطني، وبالتالي فالتصنيع يقود إلى مضاعفة نفقات الإدارات الحكومية، الهياكل القاعدية، التربية والتدخل الاجتماعي.<sup>1</sup>

أرجع فاجنر النمو في الانفاق الحكومي لوظائف تتعلق بتوسع الدولة التقليدية كزيادة طلب الأفراد على السلع والخدمات العامة، وحسب فاجنر فإن توسع الدولة في النشاط الاقتصادي يعود إلى ثلاثة أسباب هي:

- **عامل التصنيع والتحديث:** يؤدي التصنيع والتحديث إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، وعند تزايد تعقيد المجتمع فإن ذلك يؤدي لزيادة الحاجة إلى السلطات العمومية قصد التكفل بالحماية والتشريع والتنظيم.

- **عامل نمو الدخل الحقيقي:** يؤدي التوسع في الانفاق على الرفاهية والتعليم وغيرها.

- **عامل التطور الاقتصادي والتكنولوجي:** يعمل التطور الاقتصادي والتكنولوجي على سيطرة الحكومة في إدارة الاحتكارات الطبيعية قصد زيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وتوفير الاستثمارات في القطاعات التي يحجم عنها الخواص.

ويمكن صياغة قانون فاجنر على النحو التالي:

$$G/Y = F(Y/N) \quad \dots\dots\dots(01-01)$$

حيث أن:  $G$  - حجم النفقات الحكومية.  $Y$  - الدخل الوطني.  $N$  - عدد السكان.

مع أن:  $G/Y > 0$  أو أن مرونة النفقات الحكومية بالنسبة إلى الدخل الوطني أكثر من الواحد، ويتضح وجود علاقة طردية ثابتة بين نسبة الانفاق إلى الدخل  $G/Y$  وحصص الفرد من الدخل الوطني  $Y/N$ .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 56.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط4، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2017، ص 16.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

رغم تفسير هذا القانون للواقع الاقتصادي خلال القرن العشرين، إلا أنه لم يسلم من الانتقادات، وحسب فاجنر يرجع توسع الدولة في النشاط الاقتصادي الى عوامل اقتصادية أهمها النمو الاقتصادي، أي أنه أهمل العديد من العوامل المؤثرة في الانفاق الحكومي كالحروب والأزمات.

ب- **تفسير بيكوك - وايزمان:** حاول كل من "Alan Peacock" و"Jack Wiseman" الأستاذان في مدرسة لندن للاقتصاد تفسير ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي في الحياة الاقتصادية، الذي يتأثر بالأحداث الاستثنائية كالحربين العالميتين اللتين قادتا الى زيادة الانفاق الحكومي لمواجهة هذه الظروف.<sup>1</sup>

ويهدف تمويل الانفاق الحكومي تعمل الحكومة على زيادة العبء الضريبي على المواطنين الذين يتقبلوا رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتمويل هذا الإنفاق الاستثنائي، إلا أنه من الصعب على الحكومة اجراء تقليص في الفترة الموالية، بحكم ترسخ قناعات جديدة خلال فترة الاضطراب بقبول مستوى انفاق أعلى من ذلك المستوى الذي كان سائداً خلال فترة الاستقرار، وبحكم توسع الحكومة في تقديم خدمات اجتماعية كتقدير منها لاستمرار الأفراد في تحمل العبء الضريبي الجديد، وفي خلال هذه الفترة يزيد الانفاق الحكومي ويتم احلاله محل الانفاق الخاص، وهذا ما يطلق عليه أثر الاحلال أو الاستبدال.<sup>2</sup>

النتيجة التي نخلص اليها أن تفسير تدخل الدولة في الاقتصاد يرتبط بمقدار الانفاق الحكومي التي تقوم به الدولة، لذلك يتم استعمال الانفاق الحكومي كمقياس لقياس حجم الدور الاقتصادي للدولة.

2- **قياس حجم الدولة في الاقتصاد:** تسعى برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الى تقليص حجم الانفاق الحكومي، لهذا من المهم ايجاد معايير لقياس حجمه في الاقتصاد التي تتمحور معظمها حول الانفاق الحكومي سواءً الجاري أو الاستثماري.

أ- **نسبة الإنفاق الحكومي الى الناتج الداخلي الخام:** يضم الانفاق الحكومي مجموع الانفاق والتحويلات التي تقوم بها الحكومة المركزية والولايات أو الحكومات المحلية، ورغم أهمية هذا المؤشر في قياس حجم تدخل الدولة في الاقتصاد إلا أنه يطرح مشكلة بخصوص توفر معلومات دقيقة تتعلق بإنفاق الحكومات.

ب- **نسبة الاستهلاك الحكومي الى الناتج الداخلي الخام:** يغطي الاستهلاك الحكومي انفاق الحكومة على السلع والخدمات المستخدمة لأغراض الاستهلاك الجاري (المشتريات من جميع أنواع السلع باستثناء المباني والأراضي) والخدمات، زائداً ما تشتريه من قطاع الأعمال وبقية العالم، ناقصاً ما تبيعه منها الى قطاع الاعمال والقطاع العائلي،<sup>3</sup> وتعكس هذه النسبة مدى الاهتمام بتوفير الخدمات الواقعة على عاتق الحكومة لعموم المواطنين.

<sup>1</sup> بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص، ص 44، 45.

<sup>2</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 58.

<sup>3</sup> صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، **التقرير العربي الموحد 2017** [على الخط]، الكويت، 2018، متاح على: <<https://www.amf.org.ae>> (تاريخ التحميل: 2019-01-28م)، ص 260.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

ج- نسبة الاستثمار الحكومي الى الناتج الداخلي الخام: يضم الاستثمار الحكومي جميع الاستثمارات المالية، وجميع أوجه الانفاق الرأسمالي من غير الدفاع، وتعكس النسبة سعي الحكومة الى زيادة النمو واستيعاب اليد العاملة وتغطية الهياكل القاعدية.<sup>1</sup>

3- مؤشر الحرية الاقتصادية كمؤشر لقياس حجم تدخل الدولة في الاقتصاد: يُعرف مؤشر الحرية الاقتصادية على أنه وسيلة لقياس درجة هيمنة الحكومة على الاقتصاد وتأثيره في كافة مناحي الحياة الاقتصادية، السياسية، أداء الأعمال وعلاقتها الخارجية، وفي منتصف تسعينيات القرن العشرين أصدر كل من معهد "Heritage" ومؤسسة "Fraser" مؤشرين عن الحرية الاقتصادية وهما من أكثر المؤشرات استخداماً للتعبير عن الحرية الاقتصادية.

يغطي كلا المؤشرين جوانب هامة للحرية الاقتصادية تتمثل في الاعتماد على الأسواق الخاصة في تخصيص الموارد وحرية التجارة ومحدودية التنظيمات الحكومية، إضافة إلى قوة واستقلال القضاء في تطبيق القانون والحفاظ على حقوق الملكية، ويتميز مؤشر "Héritage" عن مؤشر "Fraser" في إيمانه على بيانات ومتغيرات أكثر، إضافة إلى تغطيته لعدد أكبر من الدول فهو أكثر دقة، ومن خلال هذا المؤشر يمكن معرفة درجة تدخل الحكومة (القطاع العام) في النشاط الاقتصادي من عدمه.<sup>2</sup>

### ثالثاً- البترول وحجم تدخل الدولة

يصعب قياس حجم التدخل الحقيقي للدولة بدقة في الدول المنتجة للبترول، لأن الحكومات غالباً ما تخفي الحجم الحقيقي لعائداتها البترولية، لكن البيانات الحكومية الرديئة تقلل بشكل مؤكد تقريباً من الحجم الحقيقي لحكومات الدول الغنية للبترول.

1- حجم إيرادات البترول ومصدرها: تُدر صناعة البترول على الحكومة إيرادات أكثر مما تُدره أنواع الصناعات الأخرى، وهذا ما يجعل حكومات الدول المنتجة للبترول أكبر حجماً من حكومات الدول التي لا بترول لها.<sup>3</sup>

2- حجم الاختلاف الذي يحدثه البترول: لمعرفة حجم الاختلاف الذي يحدثه البترول بين الدول، يمكن لنا اتباع طريقتين، تتعلق الطريقة الأولى بإجراء مقارنة بين الدول المنتجة للبترول وبين الدول المجاورة لها ذات دخل مماثل، لكن

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 21.  
<sup>2</sup> علام عثمان، سنوساوي صالح، المناخ الاستثماري كعامل لتحفيز المشاريع المقاولاتية في الدول العربية - دراسة حالة الجزائر-، في: الملتقى الدولي حول المقاولاتية المستدامة - بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار -، جامعة ميلة، الجزائر، يومي 18 - 19 أفريل 2017، ص 2.  
أنظر الى: - حميد عبيد عبد وآخرون، الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية بين دوافع الابداع ومنابع التمكين، ط1، دار الايام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص، ص 69 - 81.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن [على الخط]، النشرة الفصلية، ع1، الكويت، 2004، متاح على: <<http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/>> (تاريخ التحميل: 28-01-2019م)، ص 10.  
- عزة حجازي، "أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية" [على الخط]، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014، مج16، ع2، متاح على: <[http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/423/423\\_j16-2.pdf](http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/423/423_j16-2.pdf)> (تاريخ التحميل: 28-01-2019)، ص 44.

<sup>3</sup> مايكل روس، ترجمة: محمد هيثم النشواني، نقمة النفط كيف تُشكل الثروة النفطية تنمية الأمم، ط1، دار الكُتب القطرية، قطر، 2014، ص، ص 63 - 65.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

ليس لديها بتزول كإجراء مقارنة بين تركيا، إيران وسوريا، أما الطريقة الثانية تتمحور حول إجراء مقارنة لحجم الحكومة في دول تجني دخول كبيرة من البترول وبين دول تجني دخل أقل من البترول كإجراء مقارنة بين الجزائر ومصر. معظم الحكومات تُمول من الضرائب، لكن مع تنامي الثروة البترولية لبلد معين، تصبح حكومته أقل اعتماداً على الضرائب وأكثر اعتماداً على الإيرادات غير الضريبية، وهذا ما يوضح أن لحجم إيرادات الثروة البترولية تأثير قوي على مصدر تمويل الحكومة كما هو الحال في الدول العربية.

### المطلب الثاني: السياسة الاقتصادية كمظهر من مظاهر تدخل الدولة

يكون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال استخدام مجموعة من الأساليب والأدوات تؤثر بها على مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي تتمثل في السياسة الاقتصادية وأدواتها المختلفة.

### أولاً- مفهوم السياسة الاقتصادية

استعمل الإغريق السياسة الاقتصادية بمعنى تدبير أمور الدولة، كما استخدمت بمعنى علم إدارة الدول، وعُرفت أيضاً على أنها مبادئ وقواعد إدارة المجتمع، لذلك ومن أجل معرفة مضمونها لا بد من تحديد تعريف دقيق لها.

**1- تعريف السياسة الاقتصادية:** اختلفت وتعددت التعاريف المقدمة للسياسة الاقتصادية، لكن معظمها تركز على الجانب الوظيفي، والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ومن أهم هذه التعاريف نجد:

أ- تُعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف واعٍ منسجم وهادف، يتم القيام به في المجال الاقتصادي، يتعلق بالإنتاج، التبادل، استهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال.<sup>1</sup>

ب- يقصد بالسياسة الاقتصادية كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالاختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق المؤدية لتحقيقها، كما يعرفها البعض بأنها مجموعة الاجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية.<sup>2</sup>

ج- السياسة الاقتصادية هي السعي المستمر لتحقيق النظام الأمثل وإدارته، مما يعني استمرارها وعدم انقطاعها وركونها للحمود والسكون بمجرد تحقيق بعض انتاجيتها من جهة، ومن جهة أخرى استهدافها إلى تيسير سبل عيش السكان، وتمكينهم من تلبية جل حاجياتهم المادية والمعنوية للوصول إلى الرفاه المادي والاستقرار الاجتماعي.<sup>3</sup>

د- تعني السياسة الاقتصادية قيام الدولة بخطوات واجراءات ترمي إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة، لهذا يجب على السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الدولة، أن تكون قادرة على الوصول إلى أقصى كفاءة لاستخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى الغايات، بمعنى آخر استخدام أقل حجم من الموارد لتحقيق أكبر عدد من الأهداف.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> قدي عبد الحميد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 29.

<sup>2</sup> محمد كريم قرفوف، محمد الطاهر سعودي، "السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الاداء الاقتصادي" [على الخط]، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، العراق، 2012، مج 19، ع 12، متاح على: < <https://www.iasj.net/iasj?func=search&query=au> > (تاريخ التحميل: 28-01-2019م)، ص 312.

<sup>3</sup> حوحو فطوم، السياسات الاقتصادية والسوق المالي "سياسات تفعيل السوق المالي"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 183.

<sup>4</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 74.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن السياسة الاقتصادية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تقوم بها الدولة متعلقة بالجانب الاقتصادي، وهذا بالمفاضلة بين مجموعة من الوسائل المختلفة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة خلال فترة زمنية معينة.

**2- مضمون السياسة الاقتصادية:** تعتبر السياسة الاقتصادية مظهرًا من مظاهر السياسة العامة للدولة لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العناصر، بدونها لا تستطيع تسيير الاقتصاد وتحقيق الأهداف المنشودة.

**أ- تحديد الأهداف التي تسعى السلطات الى تحقيقها:** جرت العادة أن يكون للسياسة الاقتصادية أهداف تسعى الى تحقيقها، مثل النمو الاقتصادي، التشغيل الكامل، توازن ميزان المدفوعات، تقليص الفوارق، تنمية القطاعات الاستراتيجية واستقرار الأسعار... الخ.

**ب- التدرج بين الأهداف:** باعتبار أن الأهداف تكون غير منسجمة، على سبيل المثال تخفيض معدل الربح يمكن أن يساعد في التقليل من الفوارق، لكنه يمكن أن يؤدي الى إحداث أزمة في النظام الذي يكون فيه الربح هو الأساس، مما يؤدي الى عرقلة نمو المداخيل والتشغيل.

**ج- تحليل الارتباط بين الأهداف:** أهداف السياسة الاقتصادية هي أهداف مترابطة، عند وضع الهدف المراد الوصول اليه لا بد من وضع نموذج يوضح العلاقات بينها، مثل رفع معدل الربح بكبح الكتلة الأجرية، أخذاً بعين الاعتبار أن ذلك يمكن أن يؤثر على الاستثمار لأن ضعف الطلب لا يشجع على زيادة القدرات الانتاجية.

**د- اختيار الوسائل:** التي لا بد من وضعها قيد التنفيذ لتحقيق أفضل وضعية، وتتمون هذه الوسائل على من العموم من فروع السياسة الاقتصادية وهي: السياسة الجبائية، السياسة التجارية، سياسة الصرف، السياسة النقدية، السياسة الميزانية، سياسة المداخيل والسياسة الاجتماعية، وهناك العديد من المجالات أين يمكن الحديث عن السياسات الاقتصادية، فمثلاً يتم الحديث عن سياسة التهيئة العمرانية، سياسة الانتشار الصناعية، السياسة الزراعية... الخ.<sup>1</sup>

### ثانياً- أنواع السياسات الاقتصادية

حسب زمن استغراق وصول السياسة الاقتصادية الى أهدافها يمكن التمييز بين نوعين منها، السياسات الاقتصادية الظرفية والسياسات الاقتصادية الهيكلية.

**1- السياسات الاقتصادية الظرفية:** تهدف السياسات الاقتصادية الظرفية الى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات تستخدمها السلطات لتحقيق ذلك نذكر منها:

**أ- سياسات الاستقرار:** تركز سياسة الاستقرار على تقييد النشاط الاقتصادي،<sup>2</sup> بهدف المحافظة على التوازن العام بخفض معدل التضخم، المحافظة على التوازن الخارجي، استقرار العملة والبحث عن التوظيف الكامل... الخ.<sup>3</sup>

**ب- سياسات الانعاش الاقتصادي:** تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، وتهدف الى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، بهدف التأثير على الطلب الكلي أو العرض الكلي أو كلاهما معاً، ومن

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص، ص 30، 31.

<sup>2</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 77.

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 31.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

وسائل الانعاش الاقتصادي عن طريق الطلب نجد: التحويلات الاجتماعية، الانفاق الحكومي... الخ، أما فيما يخص وسائل الانعاش عن طريق العرض نجد: تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة والقيام باستثمارات عمومية.<sup>1</sup>

**ج- سياسة الانكماش الاقتصادي:** سياسة الانكماش الاقتصادي هي سياسة يُلجأ إليها عادة في أوقات التضخم، أي عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع مستمر في المستوى الأسعار، وتستهدف العمل على تقليل الاحتياطات النقدية وعرض النقد في الاقتصاد الوطني<sup>2</sup> أو الحد من معدلات نمو هذا العرض، وذلك بهدف التأثير سلباً على حجم الائتمان وتقليل الانفاق أو الطلب الكلي.

**د- سياسة التوقف ثم الذهاب:** سياسة التوقف ثم الذهاب هي سياسة تم اعتمادها في بريطانيا، تتميز بالتناوب المتسلسل لسياسة الانعاش والانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الانتاجي، على سبيل المثال تلجأ الدولة لعلاج مشكلة البطالة عن طريق سياسة الانعاش الاقتصادي التي لها انعكاس مباشر على الانتاج، الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار، ويتطلب من الدولة التدخل بسياسة انكماشية تهدف الى خفض الأسعار.<sup>3</sup>

**2- السياسات الاقتصادية الهيكلية:** تهدف الى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات البيئة الدولية وازالة القيود التي تواجه السياسات الظرفية وتمس كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة من خلال تأطير ميكانيزمات السوق، الخصوصية، سيادة قانون المنافسة وتحرير علاقات العمل وجعلها أكثر مرونة، ويكون تدخلها في الأسواق من خلال البحث والتنمية، دعم التكوين، دعم التجديد والابتكار وتحسين مناخ الاستثمار لجذب المستثمرين الأجانب.

هذه الخطوط العريضة لأي سياسة اقتصادية خاصة بالدول الصناعية التي قطعت شوطاً كبيراً في التنمية، أما بالنسبة للدول النامية التي أبرمت في معظمها برامج للإصلاحات الاقتصادية مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فان السياسة الاقتصادية تتم وفق مرحلتين، المرحلة الأولى متعلقة بسياسات الاستقرار التي هدفها جعل الدولة تعيش في حدود إمكانياتها المتاحة من خلال سياسة مالية ونقدية تقييدية، والمرحلة الثانية هي سياسات التصحيح الهيكلي على المدى المتوسط والطويل التي يكون هدفها زيادة العرض ورفع معدلات النمو الاقتصادي، عن طريق الاستعانة بمجموعة من الأدوات والآليات كالخصوصية والأسواق المالية... الخ.<sup>4</sup>

### ثالثاً: أهداف السياسة الاقتصادية (المربع السحري لكالدور)

يُقصد بالمربع السحري لكالدور تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية، وتسمى بالمربع لوجود أربعة أهداف، وبالسحري لصعوبة تحقيقها بقيم مُثلَى في آن واحد، لهذا يتعين علينا التطرق الى عناصر هذا المربع وشكله.

<sup>1</sup> محمد مسعي، "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو" [على الخط]، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012، ع 10، متاح على: <https://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/elbahithimages/BAHIN10/A1013.pdf> (تاريخ التحميل: 28-01-2019م)، ص 148، 149.

<sup>2</sup> السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجما، النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص 190.

<sup>3</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 80.

<sup>4</sup> عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005، ص 316.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

1- عناصر المربع السحري لكالدور: تكون السياسة الاقتصادية فعالة اذا حققت الأهداف التي اصطلح عليها ب"المربع السحري لكالدور"، الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس، يحوي كل رأس على هدف من أهداف السياسة الاقتصادية وهي:

أ- البحث عن النمو الاقتصادي: يقاس بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

ب- البحث عن التشغيل التام: يقاس بالنسبة المئوية للعاطلين الى المجموع السكان النشطين.

ج- الحد من التضخم: يُقاس بالنسبة المئوية لمستوى العام للأسعار.

د- البحث عن التوازن الخارجي: يقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات الى الناتج الداخلي الخام.

ونظراً لصعوبة الوصول الى أهداف مثلئ بسبب تعارضها وتضاربها، فقد قام كل من كالدور وفيردون "KALDOR- VERDOORN" سنة 1966، باقتراح قانون سمي بقانون "كالدور - فيردون" الذي حاول من خلاله تمثيل العلاقة بين النمو الاقتصادي والمعدلات الأخرى، وذلك بإعطاء قيم مثلئ لها، كانت على النحو التالي:

- النمو في الناتج الداخلي الخام: 5 % سنوياً.

- معدل التضخم معدوماً: أي 0.00 % سنوياً.

- معدل البطالة معدوماً: أي 0.00 % سنوياً.

- رصيد ميزان المدفوعات نسبة من الناتج الداخلي الخام: معدوماً أو موجباً.<sup>1</sup>

2- شكل المربع السحري لكالدور: تمثيل المربع السحري لكالدور يكون من خلال رسم معلم متعامد ومتجانس، ذي أربعة مؤشرات مذكورة سابقاً، وعليه تبعاً لخصائصه يمكن قياس أثر أدوات السياسات الاقتصادية، وهذا يربط مختلف المحاور المكونة له مع بعضها البعض، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي مرتفع وكان هناك استقرار في الأسعار، وإذا كانت هناك بطالة منخفضة مع وجود رصيد ميزان المدفوعات موجب، فإن واجهة المربع توحى بأمثلية سير الاقتصاد الوطني، وتبين مدى فعالية السياسة الاقتصادية المتبعة.<sup>2</sup>

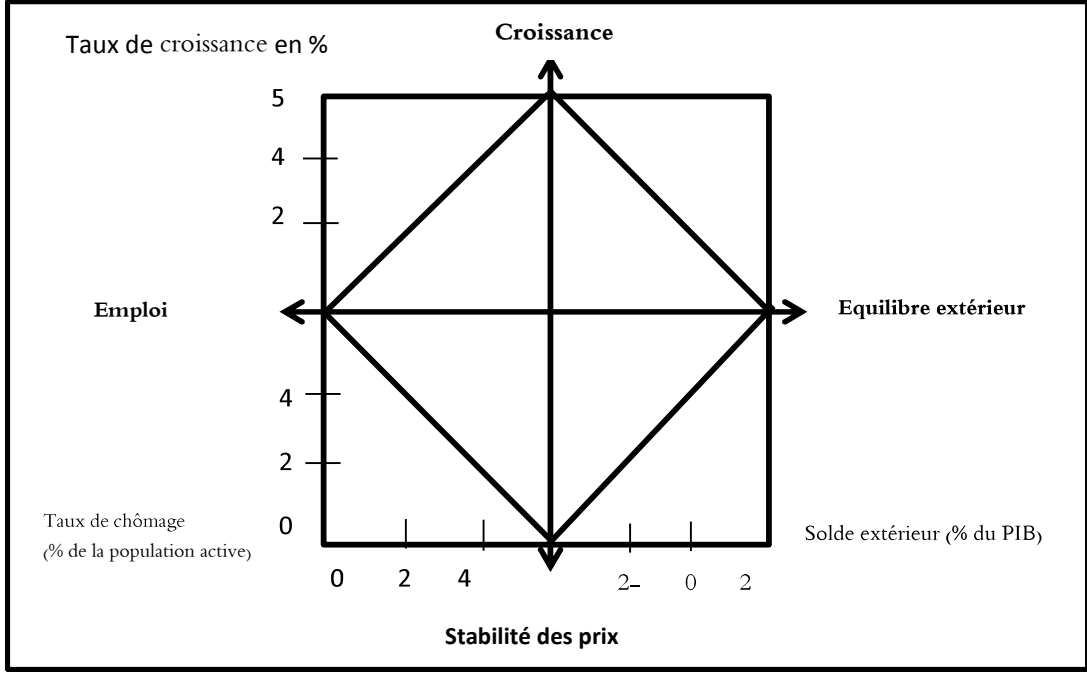
واعتماداً على قيم المذكورة في قانون "كالدور - فيردون" سابقاً يمكن لنا تمثيل المربع السحري لكالدور وفق الشكل رقم (01-01).

<sup>1</sup> Kouider Boutaleb, "La Problématique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D : le cas de l'Algérie", colloque international sur Les politiques économiques en Algérie: réalités et perspectives, Tlemcen, Algérie, 29/30 novembre 2004, p, 2, 3.

<sup>2</sup> محمد بن عزة، "دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية" [على الخط]، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، ع 9، متاح على: < <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/39879> > (تاريخ التحميل: 28-01-2019م)، ص 10.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

الشكل رقم (01-01): رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور



**Source:** Les politiques économiques, Sky Minds (7 avril 2009), <<http://www.skyminds.net/economie-et-sociologie/la-regulation-des-activites-sociales/les-politiques-economiques/>>.

### المبحث الثاني: أدوات السياسة الاقتصادية

غالباً ما تضع الدولة أهدافاً اقتصادية أساسية تمثل أهداف سياستها الاقتصادية، تسعى إلى تحقيقها عن طريق أدواتها المتمثلة حسب المفهوم الضيق للسياسة الاقتصادية في السياسة المالية والنقدية، التي يستوجب التنسيق بينها بغية تجنب التعارض والتضارب بين أهدافها.

### المطلب الأول: السياسة المالية

زادت أهمية السياسة المالية كسياسة اقتصادية بعد أزمة الكساد سنة 1929، أين أصبح من الضروري تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لضمان تفعيل الأداء الاقتصادي، وتتضمن السياسة المالية اتخاذ إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الإيجابية لإنفاقه، بحيث تستطيع الحكومة استخدام الأدوات المالية للتأثير على العرض والطلب الكليين، وبالتالي تحريك النشاط الاقتصادي بهدف زيادة معدلات استخدام الدخل.<sup>1</sup>

### أولاً: السياسة الإنفاقية

تُعتبر النفقة الحكومية مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد تحقيق حاجة عامة،<sup>2</sup> أي أن النفقة الحكومية مجرد سلوك مالي للحكومة يتجلى في كافة مدفوعات الحكومة غير واجبة السداد، سواء كانت

<sup>1</sup> هيفاء غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010، ص 11.

<sup>2</sup> هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 183.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

بصفة دورية أو غير دورية، سواءً كانت لأغراض جارية أو رأسمالية، ويهدف الى تحقيق مجموعة من الأهداف وهو ما جعل منه سياسة اقتصادية لها وسائلها وأهدافها.

ومن وجهة النظر الكينزية يسمح الانفاق الحكومي بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في مقدمتها علاج البطالة التي تسود في أوقات الكساد، ويهدف الخروج منه لا بد على الحكومة استعمال سياسة سقي المضخة التي تعتمد على ضخ المزيد من الانفاق الحكومي في الاقتصاد الوطني والسماح بوجود عجز موازني.<sup>1</sup> فزيادة الانفاق الحكومي على البنى التحتية من طرق، سكك، جسور، موانئ ومختلف الخدمات الاجتماعية، يحفز الطلب الكلي من خلال ارتفاع الطلب على المدخلات لتنفيذ هذه المشاريع كالطلب على العمالة والشركات التي تعمل على تنفيذ المشروعات،<sup>2</sup> مما يؤدي الى ارتفاع المداخل الشخصية والاستهلاك بمقدار مضاعف لزيادة الانفاق الحكومي، وهذا ما يخرج الاقتصاد من حالة الكساد. وتؤخذ بعين الاعتبار عند تحديد سياسة الانفاق الحكومي سواءً برفعه أو خفضه، أو إعادة هيكلته، مجموعة من العوامل التي ليست ثابتة بالنسبة الى الدولة الواحدة وتختلف من دولة لأخرى.

**1- سياسة الانفاق الحكومي وطبيعة النظام الاقتصادي القائم:** تختلف النظم الاقتصادية من حيث خلفيتها المذهبية وفي نظرتها الى الفرد والملكية، ذلك أن هناك نظماً تقوم على الفردية والحرية، وأخرى تقوم على تدخل الدولة، وتنطلق المذهبية الفردية من ضرورة ترك الأفراد أحراراً في ممارسة النشاط الاقتصادي، والتنافس بينهم يؤدي الى إحداث التوازن الاقتصادي.

ويتوقف دور الدولة على أدائها لمهام الدولة الحارسة التي يكون حجم نفقاتها الحكومية بحجم ما يمكن للدولة من أداء وظائفها التقليدية فقط، لهذا يكون الانفاق الحكومي في أقل مستوى له، أما عندما تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي فان دور النفقات الحكومية يزداد أهمية، لأن دور الدولة في هذه الحالة تكون مضطرة للقيام بوظائف أخرى من غير الوظائف التقليدية كاستغلالها لبعض المشاريع.

كما تتميز النظم الاقتصادية بميالكها الاقتصادية التي تعكس مستوى التقدم الاقتصادي ومدى حاجة الاقتصاد الى أنشطة الدولة، ذلك أن نطاق تدخل الدولة يزداد كلما كان مستوى التقدم الاقتصادي ضعيفاً، ويمكن أن نلاحظ هذا من طريقة تخصيص النفقات الحكومية بين الدول الصناعية والدول النامية.

**2- سياسة الانفاق الحكومي والدورة الاقتصادية:** عادة ما تخضع الاقتصاديات الرأسمالية الى تقلبات متعاقبة من الصعود والهبوط في مستوى النشاط الاقتصادي تختلف مدتها الزمنية وأسباب حدوثها ودرجة انتظامها من عدمه،<sup>3</sup> وهذه التقلبات تحدث عادة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل الدخل، الانتاج، العمالة والأسعار، وفي معظم الأحيان فإنها تصيب هذه المتغيرات في نفس الوقت ونفس الاتجاه ولكن بمعدلات مختلفة.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد عايب، مرجع سابق، ص 116.

<sup>2</sup> حسين أحمد الحسين الغزو، النظرية الاقتصادية الكلية الفكر والسياسات، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 185.

<sup>3</sup> هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 133.

<sup>4</sup> حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط5، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 267.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

وتتكون الدورات من مرحلتين، المرحلة الأولى التوسع وتضم الانتعاش والرواج، فيما تسمى المرحلة الأخرى الانكماش وتضم الركود والكساد،<sup>1</sup> التي لها تأثير واضح في رسم حدود سياسة الانفاقية، ويبرز هذا بقدر ما تعكسه النفقات من درجة استجابتها لتقلبات النشاط الاقتصادي الذي يوصف بدرجة حساسية النفقات الحكومية.<sup>2</sup>

**3- سياسة الانفاق الحكومي والقدرة التمويلية للاقتصاد:** نعي بها قدرة حصول الدولة على إيرادات مالية من الأفراد والشركات،<sup>3</sup> ورغم تنوع الموارد المالية للدولة تبقى محدودة لتوقفها على حجم الادخار الوطني والتنافس بين القطاع العام والخاص على القروض،<sup>4</sup> إضافة الى توقفها على الحصيلة الضريبية،<sup>5</sup> وتنقسم الى قسمين:

**أ- القدرة التكلفة (الطاقة الضريبية):** يقصد بها قدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء الضريبية وشبه الضريبية دون إحداث أي ضغوط اقتصادية واجتماعية وسياسية تضر بمستوى معيشة الأفراد أو بالقدرة الانتاجية الوطنية،<sup>6</sup> وهنا يتعلق بالحد الذي يمكن أن تصله الدولة في الاقتطاعات الضريبية، ونصطدم هنا بقانون لافر.

**ب- القدرة الاقتراضية:** نعي بها قدرة الدولة في الحصول على الإيرادات المالية من الأفراد أو الشركات من خلال الاقتراض منهم بواسطة طرح سندات حكومية للبيع، وتسطيع الدولة الوصول الى أعلى قدرة إقتراضية بالاستناد على حجم الادخار الفردي وطرق توزيعه بين القطاع الخاص والعام. ويتجلى دور زيادة الادخار في تزايد رغبة الأفراد في الاقبال على شراء السندات الحكومية، كما أن طرح القطاع الخاص للسندات من شأنه منافسة القطاع الحكومي في الحصول على الأموال، لذا يجب على الحكومة مراعاة الفائدة الممنوحة على السندات الحكومية.<sup>7</sup>

### ثانياً: السياسة الضريبية

تشكل الضرائب السند الأساسي لأي سياسة حكومية لما تُشكله من أداة لتنظيم المسار المالي والاقتصادي للدول، فهي تُشكل إحدى أهم مصادر إيراداتها وتتحكم في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي تختلف باختلاف السياسة الضريبية.<sup>8</sup>

تُعبّر السياسة الضريبية عن مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة،<sup>9</sup> وتعتمد في سبيل تحقيق ذلك على مجموعة من الأدوات أصبحت يُعبر عنها في الأدبيات الضريبية "بالإنفاق الضريبي"، وهي

<sup>1</sup> عدنان داود العذارى، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية للمدة 1955 – 2004 باستخدام نموذج كالدور، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص، ص 24، 25.

<sup>2</sup> نوزاد عبد الحمين الهيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص، ص 45، 46.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 121.

<sup>4</sup> محمد ساحل، المالية العامة، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص، ص 207، 208.

<sup>5</sup> نوزاد عبد الحمين الهيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، مرجع سابق، ص 47.

<sup>6</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 70.

<sup>7</sup> نوزاد عبد الحمين الهيتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، مرجع سابق، ص 48-50.

<sup>8</sup> عبد الباسط علي حاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013، ص 41.

<sup>9</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، ط1، دار الجامعة، مصر، 2007، ص 320.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الضريبية النمطية، وصنفت الى خمسة مجموعات وهي التخفيضات الضريبية، القرض الجبائي، التخفيضات الخاصة بالمعدلات، الاهتلاكات، تأجيل مواعيد الدفع والاعفاءات الضريبية.<sup>1</sup>

ومن المتصور إخفاق السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها، يرجع ذلك الى إمكانية اصطدامها بمحددات تحول دون ذلك، ومن أهمها نجد الهيكل الاقتصادي، الخلفية السياسية والفكرية للاقتصاد ومستوى التقدم الاقتصادي.

**1- الهيكل الاقتصادي:** تختلف الاقتصاديات من حيث ارتكازها على بعض القطاعات، حيث تُعتبر قطاعات محركة للاقتصاد كحال القطاع البترولي في دول الخليج<sup>2</sup> وقطاع الخدمات في لبنان،<sup>3</sup> كما أن القطاعات الاقتصادية لا تعرف نفس درجة النمو في كل الاقتصاديات، وهذا الوضع هو الذي يدفع السلطات الى الارتكاز على بعض قطاعات النشاط لتحقيق أكبر عائد ضريبي، كما أن ضعف بعض النشاطات يدفع بالسلطات للبحث عن تنشيطها وترقيتها باستخدام الضريبة.<sup>4</sup>

**2- الخلفية السياسية والفكرية للاقتصاد:** تعتمد السلطات على منطلقات ايديولوجية مختلفة حتى ضمن الفكر الواحد، ومنها ما هو متعلق بالخلفية الفكرية الاقتصادية والسياسية.

**أ- الخلفية الفكرية الاقتصادية:** ضمن الفكر الليبرالي نجد أن هناك من يستلهمون آرائهم من المدرسة الكينيزية، وهناك من يستلهمها من المدرسة النقديون وهناك من يستلهمها من أنصار التوقعات الرشيدة، فضلاً على التباين الواضح بين الفكر الاشتراكي والليبرالي، وموقع السياسة الضريبية ليست واحدة والنظرة اليها والى كيفية عملها متباين، فمثلاً أصحاب نظرية العرض يدعون دوماً الى تخفيض الضرائب بهدف إنعاش الاستثمار، في حين يذهب آخرون الى فرض ضريبة واحدة على الثروة، هذا ما يجعل هناك تبايناً واضحاً في أنواع الضرائب المعتمدة من نظام لآخر، وتبايناً من حيث الأهمية النسبية لكل من الضريبة والأهداف المراد تحقيقها عن طريقها.<sup>5</sup>

**ب- الخلفية السياسية:** تتأثر السياسة الضريبية بالنظم السياسية السائدة، فقد يؤثر النظام السياسي على الأهداف التي تسعى اليها السياسة الضريبية وعلى طريقة عملها ومكوناتها، وتبعاً لذلك فقد اختلفت السياسة الضريبية من دولة لأخرى ولنفس الدولة من فترة زمنية لأخرى.<sup>6</sup>

**3- التقدم الاقتصادي والاجتماعي:** يؤثر مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي على السياسة الضريبية، حيث تختلف السياسة الضريبية في الدول النامية عن الدولة المتقدمة، وذلك لأن الطاقة الضريبية تعتمد على مقدرة الأفراد على الدفع، وهذا بدوره يعتمد على مستوى دخل الفرد وحجم المدخرات.

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 172.

<sup>2</sup> نفس المرجع، مرجع سابق، ص 147.

<sup>3</sup> المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، ط 1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 12.

<sup>4</sup> قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 147.

<sup>5</sup> نفس المرجع، ص 153.

<sup>6</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشموي، مرجع سابق، ص، ص 338، 339.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

أ- **السياسة الضريبية في الدول النامية:** يتميز الهيكل الاقتصادي في الدول النامية بسيطرة بعض قطاعاته ممثلة في الصناعات الاستخراجية، فضلاً عن وجود الكثير من المشكلات الاقتصادية مثل البطالة وضعف المداحيل... الخ،<sup>1</sup> وهذا ما يجعل هذه السياسة تتميز بانخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي ومن الحصيلة الضريبية والاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية.<sup>2</sup>

ب- **السياسة الضريبية في الدول المتقدمة:** تتميز السياسة الضريبية في الدول المتقدمة ب: ارتفاع الاقتطاع الضريبي والحصيلة الضريبية، ارتفاع أهمية الضرائب المباشرة ضمن الهيكل الضريبي ومرونة السياسة الضريبية.<sup>3</sup>

### ثالثاً: سياسة العجز الموازني

يُعد العجز الموازني تلك الحالة التي تعجز فيها الإيرادات الحكومية عن تغطية نفقاتها،<sup>4</sup> وهي سمة تعرفها الدول سواءً الدول النامية أو المتقدمة، وقد اعتمدت الميزانيات لمدة طويلة على مبدأ التوازن الذي يعني في الفكر الكلاسيكي تساوي الإيرادات والنفقات الحكومية، وبعد فشله في الخروج من أزمة الكساد العالمي استطاعت سياسة قبول العجز الموازني إبان العهد الكينزي إلى الخروج منها.<sup>5</sup>

**1- تزايد الإنفاق الحكومي:** أصبحت ظاهرة زيادة النفقات الحكومية من أكثر الظواهر بروزاً في المالية الحديثة، وذلك بعد تطور دور الدولة من حارس إلى متدخلة فمُنتجة، ويمكن إرجاعها إلى أسباب ظاهرية وأخرى حقيقية.

أ- **الأسباب الظاهرية:** يقصد بالأسباب الظاهرية للإنفاق الحكومي، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، دون الزيادة من أنواع الخدمات التي تقدمها الدولة، وتمثل فيما يلي:

- **زيادة عدد السكان أو اتساع مساحة الإقليم:** تؤدي الزيادة الحاصلة في عدد السكان واتساع رقعة الدولة بانضمام إقليم أو أقاليم جديدة، إلى زيادة النفقات الحكومية بهدف مواجهة مطالب عدد السكان المتزايد، وتُعد هذه الزيادة زيادة ظاهرية رقمية فحسب، لكونها لا تنتج توسع في أنواع الخدمات القديمة ولا في تحسينها نوعياً، وإنما لمواجهة الطلب الإضافي على تلك الخدمات ذاتها من قبل العداد المتزايد للسكان واحتياجات الأقاليم، مما يدفع الدولة إلى زيادة إنفاقها.<sup>6</sup>

- **تدهور قيمة النقد:** يقصد بتدهور قيمة النقد انخفاض القوة الشرائية للنقد، إذا ينتج عنها زيادة في حجم النفقات الحكومية الإسمية دون أن يقابلها زيادة فعلية في الخدمات التي تقدم إلى الأفراد.

- **تغيير الفن المالي:** قد يكون من أسباب زيادة النفقات الحكومية التغيير الذي يطرأ على الموازنة الحكومية كأن

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 147.

<sup>2</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص، ص 41 - 43.

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 150.

<sup>4</sup> دردوري لحسن، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي" [على الخط]، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013، ع14، متاح على: <http://dSPACE.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/3928> (تاريخ التحميل: 28-01-2019)، ص 104.

<sup>5</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 201.

<sup>6</sup> عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص 158.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

تختلف طريقة إعدادها،<sup>1</sup> حيث يشهد الفن المالي تغيرات مستمرة ففي السابق كان تعدد على أساس قاعدة الصوافي أي تخصيص الإيرادات الحكومية بما يسمح للهيئات الحكومية بإجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، وبالتالي لا تظهر في الميزانية الحكومية الفائض في الإيرادات الحكومية، أما اليوم تُعد الميزانية على أساس مبدأ الشمول فكل النفقات الحكومية تقوم الدولة بصرفها تظهر في ميزانيتها.

**ب- الأسباب الحقيقية:** تُعبر الأسباب الحقيقية عن الزيادة في النفقات الحكومية يقابلها زيادة في أنواع الخدمات والسلع المقدمة، وتفسر بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية.

**- الأسباب السياسية:** تتعلق بالتطورات الحاصلة على مستوى الحياة السياسية مثل ديمقراطية الحكم، محاربة الفساد، زيادة إشراك الفرد في شؤون السلطة، زيادة الالتزام بالانضمام للمنظمات الإقليمية والدولية، ومثل هذه المعطيات تؤدي الى زيادة الاهتمام الحكومي بشؤون الأفراد سعياً لإرضائهم وتنفيذ لمتطلبات هذه الأوضاع، وهذه أسباب أو عوامل تعمل على زيادة الإنفاق الحكومي.

**- الأسباب الاقتصادية:** ينتج عن تخلي الدولة عن حيادها توسع المشروعات الحكومية وزيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية خاصة في فترات الكساد، فزيادة الدخل الوطني يمكن الدولة من زيادة إنفاقها دون أن يترتب على ذلك زيادة الأعباء المترتبة على الأفراد، لأن الدولة في هذه الحالة تكون قادرة على مواجهة زيادة الإنفاق بما تحصل عليه من موارد نتيجة مزاولتها النشاط الاقتصادي أو تحسن مركزها المالي بما يسمح لها من الاقتراض.

**- الأسباب الاجتماعية:** وهي نتيجة عدة عوامل منها زيادة تركز السكان في العواصم والمدن الكبرى، مما ينجح عنه زيادة النفقات المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية، كما أن ارتفاع المستوى الثقافي أدى إلى زيادة درجة المطالبة الاجتماعية (عن طريق النقابات والجمعيات ... الخ)، وهو ما أدى إلى زيادة النفقات الحكومية.<sup>2</sup>

**- الأسباب الإدارية:** أدى التوسع في وظائف الدولة ومهامها الى اتساع جهازها الإداري وزيادة عدد العاملين فيه، ورافق ذلك ارتفاع حجم المستلزمات اللازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومما لا شك فيه أن هذا التوسع يؤدي الى زيادة النفقات الحكومية سواءً كانت في شكل رواتب وأجور أو كانت ثمناً لمشتريات الحكومية، ومن العوامل الإدارية المؤدية الى زيادة الإنفاق الحكومي في الدول النامية نجد سوء التنظيم الإداري وزيادة عدد العاملين، ومما يزيد الأمر سوءاً هو انخفاض إنتاجية وكفاءة العاملين.<sup>3</sup>

**- الأسباب السياسية:** من ضمن الأسباب السياسية نجد اتساع نطاق الحروب وما يتطلبه من آلات ومعدلات حديثة ومعقدة لكسبها، وما يترتب عليها من نفقات تتعلق بتعويض آثار ما خلفته مما يؤدي لزيادة الإنفاق.

**- الأسباب المالية:** من أسباب زيادة النفقات الحكومية نجد سهولة اقتراض الدولة، مما يترتب عليه فوائد وأقساط، كما أن وجود فوائض أو احتياطات مالية للدولة يغري الحكومة على التوسع في إنفاقها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص 186.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص، ص 186-188.

<sup>3</sup> خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص 82.

<sup>4</sup> هشام مصطفى الجمل، مرجع سابق، ص، ص 186، 187.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

2- أسباب تباطؤ النمو في الإيرادات الحكومية: يرجع تفاقم عجز الموازنة الحكومية الى التباين الحاصل بين نمو نفقاتها من جهة، وتباطؤ في نمو إيراداتها من جهة أخرى، مما يتسبب في حدوث فجوة مالية تنامي وتتسع سنة بعد أخرى، خاصة مع عدم كفاية الإيرادات عن تغطية الزيادة في النفقات، لهذا يتعين علينا البحث في أسباب التباطؤ الحاصل في معدلات نمو إيراداتها.

أ- **ضعف كفاءة الإدارة الضريبية:** تعاني معظم الدول النامية من نقص المعلومات والبيانات المالية، وهي تعكس ضعف إدارتها الضريبية، ومن أهم أسباب الضعف الإداري هو درجة التعقيد والتداخل في القوانين والاجراءات المنظمة لعملية فرض الضرائب من حيث من يقع عليه عبء الضريبة وما هي معدلاتها.<sup>1</sup>

ب- **الجمود الضريبي:** يُسهم جمود النظام الضريبي وعدم تطوره بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية، فكثير من الأنظمة الضريبية في الدول النامية لم تتطور منذ الحقبة الاستعمارية، سواءً من حيث أنواع الضرائب المفروضة أو من حيث معدلاتها بطرق ربطها وتحصيلها، وفي كثير من الحالات لا تستجيب النظم الضريبية إلى زيادة الإيرادات مع زيادة الدخل الوطني، كما أن أنظمة الضرائب مليئة بالاستثناءات ومثقلة بالتعقيدات لا لزوم لها، مما يضعف من حصيلتها، كما يتدنى المستوى المهني والتقني للمشتغلين في الجهاز الضريبي وتتفشى البيروقراطية بينهم.

ج- **التهرب الضريبي:** يؤثر التهرب الضريبي بشكل واضح في تدهور الحصيلة الضريبية، حيث يتمكن الفرد من التخلص نهائياً من دفعها، أو بتقديم إقرارات ضريبية غير صحيحة، ويلعب غموض القوانين الضريبية، والثغرات الموجودة فيها، دوراً في تشجيع التهرب الضريبي، كما تلعب رشوة بالجهاز الضريبي دوراً أساسياً في ذلك.

د- **المتأخرات المالية المستحقة للدولة:** لهذه الظاهرة تأثير خطير في أضعاف وتدهور الموارد المالية للدولة، وتتجسد المتأخرات الضريبية الناجمة من عدم تحصيل الضريبة في موعدها المقرر قانونياً، وقد يكون ذلك بسبب إهمال موظفي الضرائب أو بسبب ضعف الإمكانيات، أو بسبب التعقيدات المطوية عليها من عمليات تقدير وربط وتحصيل الضريبة، وتتجسد هذه المتأخرات أيضاً في مشكلة المتأخرات المالية المستحقة على بعض الخدمات المهمة التي تؤديها الدولة للمواطنين، مثل فواتير الهاتف، والمياه والكهرباء وإيجارات بعض المباني والعقارات الحكومية... الخ.

هـ- **تطور أسعار المواد الخام العالمية:** مع تدرى أسعار المواد الخام تخسر الدولة الكثير من الموارد المالية، إما بشكل مباشر عندما تكون مالكة لمصادر الإنتاج، أو بشكل غير مباشر عندما تقل حصيلة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات العاملة في إنتاج وتصدير هذه المواد، ولا تقف الخسارة عند هذا الحد، ففي هذه الحالة يكون المصدر الرئيسي لدخل الدولة متأثراً من إنتاج وتصدير مادة خام واحدة أو مادتين، وإن تدهور السعر العالمي للصادرات يترجم مباشرة في شكل موجة انكماشية تصيب الدخل، حيث تنخفض مستويات الدخل والإنفاق، وتظهر الطاقات العاطلة وتزيد البطالة، وهو ما يؤثر سلباً في حصيلة الضرائب نظراً لتدهور حجم النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، مرجع سابق، ص 540.

—أنظر الي: — أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط8، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص، ص 53-58.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

و- **ضعف الطاقة الضريبية:** نمو الموارد المالية للدولة لم يُواكب النمو الحاصل في النفقات الحكومية مما فاقم حالة عجز الموازنة، من الناحية الفعلية تُعبر الطاقة الضريبية عن الضغط الضريبي الذي تتراوح نسبته في الدول النامية بين 10-20%، في حين تصل تلك النسبة في الدول المتقدمة إلى ما لا يقل عن 30%<sup>1</sup>، ويتضح وجود حدود معينة للضغط الضريبي، بارتباط معدله الأمثل بالآثار التي يتركها على الناتج، الذي يجعل الناتج في أعلى مستوياته، وحاول لافر "laffer" إبراز ذلك من خلال منحنى مسمى باسمه الذي مفاده أن كثرة الضريبة تقتل الضريبة.<sup>2</sup>

ر- **انخفاض الوعي الضريبي:** يرتبط الوعي الضريبي بمدى اقناع المكلفين وادراكهم بالتزاماتهم الضريبية. الانفاق الحكومي، ويتوقف هذا على مستوى ترشيد المكلفين وادراكهم بالتزاماتهم الضريبية.

ح- **الفساد الضريبي:** تعاني مختلف الدول من وجود نشاطات خفية غير شرعية لا تخضع الى الضرائب، هذه النشاطات مرتبطة بظاهرة الفساد التي ترجع إما الى الاستهتار بهيبة الدولة أو تفاقم ظواهر اللاتكافؤ الاقتصادي.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: السياسة النقدية

تُمثل السياسة النقدية الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية، وتخضع لإشراف السلطة النقدية الرامية الى تحقيق أهدافها من خلال استخدام مجموعة من الأدوات التي منها الأدوات غير المباشرة والأدوات المباشرة.

#### أولاً: الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية

تُعرف أيضاً بالأدوات الكمية للسياسة النقدية يسعى البنك المركزي من خلالها الى التأثير على حجم الائتمان دون مراعاة لأوجه استخدام هذا الائتمان، وهو ما ينعكس على عرض وطلب النقود بصفة غير مباشرة، وتشمل الأدوات غير مباشرة على معدل إعادة الخصم، معدل الاحتياطي القانوني وعمليات السوق المفتوحة.

**1- معدل إعادة الخصم:** يسمى أيضاً بسعر البنك، هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية نظير إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية وأذونات الخزينة، أو لقاء ما يقدمه من قروض وسلف مضمونة بهذه الأوراق والأذونات.<sup>4</sup>

ويُعتبر معدل إعادة الخصم من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية،<sup>5</sup> وأول من استخدم معدل إعادة الخصم هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1839 أثناء سيادة قاعدة الذهب، التي أدت اختفائها الى تراجع فعالية معدل إعادة الخصم، وتتوقف فعالية هذه الى:

- تتوقف فعالية هذه الأداة على مدى لجوء البنوك التجارية الى البنك المركزي بغية إعادة خصم الأوراق التجارية، وعادة ما تلجأ إليها البنوك التجارية عند انخفاض السيولة، وفترات انخفاض السيولة تكون عادة في أوقات الأزمات.

<sup>1</sup> حسن الحاج، "عجز الموازنة: المشكلات والحلول" [على الخط]، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ع 63، متاح على: <http://www.arab-api.org/ar/publication/course.aspx?key=54&iframe=true&width=100%&height=100%> (تاريخ التحميل: 2018/07/07)، ص، ص 9-11.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص، ص 161، 162.

<sup>3</sup> ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ط2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص، ص 148، 149.

<sup>4</sup> محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي والمصرفي، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010، ص 361.

<sup>5</sup> عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج 2، ط 2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 92.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

- نجاح معدل إعادة الخصم يتوقف على مدى تأثيره على أسعار الفائدة في السوق، وهذا يتوقف على درجة تنظيم وكفاءة الجهاز البنكي، وهذه الوضعية لا تنسجم على الأقل مع وضعية الجهاز البنكي في الدول النامية.
  - تؤثر الظروف الاقتصادية على فعالية هذه الأداة، ففي فترات الكساد يلجأ البنك المركزي الى خفض معدل إعادة الخصم ورفعها في حالة الانكماش.<sup>1</sup>
  - وجود سوق مالية متطورة وواسعة ينتقل بواسطتها سعر إعادة الخصم الى أسعار الفائدة في السوق.
  - ممارسة البنوك لعمليات إعادة الخصم لدى البنك المركزي على نطاق واسع، لكل أو لبعض ما لديها من أوراق تجارية وعلى وجه الخصوص أذونات الخزينة.<sup>2</sup>
  - مدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على موارد نقدية إضافية.<sup>3</sup>
- 2- **الاحتياطي القانوني**: يقضي الاحتياطي القانوني بالزام البنك المركزي للبنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الأصول النقدية والودائع كاحتياطات برصيد دائن لدى البنك المركزي دون مقابل، وبذلك فالاحتياطات القانونية هي ذات هدف مزدوج، من جهة أداة تضبط السيولة النقدية وتكبح إنشاء النقود،<sup>4</sup> ومن جهة ثانية أداة لحماية أموال المودعين وتمكينهم من ضمان سحب وودائعهم عند الحاجة.
- تُعد الولايات المتحدة الأمريكية أول من طبق الاحتياطي القانوني سنة 1933، وفي الجزائر تم تطبيقها بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990، وتستخدم على نطاق واسع لكونه سهل الإدارة والتطبيق، خاصة اذا كان موحداً بالنسبة لجميع أنواع الودائع، لكونه لا يعرقل المنافسة بين البنوك، إلا أنه موضع انتقادات أهمها:
- نسبة الاحتياطي الالزامي غير مجدية في الحالات التي يكون لدى البنوك التجارية فوائض نقدية، أو كان لديها منافذ أخرى للحصول على النقد.
  - تؤدي الابداعات المالية الى حركة لا تتوقف بين الأصول الخاضعة لمعدل الاحتياطي القانوني والأنواع الأخرى للأصول، ولضمان فعالية الاحتياطي القانوني لا بد من توسيع قاعدة الاحتياطي القانوني لمراكز الخصوم البنكية.
  - يتأثر حجم الائتمان بالظروف الاقتصادية والمالية، على سبيل المثال في مرحلة الركود وعند رغبة البنك المركزي في انعاش الاقتصاد يقوم بخفض الاحتياطي القانوني، وهذا ما قد يصطدم بالتوقعات المتشائمة لرجال الأعمال مما يجعلهم يجمعون على انشاء المشاريع الجديدة، ومنه يجمعون على الاقتراض.
  - قد يؤثر الاحتياطي القانوني على ربحية البنوك التجارية، مما يؤدي الى زيادة تكلفة الاقتراض، حيث تلجأ البنوك التجارية في بعض دول العالم الى زيادة معدلات الفائدة على القروض المقدمة.

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص، ص 88، 89.

<sup>2</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 412.

<sup>3</sup> عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، ط 1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 194.

<sup>4</sup> خلو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط 1، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010، ص، ص 74، 75.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

- يؤثر الاحتياطي القانوني على أسعار الأوراق المالية وخصوصاً السندات الحكومية، فرغ معدلات الاحتياطي القانوني يؤدي الى تقليص قدرة البنوك على الاقراض، مما يجعلها تسعى الى تعويض النقص في السيولة من بيعها للسندات التي توجد لديها، وهذا من شأنه زيادة عرض السندات مما يعمل على انخفاض أسعارها.

- أدى الغاء الرقابة على الصرف التي كانت تهتم بوضع القيود أمام انتقال الأموال من دول لأخرى، الى تسهيل نقل أموال المودعين من بلد اتجاه بلدان أخرى، وهذا ما يؤثر على تقديرات السلطة النقدية بخصوص الائتمان.<sup>1</sup>

- السياسة الائتمانية للبنوك لا تعتمد على مقدار الاحتياطات النقدية فقط، بل تعتمد أيضاً على مقدار أرصدها الأجنبية، وعلى أساس مقدار القروض الى الودائع، لذلك سياسة تغيير الاحتياطي القانوني غير فعالة بشكل كافي.<sup>2</sup>

**3- السوق المفتوحة:** تعني سياسة السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع وشراء الذهب، العملات الأجنبية،<sup>3</sup> السندات الحكومية، أدوات الخزانة وأية أوراق مالية أو تجارية في السوق المالي، وذلك بهدف التأثير مباشرة على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية، وبالتالي على كلفة ومدى توفر الائتمان، كما تؤدي عمليات شراء السندات الحكومية من طرف البنك المركزي الى زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك، وبالتالي زيادة مقدرتها على التوسع في الائتمان وخلق النقود.<sup>4</sup> وبذلك سياسة السوق المفتوحة تُستعمل كأداة من أدوات السياسة النقدية بغرض التأثير على حجم الائتمان وعرض النقود.

ظهرت أهمية هذه الأداة بعد اكتشاف محدودية معدل اعادة الخصم 1930، ويتم استخدامها الآن على نطاق واسع،<sup>5</sup> وتعتبر من أهم الأدوات للتأثير على حجم احتياطات البنوك، وقد اعتبرها فريدمان من أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي، أما "كينز" يعتبرها أكثر فعالية مقارنة بأدوات السياسة النقدية الأخرى، لأنها تؤثر تأثيراً مباشراً على المعروض النقدي، ومن ثم على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك، فهي أداة غير تضخمية، إلا أن استعمالها غير كافٍ ما لم تصحب بأدوات أخرى خاصة تلك الأدوات المتعلقة بالسياسة المالية.<sup>6</sup>

ورغم تمتع سياسة السوق المفتوحة بالمرونة وسرعة التحكم في السيولة سواءً من حيث الإجراءات أو زمن التحكم، إلا أن لها حدوداً تقيدتها تتمثل فيما يلي:

- يتطلب تطبيق سياسة السوق المفتوحة توفر سوق مالية واسعة ومنظمة، هذا ما يجعلها فعالة في الدول المتقدمة، وضعيف الفعالية في معظم الأحيان في الدول النامية، وسبب ذلك هو ضيق أو انعدام الأسواق النقدية والمالية، وعدم انتشار استخدام الأوراق التجارية وأدوات الخزانة.

- يتوقف نجاح السوق المفتوحة على وجود أوراق مالية كافية في السوق، لتمكنه من التأثير في السوق سواءً في حالة البيع أو الشراء، وعند لجوء البنك المركزي لشراء الأوراق المالية بغية زيادة مقدرتها الاقراضية بهدف علاج الحالة

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص، 85-87.

<sup>2</sup> حللو موسى بخاري، مرجع سابق، ص 76.

<sup>3</sup> قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 90.

<sup>4</sup> صالح فواز محمد الخضانة، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص 242.

<sup>5</sup> قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 90.

<sup>6</sup> بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية الكلية، ط 4، الديوان الوطني للطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 125.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

الانكماشية التي يعاني منها الاقتصاد، وهذا من شأنه الاصطدام بتوقعات المتشائمة لرجال الأعمال، مما يجعلهم يتوقفون على انشاء المشاريع الجديدة والاقتراض من البنوك، وتفشل سياسة السوق المفتوحة في تحقيق مسعاها.<sup>1</sup>

- يؤدي بيع البنك المركزي للأوراق المالية الى زيادة المعروض منها، مما يكون لها أثر على أسعارها، وهذا من شأنه التأثير على مركزه المالي، وحتى يضمن البنك المحافظة على مركزه المالي يعمل على استقرار أسعار الأوراق المالية.<sup>2</sup>

**ثانياً: الأدوات المباشرة للسياسة النقدية**

تُعرف أيضاً بالأدوات النوعية ويهدف البنك المركزي من خلالها الى التأثير على نوع الائتمان، أي على الكيفية التي يستخدم بها وليس على حجمه، وذلك من خلال التمييز بين أنواع القروض المختلفة من حيث سعر الفائدة وسهولة الحصول على قروض.

**1- تأطير الائتمان:** بموجب هذا النوع من الأدوات، يقوم البنك المركزي بوضع قواعد لتنظيم القروض، وتحديد السقف الائتمانية، وادارتها على أساس نسب محددة على مدار السنة، وفي حال مخالفة ذلك تتعرض الى عقوبات، بالإضافة الى الرقابة عن طريق التفتيش من آن لآخر لفحص أنواع الأصول التي تحتفظ بها البنوك.<sup>3</sup>

**2- الاقناع الأدبي:** هو أداة يحاول من خلالها البنك المركزي تغيير سلوك البنوك والمؤسسات المالية إلى الاتجاه المرغوب، هذا عن طريق اقناعها باتباعها لسياسة معينة دون الحاجة الى اصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية على التعامل معه وثقتها في اجراءاته، ومدى قدرته على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها، واتباع سياسة مستقلة في ادارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول النامية الحديثة العهد بالنظم البنكية المتطورة.<sup>4</sup>

**3- ودائع مشروطة للاستيراد:** يستخدم هذا الأسلوب لدفع المستوردين الى ايداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محددة، وبما أن معظم المستوردين في الغالب غير قادرين على تجميد أموالهم الخاصة، فيدفعهم الى الاقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للإيداع، وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد، مما يؤدي بدوره الى رفع تكلفة الواردات.

**4- حد أدنى للسيولة:** يقضي هذا الأسلوب بإجبار البنك المركزي للبنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الإقراض من قبل البنوك التجارية بسبب ما لديها من أصول مرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعضها في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من قدرة الإقراض الى القطاع الاقتصادي.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص، ص 151، 152.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 91.

<sup>3</sup> سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ط1، دار البداية، الأردن، 2008، ص 130.

<sup>4</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 130.

<sup>5</sup> قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص، ص 81، 82.

- أنظر الي: - وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000، ص، ص 215-256.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

**5- عمليات بنكية خاصة:** لتفعيل السياسة النقدية يتدخل البنك المركزي بمنح قروض لبعض القطاعات، وهو بذلك ينافس البنوك عند عجزها أو رفضها لمنح القروض، ويمكن أن تخلق هذه الأداة تداعيات تنافسية غير محبذة بين أطراف الجهاز البنكي ككل.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

يهدف تجنب التعارض والتضارب بين أهداف السياسة الاقتصادية يجب التنسيق بين أدواتها، على وجه الخصوص التنسيق بين السياسة المالية والنقدية.

### أولاً- الأسباب الداعية الى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

ترجع عملية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية لعدة أسباب أهمها: الاختلاف الموجود والآثار المتبادلة بينهما والتعارض بين أهدافها.

**1- الاختلاف بين السياسة المالية والنقدية:** لا يُقصد بالاختلاف بين السياستين المفاضلة بينهما، فكلاهما لا يمكن الاستغناء عنهما، ويمكن حصر أوجه الاختلاف بين السياستين في عدة جوانب أهمها:

أ- السياسة النقدية أكثر فعالية خلال فترة الانتعاش الاقتصادي مما هي عليه في فترة الكساد، أي بعبارة أخرى أن السياسة المالية تكون أكثر فعالية من السياسة النقدية في معالجة الركود الاقتصادي.

ب- تتسم السياسة المالية بالتباطؤ الزمني بالنسبة الى السياسة النقدية، أي أن هناك فترة طويلة نسبياً بين الحاجة الفعلية لاتخاذ قرارات معينة وتأثير تطبيق هذه القرارات على الواقع الراهن، إلا أن النتائج العملية للسياسة المالية تظهر عادة في فترة أقصر بالمقارنة مع نتائج السياسة النقدية.<sup>2</sup>

ج- تأثير السياسة المالية على الدخل ثم على الانفاق تأثير مباشر يتحدد ومن خلال تغيير الانفاق الحكومي الجاري والاستثماري والضرائب والاعانات، أما تأثير السياسة النقدية يكون بصورة غير مباشرة، إذ أن الاجراءات والتدابير النقدية تغير في حجم الائتمان وهذا ينعكس على النشاط الاقتصادي ثم على مستوى الانفاق والطلب الكلي.<sup>3</sup>

### 2- العلاقة بين السياسة المالية والنقدية: تمثل العلاقة بين السياستين التأثيرات المتبادلة بينهما.

أ- تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية: أوجه تأثير السياسة المالية على السياسة النقدية كثيرة، فقد تأثر بصورة مباشرة على قدرة البنك المركزي في تحقيق استقرار الأسعار كهدف رئيسي للسياسة النقدية، مع العلم أن الآثار المترتبة على السياسة المالية ترتبط بقيد الموازنة الحكومية والمتجلى في ضرورة مساندة السياسة المالية للسياسة النقدية، التي لا يمكنها منفردة في ممارسة دورها لسيطرة على التضخم، فالسعي لتحقيق المزيد من الانضباط المالي يُسهم في الحد من عجز الموازنة، مما يعني تراجع نمو حجم السندات الحكومية المدرة للعائد، والذي ينجر عنه تراجع القاعدة النقدية ومنه تحقيق استقرار الأسعار.

<sup>1</sup> خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج 2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص 167.

<sup>2</sup> عبد الوهاب الأمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار ومكتبة الحماد للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص 233.

<sup>3</sup> ناظم محمد نوروي الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار زهران للطباعة والنشر، الأردن، 2006، ص 464.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

ب- تأثير السياسة النقدية على المالية: يؤثر تطبيق السياسة النقدية والترتيبات المؤسسية المرتبطة بها على السياسة المالية، مثلاً يسهم تبني ترتيبات الاشراف على العملة (كأحد أنظمة الصرف الثابتة) في الحد من العجز المالي التضخم والمستمر، وعدم الاعتماد على ضريبة التضخم لتمويله، الأمر الذي يساهم في تحقق الانضباط المالي.<sup>1</sup>

3- التعارض بين أهداف السياسة الاقتصادية: تنشأ مشكلة التعارض بين أهداف السياسة الاقتصادية عندما يؤدي العمل في تحقيق هدف معين يعاكس هدف آخر، ويكون التعارض بين الأهداف في الحالات التالية:

أ- التعارض بين التحكم في التضخم والتشغيل التام: يعتبر كل من التضخم والبطالة من الأمراض الاقتصادية التي تسعى الإدارة الاقتصادية في أي دولة إلى كبح جماح أي منها، حيث ينبغي أن يكون التضخم في الحدود المقبولة، بينما معدلات البطالة ينبغي أن تكون في أقل الحدود الممكنة، سعياً إلى تحقيق التشغيل التام وما لذلك من أثر إيجابي على الاقتصاد الكلي، غير أن الدولة في سعيها إلى ذلك يكون على حساب هدف آخر، بمعنى أن خفض التضخم يكون على حساب البطالة، نظراً لأن خفض معدلات التضخم يعني خفض كمية النقود ومحاوله امتصاصها، وذلك لخفض الطلب على السلع والخدمات المختلفة، غير أن خفض الطلب يعني إقبال أقل على السلع والخدمات الأمر الذي يعني ضرورة وجود فائض من المنتجات، وقيام المنتجين من خفض إنتاجهم، ونظراً لأن هذا الإنتاج يعتمد أساساً على القوى العاملة، فإن ذلك يعني ضرورة تسريح عدد من العمال ومن ثم انتشار البطالة، أي أن خفض معدلات التضخم يكون على حساب ارتفاع معدلات البطالة.<sup>2</sup>

ب- التعارض بين النمو الاقتصادي والتحكم في التضخم: يعتبر هذا التعارض أكثر العلاقات جدلاً لذلك تباينت الآراء حوله، الرأي الأول يرى أن ارتفاع الأسعار يُعد سبباً لإعاقة النمو الاقتصادي لأن المدخرات تقل، ويمكن تفسير ذلك أن الأفراد ينفقون أموالهم بدلاً من ادخارها وإذا أرادوا استثمارها تكون وجهتهم المضاربات أو شراء المجوهرات أو الاستثمار خارج البلد عوض داخله، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع الأسعار إلى عدم الكفاية الاقتصادية سواء كانت إدارة أو عمال، فالعمال لا يجهدون أنفسهم لأن الطلب متوفر على منتجاتهم، لذلك لا يشعرون بالقلق اتجاه مناصب عملهم فهي مضمونة، أما الإدارة فلا تعباً بالتكاليف المرتفعة لأن الأسعار المرتفعة لا تتحملة بل يتحملة المستهلك في شكل زيادة في الأسعار.

وفي حين يرى الرأي الثاني أن التضخم ضروري ومرغوب فيه لزيادة سرعة النمو الاقتصادي، في ظل صعوبة تخفيض الأسعار نتيجة الاحتكارات الموجودة وتدخلات نقابة العمال ضد تخفيض الأجور هذه العوامل تمنع تحقيق مستوى مرتفع من التوظيف دون وجود ارتفاع محسوس في الأسعار يشير إلى احتمال تحقيق أرباح في المستقبل، زيادة عن ذلك فإن التضخم يكون سبباً مباشراً للادخار الإجمالي الذي يخدم النمو الاقتصادي، فعندما تمول الدولة عجز موازنتها أو تتوسع البنوك التجارية في منح الائتمان ينتج عنها ارتفاع الأسعار، وبالتالي انخفاض الدخل الحقيقي فينخفض استهلاك الأفراد للسلع والخدمات بنفس النسبة التي اقتطعتها الدولة من الدخل الحقيقي للأفراد لتمويل

<sup>1</sup> منى كمال، الاطار النظري للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية [على الخط]، لا ب ن، 2010، متاح على: [https://mpr.a.ub.uni-](https://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/26856/1/MPRA_paper_26856.pdf) [muenchen.de/26856/1/MPRA\\_paper\\_26856.pdf](https://mpr.a.ub.uni-muenchen.de/26856/1/MPRA_paper_26856.pdf) (تاريخ النحليل: 2018/07/07)، ص 9.

<sup>2</sup> حسام علي داوود، مرجع سابق، ص 190.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

عملية التنمية، أما الرأي الثالث يمثل الموقف الوسط، يرى على الرغم من أن التضخم لا يساعد على تحقيق معدل أسرع للنمو الاقتصادي إلا أنه يكون ملازماً له.<sup>1</sup>

**ج- التعارض بين التشغيل التام والتوازن الخارجي:** تُشير الدلائل في الاقتصاديات المتقدمة أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي والدخل يؤدي إلى زيادة معدلات الاستيراد ومعدلات وحجم السياحة في الخارج، وزيادة أو توسيع الاستثمارات في الخارج، مما يؤدي في مجمله إلى زيادة حركة وتدفق رؤوس الأموال للخارج، وبأكثر مما يمكن تعويضه من التدفقات الداخلة.<sup>2</sup>

### ثانياً- محددات التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

تقوم عملية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية على محددات تحكم عملها، تتعلق إما بالجدل القائم بين السياسة المالية والنقدية، أو بسياسة الصرف المتبعة، أو بدرجة العمق المالي وتطور الأسواق المالية.

**1- الجدل الفكري القائم بين السياسة النقدية والمالية:** يرى النقديون أن السياسة النقدية الأكثر فعالية في تحقيق التوازن الاقتصادي، وحسب اعتقادهم يعد نمو المعروض النقدي شرط أساسي لنمو الدخل الوطني، في حين يرى الكينزيون أن السياسة المالية لها دوراً كبيراً في تحقيق ذلك.

ويمكن تحقيق التوازن الاقتصادي بسياسة نقدية أو سياسة مالية، فيمكن للبنك المركزي إذا رغب في التوسع في الائتمان القيام بتخفيض معدل إعادة الخصم، والعكس إذا أراد تقييده، إلا أن السياسة المالية تكون بطيئة وثقيلة فهي تنتظر التصويت عليها لمدة طويلة، ومن الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس اتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعوقها.

بينت التجارب أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نوع من الانتعاش في الاقتصاد، غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة على ذلك في بعض الحالات، وبهذا يجب اتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية، سواءً من حيث الاتجاه أو التوقيت من الأمور الضرورية التي لا يمكن للدولة أن تهملها، لأن التغاضي عن ذلك يُفوت عليها فرصة تحقيق ما تنشده من أهداف.<sup>3</sup>

**2- سياسة سعر الصرف:** ترتبط قضية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية على طبيعة نظام الصرف المتبع، حيث تختلف العلاقة بين السياستين في ظل نظامي سعر الصرف الثابت والمرن، ففي ظل أنظمة سعر الصرف الثابتة تقل فعالية السياسة النقدية فتكون مقيدة، مما يحد من مقدرة البنك المركزي على التصدي للصدمات الداخلية والخارجية، بينما في ظل نظم الصرف المرنة ومع تبني استهداف التضخم تتسم السياسة النقدية باستقلاليتها عن السياسة المالية، ويتم التخلي عن سعر الصرف كركيزة إسمية والتحول إلى ركيزة أخرى.

<sup>1</sup> معيزي قويدر، **فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)** [على الخط]، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2008، متاح على: [http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/9655/1/MAIZI\\_KOUIDER.pdf](http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/9655/1/MAIZI_KOUIDER.pdf) <تاريخ النحيميل: 2018/07/07>، ص 90.

<sup>2</sup> صالح الخصاصنة، مرجع سابق، ص، ص 253

<sup>3</sup> مفتاح صالح، مرجع سابق، ص، ص 107، 108.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

**3- العمق المالي ودرجة تطور الأسواق المالية:** يعد تطوير سوق تداول السندات الحكومية على قائمة أولويات أجندة تطوير القطاع المالي سواءً في الدول المتقدمة أو دول الأسواق الناشئة، حيث أصبح هناك اتجاهًا عالميًا نحو تحديث الأسواق المالية المحلية، بحيث يتم تداول السندات الحكومية بها، وتجدر الإشارة إلى أن ما يواجهه هذا التطور يتعلق بدرجة عمق الأسواق المالية المحلية ومدى توافرها على بنية تحتية ملائمة.<sup>1</sup>

### ثالثاً- اجراءات وترتيبات عملية للتنسيق بين السياستين المالية والنقدية

تتطلب عملية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ضرورة اتباع السلطات مجموعة من الشروط، والقيام بمجموعة من الترتيبات التي من شأنها تعزيز التنسيق بينها.

**1- شروط التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:** يتمثل هدف التنسيق بين السياسة المالية والنقدية في تعظيم أدائها في الأجل الطويل الذي يتحقق عن طريق توفر مجموعة من الشروط.

**أ- وضوح السياستين المالية والنقدية:** من الأهمية أن تكون السياستين المالية والنقدية واضحتين وموضوعتين بدقة، يأتي ذلك من منطلق أن ضعف احدي السياستين يُثقل كاهل السياسة الأخرى، كما أن التنسيق الكفء بينها يشترط فعاليتها، وهو شرط ضروري ليكونا معاً برنامجاً قوياً يتمتع بالوصول الى مصداقية السياستين.

**ب- المشاركة الكاملة في صياغة وتنفيذ السياسات:** تتطلب عملية التنسيق بين السياستين مشاركة السلطتين المالية والنقدية في تنفيذها، حتى تكون صياغة الأهداف والاجراءات واضحة لدى الجهتين منذ البداية، وحتى يتم الاتفاق على ردود الفعل المناسبة في حالة حدوث صدمات.

**ج- تطوير الأسواق المالية:** وجود سوق متطور للسندات الحكومية يعد من أولويات تطوير القطاع المالي في الدول المتقدمة، لأن الهدف من اصدارها هو تحقيق كفاءة ادارة السيولة والسياسة النقدية، اذ أن وجود هذا السوق المالي الكفء من شأنه أن ييسر على البنك المركزي التحكم في المعروض النقدي من خلال عمليات السوق المفتوحة.<sup>2</sup>

**2- الترتيبات العملية والمؤسسية لعملية التنسيق:** للقيام بهذا التنسيق لا بد من أن يكون مدعوماً بعدة ترتيبات مؤسسية وعلمية تساعد على نجاحه، ومن الممكن رصد عدد من هذه الترتيبات فيما يلي:<sup>3</sup>

**أ- الحد من تدخل البنك المركزي لتمويل عمليات الحكومة، وهذا الترتيب من شأنه تقليل النزاع بين البنك المركزي ووزارة المالية حول القرارات المتعلقة بتحديد مصادر تمويل عجز الموازنة الأمر الذي يعزز من استقلالية البنك المركزي.**

**ب- من الممكن أن يأخذ التنسيق شكلاً عملياً على المستوى الفني، كأن يتم تبادل المعلومات واستخدامها للاستقرار**

<sup>1</sup> مكي كمال، مرجع سابق، ص، ص 25، 32.

<sup>2</sup> رسول عبد الحميد، تفعيل السياستين المالية والنقدية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2016/2017، ص 130.

<sup>3</sup> أمين صالح يس، بدر الدين حسين جبر الله، "التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في تجربة السودان" [على الخط]، مجلة الصيرفي، بنك السودان المركزي، السودان، 2009، ع 53، متاح على: [https://cbos.gov.sd/sites/default/files/volume\\_53.pdf](https://cbos.gov.sd/sites/default/files/volume_53.pdf) < تاريخ التحميل:

2018/07/07، ص 24.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

وتحديد حجم الاختلاف بين بيانات البنك المركزي والبيانات المالية، وهذا الإجراء من شأنه تسهيل المتابعة اليومية في تنفيذ السياسة المالية والنقدية.

ب- الترتيب يمكن أن يأخذ شكل لجنة، مثل لجنة الدين المحلي والسياسة النقدية، على أن يكون لهذه اللجنة دوراً محورياً في تحديد حجم الدين المتعاقد عليه في السوق الأولية الذي يتماشى مع أهداف السياسة النقدية.

### المبحث الثالث: دراسة أقطاب المربع السحري لكالدور

تتمثل أقطاب المربع السحري لكالدور في البحث عن النمو، الحد من البطالة، التحكم في التضخم وتحقيق التوازن الخارجي، الأمر الذي يستدعي منا الدراسة والبحث في هذه الأهداف.

### المطلب الأول: البحث عن النمو الاقتصادي

تسعى معظم الدول سواء كانت النامية أو المتقدمة الى استدامة النمو الاقتصادي، مما ينعكس على ارتفاع مستوى المعيشة والرفاهية داخل الدولة، ولتحقيق ذلك تواجهها صعوبات تتعلق بمستوى التقدم التكنولوجي.

### أولاً: مقارنة مفاهيمية حول النمو الاقتصادي

يُعد موضوع النمو والتنمية من المواضيع المهمة التي ركز عليها الفكر الاقتصادي، وإن روافدهما معروفة وواضحة وتتمثل في الزيادات الكمية والنوعية للموارد بجميع أشكالها، ويعتمد النمو على تفاعل عدة متغيرات.

**1- تعريف النمو الاقتصادي:** هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وذلك حسب وجهات النظر الاقتصادية وكذا الظروف الاقتصادية السائدة في فترة، ونذكر من أهمها:

**أ- تعريف (Paul Samuelson):** يعتبر "Samuelson" الناتج الوطني الحقيقي الصافي على أنه "المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه، وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي"<sup>1</sup>.

**ج- تعريف (عمر صخري):** يتحقق النمو الاقتصادي حسب "عمر صخري" عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات، وكلما كان معدل نمو الاقتصاد الوطني أكبر من معدل نمو السكان كلما كان أفضل، لأن ذلك يؤدي الى رفع مستوى معيشة الأفراد"<sup>2</sup>.

**ج- كما يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن، ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسم على عدد السكان.<sup>3</sup>**

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن النمو الاقتصادي يشتمل على ثلاثة عناصر، تتمثل في:

- تحقيق زيادة في الناتج الوطني الاجمالي والزيادة تكون في متوسط نصيب الفرد منه.

- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.

<sup>1</sup> ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 9.

<sup>2</sup> عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 12.

<sup>3</sup> عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 11.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

**3- النمو والتنمية الاقتصادية:** تتمثل التنمية الاقتصادية في تحقيق زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي، فضلاً عن إجراء العديد من التغيرات في هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة الى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء، ووفقاً لذلك فان مفهوم التنمية الاقتصادية أكثر اتصالاً وشمولاً من مفهوم النمو الاقتصادي، وبالتالي فان مفهوم التنمية يشمل على النمو الاقتصادي إضافة الى العناصر التالية:

**أ- إجراء تغييرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي:** تهدف التنمية الاقتصادية الى توسيع نطاق الطاقة الانتاجية، بالإضافة الى ضرورة الاهتمام بكل الأنشطة الاقتصادية، وبذلك يزيد الناتج الداخلي ويتنوع في المجتمع وتزداد فرص العمل وتحرر الدولة تدريجياً من تبعيتها للعالم الخارجي.

**ب- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل:** تعمل التنمية الاقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة، وهذا ما لا يتحقق في ظل النمو الاقتصادي، حيث أن عديد الدول نجحت في تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي وزيادة في الدخل، إلا أن معظم تلك الزيادة تستأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات إلا على زيادات متواضعة، أما في حالة التنمية الاقتصادية فان من أولويتها أن يصاحب النمو الاقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الفقراء.

**ج- الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة:** تهتم التنمية الاقتصادية بنوعية السلع والخدمات المنتجة وتعطى أولويات أكبر للأساسيات، خاصة التي تحتاجها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية والملابس الشعبية والمساكن الاقتصادية، فضلاً عن الخدمات الأساسية من التعليمية وصحية واجتماعية، كل هذا يتطلب ضرورة تدخل مباشر وغير مباشر من قبل السلطات الحكومية، فاذا كانت السوق حرة يتحدد الانتاج والاستهلاك بفعل قوى السوق لحصلت سلع الأغنياء على النصيب الأكبر وقل الاقبال على إنتاج السلع والخدمات التي يحتاج اليها الفقراء.<sup>1</sup>

### ثانياً: محددات النمو الاقتصادي

هناك بعض العوامل يمكنها لعب دوراً مهماً في المحاولات الرامية لتحديد النمو الاقتصادي نجد منها:

**1- كمية ونوعية الموارد البشرية:** يؤدي زيادة عدد السكان الى زيادة حجم القوة العاملة، أما الجانب النوعي والأهم يعتمد على انتاجية العمل، أي الزيادة الحاصلة في الانتاج للعامل الواحد خلال فترة معينة. ويتضح لنا بأن النمو الاقتصادي يمكن أن يتحقق نتيجة زيادة كمية الموارد البشرية وكذلك بزيادة نوعية هذه الموارد، أي انتاجية العمل، وتعتمد انتاجية العمل بدورها على أربع عوامل يأتي في مقدمتها التقدم التكنولوجي يليه تراكم رأس المال، ثم التعليم والتدريب وأخيراً عوامل البيئة المحفزة للنمو الاقتصادي.

**2- كمية ونوعية الموارد الطبيعية:** يعتمد النمو الاقتصادي على كمية ونوعية الموارد الطبيعية المتوفرة في بلد معين، كأراضي الصالحة للزراعة وتوفر المياه والمعادن، حتى جمال الطبيعة واعتدال المناخ كلها عوامل مدعمة للقدرات

<sup>1</sup> السيد محمد السيريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص، ص 341، 342.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

الانتاجية الكامنة التي اذا أحسن استغلالها تُؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي، وهنا يبرز دور العمل البشري في استغلال الموارد الطبيعية، فقد تكون موارد طبيعية متوفرة إلا أنها غير مستغلة من الناحية الاقتصادية لأسباب عديدة في مقدمتها عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة، وانخفاض مستوى التقدم التكنولوجي.

**3- التقدم التكنولوجي:** أصبح التقدم التكنولوجي من أهم العوامل الدافعة للنمو الاقتصادي، فاذا كان هدف محو الأمية ما زال يعتبر من أهداف السياسات الاقتصادية والاجتماعية في الأقطار النامية، بينما استطاعت الدول المتقدمة تحقيق هذا الهدف منذ مدة طويلة، وبدأت تُركز اهتماماتها على المعرفة، كذلك أسهم التقدم السريع في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في توسيع التعامل التجاري الدولي وتسهيل تدفق رؤوس الأموال بين الدول والمؤسسات المالية، إضافة الى اكتشاف وتطوير موارد وطرق جديدة في الادارة والتسويق وتطوير أساليب التعليم وتوسيع نطاقه وخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي زيادة الانتاجية وتسريع عملية النمو الاقتصادي.

**4- تراكم رأس المال:** تتطلب عملية التنمية الاقتصادية تعبئة المدخرات الوطنية من أجل زيادة الطاقات الانتاجية، وذلك من خلال تكتيف الاستثمارات في مشروعات البنى التحتية التي من شأنها إعداد الاقتصاد الوطني للإقلاع وإقامة المشروعات الإنتاجية وتدعيم القدرات التصديرية للبلد، ويعتمد في تحقيق ذلك على مدى جدية السياسات الاقتصادية الهادفة الى إعطاء الأولوية في الانفاق الحكومي الاستثماري على حساب الانفاق الاستهلاكي.<sup>1</sup>

**5- التوسع في رأس المال البشري:** يتكون رأس المال البشري من تراكم مهارات ومعرفة الأفراد مثل التعليم والتدريب والخبرات العملية، وتؤدي هذه المهارات والمعرفة الى تعزيز نوعية وكمية الإنتاج، ومن ثم رفع الانتاجية،<sup>2</sup> كما يجب أن تُركز النظم التعليمية على الجانب النوعي والمهني بحيث تتوافق مخرجات التعليم مع احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل، وذلك من أجل تعظيم المنافع الاجتماعية من الاستثمارات في مجال التعليم.

**6- توفر البيئة المحفزة للنمو الاقتصادي:** لا يتحقق النمو الاقتصادي من فراغ، وإنما يتطلب توفر مجموعة من العوامل المحفزة له كالأستقرار الاقتصادي، توفر البنى التحتية في مجال الاتصالات الحديثة، الأنظمة والقوانين الهادفة لتشجيع الاستثمارات، أجهزة ضريبية كفؤة ونزيهة وسياسات مالية ونقدية وتجارية منسجمة مع الأهداف الاقتصادية المعلنة من قبل الدولة، كما لا بد من وجود إرادة سياسية ثابتة لإعطاء قوة دفع مستمرة لتحفيز النمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

### ثالثاً: النظريات المُفسرة للنمو الاقتصادي

سعى معظم مفكري علم الاقتصاد الى محاولة فهم مستوى تفاوت النمو الاقتصادي بين الدول، لا سيما التفاوت الموجود بين الدول الغنية والفقيرة، وقد طرحت عدة نماذج ونظريات مُفسرة لهذا التفاوت اعتمد أغلبها على أهمية أثر بعض العوامل، مثل الادخار، الاستثمار والتكنولوجيا على النمو الاقتصادي، ويمكن لنا توضيح أهم النماذج المُفسرة للنمو الاقتصادي من خلال الجدول رقم (01-01).

<sup>1</sup> عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق، ص، ص 373، 376.

<sup>2</sup> حسين أحمد الحسين الغزوي، مرجع سابق، ص 220.

<sup>3</sup> عبد الوهاب الأمين، مرجع سابق، ص، ص 376، 377.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

الجدول رقم (01-01): التطور التاريخي لأهم النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي

نظريات النمو الاقتصادي	مصدر النمو الاقتصادي	خصائص النمو الاقتصادي		
آدم سميث Adam Smith (1776)	تقسيم العمل والتخصص فيه	نمو غير محدود		
روبرت مالتوس Robert Malthus (1798)	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب قانون تزايد الغلة		
دافيد ريكاردو David Ricardo (1817)	إعادة استثمار الفائض	نمو محدود بسبب تناقص غلة الأرض		
كارل ماركس Karl Marx (1876)	تراكم رأس المال	نمو محدود في نموذج الانتاج الرأسمالي بسبب اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض		
جوزيف شومبيتر Joseph Shumpeter (1911-1939)	سلسلة الابتكارات التكنولوجية	نمو غير مستقر، نظرية مفسرة للدورات الاقتصادية طويلة الأجل		
نموذج الكينزيون الجدد: - نموذج هارود - دومار Harrod-Domar (1939-1946)	معدل النمو الاقتصادي دالة في العلاقة بين معدل الادخار ومعدل الاستثمار	نمو غير مستقر		
النموذج النيوكلاسيكي: - روبرت سولو Robert Solow (1962)	رأس المال، التقدم الفني وتزايد السكان كعوامل خارجية	النمو ذو طبيعة وقتية في غياب التقدم الفني		
النموذج النيوكلاسيكي: - روبرت سولو Robert Solow (1962)	المعرفة المتراكمة من رأس المال المادي	1986	بول رومر Pual Romer	
	رأس المال التكنولوجي	1990		
	المعرفة المتراكمة المتولدة عن رأس المال البشري	1988		روبرت لوكاس
	تراكم رأس المال العام	1990		روبرت بارو
	ابتكار المنتجات الاستهلاكية الجديدة إضافة الى تراكم المعرفة	1991		نموذج قروسمان وهيلمان
	التحديث التكنولوجي ومعدل نمو الموارد الموجهة للبحث والتطوير وتطبيق السياسات محفزة لمختلف أنشطته	1992		نموذج اجيون وهويت

المصدر: اعداد الطالب بناءً على:

- نسيم بن يحيى، **أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2013**، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2014، ص 25.
- ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 16 - 65.
- حسين أحمد الغزوي، مرجع سابق، ص 202 - 216.

### المطلب الثاني: الحد من البطالة

تُعتبر البطالة من المؤشرات الاقتصادية المهمة لأنها تعكس حالة سوق العمل في البلد خلال فترة معينة، كما يُعد العامل الرئيسي الذي يستند إليه صناع القرار لرسم سياسة التشغيل الملائمة للحد من البطالة واستهداف الفئات التي تعاني منها، لهذا يتعين علينا معرفة مؤشرات قياسها.

### أولاً- مفهوم البطالة

تُعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية على أنها الحالة التي تشمل الأشخاص الذين هم في سن العمل والقادرين عليه والراغبين فيه والباحثين عنه والذين يقبلون به عند مستوى الأجر السائد ولا يجدونه، وبناءً على هذا التعريف ليس كل شخص دون عمل بالضرورة بطلال، فهناك من هم في السن العمل ولكنهم غير قادرين، وهناك من لا يبحثون عنه، كما أن هناك من لا يرغب فيه مثل أبناء الأثرياء وريبات البيوت.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

**1- قياس البطالة:** لمعرفة مؤشرات قياس البطالة يجب معرفة تصنيف الأفراد في سوق العمل، حيث أن إجمالي السكان (PT) يضم فئتين، فئة نشطة (PA) وأخرى غير نشيطة (PNA)، وتقسّم الفئة النشيطة من السكان إلى عاملين وعاطلين.<sup>1</sup> وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

**أ- معدل النشاط (TA):** يمكن تحديد معدل النشاط الإجمالي بقسمة عدد السكان النشطين على حجم السكان الإجمالي، إلا أنه لا يعبر عن النشاط الحقيقي للسكان لأنه أدمج أفراداً لا يسمح لهم القانون بمزاولة العمل، لهذا نلجأ إلى مقياس أكثر دقة وهو معدل النشاط الصافي، الذي يعبر عن عدد السكان النشطين إلى عدد السكان المسموح لهم بالعمل، ويعطى هذا المعدل رياضياً بالصيغة التالية:

$$TA = \frac{PA}{PAT} * 100 \dots\dots\dots(02-01)$$

**ب- معدل الشغل (TO):** يمثل نسبة السكان العاملين إلى إجمال السكان، ويمكن الحصول عليه من العلاقة:

$$TO = \frac{PO}{PT} * 100 \dots\dots\dots(03-01)$$

**ج- معدل العمالة (TE):** يمثل نسبة السكان العاملين من إجمالي السكان في سن العمل ويعكس مدى قدرة الاقتصاد على استخدام اليد العاملة الموجودة، ويمكن الحصول عليها رياضياً كما يلي:

$$TE = \frac{PO}{PAT} * 100 \dots\dots\dots(06-01)$$

**د- معدل البطالة (TC):** تمثل نسبة العمال العاطلين إلى السكان النشطين، ويمكن الحصول عليها رياضياً كما يلي:

$$TC = \frac{STR}{PA} * 100 \dots\dots\dots(04-01)$$

إذا كان هذا المعدل صغيراً يدل على أن سوق العمل قريب من التشغيل الكامل، وإذا كان كبيراً معناه أن سوق العمل في حالة اختلال وعدم الاستقرار وأن مناصب العمل الشاغرة تملأ بسهولة، وإن هذا المعدل يعكس نسبة المجموعة التي تكون في وقت معين راغبة في العمل لكنها لا تجد الفرصة لذلك.<sup>2</sup>

**2- أنواع البطالة:** تأخذ البطالة أشكالاً متعددة طبقاً لمسبباتها، غير أنه يمكن التمييز بين الأنواع التالية:

**أ- البطالة الهيكلية:** هي بطالة تكون نتيجة حدوث تغيرات في الهيكل الاقتصادي، وتؤدي إلى اختلال في سوق العمل، فعندما يتغير الطلب على السلع أو الخدمات، أو يتم التحول إلى تكنولوجيا جديدة، أو إلى صناعة أخرى ينتج عن ذلك وجود حالة عدم توافق بين عرض العمل والطلب على مهارات جديدة.

**ب- البطالة الاحتكاكية:** يعبر هذا النوع من البطالة على الفترة الزمنية التي يكون فيها الفرد في حالة انتقال من مهنة إلى أخرى بحيث يجد نفسه مؤقتاً في بطالة، ويعتمد طول هذه الفترة من قصرها على مدى توفر معلومات عن الوظائف المتاحة والباحثين عنها، فكلما قلت تلك المعلومات طالت مدة البطالة الاحتكاكية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 37.

<sup>2</sup> البشير عبد الكريم، "دلالات معدل البطالة والعمالة ومصادقتهما في تفسير فعالية سوق العمل"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009، مج 5، ع6، ص، ص 181، 182.

<sup>3</sup> فيصل بوطيبة، مدخل علم الاقتصاد، ط1، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 187.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

ج- البطالة الدورية: تمثل ذلك الجزء من البطالة الذي يحدث نتيجة التغيرات أو التراجع في النشاط الاقتصادي، بعبارة أخرى تصاحب فترات الكساد في الدورات الاقتصادية التي تصيب المجتمعات الرأسمالية، والتي تتكرر عادة كل عدة سنوات، وتزداد معدلاتها في أوقات الكساد وتقل في أوقات الانتعاش أو الرواج.<sup>1</sup>

### ثانياً- البطالة في ظل النظرية الاقتصادية

تُعد البطالة من أهم التحديات التي واجهت وتواجه اقتصاديات العالم، لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية مرتبطة بمراحل التطور الاقتصادي، وقد حظيت باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم.

**1- البطالة عند الكلاسيك:** تقوم النظرية الكلاسيكية على أساس سيادة ظروف المنافسة الكاملة في الأسواق، مرونة الأجور والأسعار، سيادة التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج بما فيها العمل، وأوضح الفكر الكلاسيكي أنه إذا تُرك سوق العمل حر دون تدخل من شأنه ضمان التوازن لسوق العمل عند مستوى العمالة الكاملة، والبطالة تمثل حالة استثنائية مؤقتة، تحدث إذا ارتفعت الأجور الحقيقية للعمال عن مستوى أجر التوازن، مما يقلل من أرباح رجال الأعمال ومن ثم يقل الطلب على العمل، وفي الوقت نفسه يزداد عرضه، لكن هذا الوضع يمثل حالة مؤقتة، حيث يترتب على انتشار البطالة بين العمال انخفاض الأجور الحقيقية حتى تعود إلى مستوى التوازن المستقر، الذي يضمن التوظيف الكامل، ومرونة الأجور الحقيقية تضمن دائماً القضاء على البطالة وفقاً للفكر الكلاسيكي.

وعليه لا تعترف المدرسة الكلاسيكية بوجود بطالة إجبارية وإن وجدت فإنها بطالة إما اختيارية لرفض المتعطلين العمل بالأجر السائد في السوق، أو بطالة احتكاكية نتيجة انتقال العمال من وظيفة إلى أخرى.<sup>2</sup>

**2- البطالة عند الكينزيين:** يتحقق التوازن عند الكينزيين نتيجة التوازن في سوق السلع والخدمات وسوق النقد في آن واحد، إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة للأجر الحقيقي، أما عرض العمل يرتبط بالأجر الاسمي لأن العمال يقعون في الوهم النقدي، حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر النقدي هي زيادة فعلية في دخلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرفض كينز آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها يؤدي إلى انخفاض دخل العمال، وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق.<sup>3</sup>

يرجع ذلك إلى قصور الطلب الكلي الأمر الذي ينعكس على فرص التشغيل، لذلك تدعو النظرية إلى سياسات التوسعية لإدارة الطلب ومعالجة انتشار البطالة، فتحفيز الطلب الفعال يحفز المنتجين على زيادة الانتاج وبالتالي زيادة التشغيل وارتفاع الأسعار، وتعارض النظرية الكينزية على فكرة أن الأجور تنحدر إلى الأسفل عند وجود عمال عاطلين بسبب نقص مرونة الأجور، وقد فشلت هذه النظرية في تفسير ظهور التضخم الركودي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> صالح الحصانة، مرجع سابق، ص 165.

<sup>2</sup> السيد محمد السريحي، علي عبد الوهاب نجما، مرجع سابق، ص، ص 294، 295.

<sup>3</sup> ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ط 1، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 24.

<sup>4</sup> محمد عدنان وديع، البطالة وتحديات التشغيل [على الخط]، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، لا س ن، متاح على: <http://www.arab.org> < api.org/images/training/programs/1/2007/27\_C27-4.pdf > (تاريخ التحميل: 2018/07/07)، ص 7.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

**3- النظرية النقدية في تفسير البطالة:** يفسر هذا التيار البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، ويضم هذا التيار مجموعة من المفكرين أمثال هوتري (Howtrey) وفيكسل (Wiskell) من مدرسة شيكاغو، بإعطائهم للنقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، وأن التقلبات التي يعرفها النشاط الاقتصادي ناتجة عن عرض النقود، كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي يشل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل الذي يعتبر من بين العوامل المفسرة للبطالة في نظرهم، إضافة الى ذلك فأنهم يرون أن زيادة اعانات البطالة تعطل من فعالية سوق العمل، لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجدية، وبالتالي البطالة عندهم اختيارية ولا مكان للبطالة الاجبارية في تحاليلهم، ويرون أن مواجهة البطالة يكمن في عدم تدخل الدولة لحل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عن طريق آلية السوق.<sup>1</sup>

### ثالثاً- تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والبطالة (فجوة أوكن)

تطلق السياسات الموجهة لتخفيض البطالة من مقاربات تفترض على أن البطالة ترتبط ارتباطاً مباشراً مع النمو، فكل زيادة في معدلات النمو لابد أن تتوافق مع انخفاض البطالة، وفي دراسة تعتبر الأولى من نوعها استطاع الاقتصادي الأمريكي أرثن أوكن تحديد العلاقة بين النمو الحقيقي وتغيرات معدلات البطالة، وتعرف بقانون أوكن الذي يقضي بأنه لكل (2,5%) نمو في الناتج الداخلي الخام في السنة، فإن معدل البطالة ينخفض بمقدار (1%)، والعلاقة (1 : 2,5) علاقة تقريبية ولن تعمل بدقة تامة من سنة الى أخرى، ولكنها في الحقيقة تعطينا فكرة عن امكانية ترجمة الناتج الى معدلات بطالة.

فاذا رمزنا الى الناتج الداخلي الخام الممكن بـ ( $Y^*$ ) والى الناتج الفعلي بـ ( $Y$ ) والى البطالة الفعلية بـ ( $U$ ) والتوظف الكامل ( $U^*$ ) فإن:

$$\frac{Y^*-Y}{Y} = 2.5(U-U^*) \dots\dots\dots (05-01)$$

وتعني هذه المعادلة الأخيرة أن فجوة الناتج الداخلي الخام كنسبة، انما هي عبارة عن مرتين ونصف الفرق بين التوظيف الكامل وبين البطالة الفعلية.<sup>2</sup>

### المطلب الثالث: التضخم في التضخم

يُشير التضخم الى زيادة مستمرة في مستوى الأسعار خلال فترة زمنية محددة عادة تكون سنة، وهي عبارة عن ظاهرة مرضية تشكوا منها معظم الاقتصاديات في عالمنا اليوم، نظراً للآثار السلبية التي يخلقها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وقد تضاربت النظريات في تفسير أسبابها، واختلفت طرق حسابه وأنواعه.

### أولاً- مفهوم التضخم والعوامل المسببة له

يعد الارتفاع في مستوى الأسعار نتيجة التضخم وليس سبباً لها، ولقد ظهرت آراء كثيرة حول تفسيره، منها ما أرجعته الى الطلب الكلي ومنها من أرجعته الى العرض الكلي.

<sup>1</sup> ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص، ص 29، 30.

<sup>2</sup> خليل سامي، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، ج1، دار النهضة، الكويت، 1994، ص 64.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

**1- تضخم من جانب الطلب:** التضخم من جانب الطلب هو ارتفاع مستمر في الأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، ويحدث هذا النوع نتيجة زيادة مركبات الطلب الكلي وزيادة العرض النقدي.

**أ- رؤية الفكر التقليدي للتضخم من جانب الطلب:** ترى هذه النظرية أن هناك علاقة مباشرة بين زيادة كمية النقود وارتفاع مستوى الأسعار، وذلك ضمن افتراض حالة التشغيل التام، ثبات سرعة دوران النقود والطلب على النقود يكون بغرض المعاملات فقط، واستناداً لهذه الفرضيات فإن التضخم يُعد ظاهرة نقدية بحتة بسبب تعلقها أن الزيادة في مستوى الأسعار ناتجة عن زيادة كمية النقد، التي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب الكلي.

**ب- رؤية الفكر الكينزي للتضخم من جانب الطلب:** على نحو مغاير للنظرية التقليدية التي ترجع سبب التضخم إلى زيادة العرض النقدي، وترى النظرية الكينزية أن السبب الرئيسي للتضخم هو الزيادة في الطلب الكلي الفعال لا تقابلها زيادة في العرض الكلي، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى الأسعار.

**2- تضخم من جانب العرض:** يحدث التضخم من جانب العرض نتيجة ارتفاع التكاليف، أو بما يسمى دافع التكاليف، فتكاليف الانتاج المرتفعة تؤدي إلى ارتفاع أرباح قطاع الأعمال، وهذا ما يؤدي إلى خفض الانتاج وزيادة مستوى الأسعار والبطالة، وتحدث الزيادة في التكاليف إما لزيادة الأجور بمعدلات تفوق إنتاجيتها، أو زيادة أسعار مدخلات الانتاج سواءً كانت محلية أو مستوردة.<sup>1</sup>

### ثانياً- أنواع التضخم

يمكننا الاعتماد على عدد كبير من المعايير والأسس للتمييز بين أنواع مختلفة للتضخم.

**1- من حيث امكانية ظهوره:** ينقسم التضخم من حيث امكانية ظهوره إلى تضخم صريح وتضخم مكبوت.

**أ- التضخم الصريح:** يقصد بالتضخم الصريح الارتفاع المتواصل في مستوى الأسعار دون أي تدخل حكومي لضبط أو تأثير على حركة الأسعار.

**ب- التضخم المكبوت:** على عكس التضخم الصريح، التضخم المكبوت هو منع الأسعار من الارتفاع، عن طريق بعض الاجراءات كوضع قيود وضوابط تحول دون ارتفاع الأسعار كتحديد حد أعلى للأسعار.

**2- من حيث سرعته:** يتفرع التضخم من حيث السرعة إلى عدة أنواع منها التضخم الجامح، التضخم الزاحف، التضخم السريع والتضخم المعتدل.<sup>2</sup>

**أ- التضخم الزاحف:** هو الارتفاع المتواصل للأسعار الذي يحدث على مدى فترة طويلة من الزمن نسبياً، أي أن هذا الارتفاع يكون بطيئاً وفي حدود 2% سنوياً.

<sup>1</sup> حسين أحمد الحسين الغزو، مرجع سابق، ص 121.

**- أنظر إلى:** عبد الرحمن يسرى، السيد أحمد محمد السريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، مصر، 2009، ص 222-234.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص، 123، 124.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

ب- **التضخم الطليق (المكشوف):** يتسم هذا النوع من التضخم في ارتفاع واضح للأسعار دون تدخل من السلطات الحكومية للحد منه أو للتأثير فيه، مما يؤدي الى تفشيه والتسارع في تراكمه، فترتفع مستويات الأسعار بنسبة أكبر من زيادة التداول النقدي للكميات النقدية المعروضة.

ج- **التضخم الجامح:** هو أشد أنواع التضخم آثاراً وضراً على الاقتصاد الوطني، حيث تتولى ارتفاعات الأسعار دون توقف وبسرعة قد تصل الى 50% سنوياً أو أكثر فتفقد النقود قوتها الشرائية وقيمتها كوسيط لتبادل ومخزن للقيمة، مما يدفع بالسلطات الحكومية الى التخفيض من قيمتها وما يصعب ذلك من آثار سلبية على بعض المتعاملين الاقتصاديين، أو التخلص منها بإبدالها بعملة جديدة.<sup>1</sup>

### ثالثاً- قياس التضخم

غالباً ما يتم قياس التضخم على عدد من المؤشرات أهمها: التغيرات التي تطرأ على أسعار الاستهلاك، أو وسائل الدفع، أو معاملات الضغوط التضخمية.

1- **الرقم القياسي لأسعار المستهلكين:** وهو المؤشر الأكثر استخداماً لقياس التضخم، حيث يعبر عن متوسط التغير في الأسعار التي يدفعها المستهلكون للحصول على سلة من السلع والخدمات التي تشمل أساساً الغذاء، الملابس، السكن، الوقود، النقل، الرعاية الصحية ونفقات التعليم.<sup>2</sup>

2- **الرقم القياسي الضمني:** مثبط الناتج الداخلي الخام هو نسبة الناتج الداخلي الاسمي الى الناتج الداخلي الحقيقي، وبالتالي يمكن تفسيره على أنه سعر جميع مكونات الإنفاق الكلي (الاستهلاك، الاستثمار، المشتريات الحكومية وصافي الصادرات) بدلاً من سعر قطاع مفرد واحد، ويختلف عن مؤشر أسعار المستهلك لأنه مؤشر قياس متغير يقيس الأسعار وفق كميات الفترة الجارية، علاوة على ذلك مثبطات لمكونات الناتج الداخلي، مثل مثبطات السلع الاستثمارية والاستهلاك الشخصي... الخ، وهي تستخدم في بعض الأحيان لإكمال مؤشر أسعار المستهلك.<sup>3</sup>

3- **معامل الاستقرار النقدي:** يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج الداخلي الخام الحقيقي، تكوّن مناخاً مساعداً على ظهور التضخم نتيجة الى اختلال بين الإنفاق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات، طبقاً لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق إذا تعادل التغير في كمية النقود  $\Delta M/M$  مع معدل التغير في الناتج القومي  $\Delta Y/Y$ ، أما إذا زاد معدل التغير النقدي عن معدل التغير في الناتج الوطني فيكشف ذلك عن وجود اتجاهات تضخمية.

يقيس هذا المعدل مدى وجود القوى التضخمية من خلال مدى الاستخدام الأمثل للائتمان البنكي في تمويل حركة النشاط الاقتصادي، ويعبر عن هذا المعامل بالطريقتين:

$$B = \frac{\Delta M/M}{\Delta Y/Y} \quad \text{أو} \quad B = \Delta M/M - \Delta Y/Y \dots \dots \dots (06-01)$$

حيث: B - معامل الاستقرار النقدي.

<sup>1</sup> بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص، ص 147، 148.

<sup>2</sup> فيصل بوطيبة، مرجع سابق، ص 193.

<sup>3</sup> بول سامو يلسون، وآخرون، ترجمة: هشام عبد الله، الاقتصاد، ط 15، ماكجرو هيل المغلفة، الأردن، 1995، ص 609.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

-  $\Delta Y/Y$  : نسبة التغير في الناتج الداخلي الخام.

-  $\Delta M/M$  : نسبة التغير في الكتلة النقدية.

**4- معيار الإفراط النقدي:** يستند هذا المعيار إلى النظرية الكمية المعاصرة للاقتصاد الأمريكي ميلتون فريدمان التي تُرجع القوى التضخمية إلى ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل، مما ينشأ معه إفراط نقدي يبعث على ارتفاع الأسعار.

كما يرى فريدمان أن استقرار مستوى الأسعار في المدة الطويلة لا يتحقق إلا بنجاح السلطة النقدية في تحديد الحجم الأمثل لكمية النقود، ذلك أن الحجم الذي يتعين أن يلغى معدل تغيره في كل فترة زمنية الأثر الذي يمارسه معدل تغير الناتج الوطني ومعدل تغير الطلب على النقود أو سرعة دورانها محافظاً على مستوى الأسعار السائد في فترة الأساس، ويمكن أن نحدد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم عند مستوى معين من الأسعار كالتالي:

$$M^t = \gamma Y_t - M_t \dots\dots\dots(07-01)$$

حيث أن: -  $M^t$  : حجم الإفراط النقدي.

-  $Y_t$  : حجم الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة في السنة.

-  $M_t$  : كمية النقود المتداولة بالفعل في السنة معبراً عنها ب  $M2$ .

-  $\gamma$  : متوسط نصيب الوحدة من الناتج الداخلي الخام الحقيقي من الكتلة النقدية المتداولة السائدة في سنة

الأساس عند مستوى معين من الأسعار وتحتسب بالعلاقة التالية:

$$\gamma = M_t/Y_t \dots\dots\dots(08-01)$$

يكون ارتفاع نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود عن حجمها الأمثل وراء ارتفاع الأسعار نتيجة للإفراط

النقدي، مما يؤدي إلى ظهور القوى التضخمية.

**5- معيار فائض الطلب:** يستند هذا المعيار إلى النظرية الكينزية في الطلب الفعال، ومفاده أنه إذا لم يترتب على

الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة من حجم الإنتاج فإن فائض الطلب ينصب أثره بالكامل على

ارتفاع مستوى الأسعار، مما يقود إلى حالة تضخم حقيقي في الاقتصاد، ويمكن قياس إجمالي فائض الطلب (الفجوة

التضخمية) خلال فترة معينة كالتالي:

$$D_x = (C_p + C_g + I + \Delta S) - Y \dots\dots\dots(09-01)$$

حيث أن: -  $D_x$  : إجمالي فائض الطلب. -  $Y$  : الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة.

-  $C_p$  : الاستهلاك الخاص بالأسعار الجارية. -  $C_g$  : الاستهلاك العام بالأسعار الجارية.

-  $I$  : الاستثمار في الأصول الثابتة بالأسعار الجارية. -  $\Delta S$  : الاستثمار في المخزون السلعي بالأسعار الجارية.

إذا زاد الإنفاق أو الطلب الكلي بالأسعار الجارية  $(C_p + C_g + I + \Delta S)$  عن الناتج الداخلي الخام بالأسعار

الثابتة فإن ذلك يعبر عن فائض في الطلب (فجوة تضخمية) الذي يتجلى في صورة ارتفاع أسعار السلع والخدمات.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، محمدي الطيب أحمد، دليلك في الاقتصاد، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص، ص 20-23.

- أنظر إلى: عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص، ص 160-174.

رابعاً- تحليل العلاقة بين التضخم والبطالة (منحنى فيلبس)

تعد البطالة والتضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها معظم دول العالم، وذلك لما تسببه من آثار اقتصادية واجتماعية، لذا تهدف معظم السياسات الاقتصادية للقضاء عليها، إلا أنها تواجهها مشكلة هي التعارض بينها، حيث القضاء على البطالة يؤدي الى ارتفاع التضخم والعكس صحيح.

**1- منحنى فيلبس التقليدي:** قدم الاقتصادي الاسترالي ويليام فيلبس "William Phillips" سنة 1958 دراسة قياسية قام من خلالها بتوثيق احصائي بين معدل البطالة والتغير في الأجور النقدية الاسمية بإنجلترا خلال الفترة 1861-1957، وبناءً على هذه البيانات وجد فيلبس أن هناك ارتباطاً غير خطي سالباً بين المتغيرين.<sup>1</sup> كان التفسير الأساسي لمنحنى فيلبس اعتماده على تحليل سوق العمل، فإذا كانت هناك مرونة الأسعار والأجور، يكون هناك فائض في عرض العمل كأداة لضغط قبول العمال بنمو منخفض في أجورهم النقدية، أما إذا كان العكس وكان هناك فائض في سوق العمل، تكون المؤسسات مجبرة على دفع أجور مرتفعة، ويعبر عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$W_t = \alpha + bU_t^{-1} \dots \dots \dots (10-01)$$

الجدير بالذكر أن هناك عوامل أخرى غير البطالة تؤثر على نمو الأجور تم اهمالها،<sup>2</sup> منها قلة ضغط العمال للحصول على أجور أعلى حين تقل الوظائف البديلة، إضافة الى أن المؤسسات تقاوم المطالبة برفع الأجور حينما تكون الأرباح متدنية.<sup>3</sup>

**2- منحنى فيلبس المطور:** قام كل من بول سام ويلسون "Paul Samuelson" وروبرت سولو "Robert Solow" بتطوير هذه الفكرة، وذلك من خلال قيامهما باختبار علاقة فيلبس على بيانات ومعطيات خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترتين: 1900-1945، 1945-1958، وأعاداً صياغة هذه العلاقة وذلك بتعويض التغير في الأجور النقدية الاسمية بتضخم الأسعار، وعليه فإن المنحنى أصبح يمثل العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل التضخم،<sup>4</sup> ويُعبر عن ذلك بالمعادلة التالية:

$$\frac{P_t - p_{t-1}}{P_{t-1}} = f(U) = -\epsilon(U - U^*) \dots \dots \dots (11-01)$$

حيث أن  $\epsilon$  تقيس درجة تغير الأجور للبطالة، بينما تشير  $U$  و  $U^*$  الى معدل البطالة الفعلي ومعدل البطالة الفعلي،<sup>5</sup> ويمكن تفسير ذلك أنه عند زيادة الطلب الكلي تعمل المؤسسات على زيادة إنتاجها، مما يزيد من الطلب على اليد العاملة ودفع أجور عالية لهم، ونتيجة لذلك فإن تكاليف الإنتاج ترتفع بفعل زيادة الأجور، وهو ما ينعكس على تضخم الأسعار، وهكذا تكون معدلات البطالة انخفضت بينما ارتفعت معدلات التضخم.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> محمد زرقون، أمل رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، ط 1، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص 242.

<sup>2</sup> تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص 359.

<sup>3</sup> بول سام ويلسون، مرجع سابق، ص 620.

<sup>4</sup> محمد زرقون، أمل رحمان، مرجع سابق، ص 245.

<sup>5</sup> تومي صالح، مرجع سابق، ص ، ص 259، 260.

<sup>6</sup> محمد زرقون، أمل رحمان، مرجع سابق، ص 245.

المطلب الرابع: البحث عن التوازن الخارجي (توازن ميزان المدفوعات)

يُقصد بالتوازن الخارجي التوازن في ميزان المدفوعات الذي يتحقق في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني، ويتحقق عند تعادل مجموعة التزامات اقتصاد ما مع حقوقه تجاه العالم الخارجي خلال فترة معينة عادة تكون سنة، ويؤدي اختلاله (حالة العجز) الى زيادة مديونية البلد، مما يجعلها تعيش فوق امكانياتها والى تدهور عملتها.

أولاً- تحليل التوازن الخارجي

يُعتبر التوازن أول خطوة لتحليل ميزان المدفوعات، وهي تحصر التحليل في نطاقة الاحصائي والمحاسبي، وبالتالي يبقى التحليل ضيقاً بالنظر الى ما يمكن أن يقدمه عن الوضع الاقتصادي الخارجي وحتى الداخلي لبلد ما، لذلك يتم اللجوء عادة الى وسائل أخرى لتحليله تأخذ في الحسبان الوزن الذي تمثله أرصدته مع المتغيرات الكلية الأخرى.

**1- مكونات ميزان المدفوعات:** عرف صندوق النقد الدولي في طبعته الخامسة من دليل ميزان المدفوعات على أنه بيان إحصائي يوجز بأسلوب علمي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة،<sup>1</sup> ويتكون من حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال والعمليات المالية.

**أ- حساب العمليات الجارية:** يسمى أيضاً الحساب الجاري ويعكس العلاقات التجارية للبلد المعني مع بقية العالم، ويشمل تدفقات السلع والخدمات بين المقيمين في البلد وغير المقيمين به، كما يشمل أيضاً على تدفقات مداخيل عوامل الانتاج والتحويلات من طرف واحد.

**ب- حساب رأس المال والعمليات المالية:** تنشأ التدفقات المالية في الحساب الجاري من خلال التدفقات العينية للسلع والخدمات، أما حساب رأس المال والعمليات المالية ينشأ على عكس ذلك حيث ينشأ بشكل تلقائي بين الدول للاستفادة من فرص الاستثمار والتوظيف المتاح من طرف اقتصاديات مختلف الدول، ويتكون هذا الحساب من حساب معاملات رأس المال، حساب القروض الخارجية، الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في المحفظة.<sup>2</sup>

**2- عرض ميزان المدفوعات وتحليل توازنه:** يُعد التوازن في ميزان المدفوعات وضع لا يمكن الوصول الى تحديده بشكل مباشر انطلاقاً من العرض النموذجي لميزان المدفوعات على عكس العرض التحليلي.

ويعكس هذا العرض بتسجيل العمليات وفقاً لمبدأ القيد المزدوج، حيث يظهر كل العمليات الدائنة والمدينة، مما يسمح بإظهار التوازن المحاسبي بين الأرصدة المدينة والدائنة من جهة، ومن جهة أخرى يسمح العرض التحليلي الذي يتم اعداده انطلاقاً من العرض النموذجي لميزان المدفوعات باستخراج أرصدة مختلف الحسابات، ويسمح استخراج هذه الأرصدة بتحديد توازن ميزان المدفوعات من عدمه انطلاقاً من طبيعة الرصيد الاجمالي الذي نتحصل عليه.

أما العرض التحليلي لميزان المدفوعات تؤخذ بعين الاعتبار صافي التدفقات الدائنة والمدينة (التدفق الدائن مطروح منه التدفق المدين)، لذلك عندما نقوم بعرض مداخيل عوامل الانتاج (RNF) فان ميزان المدفوعات يظهر صافي

<sup>1</sup> بلقاسم زايري، المالية والتجارة الدولية، ج2، ط1، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017، ص 11.

<sup>2</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص، ص 242-245.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

التدفق الخاص به، ويقال نفس الشيء عندما يتعلق بباقي حسابات ميزان المدفوعات، لكن يؤخذ بالإشارة السالبة في حالة العجز، والإشارة الموجبة في حالة الفائض.<sup>1</sup>

3- **مؤشرات التوازن الخارجي:** يفيد ميزان المدفوعات في معرفة الوضعية الاقتصادية لأي دولة كانت، وذلك من

خلال تحليل مجموعة من المؤشرات، ويهدف كل مؤشر إلى النظر لميزان المدفوعات من زاوية معينة، وتمثل أهمها:

أ- **نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون:** تعبر في الواقع عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، لذا فإن ارتفاع هذه النسبة تدل على وفرة السيولة الخارجية لأن الاحتياطي بمثابة هامش أمان تلجأ إليه السلطات للحفاظ على استقرار سعر الصرف، ويستخدم لمواجهة الاختلالات الظرفية، إلا أن الارتفاع المفرط لهذه النسبة هو مؤشر على تجميد الأموال، وبالتالي تضييع فرص استثمارها.

ب- **الطاقة الاستردادية للاقتصاد:** يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$Cm = [(X-F)-(D-P)]/B \quad \text{أو} \quad Cm = (X-D)/B + (F-P)/B \dots\dots\dots(12-01)$$

حيث أن:  $Cm$  - الطاقة الكلية للاسترداد.  $F$  - حجم الأموال الأجنبية المحصلة (قروض، تحويلات).

$P$  - تحويلات نحو الخارج.  $B$  - متوسط سعر الوحدة من الواردات.

$D$  - خدمات الدين كمدفوعات.  $X$  - حصيللة الصادرات.

وبالتالي تعبر:  $(X-D)/B$  - عن الطاقة الاستردادية الذاتية الناجمة عن الفائض من حصيللة الصادرات.

$(F-P)/B$  - تعبر عن الطاقة الاستردادية المعتمدة على القروض.

ج- **نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات:** اعتباراً لكون الصادرات مصدر رئيسي لتسديد هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط، لهذا بقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد الوطني خطر التوقف عن تسديد ديونه، لهذا تحرص الدول على ألا تتجاوز هذه النسبة 50%.<sup>2</sup>

د- **معدل التغطية:** يهدف هذا المؤشر إلى تحديد درجة تغطية واردات دولة ما من بقية العالم بواسطة صادراتها إليه، ويمكن حسابه من خلال العلاقة رقم (13-01).

$$Td = X * 100 / M \dots\dots\dots(13-01)$$

ه- **معدل الانفتاح التجاري:** يهدف هذا المؤشر إلى قياس مدى انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج بالنظر إلى الصادرات والواردات، ويقاس بواسطة المعادلة رقم (14-01)

$$Top = (X + M) * 100 / PIB \dots\dots\dots(14-01)$$

وتدل هذه النسبة على اندماج اقتصاد دولة ما في الاقتصاد العالمي من عدمه، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على وجود اندماج أكبر لهذه الدولة في الاقتصاد العالمي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص، ص 249، 250.

<sup>2</sup> قدي عبد الحميد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص، ص 43، 44.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 251.

ثانياً- مناهج تصحيح الاختلال في التوازن الخارجي

هناك مقاربتان اعتمد عليهما صندوق النقد الدولي لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات، أولها مقارنة الاستيعاب التي وضعها الاقتصادي ألكسندر سنة 1952، وثانيها المقاربة النقدية أو بما يعرف بنموذج بولاك.

**1- المقاربة عن طريق الاستيعاب:** وفقاً لهذه المقاربة يمثل الميزان التجاري علاقة بين إجمالي الناتج الداخلي الخام (PIB) وطاقة الاستيعاب لهذا الاقتصاد، ويمكن وضع هذه العلاقة انطلاقاً من معادلة توازن الاقتصاد الأساسية التي تبين أن الناتج الداخلي يساوي الانفاق الداخلي النهائي:

$$PIB=C+I+(X-M) \dots \dots \dots (15-01)$$

يمثل (C) الاستهلاك الكلي (عام وخاص) ويشير (I) الى الاستثمار الكلي (عام وخاص)، حين يمثل مجموعهما طاقة الاستيعاب في الاقتصاد (A=C+I)، وتمثل (X) صادرات الاقتصاد نحو العالم الخارجي في حين يمثل (M) واردات هذا الاقتصاد من بقية العالم، وعليه يمثل الحد (X-M) صافي الصادرات أو رصيد حساب السلع والخدمات، وانطلاقاً من ذلك يمكن كتابة رصيد حساب السلع والخدمات كما يلي:

$$(X-M)=PIB-A \dots \dots \dots (16-01)$$

وهو ما يعني أن رصيد حساب السلع والخدمات يساوي الفرق بين إجمالي الناتج الداخلي وطاقة الاستيعاب، وانطلاقاً من العلاقة السابقة يمكننا التوصل الى وضع علاقة أشمل تربط بين رصيد الحساب الجاري (CA) وإجمالي الدخل الوطني المتاح، وبإضافة كل من صافي مداخيل عوامل الانتاج (RNF) وصافي التحويلات الجارية (TCN) الى طرفي المعادلة (16-01) نحصل على العلاقة (17-01).

$$(X-M)+RNF+TCN=PIB-A+RNF+TCN \dots \dots \dots (17-01)$$

$$RNDB=PIB- RNF+TCN \quad ET \quad CA=(X-M) +RNF+TCN$$

حيث أن:

اذن تصيح المعادلة رقم (18-01) من الشكل:

$$RNDB-A=CA \dots \dots \dots (18-01)$$

تقدم المعادلة معلومات حول طبيعة العلاقة بين مختلف أرصدة الميزان التجاري ومختلف مستويات الناتج الوطني ومختلف السياسات التي يتعين اتباعها لتسوية أوضاع ميزان المدفوعات، إذ تبين المعادلة أنه اذا كان هناك عجز، فسبب ذلك عوامل داخلية تتمثل في تجاوز طاقة الاستيعاب في هذا الاقتصاد لإجمالي الدخل الوطني المتاح، كما يمكن أن يدل ذلك على أن هذا الأخير غير كافي بالنسبة لطاقة استيعابية معينة.

يسمح هذا الأمر بتصميم السياسات التعديلية الملائمة لتصحيح الحساب الجاري، ويمكن للسلطات العمومية اتباع سياسة ظرفية قصيرة المدى تستهدف تقليص الاستيراد، كما يمكن الاعتماد على اجراءات هيكلية بعيدة المدى غايتها الرفع من قدرات الانتاج الوطني وذلك بإحداث تغيرات هيكلية على مستوى الاقتصاد، مثل تحرير الأسعار والمبادلات التجارية، وإصلاح سوق العمل والإصلاح المالي بالإضافة الى الإصلاحات المؤسساتية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص، ص 258، 260.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

2- المقاربة النقدية لميزان المدفوعات: ينطلق هذا النموذج من مقارنة مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في المعروض النقدي، ويسمح النموذج بحساب مبلغ القرض الملائم لهدف محدد من مستوى الاحتياجات الخارجية، وهذا باعتبار ميزان المدفوعات والتضخم ظاهرتان نقديتان، ومن هنا تؤدي السياسة النقدية دوراً رئيسياً في إدارة الطلب الكلي من خلال الأسلوب النقدي لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات.<sup>1</sup>

ويقوم النموذج النقدي على استقرار الطلب على النقود، الذي يتعلق بالحاجة للمعاملات ويتناسب مع جزء من الدخل الإسمي الذي يرغب الأعوان في الاحتفاظ به في شكل سائل، ويجد أي اختلال خارجي مصدره في وجود فائض في الطلب الكلي على العرض الكلي، كما أن تصحيحه يتطلب تخفيضاً في الطلب الإسمي وإعادة تخفيض عوامل الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي.<sup>2</sup>

تم بناء النموذج انطلاقاً من مجموعة معادلات، تمثل المعادلة الأولى المجمع النقدي ( $M_2$ ) الذي يساوي مجموع القرض الداخلي (CNI) ومجموع الموجودات الخارجية الصافية (AEN)، وتم صياغتها وفق المعادلة التالية:

$$M_2 = AEN + CNI \dots\dots\dots (19-01)$$

وتتمثل المعادلة الثانية في دالة الطلب على النقود ( $M_d$ ) التي يمكن كتابتها كما يلي:

$$M_d = K * P * Y \dots\dots\dots (20-01)$$

تتمثل المعادلة الثالثة في وضع التوازن في سوق النقود، الذي يتحقق عندما تتساوى عرض النقود مع الطلب على النقود، ويمكن كتابة معادلة التوازن كما يلي:

$$M_2 = M_d$$

ومن خلال المعادلة رقم (19-01) والمعادلة رقم (20-01) ومن شرط التوازن، يمكن أن تصبح المعادلة على شكل تدفقات من الشكل التالي:

$$\Delta AEN + \Delta CNI = K * Y * \Delta P \dots\dots\dots (21-01)$$

ومنه نحصل على المعادلة التالية:

$$\Delta AEN = K * Y * \Delta P - \Delta CNI \dots\dots\dots (22-01)$$

تُجسد المعادلة السابقة المقاربة النقدية لميزان المدفوعات، أي أن هناك علاقة بين التغير في القروض الداخلية ورصيد ميزان المدفوعات على اعتبار أن الطلب على النقود مستقر، إذا كانت الزيادة في القروض الداخلية ( $\Delta CNI$ ) أقل من الزيادة في الطلب على النقود ( $M_d$ ) يحدث فائض في ميزان المدفوعات (ارتفاع الاحتياطات الرسمية للصرف). عندما تزيد القروض الداخلية عن الحاجيات الفعلية للأعوان الاقتصاديين للنقود، وتعبير آخر عندما تزيد القروض الداخلية (مجموع القروض للاقتصاد وللحكومة) بشكل يفوق الزيادة في الدخل الوطني، يؤدي ذلك إلى عجز في ميزان المدفوعات، ومن ثم تآكل الاحتياطات الرسمية للصرف.

<sup>1</sup> مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 30.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 275.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

على هذا الأساس إذا كان هدف السلطات النقدية هو البحث عن توازن ميزان المدفوعات في المدى القصير، فإنه يمكنها استعمال القرض الداخلي كوسيلة لتحقيق هذه الغاية، وذلك بتقليص القرض الداخلي عن طريق استعمال وسائل السياسة النقدية الملائمة مثل تأطير القرض، رفع معدل الفائدة... الخ.<sup>1</sup>

### ثالثاً- علاقة العجز الخارجي بالعجز الموازي (العجز التوأم)

أخذاً بعين الاعتبار أسلوب الامتصاص والمقاربة النقدية لميزان المدفوعات معاً، ويمكن إقامة علاقة محاسبية بين الميزانية الحكومية وميزان العمليات الجارية لميزان المدفوعات، وانطلاقاً من معادلات الناتج الداخلي الخام من وجهة نظر الانفاق ومن وجهة نظر استخدامات الدخل، نجد أن الناتج الداخلي الخام يساوي:

$$PIB = C_p + I_p + G + X - M \dots \dots \dots (23-01)$$

$$PIB = C_p + S_p + T \dots \dots \dots (24-01)$$

حيث أن:  $C_p$  - الاستهلاك الخاص.  $(X - M)$ : صافي الصادرات  $G$  - الانفاق الحكومي.

$I_p$  - الاستثمار الخاص.  $T$  - إيرادات الحكومة (الضرائب).

من خلال المعادلة رقم (23-01) والمعادلة رقم (24-01) نجد أن:

$$C_p + I_p + G + X - M = C_p + S_p + T \dots \dots \dots (25-01)$$

بطرح كل من صافي مداخيل عوامل الانتاج (RNF) وصافي التحويلات الجارية (TCN) الى طرفي المعادلة (25-01) نحصل على العلاقة (26-01).

$$I_p - S_p + G - T - RNF - TCN = M - X - RNF - TCN \dots \dots \dots (26-01)$$

مع العلم أن كل الميزان التجاري (CA)، الادخار المتاح ( $S_n$ ) والموازنة الحكومية ( $B_s$ ) يساوي كل منهم:

$$CA = M - X + RNF + TCN$$

$$S_n = S_p + RNF + TCN$$

$$B_s = T - G$$

اذن تصبح المعادلة رقم (26-01) من الشكل:

$$(I_p - S_n) - B_s = - CA \dots \dots \dots (27-01)$$

يعني أن العجز في الميزانية الحكومية يؤثر سلباً على الحساب الجاري لميزان المدفوعات،<sup>2</sup> وهذا يعني أنه لخفضه لا بد من خفض العجز الموازي، وتبين المعادلة أن رصيد الحساب الجاري يساوي رصيد الاستثمارات مطروح منها الادخارات للقطاع الخاص والعجز الشامل للميزانية، ومنه فان العجز الشامل في الميزانية لا بد أن يقابل:

- إما بفائض في مدخرات القطاع الخاص المحلي تزيد عن استثماراته.

- أو عجز في الحساب الجاري الخارجي.

- أو بفائض في مدخرات القطاع الخاص وبعجز الحساب الجاري الخارجي.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص، ص 264 - 267.

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص 278.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

وتطرح هذه المعادلة امكانية افتراض وجود على الأقل تأثير متبادل بين عجز الميزانية الحكومية وعجز الحساب الجاري، وهناك دراسة أجزها البنك العالمي تُبين أن العجز الموازي كان السبب الرئيسي وراء أزمة الدين الخارجي، حيث تزايد عجز الحساب الجاري الكلي ل 17 دولة عالية المديونية كلما تزايد العجز الموازي لديها.<sup>1</sup>

### المبحث الرابع: آلية انتقال صدمات العرض والطلب الكليين الى أقطاب المربع السحري لكالدور

يعاني اقتصاد أي دولة من ظاهرتين منفصلتين، الأولى تتمثل في صدمات مفاجئة للعرض الكلي، أما الثانية تتمثل في صدمات مفاجئة للطلب الكلي، لذا يجب تبيان الآثار المترتبة عن هاتين الظاهرتين، كما نحاول تبيان السياسة الملائمة التي يمكن اتباعها للتصدي إلى كل منها من أجل إعادة التوازن إلى الاقتصاد في ظل مرونة سعر الصرف وفي ظل تثبيت سعر الصرف.

### المطلب الأول: مدخل للطلب والعرض الكليين

يعد نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي أساس الاقتصاد الكلي في دراسة وتحديد الانتاج ومستوى الأسعار، ففي الاقتصاد الجزئي والكلي تكون منحنيات الطلب والعرض أدوات أساسية لتحديد الانتاج والسعر ولكن منحنيات الطلب والعرض ليس بسيطتين مثل حالة الاقتصاد الجزئي.

### أولاً- منحنى الطلب الكلي

يبين منحنى الطلب الكلي (Aggregate Demand "AD") مختلف التوليفات من مستوى الأسعار والإنتاج التي يكون عندها سوقي السلع والنقد متوازنة آنياً، ومحدداته ما هي إلا عوامل محددة لأوضاع منحنى (IS) و (LM)، أي هي تجميعات من الدخل وأسعار الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود التي تجعل الناتج يساوي الطلب الكلي، وحتى نتمكن من استنتاج منحنى الطلب الكلي، علينا التوصل إلى مستوى الناتج المطلوب عند كل مستوى من الأسعار.

فعند أي مستوى سعر معطى، نستعمل نموذج (IS-LM) لتحديد مستوى الإنتاج الذي تكون فيه السوق السلعية والنقدية متوازنة، فمثلاً في الشكل (01-02) أدناه نبين بالجزء (A) نموذج (IS-LM)، وإن وضعية منحنى (IS) تعتمد على السياسة المالية، بينما يكون منحنى (LM) مرسوماً من أجل مخزون النقود الاسمي المعطى  $\bar{M}$ ، ومستوى الأسعار المعطى  $P_0$ ، أي من أجل مخزون نقود حقيقي معطى  $(\bar{M}/P_0)$ ، ومنه فإن سعر الفائدة التوازني هو  $(I_0)$  ومستوى الإنتاج التوازني هو  $Y_0$ .<sup>2</sup>

لنعتبر أثر انخفاض مستوى السعر من  $P_0$  إلى  $P_1$ ، إن هذا الانخفاض في مستوى السعر يرفع من مخزون النقود الحقيقي  $(\frac{\bar{M}}{P_0})$  إلى  $(\frac{\bar{M}}{P_1})$ ، ولكي تتوازن السوق النقدية كنتيجة لارتفاع مخزون النقود الحقيقي، إما أن تنخفض أسعار

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص، ص 209، 210.

<sup>2</sup> تومي صالح، مرجع سبق ذكره، ص 271.

- انظر الى: - إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، الاقتصاد الكلي، ط 1، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص، ص 81-183.

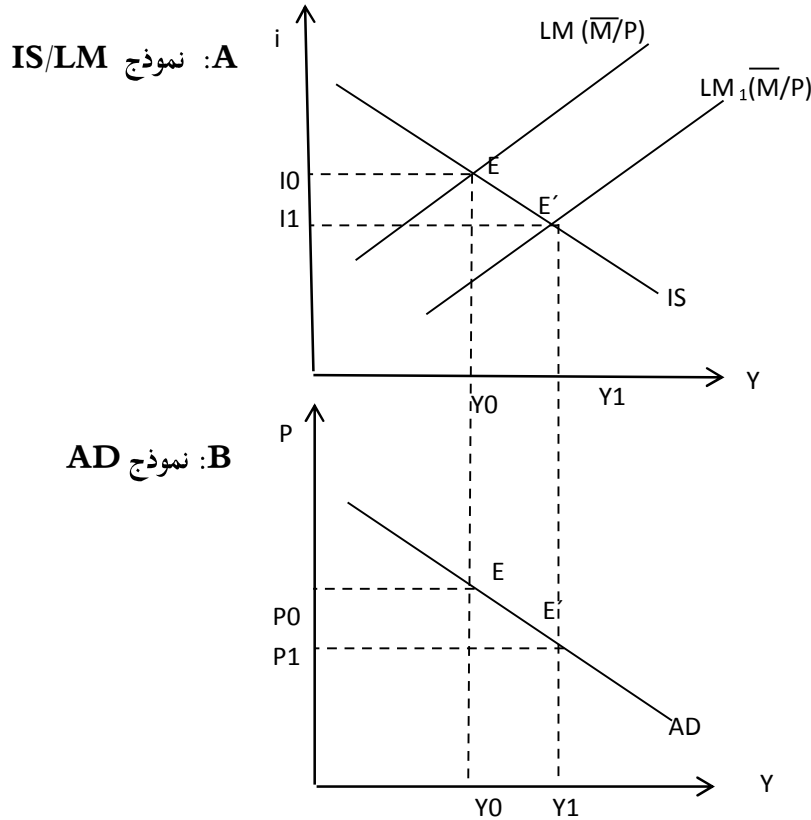
## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

الفائدة مما يدفع الجمهور إلى حمل أرصدة سائلة أكثر، أو يجب على الإنتاج أن يرتفع فينجر عنه زيادة الطلب على النقود من أجل المعاملات.

ففي الشكل (02-01) أدناه يتحرك المنحنى (LM) لأسفل بجهة اليمين، أي  $(LM_1)$ ، إلى التوازن الجديد المبين بالنقطة  $E'$ ، إن مستوى الإنتاج التوازني الجديد المناسب لمستوى السعر المنخفض  $P_1$  يصبح  $Y_1$ ، ومنه نقول أن انخفاض مستوى السعر بمعرفة مخزون النقود الاسمي ينتج عنه زيادة في الإنتاج والإنفاق.

وبالنظر إلى اشتقاق منحنى (AD) بالشكل (02-01) والفرع (B)، يكون الاقتصاد مبدئياً في توازن عند النقطة (E) في كلا الجزئين (A) و (B)، أما كل من سعر الفائدة، مستوى الإنتاج ومستوى السعر المناسب لذلك عند التوازن فهو على الترتيب  $(I_0, Y_0, P_0)$ ، ولما ينخفض السعر من  $P_0$  إلى  $P_1$  يتحرك التوازن من E إلى  $E'$  بالجزء (A) كنتيجة لتحرك منحنى (LM) إلى  $(LM_1)$ ، وفي مقابل ذلك بالجزء (B) عند النقطة  $E'$  ومستوى السعر  $(P_1)$  يكون مستوى الدخل والإنتاج هو  $Y_1$  وبالتالي فإن كلا من النقطتين E و  $E'$  بالجزء (B) من الشكل (02-01) هي نقاط على منحنى الطلب الكلي (AD).

الشكل رقم (02-01): اشتقاق منحنى الطلب الكلي



المصدر: تومي صالح، مرجع سابق، ص 272.

### ثانياً- منحنى العرض الكلي

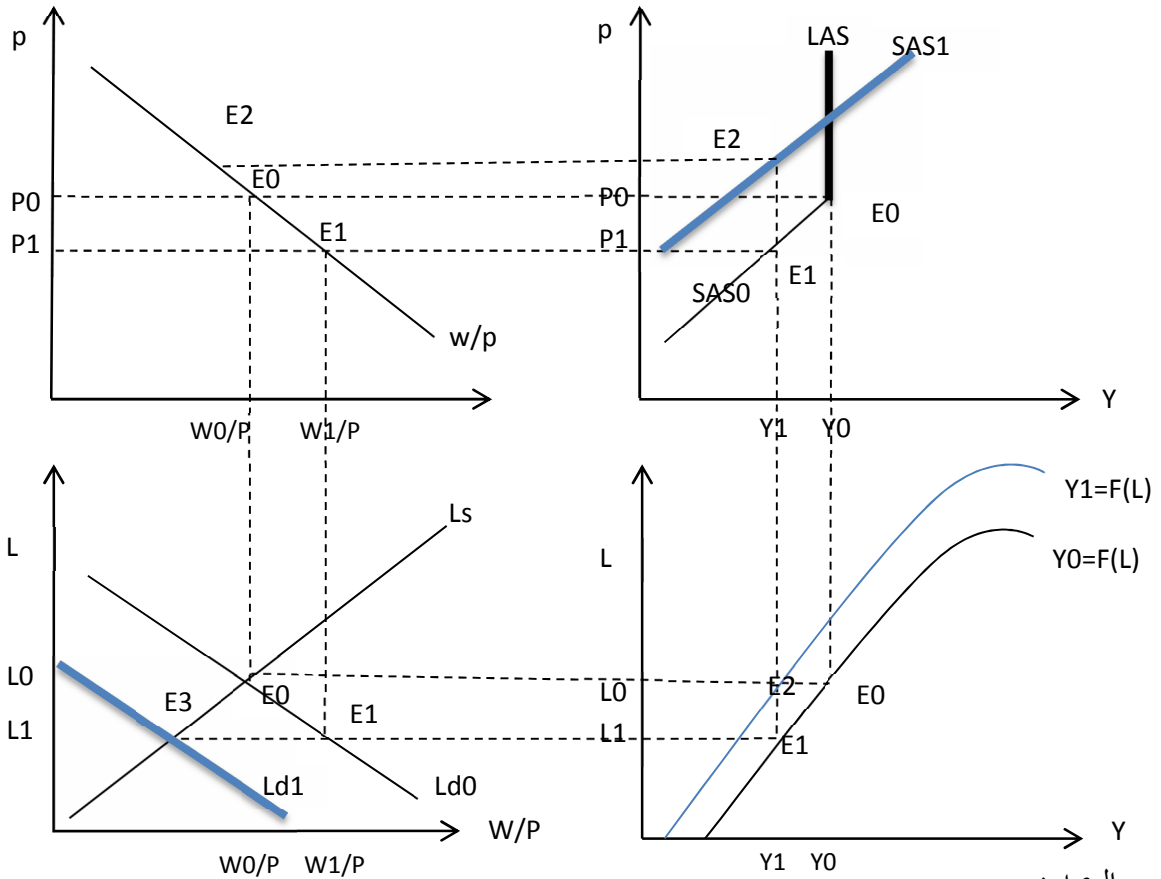
قمنا في الجزئية الأولى من هذا المطلب باشتقاق منحنى الطلب الكلي المرتبط بالسوق النقدي وسوق السلع والخدمات، وينبغي علينا الحصول على منحنى العرض الكلي وهو يشبه منحنى الطلب الكلي، لكنه يتصل بسوق

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

العمل، ويبين منحنى العرض الكلي ("Aggregate Supply" AS) عند كل مستوى سعر معطى كمية الانتاج التي تكون المؤسسات مستعدة لعرضها ويعتمد مقدار عرضه على مستوى الأسعار الذي يحصلون عليه مقابل سلعهم (لأجور التوظيف لعمال) باقي عوائد عوامل الانتاج الأخرى) فنقول (منحنى العرض الكلي يعكس شروط سوق العمل<sup>1</sup>) يفرق الاقتصاديون عادة بين منحنى العرض في الأجل القصير، ومنحنى العرض في الأجل الطويل.

**1- منحنى العرض الكلي في الأجل القصير ("Short-Run Aggregate Supply" SAS):** يُعبر منحنى العرض الكلي في الأجل القصير (التحليل الكينزي الحديث) عن العلاقة بين كمية الناتج الحقيقي والمستوى لأسعار في الأجل القصير عند ثبات أسعار عوامل الانتاج الأخرى، ومنحنى العرض قصير الأجل ميله موجب (يعكس العلاقة الطردية بين المستوى الأسعار والكمية المعروضة والسبب يعود لمرونة الأجور النقدية تصاعدياً وجمودها تنازلياً، ويمكن اشتقاق منحنى العرض فيما يلي:

الشكل رقم (01-03): اشتقاق منحنى العرض الكلي



المصدر:

- أم الخير لفردي، مدى صلاحية نماذج العرض الكلي والطلب الكلي في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور حالة الجزائر (1970-2014) - أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017، 191-192.
- سعودي محمد، أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2016، 42-337 بتصرف.

<sup>1</sup> تومي صالح، مرجع سابق، ص 277.

- أنظر الي: - خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي 7، 82، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، 140-145.
- وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي 5، 11، الدار الجامعية، مصر، 2009، 99-113.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

تُعد الأجور النقدية جامدة تنازلياً عند المستوى ( $W_0$ ) وأن مستوى الأسعار الابتدائي هو ( $P_0$ )، في هذه الحالة الأجر الحقيقي المقابل لهما هو ( $W_0/P_0$ ) بعمالة قدرها ( $L_0$ ) وناتج ( $Y_0$ )، وبما أن هذا المستوى من الناتج يقابله ( $P_0$ )، فإننا أمام توليفة لمنحنى العرض الكلي ( $SAS$ ) عند النقطة ( $E_0$ ).

لنفترض أن مستوى الأسعار أصبح أقل عند ( $P_1$ )، في هذه الحالة يصبح الأجر الحقيقي ( $W_1/P_1$ ) أكبر من سابقه، ويصبح سوق العمل نتيجة ذلك فائض في عرض العمل، وبما أن الأجور غير مرنة تنازلياً فإن العمالة تقل لتصبح ( $L_1$ ) ويقابلها ناتج ( $Y_1$ ) الذي بدوره يقابله ( $P_1$ )، وبهذا نكون أمام توليفة لمنحنى ( $SAS$ ) عند النقطة ( $E_1$ )، وبإبصال التوليفتان نكون أمام المنحدر موجب لهذا المنحنى، وبما أن الأجور مرنة تصاعدياً فإن منحنى العرض الكلي يكون غير مرن تماماً عند الناتج ( $Y_0$ ) المناظر لمستوى العمالة الكاملة ( $L_0$ )، بالنسبة لمستويات أسعار أكبر ( $P_0$ )، بمعنى آخر عند كل زيادة في الأسعار يسعى المنتجون لإمداد السوق بمزيد من الكميات، مع مرور الوقت تستغل كل الطاقة الانتاجية، ويصبح كل زيادة في الأسعار نتيجة الشح في العنصر البشري اللازم للإنتاج وتستنفذ كافة الطاقة في الاقتصاد، ويصبح منحنى العرض في الأجل القصير نفس منحنى العرض في الأجل الطويل.<sup>1</sup>

**2- منحنى العرض في الأجل الطويل (LAS "Long-Rum Aggregate Supply"):** ويمثل تلك الحالة التي يكون فيها منحنى العرض الكلي عمودياً، موضحاً نفس المقدار من السلع سوف تعرض مهما كان مستوى الأسعار.<sup>2</sup> ولاشتقاق منحنى العرض الكلي نفترض أن الأجور النقدية مرنة تصاعدياً وتنازلياً وهذا حسب أحوال سوق العمل، فإن كان المستوى الأول للأجور النقدية ( $W_0$ ) والمستوى العام للأسعار ( $P_0$ ) فإن الأجر الحقيقي ( $W_0/P_0$ ) الذي يقابله عمالة قدرها ( $L_0$ ) وناتج ( $Y_0$ )، وبما أن المستوى من الناتج يقابله المستوى العام للأسعار ( $P_0$ )، فإننا نكون أمام التوليفة لمنحنى العرض الكلي ( $LAS$ ).

نفترض أن مستوى الأسعار أصبح أقل عند ( $P_1$ )، في هذه الحالة يصبح الأجر الحقيقي هو ( $W/P_1$ ) أكبر من سابقه، ويصبح الطلب على العمالة أقل من عرضها، وبما أن الأجور النقدية مرنة تنازلياً فإنها تنخفض تنازلياً إلى ( $W_1$ ) وبذلك نكون أمام الأجر الحقيقي المقابل للعمالة الكاملة ( $W_1/P_1$ ) بعمالة قدرها ( $L_1$ ) وناتج ( $Y_1$ ) وسعر ( $P_1$ )، وبهذا نكون أمام توليفة لمنحنى ( $LAS$ )، وبإبصال هاتين النقطتين نكون أمام عرض كلي عمودي غير مرن تماماً عند مستوى الناتج المناظر لمستوى العمالة الكاملة، وعلى طوال المنحنى تعتبر الأسعار والأجور متفاوتة ولكنها تتغير بنفس النسبة، أي أن معدل الأجر الحقيقي يبقى ثابتاً عند مستوى الأجر المقابل للعمالة الكاملة.<sup>3</sup> قبل الانتقال إلى تفسير آلية انتقال الصدمات إلى أهداف السياسة الاقتصادية، لا بد أن نشير إلى التحليل الكينزي التقليدي القصير الأجل للعرض الكلي، حين يكون منحنى العرض خطأً أفقياً، لأن كل من الأسعار والأجور لا يتسمان بالمرونة وهذا ما يسهم في البطالة والركود حتى يزداد الطلب الكلي.

<sup>1</sup> أم الخير لفرد، مرجع سابق، ص، ص 191، 194.

<sup>2</sup> - انظر إلى: ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ط4، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص، ص 89-92.

<sup>3</sup> حسام علي داوود، مرجع سابق، ص 253.

<sup>3</sup> أم الخير لفرد، مرجع سابق، ص، ص 194، 195.

المطلب الثاني: تفسير انتقال صدمات العرض والطلب الكليين وفق نموذج (AD/AS)

يسمح نموذج AD/AS بتفسير تحابوب الأسعار، الناتج والعمالة نتيجة التغيرات في السياسة المالية والنقدية، إضافة إلى مساعدته في دراسة الكيفية التي يتعدل بها الاقتصاد نتيجة حدوث صدمات العرض، مثل الارتفاع المفاجئ لأسعار البترول في السنوات 1973، 1979، 1990، 2004 وانخفاضه أواخر سنتي 1985، 2014.

أولاً- التوازن الكلي (AD-AS)

تتغير الأسعار جنباً إلى جنب مع تغيرات الناتج الوطني بسبب صدمات الطلب الكلي وصددمات العرض الكلي، ويهدف تفسير آلية انتقالها إلى أقطاب مربع كالدور يمكن الاستعانة بنموذج (AD-AS). كما هو الحال بالنسبة إلى أي سوق تتضافر قوى العرض والطلب الكليين لتحقيق التوازن الكلي، ويحدث هذا عند نقطة وحيدة يتحدد فيها مستوى الناتج والسعر التوازني كما يتحدد فيها العمالة التوازنية.

**1- التوازن في الأجل القصير:** يتحقق التوازن في الاقتصاد ويقترب من التوظيف الكامل في هذه الحالة، لذا يبدأ الاقتصاد في مواجهة قيود ضاغطة على قدرته الانتاجية نظراً لأن الجزء الأكبر من موارده معطلة قد تم استيعابها في الانتاج، ويؤدي المزيد من الطلب إلى رفع أسعارها، مما يترتب عليه وجود ضغوط لرفع الأسعار.<sup>1</sup> وبناءً على ما تم تناوله في اشتقاق منحنى العرض الكلي يتميز بوجود ثلاثة وضعيات يمكن توضيحهم وفق الشكل رقم (01-04).

**2- التوازن في الأجل الطويل:** قبل الانتقال إلى دراسة التوازن في الأجل الطويل لابد من التنويه إلى عدم الخلط بين منحنى (LAS) وبين الجزء العمودي لمنحنى (SAS)، في حين الأول يكون هو حصيلة تكييفات تستغرق وقتاً طويلاً تتغير خلالها أسعار عوامل الانتاج بشكل يهدف أية اختلالات في أسواقها، فإن الجزء العمودي من منحنى (SAS) يمثل حالة مؤقتة يكون فيها الاقتصاد عند مستوى ممكن من استغلال الموارد، حيث يتجاوز بصورة مؤقتة مستوى الدخل والتشغيل الأمثل، ولكن يرافق هذه الحالة اختلالات سوقية لعدم اكتمال تكيفات الأجور والأسعار.

كما هو الحال في التوازن القصير الأجل، فإن التوازن طويل الأجل يتحدد عند نقطة تقاطع العرض الكلي طويل الأجل والطلب الكلي،<sup>2</sup> ويتحدد الناتج التوازني والسعر التوازني عندما يكون منحنى العرض عمودي، ويمكن توضيح التوازن في الأجل القصير وفق الشكل رقم (01-05) أدناه، الذي نلاحظ من خلاله أن النقطة  $E_0$  تمثل حالة توازن، أما عدا ذلك يكون اختلال إما في الطلب الكلي أو العرض الكلي.<sup>3</sup>

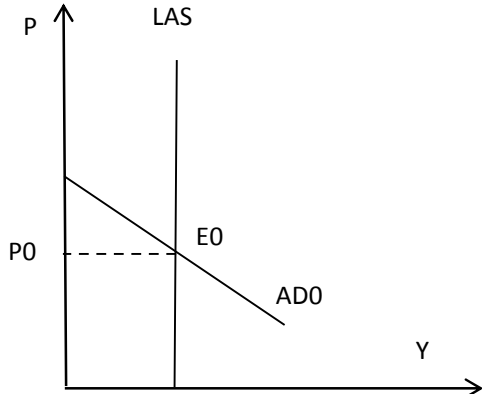
<sup>1</sup> حسام علي داوود، مرجع سابق، ص 263.

<sup>2</sup> طالب عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، ط5، دار وائل للنشر، الأردن، 2015، ص 136.

<sup>3</sup> أم الخير فرد، مرجع سابق، ص 195.

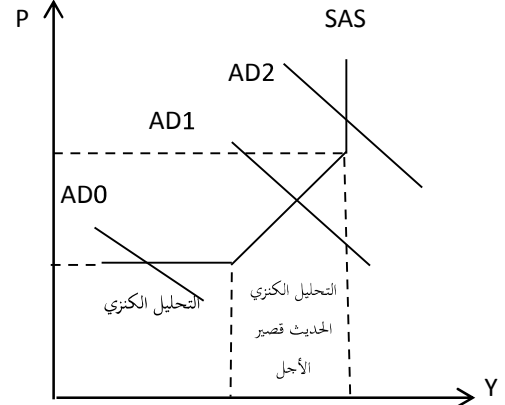
## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

الشكل رقم (01-05): التوازن الاقتصادي في الأجل الطويل



المصدر: حسام علي داوود، مرجع سابق، ص، ص 256، 257.

الشكل رقم (01-04): التوازن الاقتصادي في الأجل



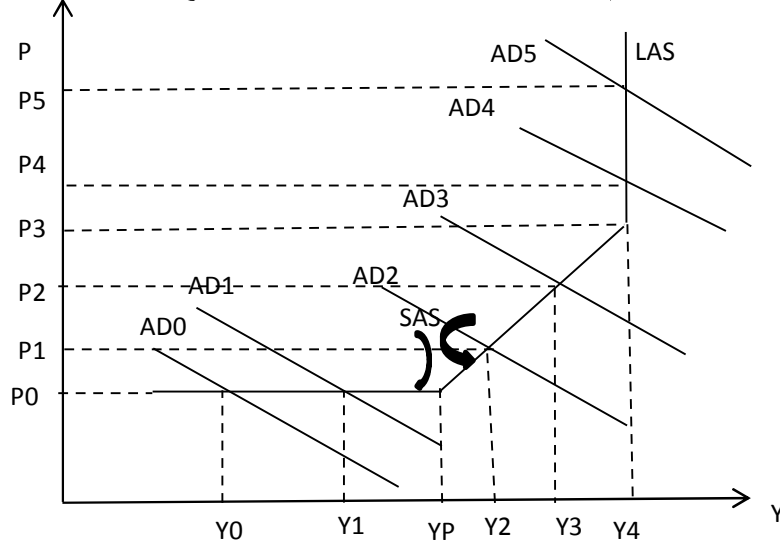
المصدر: معروف هوشيار، مرجع سابق، ص، ص 192، 163.

### ثانياً- تفسير انتقال صدمات الطلب الكلي

يتأثر الطلب الكلي بنوعين من المؤثرات قد تكون داخلية تتمثل في متغيرات السياسة الاقتصادية التي من أدواتها السياسة المالية والنقدية، وخارجية تكون خارج سيطرة السياسة الاقتصادية مثل الحروب وأسعار البترول، فصدمة الطلب الكلي هي انتقال مفاجئ في دالة الطلب الكلي الذي يعتمد في حركته على حصيلة القوى المؤثرة فيه التي قد تكون باتجاه واحد، أو في اتجاهات مختلفة<sup>1</sup>.

ويمكن توضيح التغيرات التي تحدث في الناتج الحقيقي والأسعار نتيجة حدوث صدمة إيجابية في الطلب الكلي نتيجة الزيادة في عرض النقود أو الانفاق الحكومي من خلال الشكل رقم (01-06).

الشكل رقم (01-06): أثر صدمات الطلب على الناتج ومستوى الأسعار



المصدر: هوشيار معروف، مرجع سابق، ص، ص 163-165، بتصرف.

<sup>1</sup> مهدي سهر جبوري، خضير عباس حسين، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصاديات النامية، ط1، دار الايام، الأردن، 2018، ص، ص 16، 17.  
- أنظر الي: - آرثر أوسيلقان وآخرون، الاقتصاد الكلي المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2014، ص، ص 243-264.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

**1- المجال الكينزي:** منحني العرض الكلي (SAS) أفقي، وذلك قبل بلوغ الناتج الحقيقي مستوى ( $Y_p$ ) وإن تحول من ( $AD_0$ ) الى ( $AD_1$ ) يؤدي الى زيادة الناتج الحقيقي من ( $Y_0$ ) الى ( $Y_1$ ) ودون أي تغيير في الأسعار ( $P_0$ ).

**2- المجال الكينزي الحديث:** هنا ميل منحني (SAS) موجب وهو عبارة عن امتداد للمنحني الكينزي، وذلك بعد بلوغ الناتج الحقيقي مستوى ( $Y_p$ )، فإن تحول منحني (AD) منحني ( $AD_2$ ) الى ( $AD_3$ ) يؤدي الى ارتفاع الأسعار من ( $P_1$ ) الى ( $P_2$ ) وارتفاع الناتج ( $y$ ) من ( $Y_2$ ) الى ( $Y_3$ ).

**3- المجال الكلاسيكي:** بسبب تشابه منحني العرض الطويل الأجل (LAS) ومنحني العرض القصير الأجل (SAS) عند اتحادهما الشكل العمودي، وعند حدوث صدمة في الطلب وتحول منحني (AD) من منحني ( $AD_3$ ) الى ( $AD_4$ ) يؤدي الى ارتفاع الأسعار ( $p$ ) من ( $P_3$ ) الى ( $P_4$ ) ودون تغيير الناتج الحقيقي، أي ثباته عند ( $Y_4$ ).<sup>1</sup>

### ثالثاً- تفسير انتقال صدمات العرض الكلي

يمكن تعريف صدمات العرض الكلي بأنها الأحداث الخارجية التي تنتقل منحني العرض الكلي من موقعه وتخرجه عن وضع التوازن الذي هو عليه، كما عرفت على أنها الانخفاض في العرض الكلي الناجم عن تدهور معدل التبادل التجاري بسبب تغير سلمي في أسعار الصادرات أو أسعار الواردات فضلاً عن ركود الطلب على الصادرات، ومن ثم تؤثر في القدرة الاستيرادية للبلد، خاصة اذا كانت درجة الاندماج كبيرة في السوق العالمية، وعليه فتدني القدرة الاستيرادية يؤدي الى ارتفاع تكاليف الانتاج ومن ثم انخفاض العرض الكلي.<sup>2</sup>

بهدف تحليل آثار صدمات العرض على أقطاب المربع السحري لكالدور، نقتصر على تحليل آثار صدمات أسعار البترول كإحدى صدمات العرض، فمثلاً الدول المستوردة للبترول اذا كان الاقتصاد في حالة توازن عندما يقطع منحني العرض الكلي (AS) منحني الطلب الكلي (AD)، وعند ارتفاع أسعار البترول ينتقل منحني العرض الكلي (AS) الى اليسار نحو الأعلى من ( $AS_1$ ) الى ( $AS_2$ )، أي حدوث صدمة سلبية، يعد التغيير في كمية الانتاج المتغير المباشر، الذي يتزامن مع التغيرات في الأجور الحقيقية، المستوى الأسعار وسعر الفائدة، ويمكن توضيح آثار الصدمات السلبية لأسعار البترول من خلال عملية اشتقاق منحني العرض الكلي من خلال الشكل (01-03).

**1- الأثر على الانتاج:** يتضح من الشكل رقم (03-01) أن حدوث صدمة عكسية ناتجة عن ارتفاع أسعار البترول أدت الى انتقال منحني العرض الكلي من حالة التوازن  $E_0$  الى حالة التوازن  $E_2$ ، وهو ما ينعكس على منحني العرض الكلي الذي ينتقل يساراً من ( $SAS_0$ ) الى ( $SAS_1$ ) الذي يساهم في تراجع الناتج الحقيقي من ( $Y_0$ ) الى ( $Y_1$ )، مما يدل على أن الصدمات السلبية للعرض الكلي تؤدي الى انخفاض الناتج الحقيقي.

**2- الأثر على مستوى الأسعار:** يتضح من الشكل رقم (07-01) أن انتقال منحني العرض يساراً من ( $SAS_0$ ) الى ( $SAS_1$ ) أدى الى ارتفاع الأسعار من ( $P_1$ ) الى ( $P_0$ )، فيرتب على صدمة العرض السلبية ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يدل على أن الصدمات السلبية للعرض الكلي تؤدي الى ارتفاع الأسعار.

<sup>1</sup> هوشيار معروف مرجع سابق، ص، ص 165، 166.

- أنظر الى: - محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، ج 1، ط 1، دار هومه، الجزائر، 2014، ص، ص 120-211.

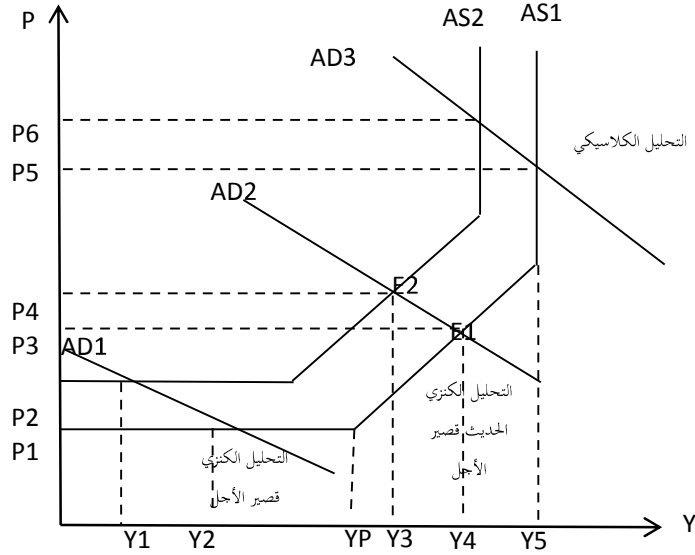
<sup>2</sup> مهدي سهير، خضير عباس حسين، مرجع سابق، ص، ص 24، 25.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

**3- الأثر على البطالة:** يتضح من الشكل رقم (01-03) أن انتقال منحنى العرض يساراً من (SAS0) إلى (SAS1) أدى إلى ارتفاع الأسعار من (P1) إلى (P0)، وتراجع الناتج الحقيقي من (Y0) إلى (Y1) وهذا عند نقطة التوازن (E1)، التي لا تعبر عن التوازن في سوق العمل، لأن ارتفاع الأسعار أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية، مما أدى إلى انتقال دالة الطلب على العمالة من (Ld0) إلى (Ld1) عند نقطة التوازن (E3)، وبالتالي انخفاض حجم العمالة من (L0) إلى (L1)، وبالتالي حدوث بطالة<sup>1</sup>.

يتضح لنا حدوث صدمة سلبية في أسعار البترول أدى إلى انخفاض الناتج الحقيقي وارتفاع الأسعار، وانخفاض الأجور، الأمر الذي أدى إلى انخفاض حجم العمالة وبالتالي حدوث بطالة، أي دفع لحدوث ما يسمى بالتضخم الركودي، وهو ما يدل على تزاوج التضخم مع ارتفاع معدلات البطالة، وهذه الحالة عدلت منحنى فيليبس، ويمكن إبراز كل هذه التغيرات من خلال الشكل رقم (01-07).

الشكل رقم (01-07): أثر صدمات العرض على التوازن الاقتصادي



المصدر: هوشيار معروف، مرجع سابق، ص، ص 163-165، بتصرف.

هذه الآثار التي تم مناقشتها بالنسبة إلى دول الصناعية المستوردة للبترول، ولكن الصدمات السلبية بالنسبة للدول المتقدمة هي إيجابية بالنسبة للدول المصدرة للبترول ومنها الجزائر، فارتفاع أسعار البترول يؤدي إلى زيادة الناتج وإيراداتها، ولكن برامجها التنموية أو طاقاتها الانتاجية لم تكن مهيأة للتوسع في حجم الاستثمارات وأصبح هناك فجوة بين الأصول المالية والاستثمارات الحقيقية، وكان من المفترض على هذه الدول تحويل الأصول المالية إلى أصول رأسمالية منتجة بهدف المحافظة على قيمتها من التآكل بسبب الأوضاع التضخمية وتغيرات سعر الصرف، وبالمقابل فإن الدول المصدرة للبترول تواجه ارتفاع أسعار المنتجات النهائية المستوردة من تلك الدول (تضخم مستورد) فالدول الصناعية تنقل عبء ارتفاع أسعار البترول عن طريق رفع أسعار منتجاتها المصدرة.

<sup>1</sup> سعودي محمد، مرجع سابق، ص، ص 37، 42.

- أنظر إلى: أحمد الاشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002، ص، ص 368-372.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

كما أن مشكلة التضخم الركودي تفاقمت في الدول النامية نتيجة ارتفاع الأسعار والأجور قبل أن يصل الاقتصاد الى مستوى التشغيل الكامل، وهذه الحالة تؤدي الى حدوث التضخم الركودي، أي انخفاض مستوى التشغيل مع ارتفاع في الأسعار، فضلاً عن أن السياسات المالية والنقدية لم تسيطر على مثل هذا النوع من التضخم الذي يترافق مع مستويات عالية من البطالة وأن الاستمرار في عدم التدخل لعلاجها يؤدي الى تفاقم هذه المشكلة ويمكن أن يصل التضخم الى التضخم الجامح، وفي الأساس إن هذه المشكلة قد ظهرت بوادرها بسبب تطبيق الدول النامية برامج صندوق النقد الدولي التي أدت الى تفاقم مشكلتي التضخم والبطالة.<sup>1</sup>

كما أدى ارتفاع أسعار البترول الى ارتفاع تكاليف الانتاج في الدول المستوردة للبترول، مما أدى الى انتقال منحني العرض والأثر على الطلب الكلي كان أقل وضوحاً، ومن الوهلة الأولى يبدو أن الدول المستوردة للبترول قاست من تدهور ميزان مدفوعاتها وتدهور في عملتها، ونظراً لأن الطلب على البترول طلب غير مرن، فالزيادة في السعر تؤدي إلى زيادة في الإنفاق الكلي في كل الدول التي لا تنتج البترول حتى تستطيع شراء هذه السلعة الأساسية، ولكن الانخفاض في المستوى الطبيعي للإنتاج الذي صحب صدمة البترول أدى إلى انخفاض في كل الواردات الأخرى.

وعليه الميزان التجاري للدول غير المنتجة للبترول والمستوردة له قد يسوء أو يتحسن متوقفاً ذلك على أي من القوتين المتضادين أكبر، منها أن ميزان المدفوعات يشمل الميزان التجاري وميزان حساب رأس المال، وعليه حتى لو أن الميزان التجاري للدول المستوردة للبترول قد تدهور كنتيجة مباشرة لارتفاع أسعار البترول فإن حساب رأس المال من الممكن أن يتحسن لو أن الدول الأوبك قد استثمروا مكاسبهم من ارتفاع أسعار البترول في الدول الصناعية وهذا ما حدث بالنسبة الى الولايات المتحدة الأمريكية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> مهدي سهير، خضير عباس حسين، مرجع سابق، ص، ص 37، 38.

<sup>2</sup> خليل سامي، الاقتصاد الدولي، ج2، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2005، ص، ص 1221، 1222.

- أنظر الى: - نعمة الله نجيب ابراهيم، النظرة الاقتصادية الكلية الاقتصاد التحليلي الجمعي، ج2، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2013، ص، ص 343-353.

- عبد الرحمن يسرى، السيد أحمد محمد السريتي، مرجع سابق، ص، ص 235-253.

### خلاصة:

- من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن أن نستخلص ما يلي:
- 1- يوجد اختلاف في طبيعة الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي تمارسه الدول، ويمكن التمييز بين ثلاثة أنماط لدور الدول لكل منها حجم معين من الانفاق الحكومي يناسبها، ألا وهي الدولة الحارسة، الدولة المتدخلية والدولة المنتجة، إلا أن هذا الدور تغير في ظل العولمة ومن أهم هذه الأدوار نجد محاربة الفساد والفقر وحماية المستهلك... الخ.
  - 2- يعد دور الدولة عاملاً في تحديد حجم الانفاق الحكومي، لهذا من المهم إيجاد معايير لقياس هذا الحجم، ومنها نسبة الاستثمار الحكومي، الاستهلاك الحكومي والإنفاق الحكومي للنتائج الداخلي الخام ومؤشر الحرية الاقتصادية.
  - 3- لازمت ظاهرة تزايد النفقات الحكومية جل الاقتصاديات، لذا لفتت العديد من المفكرين حاولوا تفسير هذه الظاهرة واعطاء تبريرات اقتصادية لها، من أبرز التفسيرات نجد تفسير "واجنر" وتفسير "بيكوك ووايزمان"، برر "واجنر" تزايد الانفاق الحكومي الى نمو الدخل الحقيقي، عامل التصنيع والتحديث والتطور الاقتصادي والتكنولوجي، أما "بيكوك ووايزمان" برراه الى الحوادث الاستثنائية كالحروب، وهناك عوامل ترسم حدود وحجم السياسة الانفاقية للدول تتمثل في طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدولة، تقلبات مستوى النشاط الاقتصادي والمقدرة التمويلية للاقتصاد.
  - 4- إخفاق السياسة الضريبية في تحقيق أهدافها، يرجع الى إمكانية اصطدامها بمحددات تحول دون ذلك، من أهمها نجد الهيكل الاقتصادي، الخلفية السياسية والفكرية للاقتصاد ومستوى التقدم الاقتصادي، حيث تتميز في الدول النامية بانخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي ومنه الحصيلة الضريبية والاعتماد على ضرائب التجارة الخارجية.
  - 5- تتسم السياسة النقدية في الدول النامية بعدم فعالية أدائها على وجه الخصوص السوق المفتوحة واعادة الخضم بسبب ضيق السوق المالي، وتستعمل بعض الدول الاحتياطي الإجباري الذي يختلف نجاحه حسب الأوضاع الاقتصادية للدولة، كما تستعمل الدول النامية الأدوات الكيفية وخاصة تأطير القرض، أما الرقابة المباشرة فتأخذ بها معظم بنوكها التجارية.
  - 6- نظراً لتضارب وصعوبة التوفيق بين أهداف السياسة الاقتصادية ومع تحول جل الدول نحو نظم الصرف المرنة، ونظراً لارتباط التنسيق بين السياسة المالية والنقدية بدرجة تطور الأسواق المالية، الذي يُسهم في توفير بدائل أخرى لتمويل العجز الموازني والحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي لأغراض تمويل ذلك العجز، قد يسهم تشكيل مجلس تنسيقي للسياستين في الموازنة بين مصادر التمويل المختلفة للعجز الموازني.
  - 7- يُشير النمو الاقتصادي الى الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، ويحكمه توفر البيئة المحفزة له، تراكم رأس المال، التقدم التكنولوجي، كمية ونوعية الموارد الطبيعية والبشرية، حيث اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين في تفسيره، أرجعه "آدم سميث" الى التخصص وتقسيم العمل، بينما "دايفيد ريكاردو" و"جوزيف شومبير" يركزان على التراكم الرأسمالي والعوامل الفنية والتنظيمية، بينما "سولو" يركز على رأس المال، التقدم الفني وتزايد السكان، أما بالنسبة الى نماذج النمو الداخلي فقد تم التركيز من خلال نموذج "لوكاس" على المعرفة المتولدة من رأس المال البشري، "بول رومر" ركز على رأس المال المادي، أما "بارو" ركز على رأس المال العام، في حين ركز "أجيون وهويت" ركزا على التحديث التكنولوجي في تفسير النمو الاقتصادي.

## الفصل الأول: السياسة الاقتصادية ودورها في النشاط الاقتصادي

- 8- اختلفت وجهات نظر الاقتصاديين في تفسير البطالة، حيث اعتبر الكلاسيك سيادة التشغيل الكامل، بينما أرجع الكينزيين البطالة لقصور الطلب الكلي في خلق فرص التشغيل، أما بالنسبة للنقدويون فسروا البطالة الدورية وأرجعوها بعوامل نقدية بحتة، وعلاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية.
- 9- يمكن اعتبار التضخم كظاهرة نقدية بحتة، ترجع الى التوسع النقدي حسب الكلاسيك وزيادة النفقات الحكومية حسب الكينزيين، وغالباً ما يتم قياسه على عدد من المؤشرات، أهمها التغيرات التي تطرأ على الأسعار، أو وسائل الدفع، أو معاملات الضغوط التضخمية.
- 10- يتحقق التوازن الخارجي في المعاملات الخارجية للاقتصاد الوطني، ويمكن استعمال القرض الداخلي كوسيلة لتحقيق هذه الغاية وذلك بتقليص القرض الداخلي عن طريق استعمال وسائل السياسة النقدية الملائمة، كما يمكن للسلطات العمومية اتباع سياسة ظرفية قصيرة المدى تستهدف تقليص الاستيراد، كما يمكن لها الاعتماد على اجراءات سياسات هيكلية بعيدة المدى غايتها الرفع من قدرات الانتاج الوطني.
- وفي الأخير على الرغم من الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية الى تحقيقها، إلا أنه يحكم عملها العديد من العوامل، منها الصدمات الاقتصادية الخارجية على وجه الخصوص الصدمات البترولية.

## الفصل الثاني:

التطورات في أسواق البترول

العالمية وانعكاساتها على

اقتصاديات الدول

تمهيد:

تعد كلمة البترول مشتقة من اللغة اللاتينية (petera+oleum) بمعنى زيت الصخر، ويتواجد البترول على سطح الأرض أو في باطنها، ويأخذ إما بالشكل السائل وهو ما يعرف بالزيت الخام، أو الشكل الغازي وهو ما يعرف بالغاز الطبيعي، ومن الملاحظ بهذا الشكل أن كلمة بترول تشير إلى كل من النفط والغاز الطبيعي، ولكن يتم استخدام في هذه الدراسة البترول لدلالة على الزيت الخام (النفط)، التي تعدد العوامل المؤثرة في أسعارها، التي منها ما هو مرتبط بالعرض ومنها ما هو مرتبط بالطلب عليه، ومنها ما هي مرتبطة بالسوق التي تسوق فيها.

شهدت الأسواق البترولية العالمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرون عدة أحداث، خاصة بعد إنشاء منظمة الأوبك وانحياز الاتحاد السوفياتي، كأزمة الدولار سنة 1971 وانقطاع الإمدادات بسبب حرب أكتوبر 1973 والثورة الإيرانية 1979 والحرب العراقية الإيرانية، الغزو الأمريكي للعراق، الأزمة المالية 2008 والربيع العربي... الخ، ولا شك أن لهذه الأحداث انعكاساً على أسعار البترول.

إضافة إلى هذه التطورات ساهمت المضاربة في الأسواق المالية والتوقعات الخاطئة لانقطاع الإمدادات في إحداث تقلبات أسعار البترول، مثل الصدمة البترولية 1986 والتقلبات المتباعدة لأسعار البترول في تسعينيات القرن العشرين، وارتفاعها المستمر مطلع الألفية الثالثة بالرغم من انهيارها أواخر 2014.

وحتى يتسنى لنا تشخيص التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على مختلف اقتصاديات الدول، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: التطورات في أسواق البترول العالمية.
- المبحث الثاني: تطورات أسعار البترول في الأسواق العالمية.
- المبحث الثالث: صدمات أسعار البترول وانعكاساتها على اقتصاديات الدول.
- المبحث الرابع: الصدمات البترولية ولعنة الموارد.

### المبحث الأول: التطورات في أسواق البترول العالمية

تتعدد العوامل المؤثرة في السوق العالمية للبترول، منها ما هو مرتبط بعرضه ومنها ما هو مرتبط بالطلب له، ومنها ما هو مرتبط بالظروف السياسية في مناطق الإنتاج والاستهلاك، وأخرى مرتبطة بالترتيبات التنظيمية لهذا السوق والعلاقات بين مختلف الأطراف. لهذا نحاول في هذا الجزء من البحث عرض العوامل المؤثرة في أسواق البترول العالمية.

#### المطلب الأول: العرض العالمي من البترول

يشير العرض البترولي إلى كمية البترول أو مشتقاته، ويمكن توفيره خلال فترة معينة من طرف الدول المصدرة له، وهذا لغرض مجابهة طلب المستهلكين للبترول عند الأسعار السائدة في أسواقه.<sup>1</sup> يتأثر العرض العالمي للبترول بعوامل يأتي في مقدمها الطلب عليه وأسعاره، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك حجم الاحتياطي، تكاليف الاستخراج والتطوير، أشكال الاستثمار، الأنظمة الضريبية المطبقة، الظروف السياسية في مناطق الإنتاج وسياسة الدول المنتجة للبترول ومدى حاجتها إليه، ولمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقاً لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، إضافة إلى الشكل التنظيمي لإدارة العرض العالمي، ويدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقرها (أوبك) بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الأعضاء، ومدى التزامهم بتلك الحصص. وهنا نذكر أهم العوامل المؤثر في العرض العالمي للبترول.

#### أولاً: الاحتياطي العالمي من البترول

تتصف مسألة تقدير الاحتياطي البترولي بكثير من عدم الوضوح ويكتنفها الكثير من الحساسية والأهمية، حيث تعطي الدوريات المتخصصة أرقاماً متضاربة ناتجة عن اختلاف في القواعد المطبقة في حساب الاحتياطي، لأسباب تجارية وسياسية، فاعتماد سعر البترول مرتفع مثلاً أو تكنولوجيا حديثة يظهر مقدار احتياطي مرتفع، ونميز بين مفاهيم متعددة للاحتياطي منها الاحتياطي المؤكد والاحتياطي الجيولوجي المحتمل... الخ.

وما يهمنا الاحتياطات المؤكدة (الثابتة) وهي الكميات المقدرة في تاريخ معين، وتبين بالتحليل الجيولوجي والهندسي إمكانية استخلاصها مستقبلاً في الظروف الاقتصادية والتشغيلية السائدة في حينه، وقد ازداد حجم الاحتياطي المؤكد في العالم خلال العقود الثلاثة الماضية على الرغم من تزايد الإنتاج، وذلك بسبب الاكتشافات المستمرة للآبار البترولية وتزايد معدل الإنفاق الرأسمالي، إضافة إلى التطور التكنولوجي في عمليات الاستكشاف والتطوير.<sup>2</sup>

ويمكن توضيح تطور الاحتياطي البترولي الخام المؤكد حسب المناطق العالمية في الجدول رقم (01-02).

<sup>1</sup> سفيان عمراني، أثر التغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 2000-2015، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2018، ص 63.

<sup>2</sup> قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، ط1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010، ص 93، 94.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

الجدول رقم (01-02): احتياطي البترول العالمي حسب المناطق العالمية (1997-2017)

% إلى العالم		الاحتياطي (مليار برميل)				
2017	2016	2017	2016	2007	1997	
13,3	13,4	226,1	227,7	221,5	127,1	أمريكا الشمالية
19,5	19,4	330,1	328,9	125,3	93,4	أمريكا اللاتينية
0,8	0,8	13,4	13,1	16,1	21,3	أوروبا
47,6	47,6	807,7	807,7	754,9	683,2	الشرق الأوسط
7,5	7,5	126,5	126,5	119,7	75,3	إفريقيا
2,8	2,9	48	48,3	45,3	40,3	آسيا والمحيط الهادي
8,5	8,5	144,9	144,9	145,3	121,4	مجموعة رابطة الدول المستقلة <sup>1</sup>
100	100	1696,6	1697,1	1427,1	1162,1	إجمالي العالم
71,8	71,73	1218,8	1217,4	956,1	820,7	دول منظمة الأوبك

Source: British Petrillum, **BP Statistical review of world energe** [On-line], 2018, England , Available on: <<https://www.bp.com>> (Download history:28-01-2019), p 12.

يتضح من الجدول رقم (01-02) أن الاحتياطي البترولي العالمي وفقاً لشركة بتريش بتريليوم (" Petrillium. BP)، ازداد من 1162,1 مليار برميل سنة 1997 إلى 1696,6 مليار برميل سنة 2017، أي بزيادة قدرها 46%، حيث ازدادت الاحتياطات المؤكدة في مختلف مناطق العالم باستثناء أوروبا التي انخفضت من 16,1 مليار برميل سنة 2007 إلى 13,4 مليار برميل سنة 2017، ويعود ذلك إلى بدأ نضوب أغلب حقولها على الرغم من قتلها.

ويظهر التحليل الدقيق لتوزيع الاحتياطي العالمي تمايزاً واضحاً بين دول العالم، حيث تتركز معظم الاحتياطات في منطقة الشرق الأوسط بنسبة تقدر بـ 66,3% في سنة 2017، وتنفرد المملكة العربية السعودية بما يقارب سدس الاحتياطي العالمي 266,2 مليار برميل سنة 2017 أي ما نسبته 15,7%، تسبقها فنزويلا بـ 17,8% وتليها كل من إيران 9,3%، العراق 8,8%، الكويت 6%، الإمارات العربية المتحدة 5,8%، وتشكل هذه الدول مجتمعة ما يقارب 63,4% من الاحتياطي العالمي للبترول وبذلك فهي القلب النابض للنظام البترولي العالمي ونواة منظمة الأوبك، التي تبلغ نسبة احتياطياتها بـ 71,8% من الاحتياطي العالمي في سنة 2017.

### ثانياً: الإنتاج العالمي من البترول

يتأثر إنتاج البترول بالأوضاع السياسية السائدة في المناطق الإنتاج، وسياسات الأوبك والدول المنتجة الأخرى، وخططها الإنتاجية، إضافة إلى تأثير السوق البترولية، لكون العرض يمثل استجابة للطلب والأسعار البترولية. وكما تختلف تقديرات الاحتياطات البترولية من مصدر لآخر، فكذلك تظهر تقديرات وأرقام الإنتاج في الإحصاءات الدولية بأرقام مختلفة، حيث تمتنع العديد من الدول عن إعطاء الأرقام الدقيقة حول إنتاجها، كما لا يلتزم العديد من دول أوبك بحصص الإنتاج المخصصة.<sup>2</sup> وكما يظهر توزيع الاحتياطي البترولية حسب المناطق الجغرافية العالمية تبايناً وتمايزاً واضحين، كذلك بالنسبة للإنتاج، وهذا ما يبينه الجدول رقم (02-02).

<sup>1</sup> تضم رابطة الدول المستقلة كل من: روسيا، كازاخستان، أوزباكستان، أذربيجان، تركمنستان، أوكرانيا، بيلاروسيا، جورجيا، أرمينيا، طاجكستان، قيرغستان، مولدوفيا.

<sup>2</sup> قصي عبد الكريم ابراهيم، مرجع سابق، ص، 97، 98.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

الجدول رقم (02-02): الإنتاج العالمي حسب المناطق العالمية (2007-2017)

% إلى العالم		الإنتاج بالآلاف برميل يومياً					
2017	2016	2017	2016	2013	2010	2007	
21,7	21	20112	19292	19846	13841	13628	أمريكا الشمالية
7,7	8,1	7102	7418	7663	7410	7344	أمريكا اللاتينية
3,8	4	3519	3666	3356	4199	6032	أوروبا
34,1	34,6	31597	31849	29194	26834	26440	الشرق الأوسط
8,7	8,3	8072	7667	8680	10104	10139	إفريقيا
8,5	8,8	7879	8060	8261	8436	7961	آسيا/ الباسيفيك
15,4	14,4	14288	14162	13834	13502	12795	مجموعة رابطة الدول المستقلة
100	100	92649	92023	88670	83325	82330	إجمالي العالم
42,6	43,03	39438	39601	37004	36665	36835	دول منظمة الأوبك

**Source:** : British Petrillum, **BP Statistical review of world energy**, Previous reference, p 14.

حسب تقديرات (BP) ارتفع الإنتاج العالمي من البترول من 82,33 مليون برميل يومياً سنة 2007 إلى 92,65 مليون برميل يومياً سنة 2017، وتفاعلت العديد من العوامل لزيادة هذا الإنتاج خلال السنوات الأخيرة منها ارتفاع الإنتاج خارج الأوبك من 46,5 مليون برميل سنة 2007 إلى 53,2 مليون برميل يومياً سنة 2017، كما أسهمت التطورات التكنولوجية وخصوصاً في المناطق البحرية العميقة (البرازيل و خليج المكسيك) من تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادته في تلك المناطق، يضاف إلى ذلك تطور النظم الضريبية المحفزة للاستثمار في مناطق عديدة مما ساعد على زيادة الإنتاج فيها، كما يتضح أن إنتاج البترول في تزايد مستمر وفي معظم المناطق معداً إفريقيا وأوروبا الذي تراجع إنتاجهما بسبب نضوب آبار البترول وقلة اكتشاف آبار جديدة.

### ثالثاً: العمر البترولي

تعطي نسبة الاحتياطي إلى الإنتاج مقياساً تقريبياً لعدد السنوات التي يمكن توقعها من أجل إمكانية استمرار إمدادات منطقة ما في إنتاج البترول، وهذا مع افتراض ثبات المستويات الحالية للإنتاج،<sup>1</sup> ويمكن توضيح توزيع العمر البترولي العالمي حسب المناطق العالمية من خلال الجدول رقم (02-03).

الجدول رقم (02-03): العمر الإنتاجي حسب المناطق العالمية: 2017

دول منظمة الأوبك	إجمالي العالم	آسيا/ الباسيفيك	إفريقيا	الشرق الأوسط	أوروبا	أمريكا اللاتينية	أمريكا الشمالية	
39438	92649	7879	8072	31597	3519	7102	20112	الإنتاج العالمي $10^3$ برميل يومياً
1218,8	1696,6	48	126,5	807,7	13,4	330,1	226,1	احتياطي البترول العالمي (مليار برميل)
84,7	50,2	16,7	42,9	70	10,4	126,9	30,8	العمر الإنتاجي <sup>2</sup> (سنة)

**المصدر:** إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (01-02) والجدول رقم (02-02)

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 101.

<sup>2</sup> العمر الإنتاجي = احتياطي البترول العالمي / (الإنتاج البترولي اليومي \* عدد أيام السنة).

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

نلاحظ من الجدول أن أطول عمر إنتاجي كان في أمريكا اللاتينية حيث وصل إلى 127 سنة، حسب مستويات الاحتياط والإنتاج الحالية، 70 سنة في الشرق الأوسط و85 سنة في دول منظمة الأوبك، بينما لا يستمر أثر من 11 سنة في أوروبا 17 سنة في دول آسيا والمحيط الهادي. ويمكن تفسير العمر الانتاجي المرتفع في أمريكا اللاتينية لضعف الانتاج بسبب ارتفاع تكاليف الاستخراج.

### المطلب الثاني: الطلب العالمي من البترول

يمكن تعريف الطلب على البترول على أنه عدد الوحدات المشتراة من البترول سواءً كان في صورته الخام أو المشتقة، عند مستوى سعر معين ومكان معين خلال فترة محددة.<sup>1</sup>

ويعتمد الطلب العالمي على أسعار مواد الطاقة بصفة خاصة على أسعار المواد المشتقة من البترول، وسياسات ترشيد الاستهلاك (السياسات البيئية والضريبية في الدول الرئيسية المستهلكة)، والتقدم التكنولوجي في استعمال البدائل المحتملة للبترول، والمنافسة بين أشكال الوقود، وغير ذلك من مؤثرات في القطاعات المستهلكة للبترول، سواءً كان قطاع النقل، أو القطاع الصناعي، أو قطاع توليد الكهرباء.

### أولاً: الطلب على البترول ومعدلات النمو الاقتصادي

تعتبر معدلات النمو الاقتصادي والسكاني وتوجهاتها أهم العوامل المؤثرة في اتجاه الطلب وحجمه صعوداً وانخفاضاً، حيث إن أهم ما يؤثر في مستوى الطلب على البترول هو درجة انتعاش الاقتصادات العالمية التي تعتمد بشكل رئيسي على تحسن مستوى أداء الاقتصاد الأمريكي ودرجة انتعاشه.<sup>2</sup> حيث توجد علاقة طردية بين معدلات النمو واستهلاك البترول، وكلما ارتفع معدل النمو ارتفعت الكميات المستهلكة منه، خاصة مع التطور الهائل في التكنولوجيا والاعتماد عليها في إنتاج البترول، أما في حالة انخفاض معدلات النمو يؤدي إلى انكماش الطلب على البترول، وبالتالي هناك علاقة متداخلة بين هذين العاملين فكل عامل يؤثر في الآخر.<sup>3</sup>

وبينما يؤدي كل نمو اقتصادي ب1% إلى نمو موازي ومماثل في الطلب على البترول، وخلال سبعينيات القرن العشرين اختلت هذه العلاقة بسبب انفصام معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات الطلب على البترول، وأصبح النمو الاقتصادي يصاحب نمواً اقتصادياً سالباً للطلب على البترول، يعود السبب في ذلك إلى ترشيد الطاقة، حيث استطاعت الدول الغربية بعد حرب 1974 بسبب انقطاع الإمدادات البترولية عليها من ممارسة قدرماً من التأثير في آليات السوق وخاصة في جانب الطلب، وذلك بتنسيق سياستها البترولية تحت مظلة وكالة الطاقة الدولية، ووضع سياسات صارمة وتنفيذها لترشيد استهلاك الطاقة عموماً والبترول خاصةً، وكان من نتائج ذلك تخفيض استهلاك البترول وتشجيع الاستثمار خارج الأوبك، وتحول الدول الصناعية من استخدام البترول في توليد الكهرباء إلى مصادر أخرى كالطاقة النووية والفحم.

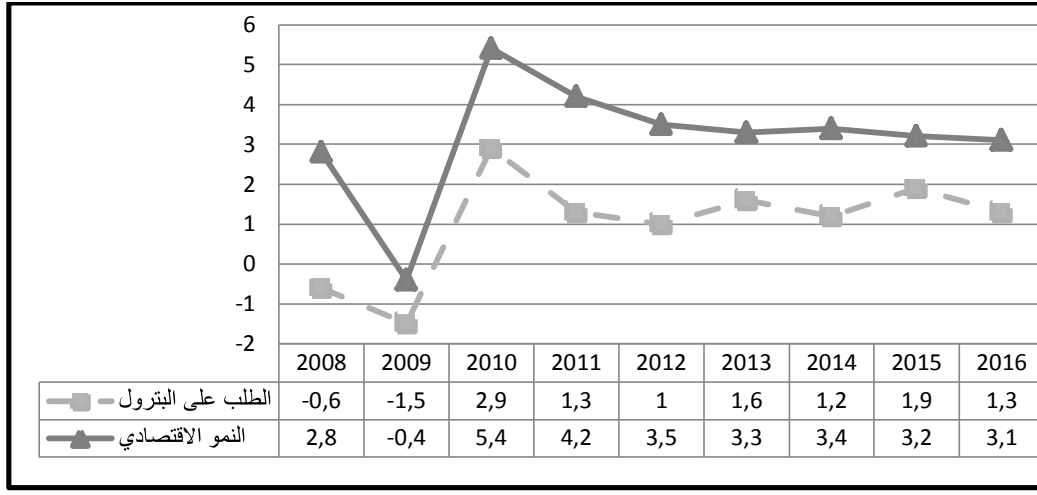
<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، ط1، دار الجامعي، مصر، 2015، ص 63.

<sup>2</sup> قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 108.

<sup>3</sup> سفيان عمراني، مرجع سابق، ص 60.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

ولكن بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 واستقرارها عند 18 دولار للبرميل للسنوات العشرة التالية، عادت معدلات النمو الايجابية بين الطلب على البترول ومعدلات النمو الاقتصادي العالمي، وبالتالي تراجع الطلب على البترول في الدول الصناعية، وزيادة معدلات الطلب على البترول في الدول النامية وخصوصاً في آسيا،<sup>1</sup> ويظهر الجدول التالي رقم (01-02) تطور الطلب العالمي على البترول ومعدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة. الشكل رقم (01-02): تطور الطلب على البترول ومعدلات النمو الاقتصادي العالمي خلال الفترة (2010-2016) الوحدة: %



**المصدر:** من إعداد الطالب بناءً على: - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، الثالث والأربعون [على الخط]، الكويت، 2016، متاح على: <http://oapcc.org> (تاريخ التحميل: 28-01-2019)، ص 39.

ارتفع الطلب العالمي على البترول خلال سنة 2016، بمقدار 3,1 مليون برميل يومياً وبمعدل نمو بلغ حوالي 1,3% منخفضاً عن نظيره المسجل في السنة السابقة وهو 1,9%، يعود ذلك إلى تراجع وتيرة النمو الطلب على البترول من المجموعات الدولية المختلفة، حيث سجلت مجموعة الدول الصناعية نمواً معدله 0,8% سنة 2016 مقارنة بمعدل نمو بلغ 1,4% سنة 2015، متأثراً بتراجع النمو الاقتصادي بالدول الصناعية وسجلت دول العالم، الأخرى نمواً معدله 1,9% سنة 2016 مقارنة بمعدل نمو بلغ 2,4% سنة 2015، وذلك بالرغم من ارتفاع نموها الاقتصادي، الذي ساهم في كبح جماح التباطؤ في النمو الاقتصادي العالمي الناجم عن تراجع معدلات النمو باقتصاديات الدول الصناعية.<sup>2</sup>

وإذا قارنا معدل نمو الطلب على البترول بالنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة نجدها علاقة طردية موجبة، فيعد النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي لنمو الطلب على البترول، حيث أدى الانخفاض النسبي لمعدلات النمو الاقتصادي سنة 2009 مقارنة إلى تباطؤ نمو الطلب العالمي على البترول من (-0,6%) سنة 2008 إلى (-1,5%) سنة 2009، كما أدى ارتفاع معدل النمو العالمي ب 5,4% سنة 2010 إلى ارتفاع الطلب على البترول ب 2,9% ليعرف بعد ذلك النمو الاقتصادي انخفاضاً رافقه انخفاض معدل نمو الطلب على البترول حتى سنة 2016.

<sup>1</sup> قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص، ص 108، 109.

<sup>2</sup> منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون [على الخط]، الكويت، 2016، متاح على: <http://oapcc.org> (تاريخ التحميل: 28-01-2019)، ص 39.

ثانياً: الطلب العالمي على البترول وفق المجموعات الدولية

ارتفع مستوى الطلب في مجموعة الدول الصناعية خلال سنة 2016 بنحو 400 ألف برميل يومياً ليصل إلى 46,7 مليون برميل يومياً، بينما ارتفع مستواه في بقية دول العالم الأخرى بواقع 900 ألف برميل يومياً، مقارنة بمستويات سنة 2015 ليصل مستوى الطلب إلى 47,7 مليون برميل يومياً، وقد أدى تغير مستويات الطلب لكل مجموعة إلى اختلاف في حصتها من إجمالي الطلب العالمي، إذ انخفضت حصة الدول الصناعية من 49,8% سنة 2015 إلى 49,5% سنة 2016، بينما ارتفعت حصة بقية دول العالم من 50,2% سنة 2015 إلى 50,5% سنة 2016.

وفيما يلي التطورات التي شهدتها الطلب البترولي لكل مجموعة من المجموعات الدولية.

**1- الدول الصناعية:** ارتفع طلب الدول الصناعية بحوالي 400 ألف برميل يومياً سنة 2016، أي بنسبة 0,8% مقارنة بسنة 2015 ليلعب 46,7 مليون برميل يومياً، وضمن المجموعة المذكورة ارتفع طلب دول أمريكا الشمالية على البترول بواقع 200 ألف برميل يومياً ليصل إلى 24,8 مليون برميل يومياً خلال السنة، وارتفع طلب دول أوروبا الغربية بنحو 200 ألف برميل يومياً ليصل إلى 13,9 مليون برميل يومياً، في حين استقر طلب دول المحيط الهادي الصناعية عند نفس المستوى المسجل خلال سنة 2014 وهو 8 مليون برميل يومياً.

**2- الدول النامية:** تزايد طلب الدول النامية على البترول بحوالي 800 ألف برميل يومياً سنة 2016 مقارنة بسنة 2015 ليصل إلى 42,3 مليون برميل يومياً وهو مستوى لم يصله من قبل، أي بمعدل نمو قدر ب 1,9%، والجدير بالذكر أن طلب الدول النامية يعد المحرك الرئيسي للطلب العالمي على البترول، فقد شهد الطلب في هذه الدول زيادة بلغت نحو 4,4 مليون برميل يومياً سنة 2016 مقارنة مع مستواه المسجل سنة 2012.

وضمن هذه المجموعة ارتفع الطلب في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا بنحو 100 ألف برميل يومياً ليصل إلى 12,1 مليون برميل يومياً، واستأثر طلب الدول العربية الذي بلغ 7,2 مليون برميل يومياً بكامل الزيادة في طلب المنطقة، وبحوالي 12,5% من إجمالي الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة استهلاك الدول الأعضاء في أوابك بنسبة بلغت 1,7% سنة 2016.

كما ارتفع طلب الدول الآسيوية النامية بحوالي 800 ألف برميل في اليوم ليصل إلى 23,8 مليون برميل في اليوم سنة 2016، وبالرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي الصيني فقد استحوذ نمو الطلب الصيني، الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي على نحو 47% من طلب المجموعة، وعلى حوالي 25% من الزيادة في طلب الدول الآسيوية، وقد استأثر الطلب الصيني على 25% من الزيادة في طلب الدول النامية مجتمعة، حيث ارتفع بمقدار 200 ألف برميل في اليوم ليصل إلى 11,2 مليون برميل في اليوم سنة 2016.

أما بالنسبة لاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، ارتفع الطلب على البترول بنحو 200 ألف برميل في يوم ليصل إلى 4.3 مليون برميل في اليوم ومن جهة أخرى، انخفض طلب دول أمريكا اللاتينية على البترول بواقع 100 ألف برميل في اليوم ليصل إلى 6,5 مليون برميل في اليوم، ويعزى ذلك للتراجع في الطلب على البترول في البرازيل بواقع 100 ألف برميل في اليوم.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

**3- الدول المتحولة:** ارتفع طلب الدول المتحولة على البترول خلال سنة 2016 بحوالي 100 ألف برميل يومياً ليصل إلى 5,5 مليون برميل يومياً، حيث شهد الطلب من مجموعة دول الإتحاد السوفيتي السابق ارتفاعاً بحوالي 100 ألف برميل يومياً ليصل إلى 4,7 مليون برميل يومياً، بينما استقر الطلب على البترول من باقي مجموعة الدول المتحولة عند نفس مستوى سنة 2014 وهو 700 ألف برميل يومياً.<sup>1</sup>

### ثالثاً: توقعات الطلب العالمي على البترول

توجد عوامل عدة تؤثر في توقعات الطلب العالمي على البترول كالتطورات التقنية والتكنولوجية، ومدى اعتمادها على البترول أو غيرها من مصادر الطاقة، ومدى كفاءتها في استغلال الوقود وتوفير استهلاكه، بحيث تخفض أو ترفع من استهلاك البترول، وكذلك العلاقات السياسية والعوامل الاقتصادية بما فيها معدلات النمو الاقتصادي، وعمليات إعادة الهيكلة الاقتصادية في العديد من الدول الصناعية، والنمو السكاني، والضغط البيئي التي تستهدف بشكل رئيسي تقليل انبعاث الغازات الملوثة، والسياسات المالية للدول المستهلكة، إضافة إلى التطور المستقبلي للأسعار، وتناسبها العكسي مع الطلب وغيرها من العوامل التي يصعب التنبؤ بها.<sup>2</sup>

لتوقع حدوث صدمة في إمدادات البترول أو صدمة في الطلب البترولي للمستقبل أثر كبير على أسعار البترول مقارنة بصددمات العرض والطلب المتحققة، وتأثير تغير أسعار البترول على الاقتصاد العالمي تعتمد على العوامل التي تقف وراءها، على سبيل المثال الزيادة غير متوقعة في إمدادات البترول تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وتؤدي صدمات الطلب الكلي السلبية المتحققة والمتوقعة إلى انخفاض إنتاج البترول، والأمر الأكثر إثارة أن الصدمات الإيجابية المتوقعة والسلبية لأسعار البترول دفعت لانخفاض الإنتاج، مما يعكس على الأرجح انكماش الاستثمارات في البترول.

يجب التركيز على العوامل المؤثرة في توقعات أسعار البترول، تتعلق إما بدور العوامل المالية في سوق المال، وتستخدم المعلومات حول وضع المستثمرين في سوق العقود الآجلة للبترول لتحديد الصدمات المرتبطة بالعوامل المالية التي تغير سعر البترول الفوري، أو فحص صدمات إمدادات البترول المستقبلية الناجمة عن الأخبار المتعلقة بتكنولوجيا البترول الصخري، أي أن التطور السريع في تكنولوجيا استخراج البترول الصخري يرفع من توقعات المزيد من الإمدادات المستقبلية المحتملة بتكلفة الإنتاج الرخيصة نسبياً مقارنة بتكنولوجيات الإنتاج التقليدية.<sup>3</sup>

### المطلب الثالث: تنظيم سوق البترول العالمي

تعد السوق البترولية سوقاً يتعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو البترول، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب إضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية، السياسية، العسكرية والمناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات البترولية،<sup>4</sup> ولهذا السوق مجموعة من الخصائص وأنواع، كما أن هناك العديد من الفاعلون فيه.

<sup>1</sup> نفس المرجع، (2019)، ص، ص 42-47.

<sup>2</sup> قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص، ص 119، 120.

<sup>3</sup> Takuji Fueki and others, **Identifying oil price shocks and their consequences: the role of expectations in the crude oil market** [On-line], Bank for International Settlements N 725, 2018, Available on: < <https://www.bis.org/publ/work725.pdf> > (Download history:28-01-2019), p, p 2, 3.

<sup>4</sup> هشام حريز، **دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة**، ط1، دار الوفاء للدنيا للطباعة والنشر، مصر، 2014، ص 78.

أولاً: خصائص السوق البترولية

تتميز السوق البترولية العالمية بمجموعة من الخصائص يمكن إيجازها فيما يلي:

**1- ارتفاع نسبة التركيز الاحتكاري:** يظهر التركيز في ثلاثة جوانب، الجانب الأول وجود عدد قليل من الدول المنتجة والمصدرة للبترول تنتج حوالي 85% من صادرات العالم، وظهر هذا التركيز أكثر منذ تأسيس منظمة الأوبك التي بلغ إنتاجها أكثر من 71% سنة 2017، أما الجانب الثاني يتمثل في سيطرة الشركات العالمية بفروعها المختلفة على الجانب الأكبر من السوق البترولية، أما الجانب الثالث يظهر من خلال وجود عدد قليل من الدول المستهلكة وهي الدول الصناعية الأعضاء في المنظمة التي بلغ استهلاكها أكثر من 50% سنة 2017 حسب (BP).

**2- سوق التكتل (الكارتل<sup>1</sup> والمنظمات):** تدل حركة الشركات العالمية في السوق البترولية على الاتفاقات المسبقة، فيما بينها فيما يخص الخطوات التي تتبعها كل منها إلى غاية وصول البترول ومشتقاته إلى السوق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل، وقد ظهرت أول هذه التكتلات في الكارتل البترولي ثم في المنظمات الدولية (الأوبك، ... الخ).

**3- عدم مرونة الطلب في الأجل القصير:** يتصف الطلب على البترول في الأجل القصير بكونه غير مرن، لأنها الصناعات المبنية على استخدام البترول كمصدر للطاقة لا يمكنها التحول عنه إلى مصدر آخر بصورة فورية، بل أن هذه العملية تقتضي بعض الوقت للتحويل إلى مصادر أخرى أو ترشيد استخدام الطاقة.

**4- الأسواق ذات الصلة الوثيقة:** أي أن السوق البترولية العالمية تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن التي بدورها تتأثر بتقلبات الطلب العالمي على البترول.

**5- سوق غير مستقرة:** يرجع عدم الاستقرار إلى تزايد أهمية البترول في مختلف المجالات على مستوى الاقتصاد العالمي، وكذا عدم استقرار الأسعار بسبب التغيرات المستمرة التي تحدث في كل من العرض والطلب على البترول.

**6- زيادة استهلاك الدول النامية للطاقة:** تشير إحصائيات منظمة الأوبك إلى زيادة الاستهلاك العالمي للطاقة، ففي الفترة (1970-2013) ارتفع الاستهلاك العالمي للطاقة بـ 157%، هذه الزيادة أغلبها في الدول النامية التي ارتفع طلبها على الطاقة بحوالي 500% خلال هذه الفترة، كما عرف استهلاك الطاقة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية زيادة بحوالي 69% خلال نفس الفترة.<sup>2</sup>

**7- سوق التكامل الرأسي والأفقي:** حيث أن منتجي قلة البترول<sup>3</sup> يتحكمون في إنتاجه وتكريره وتسويقه، فإن هذه العمليات يربطها نوعاً من التكامل الرأسي من بداية استخدام البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات مختلفة،<sup>4</sup> أما التكامل الأفقي يظهر في كل مرحلة من مراحل الصناعة البترولية كمرحلة المنبع حين يجب على الشركة

<sup>1</sup> هو عبارة عن اتفاق الشركات الكبرى للسيطرة على العمليات اللاحقة والسوق الفورية من خلال الاشتراك في توسيع السيطرة على احتياطات خاصة منها الشرق الأوسط، بهدف استبعاد المنافسة السعوية والسيطرة على السوق.

<sup>2</sup> حوميحة فنيحة، أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة حالة الفترة (2000-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علوم التسيير، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018، ص، ص 17، 18.

<sup>3</sup> تحتكر السوق البترولية عدد قليل من الشركات (منافسة القلة)، وهو نوع من الاحتكار الجزئي وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

<sup>4</sup> هشام حريز، مرجع سابق، ص، ص 78، 79.

البتروولية بغض النظر عن فروعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة.<sup>1</sup>

### ثانياً: أنواع السوق البتروولية

بعد تغير العلاقات بين الشركات البتروولية والدول المنتجة خاصة بعد سبعينيات القرن العشرين إلى ظهور تطورات وتعقيدات في طرق تسويق البترول الخام، مما أنتج سوقين مختلفين هما السوق الفورية والسوق الآجلة.

**1- السوق الفورية:** الأسواق الفورية ليست بمكان مادي معين، حيث تتواجد فيه براميل البترول في انتظار المشتري، ولكن ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منظمة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على مُنتج أو عدة مُنتجات، وفي حالة لم يكن من الضروري الالتقاء لإبرام العقد فإن قرب البائع من المشتري يسهل الأعمال، وهذا ما يفسر تمركزهم في مناطق جغرافية معينة.

تعد المناطق التي تطورت فيها الأسواق الفورية ليست ببعيد فهي تمتاز بتعامل بتروولي مكثف، وبالإضافة إلى المنتجين والمستهلكين ينشط التجار والسماسرة اللذين يسهمان في سيولة السوق، وتتواجد أهم هذه الأسواق في أوروبا (لندن)، الولايات المتحدة الأمريكية (نيويورك) وآسيا (سنغافورة)، أما الخامات المرجعية هي خام برنت في أوروبا وخامات غرب تكساس في الولايات المتحدة ودي في آسيا، وتستعمل الأوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها، إلا أن أهم صادراتها تباع على أساس المدى البعيد وفقاً لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

**2- السوق الآجلة:** نظراً لخطورة التقلبات الكبيرة في سعر البترول، ومن أجل التخلص من هذا الخطر وضع المنظمون البترووليين سوق الأسعار الثابتة بتسليم مؤجل وهو ما يعرف بالأسواق البتروولية الآجلة، وتتعدد وظائف هذه الأسواق حيث توفر الحماية من أخطار التذبذبات في الأسعار، التسيير الحسن للمخزون، كما أن استمرار المبادلات في كل وقت يضمن للمتعاملين بالسوق إمكانية تصريف منتجاتها بأسعار السوق، وتساعد الأسواق الآجلة على تقديم المعلومات الضرورية والكافية المتعلقة بالسلعة البتروولية وبكل شفافية، ويوجد شكلان من هذه الأسواق هي السوق البتروولية المادية الآجلة والأسواق البتروولية المالية الآجلة.

**أ- الأسواق البتروولية المادية الآجلة:** موازاة للأسواق الفورية التي تخص شحنات متوفرة خلال 15 يوم، تطورت المبيعات إلى تسليمات بعيدة تدعى بالأسواق البتروولية الآجلة، تعمل بالتدقيق كالأسواق الفورية لكن بأجال أطول ومع بعض العمليات ذات النمط الموحد، وتتم التعاملات التجارية بالتراضي لسعر معين مع تسليم آجل لشهر، فإذا استطاع مشتري البترول شراء شحنة لتاريخ معين في آجل أكثر من 15 يوم يستطيع شرائها لأجل أبعد من ذلك.

**ب- السوق البتروولية المالية الآجلة:** هي عبارة عن سوق مالية وهذا معناه أن المعاملات لا تتم فقط على البضاعة بعينها ولكنها تتم أيضاً بواسطة أوراق مالية، وهذا معناه أن في هذه السوق يتم بيع وشراء البترول الخام والمنتجات البتروولية عن طريق التزامات، وتعتبر هذه السوق مكتملة للسوق المادية،<sup>2</sup> ومن أهم أنواع هذه السوق<sup>3</sup> نجد:<sup>4</sup>

<sup>1</sup> خوميحة فتيحة، مرجع سابق، ص، ص 17، 18.

<sup>2</sup> هشام حريز، مرجع سابق، ص، ص 79-81.

<sup>3</sup> هناك بعض الأسواق الأخرى قليلة التأثير كسوق الكاريبي، سوق هونج كونج.

<sup>4</sup> نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد الطاقة، ط1، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2017، ص، ص 155، 156.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

– سوق نيويورك (NEW YORK MERCANTILE EXCHANGE "NYMEX"): سوق نيويورك هي أول سوق بدأت بتداول العقود الآجلة سنة 1978 في الولايات المتحدة الأمريكية، تغطي منطقة أمريكا الشمالية وفيها تقييم عقود مبادلاتها الآجلة وفق سعر خام متوسط غرب تكساس، ويدل اسمه على أن أغلبه ينتج في غرب تكساس، وأن هذه العقود تستخدم الآن كمرجع للتسعير الدولي للبترول بحوالي 12-15 مليون برميل يومياً من البترول المباع في العالم.

– سوق البترول الدولية بلندن (INTERNATIONAL PETROLEUM EXCHANGE "IPE"): مقره في لندن وقد بدأت بتداول العقود الآجلة للبترول منذ سنة 1981 وهو أكبر أسواق البترول في أوروبا، وفي هذه السوق يستخدم خام برنت كمعيار لتسعير التعاملات، حيث يستخدم كقاعدة مقارنة مرجعية لما يقارب 40-50 مليون برميل من البترول المباع يومياً.

– سوق النقد الدولية بسنغافورة (SINGAPORE INTERNATIONAL MONETARY EXCHANGE "SIMEX"): تأسس سنة 1989 في الشرق الأقصى، ويتبع معيار خام دبي وهو بترول خام متوسط الكثافة (31 درجة) وبمحتوى كبيرتي عالٍ (حامض) (60%)، ويستخدم كمعيار لتسعير مبيعات البترول المشتري في آسيا (الذي يعد الشرق الأوسط المنشأ لغالبية)، وتبلغ الكمية المباعة منه حوالي 10-15 مليون برميل يومياً، وبترول دبي القياسي هو البترول الذي تنتجه شركة بترول دبي المحدودة من حقل يسمى فتحاً الذي اكتشف 1966، وتهيمن هذه السوق على شركات البترول والبنوك والشركات التجارية الغربية، مع مشاركة آسيوية قليلة مما جعلها أكثر حساسية لظروف التداول الغربي، ونتيجة لنضوب خام دبي فقد تم إضافة خام عمان إلى قاعدة الخام المرجعي سنة 2001.

### ثالثاً: الفاعلون الرئيسيون في السوق البترولية

هناك العديد من الفاعلين في السوق العالمي للبترول، منهم من يهدف إلى حماية مصالحه الخاصة (الشركات)، ومنه من يهدف إلى حماية مصالح الدول المنتجة، ومنهم من يهدف لحماية مصالح الدول المستهلكة.

**1- منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)** "Organization of Petroleum Exporting Countries": منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) هي منظمة دائمة حكومية دولية، تم إنشاؤها في مؤتمر بغداد في سبتمبر 1960، مع توقيع على اتفاقية من قبل خمس دول هي جمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا. وهذه أعضاء مؤسسين في المنظمة، وتضم هذه المنظمة حالياً 14 بلداً عضواً<sup>1</sup>.

تتمثل مهمة الأوبك في تنسيق وتوحيد السياسات البترولية للبلدان الأعضاء فيها وضمان استقرار أسواق البترول من أجل ضمان توفير إمدادات منتظمة من البترول للمستهلكين، والدخل الثابت للمنتجين والعائد العادل على رأس المال بالنسبة لأولئك الذين يستثمرون في صناعة البترول.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> إيران، العراق، الكويت، السعودية وفنزويلا، ليبيا (1962)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر (1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (1973)، الغابون (1975)، أنغولا (2007)، غينيا الاستوائية (2017) والكونغو (2018).

<sup>2</sup> Organization of Petroleum Exporting Countries, **ABOUT US**, L'Autriche, 2018, Available on: <<https://www.opec.org>> (Download history: 28-01-2019).

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

**1- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (O.APEC)** Organization of Arab Petroleum Exporting Countries: أنشئت كمنظمة عربية إقليمية ذات طابع دولي، بموجب اتفاقية تم التوقيع على ميثاقها في مدينة بيروت في 9 جانفي 1968، بين كل من المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، وليبيا، وتم الاتفاق على أن تكون دولة الكويت مقراً للمنظمة، وانضمت إلى عضويتها سنة 1970 كل الجزائر، قطر، الإمارات العربية المتحدة والبحرين، وحرصاً من الدول الأعضاء على تدعيم المنظمة، بإفساح المجال لأكثر عدد من الدول العربية للانضمام إليها، لتنظم سوريا والعراق للمنظمة سنة 1972، ومصر سنة 1973، وتونس سنة 1982، ليصبح عدد الدول الأعضاء في منظمة الأوابك 11 دولة عربية.

وهدفت المنظمة إلى تعاون الأعضاء في مختلف أوجه الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بصناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينهم، وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين، إضافة إلى توحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة، وتوفير الظروف الملائمة لرأس المال وخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء.<sup>1</sup>

**3- الشركات البترولية:** تنفرد الصناعة البترولية بسيطرة عدد محدود من الشركات العالمية العملاقة، كان لها النصيب الأكبر من ناتج هذه الصناعة بمختلف مراحلها، ومنذ بداية هذا القرن كانت هناك سبع شركات تكاد تمتلك مقدرات النشاط في الإنتاج والتكرير والنقل، وكذلك احتياطي البترول الخام في العالم باستثناء روسيا ودول الكتلة الشرقية وهي:

**أ- شركات أمريكية:** أبرز هذه الشركات نجد شركة ستاندرد أوويل نيوجيرسي (اكسون حالياً)، شركة ستاندرد أوويل كاليفورنيا (شيفرون)، سوكوني موبيل (موبيل حالياً) وشركة تكساس (تكساكو).

**ب- شركات انجليزية أو مشتركة:** شركة (PB) وشركة شل الهولندية البريطانية.<sup>2</sup>

**4- الوكالة الدولية للطاقة:** تأسست وكالة الطاقة الدولية سنة 1974، وتم تصميمها في البداية لمساعدة الدول على تنسيق استجابة جماعية للاضطرابات في إمدادات البترول مثل صدمة 1973 في حين أن هذا يبقى جانباً رئيسياً من جوانب عملها، فتطورت وكالة الطاقة الدولية وتوسعت بشكل كبير، حيث تدرس وكالة الطاقة الدولية مجموعة من قضايا الطاقة كالعرض والطلب على البترول والغاز والفحم، وتقنيات الطاقة المتجددة، وأسواق الكهرباء، وكفاءة الطاقة، والوصول إلى الطاقة، وإدارة جانب الطلب وأكثر من ذلك بكثير، ومن خلال عملها تدعو إلى السياسات التي تعزز الموثوقية والقدرة على تحمل التكاليف واستدامة الطاقة في الدول الأعضاء الثلاثين<sup>3</sup> وما بعدها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك، نبذة عن [على الخط]، الكويت، 2018، متاح على: <<http://oapecorg.org>> (تاريخ الاطلاع: 2019/01/28).

<sup>2</sup> علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، ط2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010، ص 71.

<sup>3</sup> أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، جمهورية التشيك، الدنمارك، استونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا، لوكسمبورغ، المكسيك، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية سلوفاكيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، هولندا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

<sup>4</sup> International Energy Agency, About the IEA [On-line], France, 2018, Available on: <<https://www.iea.org/>> (Date of view :29-01-2019).

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

**5- الدول المنتجة خارج الأوبك:** هي مجموعة من الدول المستقلة المصدرة للبترول، وتضم دول مصدرة للبترول غير أعضاء في أوبك، وتعرف ب (Non opec) وهي منظمة غير رسمية ولم تسجل في الأمم المتحدة.<sup>1</sup> بعد انزلاق أسعار البترول سنة 1986 أحست الدول المصدرة للبترول غير أعضاء في أوبك بخطورة الوضع، فبادرت مصر بدعوة كبار الخبراء في الدول المصدرة غير الأعضاء للاجتماع في القاهرة، غير أن الدول الأخرى فضلت لندن كموقع متوسط، وعقد الاجتماع في مارس 1988 بمشاركة<sup>2</sup> كل من مصر، عمان، أنغولا، وكولومبيا، ثم توالى الاجتماعات وانضمت دول أخرى مثل روسيا، الصين، البحرين والنرويج، وفي سنة 1995 انضمت ولايتي ألاسكا وتكساس الأمريكيتين ومقاطعة ألبرتا الكندية، وهدفت دول المنظمة الى التعاون والتشاور وتبادل المعلومات والتنسيق مع دول أوبك وتحقيق مستوى مناسب من الأسعار، إضافة الى تحقيق الاستقرار في سوق البترول العالمي. توالى اجتماعات هذه المنظمة ومشاوراتها فيما بين أعضائها ودول أوبك وكانت تعقد اجتماعاتها في لندن أو في الدول الأعضاء، وعادة يحضر أعضاء منها وأعضاء من دول أوبك في اجتماعات المنظمات لزيادة تفاعل دول المنظمات، إلا أن النرويج، وروسيا وعمان والمكسيك هي الأكثر تفاعلاً مع دول الأوبك في سياستها السعرية،<sup>3</sup> وتأتي أهمية هذه المنظمة كون دولها منتج كبير في سوق البترول العالمية، فهي تحتوي على 28,1% من الاحتياطي البترولي العالمي ولكنها تنتج 57,4% من مجموع الإنتاج العالمي سنة 2017 حسب منظمة الأوبك.

### المبحث الثاني: تطورات أسعار البترول في الأسواق العالمية

مر السوق البترولي في تطوره بعدة مراحل، وبالعودة إلى الوراء بحدود قرن ونصف وبالضبط عند اكتشاف البترول في الولايات المتحدة الأمريكية حدثت تحولات عميقة في أسس ومبادئ التجارة البترولية، خاصة فيما يخص بأثر التقلبات الاقتصادية في الأسواق العالمية على أسعار البترول وتطور طرق التسعير.

#### المطلب الأول: التقلبات الاقتصادية العالمية وطرق تسعير البترول

يمثل سعر البترول الصورة النقدية لبرميل البترول الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من (42) غالون<sup>4</sup> وأن هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة في السوق البترولي،<sup>5</sup> ويحكمه العديد من العوامل كما له عدة أنواع.

#### أولاً: التقلبات الاقتصادية العالمية وأسعار البترول

تشير التقلبات الاقتصادية العالمية إلى تقلبات متكررة وتراكمية في الاتجاهات الصاعدة والنازلة لمؤشرات الاقتصاد الكلي العالمي مثل الناتج الحقيقي والتشغيل والأسعار، عدد السكان، الاستقرار السياسي، حجم الاحتياطي البترولي،

<sup>1</sup> رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 394.

<sup>2</sup> هشام حريز، مرجع سابق، ص 85.

<sup>3</sup> رضا عبد الجبار الشمري، مرجع سابق، ص 395.

<sup>4</sup> وحدة قياس السوائل حيث أن 42 غالون أمريكي يساوي ما مقداره 159 لتر.

<sup>5</sup> سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، "مخاطر وإشكاليات أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضوابط تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية" [على الخط]، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2013، ع36، متاح على:

< <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=82760> > (تاريخ التحميل: 2019/01/28)، ص 5.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

وهي تختلف من حيث شدة تأثيراتها وفترات استمرارها ومجالات انعكاساتها المكانية والقطاعية والمؤسسية،<sup>1</sup> ومما لا شك فيه أن لهذه التقلبات أثر على أسعار البترول.

**1- الطلب على البترول وأسعاره<sup>2</sup>:** يمكن القول أن سعر البترول يتحدد وفقاً للعرض والطلب، شأنه في ذلك شأن أي سلعة، ترتبط كميته المطلوبة في زمان ومكان ما بعلاقة عكسية مع سعره، إلا أن هذه العلاقة بين السعر والكمية المطلوبة تتوقف على ضرورة وجود عاملين هامين معاً أو في آن واحد:

أ- مدى إمكانية وجود بدائل للبترول "أثر الإحلال": ذلك أن زيادة أسعار بدائل البترول "الطاقة المائية على سبيل المثال" تؤدي إلى تحول جزء من الطلب عليها إلى الطلب على البترول والعكس صحيح.

ب- سرعة الإحلال "أثر الإحلال" أو "أثر الزمن": ويمكن القول أن في الفترة القصيرة يصعب إحلال أي مصدر للطاقة بمصدر آخر بنفس درجة سهولة إحلال السلع العادية الأخرى، ففي حالة ارتفاع أسعار البترول في حقبة سبعينيات القرن العشرين احتاجت الدول الصناعية إلى حوالي خمس سنوات لتكييف اقتصادها بالاعتماد على كمية أقل "دون تحول كامل" من البترول وكمية أكبر من البدائل الأخرى "خاصة الفحم والطاقة النووية".<sup>3</sup>

**2- سعر صرف الدولار الأمريكي:** يتم تسعير البترول في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي، لذا فإن أي تغير في سعر صرفه يؤثر بشكل مباشر في سعر البترول، حيث يؤدي انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار البترول من خلال الأثر المباشر والأثر غير المباشر.

يتمثل الأثر المباشر قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق البترول في زيادة حدة المضاربات لعقود البترول، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار البترول، فالبترول كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار يصبح رخيصاً مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدرة بالعملة الأجنبية لذلك يقبل عليها المستثمرون، أما الأثر غير المباشر طويل الأجل لانخفاض الدولار يتمثل في تأثيره على العرض والطلب على البترول، فمن نتائج انخفاض الدولار انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، التي لن تتمكن من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب وبالتالي ارتفاع أسعار البترول، الأمر نفسه ينطبق على شركات البترول التي تتسلم عوائدها بالدولار ولكنها تدفع تكاليفها بعملة مختلفة، فشركات البترول في بحر الشمال مثلاً تدفع أجور عمالها باليورو في الوقت الذي تتسلم فيه عائداتها بالدولار، هذا يعني ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات، الأمر الذي يمنعها من زيادة الاستثمار في طاقة إضافية رغم ارتفاع أسعار البترول، هذا أيضاً يخفض عرض البترول ويرفع أسعاره.

<sup>1</sup> هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 133.

- **أنظر الي:** سوانينبيرج أوجست، ترجمة: خالد العامري، **الاقتصاد الكلي**، ط1، دار لافارو للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008، ص، ص 267-278.

<sup>2</sup> مرونة الطلب على البترول تشير إلى التغير في الكميات المطلوبة منه نتيجة التغير في أحد محدداته منها أسعاره.

<sup>3</sup> أحمد عبد الموجود وعبد اللطيف، **اقتصاديات سعر صرف الدولار وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترول (الأوابك)**، ط1، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2017، ص، ص 11، 12.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

**3- التضخم وأسعار البترول:** كانت الأسعار المعلنة للبترول في بداية العقد الثالث من القرن العشرين من الشركات البترول العالمية آنذاك أسعاراً خالية من التضخم، ولكن العالم شهد عدم استقرار في معدلات التضخم فاقت عدم الاستقرار في أسعار البترول، وعليه لا بد من تقييم أسعار البترول بالدولار الثابت أي لا بد من تحديد السعر الحقيقي للبترول وليس السعر الاسمي.<sup>1</sup>

### ثانياً: تطور طرق تسعير البترول

مر سعر البترول في تطوره بمرحلتين أساسيتين، الأولى عرفت خلالها سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى على عليه وهذا خلال الفترة (1850-1970)، أما المرحلة الثانية عرفت خلالها كسر هذا الاحتكار من طرف الشركات ومنظمة الأوبك وإتاحة المجال لقوى السوق لتسعير البترول.

**1- التسعير في ظل احتكار الشقيقات السبع (1850-1972):** يمكن تسميتها عصر الشقيقات السبع<sup>2</sup> التي تحكمت بالإنتاج والنقل والتوزيع والتسعير، بعبارة أخرى كانت المحرك الرئيسي للصناعة البترولية، وعلى رأسها الو-م-أ باعتبارها كانت أكثر الدول إنتاجاً واستهلاكاً لهذه المادة، وعرفت هذه الفترة عدة أنظمة لقياس أسعار البترول.

**أ- نظام الأسعار المعلنة (1850-1936):** السعر المعلن هو سعر محدد ومعلن من طرف العارض للبترول، وتاريخياً ظهر في أمريكا سنة 1880، واستمر لغاية نهاية خمسينيات القرن العشرين، وهو متلائم مع حالة الاحتكار،<sup>3</sup> حيث قامت الشركة البترولية "ستاندر أويل نيوجرسي" باستغلال أبار المكتشفة في و-م-أ، وكانت تعلن الأسعار عند آبار الإنتاج، ومع تطور الإنتاج خارج و-م-أ أصبحت عملية الإعلان تقام في موانئ التصدير وتميزت هذه الفترة باستقرار الأسعار، لكن مع اكتشاف البترول في مناطق مختلفة من و-م-أ خاصة في تكساس ودخول شركات جديدة للمنافسة، اضطرت كل شركة لإعلان الأسعار الخاصة بها، مما عجل بتوحيد الأسعار من أجل مصلحة الشركات.

**ب- نقطة الأساس الأحادية (1936-1945):** بعد اتفاق الشركات الأمريكية على فرض نظام تسعيرة خاصة بالأسعار المعلنة للبترول عرف بنظام نقطة الأساس الأحادية،<sup>4</sup> ويعني باختصار أن السعر العالمي للبترول في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير يتحدد بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك، على أن يضاف إلى للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، لذلك أصبح على المستورد دفع سعر برميل البترول المعلن في خليج المكسيك مضافاً إليه أجرة النقل من هذا الخليج إلى ميناء المستورد، بصرف النظر عن الجهة أو الميناء المصدر لذلك البترول سواءً من خليج المكسيك، أو قريباً، أو بعيداً عنه.<sup>5</sup>

<sup>1</sup> نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص، ص 184، 185.

<sup>2</sup> **أنظر إلى:** - أحمد ابراهيم علي، **التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفط**، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص، ص 26-32.

<sup>3</sup> تسمى أيضاً مرحلة التسعير الاحتكاري وتضم الشقيقات السبع: ستاندر أويل أوف نيو جرسي، رويال داتش شل، كاليفورنيا يشفرون، أوبولكوبورس، موبيل تكساس الويل، شركة النفط البريطانية الفارسية، الشركة الفرنسية للبترول.

<sup>4</sup> خليل عبد القادر، **تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول دراسة نظرية تحليلية**، في: الملتقى الدولي الرابع حول: انعكاسات تحريك أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له: المخاطر والحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 07-08 أكتوبر 2015، ص8.

<sup>5</sup> سفيان عمري، مرجع سابق، ص، ص 39، 40. بتصرف.

<sup>5</sup> نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 179.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

ج- نقطة الأساس المزدوجة (1946-1950): وافقت الشركات البترولية على اختيار الخليج العربي كنقطة تسعير ثانية للبترول، وهذا راجع إلى ضغوط الحكومة البريطانية على الشركات العالمية بسبب الارتفاع غير مبرر في أسعار البترول المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، والاكتشافات الاحتياطيات البترولية في هذه المنطقة، وبالتالي أصبح بإمكان المشتريين دفع الأسعار المعلنة مضافاً إليها أجور الشحن والتأمين من أقرب الخليجيين.<sup>1</sup>

2- التسعير في ظل مرحلة كسر الاحتكار: عرفت هذه المرحلة تغيراً قوياً في سوق البترول، حيث سيطر على السوق المعارضون بعد سنة 1973، وكان لمنظمة الأوبك دور كبير في تحيين دور الشركات البترولية الاحتكارية ومن تم التقليل من سيطرتها على السوق العالمية مما انعكس على طريقة تسعير البترول.<sup>2</sup>

أ- التسعير في ظل سيطرة شركات البترول الوطنية ومنظمة الأوبك على الثروة البترولية (1950-2017):

انعكست عملية كسر احتكار الشركات البترولية (التأميم وإنشاء الشركات الوطنية) على طريقة تسعير البترول.

ب- نظام قاعدة الأسعار المتحركة (1950-1960): السعر المتحقق هو سعر يقرب القيمة النقدية للبترول في السوق، في زمنٍ معلوم ومتفق عليه بين أطراف التبادل، وظهر في أواخر خمسينيات القرن العشرين، بشكلٍ مستقل عن الشركات الاحتكارية.<sup>3</sup> وكان يتم الاعتماد في تحديد تسعير البترول غير الأمريكي خلال هذه الفترة في خليج المكسيك، وتزامنت هذه المرحلة بظهور شركات بترولية تقدم تسهيلات للمشتري وتعمل بهذا السعر عوضاً عن السعر المعلن لأن هذه الصفقات كانت طويلة الأجل وبكميات كبيرة جداً.<sup>4</sup>

ج- نظام قاعدة سعر الإشارة (1960-1970): في بداية سنة 1960 تأسست منظمة الأوبك التي هدفت إلى الحد من اختيار أسعار البترول وحماية مصالح الدول البترولية، وقد حققت هذه المنظمة عدة إنجازات منها المحافظة على استقرار أسعار البترول وانتعاشها، وكان تفرض الأوبك السعر على أساس نظام الإشارة للبترول<sup>5</sup> العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي، وهذا السعر يقل عن السعر المعلن، ويقل كذلك عن السعر المرجعي.

د- نظام قاعدة السعر الرسمي (1970-1979): سميت هذه المرحلة بمرحلة التصحيح السعري أو الهيكلي، من طرف الفاعل منظمة الأوبك إضافة إلى الدول العربية، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بناءً على ما جاء به اتفاق كاركاس سنة 1970 الذي أوصى باختلاف أسعار البترول حسب اختلاف درجة كثافة البترول النوعية، وكذلك اتفاقية طهران التي تمت في فيفري 1971 التي نصت على رفع أسعار البترول تفادياً للتضخم المستورد من الدول الصناعية، دون أن ننسى اتفاقية جنيف ديسمبر 1972 التي أخذت بعين الاعتبار تقلبات سعر صرف الدولار في تسعير البترول، أما في 1973/10/15 قررت الجزائر ودول الخليج العربي على وقف إمداداتها البترولية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار

<sup>1</sup> سفيان عمري، مرجع سابق، ص، ص 40، 41.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 35.

<sup>3</sup> خليل عبد القادر، "تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول دراسة نظرية تحليلية"، مرجع سابق، ص 8.

<sup>4</sup> سفيان عمري، مرجع سابق، ص 41.

<sup>5</sup> سعر الإشارة هو سعر وسطي بين السعر المعلن والسعر المتحقق، وظهر هذا النوع من الأسعار خلال الستينات، نتيجة إبرام اتفاقيات بترولية بين العديد من الشركات الأجنبية المستقلة والشركات الاحتكارية للدول البترولية.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

البترول ب70%، وبالتالي أصبح تسعير البترول مسألة تنفرد بها منظمة الأوبك عن طريق قاعدة السعر الرسمي التي تحدد فيها السعر على أساس الخامات المكونة له.

**3- التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب:** كانت أسعار البترول في السابق تخضع لصالح الطرف الذي يسيطر على السوق، لكن مع صدمة 1973 عملت الدول المستهلكة للبترول على تطوير أساليب جديدة للتسويق البترول، وهذا لتفادي تقلبات أسعار البترول وأهم هذه الأساليب البورصات والأسواق البترولية منذ سنة 1980، إضافة الى تشجيع الدول خارج الأوبك على زيادة الإنتاج من أجل تقليل وكسر احتكار هذه المنظمة للسوق، مما أدى إلى خضوع سعر البترول إلى ميكانيزمات العرض والطلب،<sup>1</sup> وبهذا توجد عدة طرق لتحديده هي:

**أ- سعر التكلفة الضريبية:** يستند حساب هذا السعر على تكلفة إنتاج الوحدة البترولية مضافاً لها الضرائب والرسوم المختلفة، وهو سعر متداول داخل البلد فقط.

**ب- السعر الفوري:** هو القيمة النقدية لوحدة البترول خلال زمن محدد، وهو ليس مستقراً، بسبب ارتباطه بعامل العرض والطلب على البترول، وهو سعر مرتبط بظهور السوق الحرة (أو الفورية) للبترول، ومنذ سبعينات وثمانينات القرن العشرين تحولت إلى جزء أساسي للسوق البترولية.

**ج- السعر الاسمي:** ويعني القيمة النقدية لبرميل البترول الخام معبراً عنه بالدولار.

**د- السعر الحقيقي:** يمثل القيمة الحقيقية للسعر الاسمي مخصومة بمعدلات التضخم أو كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها من الخارج بالسعر الاسمي للبرميل.

**هـ- الأسعار الآجلة أو أسعار صفقات الأجل الطويل:** وتعني الأسعار البترولية التي يتم بموجبها التعاقد الآن على أن يسلم البترول الخام في فترة مستقبلية محددة.

**و- سعر البرميل الورقي:** وهي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقرب كثيراً من مفهوم سعر البترول الخام في بورصات البترول العالمية، وهو عبارة عن عقود البترول الآجلة التي أخذ المستثمرون يبيعونها ويزيدون عليها ويتداولونها بين المضاربين مثلاً قيام شركة بترول أمريكية بتوقيع عقد مع العراق لشراء مليون برميل بترول تسلم بعد شهرين بسعر 50 دولار للبرميل وقد يباع العقد لمستثمر ثالث ورابع أو أكثر، لذلك يوظف المستثمرون (المضاربون) أموالاً كبيرة في البرميل الورقي والمضاربة على البترول الذي قد يرتفع سعره أحياناً بفعل هذه المضاربة وليس للأسباب الحقيقية الاقتصادية منها والسياسية.

**ز- السعر الإرجاعي:** يعني سعر برميل البترول الخام محدداً في ضوء أسعار منتجاته البترولية المكررة التي تسمى برميل أوبك "البرميل المركب"<sup>2</sup> "3".

<sup>1</sup> سفیان عمرانی، مرجع سابق، ص، ص 41-43.

<sup>2</sup> البرميل المركب هو عبارة عن سعر سلة أوبك التي تتألف من 14 نوع من البترول الخام دول الأعضاء مقومة وفقاً لأوزان ترجيحية تأخذ في الاعتبار إنتاج وصادرات الدول الأعضاء في أوبك.

<sup>3</sup> نبیل جعفر عبد الرضا، مرجع سابق، ص 178.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

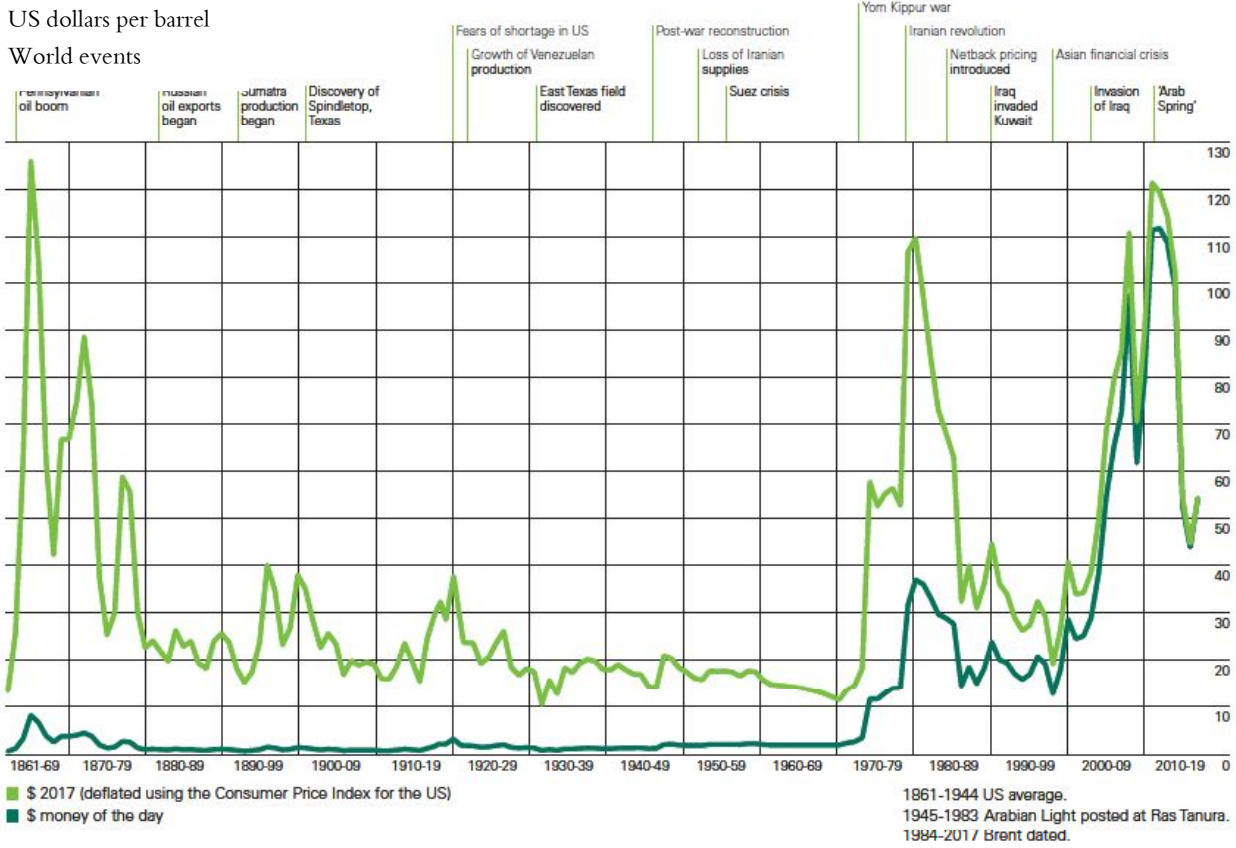
### المطلب الثاني: التطور التاريخي لأسعار البترول

بعد تطرقنا الى تطور طرق تحديد أسعار البترول وعلاقة هذه الأسعار بالتقلبات الاقتصادية على المستوى العالمي، حان الوقت لتحليل تطور هذه الأسعار.

#### أولاً- مراحل تطور أسعار البترول

يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة في العالم ويكتسب هذه الأهمية من مكانته في التجارة الخارجية، وتتميز أسعاره بالتقلب الشديد وعدم استقرارها، ويمكن إبراز تطور أسعار البترول منذ اكتشافه إلى مطلع سنة 2017 من خلال الشكل رقم (02-02).

الشكل رقم (02-02): تطور أسعار البترول خلال الفترة (1861-2017)



**Source:** British Petrillum, **BP Statistical review of world energy**, Previous reference, p20.

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن أسعار البترول تتأثر بمجموعة من العوامل منها قوى العرض والطلب والحروب،<sup>1</sup> ويمكن إبراز تطورها من خلال ثلاثة مراحل هي:

**1- المرحلة الأولى (1861-1883):** تعتبر هذه المرحلة بداية اكتشاف البترول كمصدر أساسي لاكتشاف للطاقة، فارتفع الطلب عليه مقابل قلة الآبار المكتشفة، وبهذا ارتفع سعر البترول ليصل إلى حدود 8,06 دولار سنة 1964م وهو ما يعادل أكثر من 120 دولار بأسعار سنة 2014، وهذا راجع إلى كون البترول مصدر للطاقة

<sup>1</sup> أنيس الدغيدي، **نهب النفط بين أمريكا وبريطانيا في لعبة السياسة**، ط1، الدار العلمية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص، ص 119-159.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

جديد له العديد من المزايا مقارنة بالفحم الحجري الذي كان يعتبر أهم مصدر في تلك الفترة، أي أن الطلب الكبير على هذه المادة مقارنة بقله عرضه سمح بارتفاع أسعاره.

**2- المرحلة الثانية (1884-1972):** شهدت هذه المرحلة استقرار نسبي لأسعار البترول، حيث بُدئ نوعاً من التوازن بين الطلب المتنامي وتوسع الاكتشافات الحديثة لهذه المادة في مناطق متفرقة من العالم، فتراوحت أسعار البرميل بين 0,55 و 2 دولار للبرميل، وهذا رغم مختلف الأحداث التي وقعت فيها، وأهمها الحرب العالمية الأولى (1914-1918) والحرب العالمية الثانية (1939-1945) وكذا أزمة الكساد العظيم 1929، التي نلاحظ عندها انخفاض بسيط في أسعار البترول.

**3- المرحلة الثالثة (1972-2017):** تميزت هذه المرحلة بالتقلب الشديد لأسعار البترول، حيث دخل البعد السياسي إلى سوق البترول، فانطلاقاً من حظر البترول سنة 1973 نجد أن أسعار سلة الأوبك<sup>1</sup> شهدت تقلبات حادة، حيث ارتفع من 2,29 دولار للبرميل سنة 1972 إلى 17,25 دولار سنة 1979 أي أن الأسعار ارتفعت 6,5 مرة رغم نهاية الحظر، لتبلغ 28,64 دولار للبرميل سنة 1980، ثم تنخفض الأسعار تدريجياً لتنتهي في أواخر سنة 1985 ليصل إلى 13,53 دولار للبرميل، ثم عاد وارتفع حتى وصل إلى 22,26 دولار للبرميل سنة 1990 وهذا على الرغم من أن منطقة الشرق الأوسط شهدت الحرب العراقية الإيرانية غزو العراق للكويت، ثم تتذبذب الأسعار ارتفاعاً وانخفاضاً إلى أن ينخفض 12,28 دولار للبرميل سنة 1998، وانطلاقاً من سنة 2000 عرفت الأسعار البترول ارتفاعاً وصل إلى 27,6 دولار للبرميل، لينخفض إلى 23,12 دولار للبرميل سنة 2001 ليرتفع تدريجياً ليصل إلى 94,45 دولار سنة 2008 لينخفض إلى 61,06 دولار سنة 2009 ويرجع ذلك إلى انخفاض الطلب على البترول بسبب الأزمة المالية العالمية.

بعد الأزمة المالية ارتفع سعر البرميل من 61,06 دولار سنة 2009 إلى 77,45 دولار سنة 2010، إلى أن يستقر في حدود 107 دولار للبرميل طوال الفترة 2011-2013 لينخفض إلى 96,29 دولار سنة 2014 فينهار وينخفض تدريجياً إلى 40,76 دولار للبرميل سنة 2016 ليرتفع إلى 52,43 دولار للبرميل سنة 2017.

### ثانياً- تحليل تطور أسعار البترول خلال الفترة (1970-2017)

أقرت اتفاقية طهران التي أبرمت بين أوبك وشركات البترول العالمية سنة 1971 مبدأ ارتفاع الأسعار ب 2,5% سنوياً لمواجهة التضخم، كما أقرت أيضاً زيادة علاوة خاصة باعتبار البترول سلعة ناضبة يتسارع بزيادة الطلب عليها، وبذلك يصبح معدل الزيادة السنوية التي اعتمدها اتفاقية طهران نحو 5% سنوياً، كذلك أقرت اتفاقاً جديفاً المبرمتان<sup>2</sup> سنتي 1971 و 1973 مبدأ تصحيح سعر البترول، تبعاً لما يطرأ على قيمة الدولار الذي يستخدم لتسعير

<sup>1</sup> فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، "تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري" [على الخط]، مجلة الاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2016، ع 3، متاح على: <https://www.univ-chlef.dz/ref/?article=> < تاريخ التحميل: 20-03-2018 >، ص، ص 21، 22.

<sup>2</sup> وفيها يتم التفاوض ما بين الدول البترولية والشركات المنتجة على زيادة الأسعار الاسمية، عقدت اتفاقية جنيف الأولى في 1972 انتهى فيها برفع الأسعار الاسمية للبترول ب 8,5% و جنيف الثانية عقدت في 1973 انتهى فيها برفع الأسعار الاسمية للبترول ب 11,9%.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

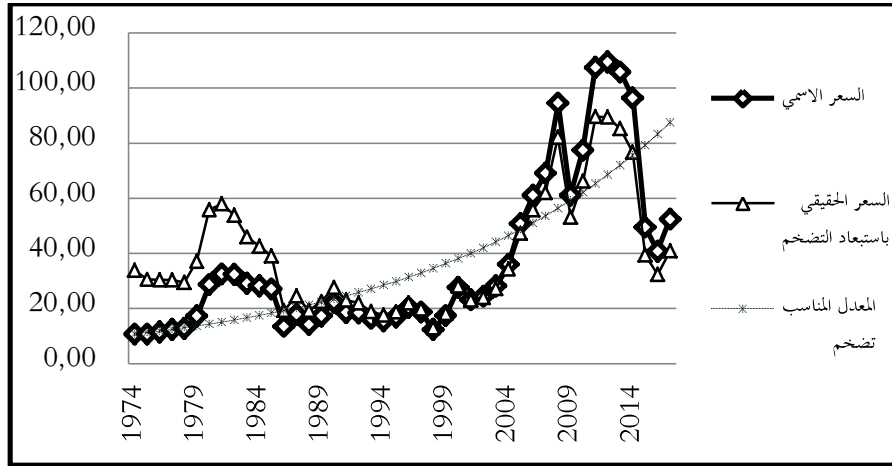
البترول من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسية، وبمقتضاه زادت الأسعار بنحو 20% لتعويض انخفاض قيمة الدولار بعد تعويمه.

هذه المبادئ الثلاثة التي ينبغي اعتمادها في تقدير الزيادة السنوية ليتدرج السعر الاسمي للبترول حفاظاً على قيمته الحقيقية<sup>1</sup>، أما بالنسبة إلى سنة الأساس التي يتخذ فيها بداية التدرج ينبغي مراعاة اختيارها منطقية السعر وعدالته بالنسبة لأطراف السوق العالمية للبترول،<sup>2</sup> فان السعر الاسمي لبرميل من سلة أوبك لا ينبغي أن يقل في سنة 2017 عن 87,5 دولار للبرميل<sup>3</sup> في ظل ظروف عادية، وهو ما يعادل القيمة الحقيقية للسعر الذي تم تصحيحه سنة 1974 وارتفع وقتها إلى 10,73 دولار للبرميل سنة 1974.<sup>4</sup>

ويهدف معرفة الصدمات التي مست أسعار البترول لا بد من تحليل أسعار البترول سواءً بالأسعار الاسمية أو الحقيقية باستبعاد أثر كل من التضخم وأثر تقلبات أسعار البترول.

**1- تحليل الأسعار الاسمية والحقيقية وفقاً لاتفاقية طهران 1971:** وفقاً لاتفاقية طهران الزيادة السنوية لأسعار البترول لا تقل عن 5% سنوياً، وبتطبيق معدل الزيادة السنوية على السعر الاسمي لسلة أوبك خلال الفترة (1974-2017) تكون الأسعار وفق الشكل رقم (02-03).

الشكل رقم (02-03): الأسعار الاسمية والحقيقية والمناسبة خلال الفترة (1974-2017) وفق اتفاقية طهران



المصدر: إعداد الطالب بناءً على الملحق رقم (01)<sup>5</sup>

يتضح من الشكل رقم (01-02) أن سعر البترول في صورته الحقيقية باستبعاد أثر التضخم ارتفع من 8,79 دولار للبرميل سنة 1972 إلى 37,13 دولار، 55,81 دولار لسنتي 1980، 1981 على الترتيب، ثم أخذ في الانخفاض حتى أن انهار سنة 1986 إلى 19,21 دولار للبرميل، ليتذبذب صعوداً ونزولاً ليبلغ 27,69 دولار سنة

<sup>1</sup> الأسعار الحقيقية تكون باستبعاد التضخم وأثر تقلبات أسعار الصرف الدولار من السعر الاسمي.

<sup>2</sup> السعر العادل أو المناسب هو السعر الذي يضمن توفير استثمارات كافية للبحث عن موارد بترولية تواكب الزيادة في الطلب، ويحقق عائداً مجزياً للشركات وتعويضاً معقولاً للدول المصدرة للبترول، التي هي دول نامية تعيش على مصدر واحد رئيسي للدخل مآله الى النضوب النهائي.

<sup>3</sup>  $87,446 = (1,05)^{43} * 10,73$  > لأن السعر العادل (المناسب) يتزايد وفق متتالية هندسية أساسها (1,05) وحدها الأول (10,73) الذي يمثل السعر الاسمي للبترول لسنة 1974، أما 43 تمثل عدد سنوات الفترة 1974-2017.

<sup>4</sup> حسين عبد الله وآخرون، الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2007، ص، ص 30-32.

<sup>5</sup> يوضح الملحق رقم (01) تطور أسعار البترول سواءً الاسمية والحقيقية والمناسبة وفق اتفاقية طهران وجنيف.

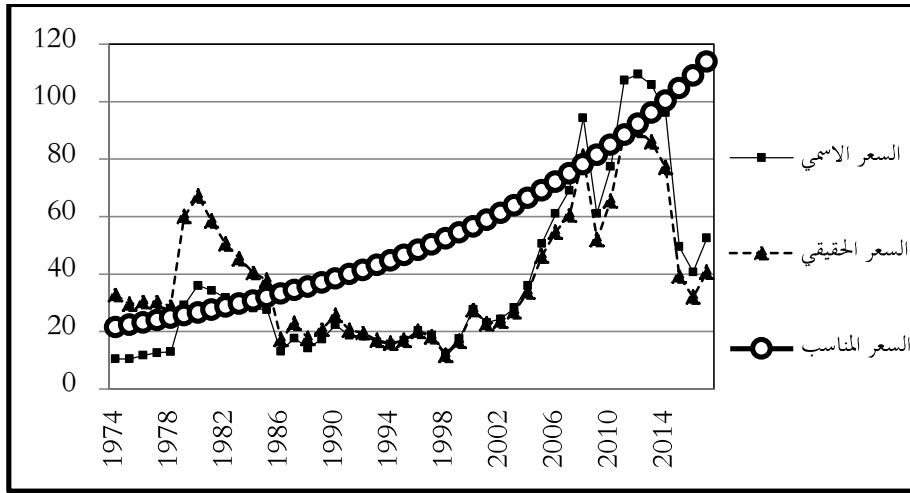
## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

1990، ثم انخفض إلى أن بلغ 17,59 دولار سنة 1994، ليتذبذب صعوداً ونزولاً إلى أن انخفض إلى 12,91 دولار سنة 1998، ثم ارتفع تدريجياً إلى أن وصل إلى 28,4 دولار سنة 2000، ثم انخفض سنة 2001 إلى 23,12 دولار، ثم ارتفع تدريجياً ليصل إلى 82,12 دولار سنة 2008، ثم انخفض إلى 53 دولار سنة 2009، ليرتفع تدريجياً ليبلغ 89,5 دولار سنة 2012، ثم انخفض تدريجياً إلى أن انهار سنة 2015 وبلغ 32,29 دولار سنة 2015 ليرتفع إلى 40,87 دولار للبرميل سنة 2017.

كما يتضح من خلال الشكل أيضاً أن أسعار البترول الحقيقية فاقت أسعار البترول المناسبة (العادلة) وفق اتفاقية طهران سنة 1971 خلال السنوات 1972-1984، 1989-1990، 2006-2011، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول الاسمية خلال هذه السنوات، أما باقي السنوات انخفضت فيها الأسعار الحقيقية عن الأسعار الاسمية بسبب انخفاض أسعارها خلال هذه السنوات.

**2- تحليل الأسعار الاسمية والحقيقية وفقاً لاتفاقية جنيف 1972:** وفقاً لاتفاقية جنيف 1972 التي تأخذ بعين الاعتبار تدهور سعر صرف الدولار أمام العملات الأجنبية، ومن المعلوم أن الدولار فقد الكثير من قيمته أمام هذه العملات، لهذا نفرض أن الزيادة السنوية لسعر سلة أوبك هو 2% نتيجة انخفاض قيمة الدولار، وعليه فإن السعر الاسمي للبرميل من سلة أوبك لا ينبغي أن يقل في سنة 2017 عن 112,6 دولار للبرميل<sup>1</sup> في ظل ظروف عادية. ويمكن توضيح تطور أسعار البترول وفق الشكل رقم (02-04).

الشكل رقم (02-04): الأسعار الاسمية والحقيقية والمناسبة للبترول خلال الفترة (1974-2017) وفق اتفاقية جنيف



المصدر: إعداد الطالب بناءً على الملحق رقم (01)

يتضح من الشكل أعلاه انخفاض السعر الحقيقي للبترول (باستبعاد ارتفاع الأسعار وتغيرات الصرف) من 33,95 دولار للبرميل سنة 1974 إلى 25,8 دولار للبرميل سنة 1978، وبسبب الثورة الإيرانية وحرب الخليج الأولى ارتفع سعر الاسمي للبترول ليرتفع معه السعر الحقيقي للبترول إلى 47,34 دولار للبرميل سنة 1980، ليرتفع

<sup>1</sup>  $112,6 = 87,5 + 25,1 = (1,02)^{43} * 10,73 >$  لأن السعر العادل (المناسب) يتزايد وفق متتالية هندسية أساسها (1,02) وحدها الأول (10,73) الذي يمثل السعر الاسمي للبترول لسنة 1974، أما 43 تمثل عدد سنوات الفترة 1974-2017. < 87,5 دولار تمثل السعر المناسب لسنة 2017 وفق اتفاقية جنيف، وبالتالي فإن السعر المناسب نتيجة اتفاقية طهران واتفاقية جنيف، يمثل المجموع وتبلغ قيمته 112,6 دولار للبرميل.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

إلى 56,16 دولار للبرميل سنة 1982، ثم ينخفض إلى 18,9 دولار للبرميل سنة 1986 بسبب انهيار أسعار البترول، ثم يتذبذب صعوداً ونزولاً إلى أن ينخفض ويبلغ 11,4 دولار سنة 1998 بسبب أزمة جنوب شرق آسيا. بعد أزمة جنوب شرق آسيا ارتفع السعر الحقيقي للبترول من 11,41 دولار للبرميل سنة 1998 إلى 27,18 دولار للبرميل سنة 2000، ثم ينخفض إلى 23,26 دولار للبرميل سنة 2002، ليرتفع بشكل تدريجي إلى أن يبلغ 60,6 دولار للبرميل سنة 2008، وبسبب الأزمة المالية انخفض إلى 40,5 دولار سنة 2008 ثم يرتفع إلى أن يبلغ أقصى قيمة له تقدر بـ 69,56 دولار سنة 2012 للبرميل، لينخفض ويشكل تدريجي إلى أن يصل إلى 28,45 دولار للبرميل سنة 2016 ثم ارتفع سنة 2017 إلى 36,07 دولار للبرميل.

واستناداً إلى اتفاقية طهران واتفاقية جنيف نجد أن السعر الحقيقي (باستبعاد أثر تغير صرف الدولار والتضخم) فاق السعر المناسب (العادل) طوال الفترة (1974-1979)، يرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار البترول إبان الحرب العربية الإسرائيلية وإلى كل من اتفاقية جنيف الأولى والثانية التي بمقتضاها ارتفعت الأسعار بحدود 20%. كما يتضح أيضاً أن الأسعار الحقيقية للبترول فاقت الأسعار المناسبة (العادلة) خلال الفترة (1974-1985)، أما باقي الفترة فاقت خلالها الأسعار المناسبة الأسعار الحقيقية، ويدل هذا على أن أسعار البترول خضعت لتقلبات حادة خاصة في ظل ظروف جيوسياسية مضطربة، كما حدث باحتلال و-م-أ للعراق، أو الربيع العربي، أو انقطاع روافد الإنتاج كما يحدث من وقت لآخر، أو تقلص المخزون الاستراتيجي أو التجاري إلى مستوى حرج، وغير ذلك من عوامل اضطراب السوق العالمية للبترول، فإن السعر يمكن أن يقفز ارتفاعاً إلى مستويات يصعب توقعها.

### المبحث الثالث: صدمات أسعار البترول وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

من التحليل السابق يتضح أن ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة (1970-2000) ارتبط بالزيادة المرتفعة للتضخم، أما بعد سنة 2000 ارتبطت الزيادات الأكبر في أسعار البترول بحركات الإنتاج والتضخم،<sup>1</sup> كما يتضح أن هناك العديد من الصدمات التي مست أسعار البترول منها ما هو في مصلحة الدول المستهلكة للبترول، ومنها ما هو في مصلحة الدول المنتجة له، ولصعوبة تشخيص أسباب كل هذه الصدمات يمكن لنا تشخيص بعضها.

### المطلب الأول: صدمات أسعار البترول خلال الألفية الثانية (1970-1999)

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل التطور التاريخي للسوق البترولية في القرن العشرين، وذلك لما تحتويه على مجموعة من الآثار الاقتصادية ترتب عليها تحولات غاية الأهمية في السوق العالمية، فتميز هذه المرحلة بتحولات في جانب العرض والأسعار وميزان القوى التفاوضية بين الدول المنتجة والشركات العالمية، فتعد إنهاء لعصر البترول الرخيص وبداية عصر جديد تتولى دفته الدول البترولية من حيث الإنتاج والأسعار ومنح الامتياز والخصومات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> Olivier Blanchard, Marianna Riggli, **"Why are the 2000s So Different from the 1970s? A structural interperthion of changes in the macroeconomic effects of oil prices"**[On-line], NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge, 2009 Available on: < <http://www.nber.org/papers/w15467> > (Download history: 28-01-2019), p 2. بتصرف.

<sup>2</sup> إمام محمد سعد، **البتر ودولار والاستثمار الأجنبي**، ط 1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014، ص 25.

أولاً- صدمات أسعار البترول خلال سبعينيات القرن العشرين

من أهم هذه الصدمات نجد الصدمة البترولية 1973 والصدمة البترولية 1979 التي لا بد من تحديد أسبابها.

**1- الصدمة البترولية الأولى (1973-1974):** تعد هذه الصدمة من أهم الأحداث الاقتصادية في النصف الثاني من القرن العشرين، فأسبابها متعددة وهي نتاج تفاعلات السياسية الاقتصادية على الصعيد الدولي، الأمر الذي أدى في النهاية إلى قرار الحظر بنهاية سنة 1973 من قبل الدول البترولية، وهذا ما ترتب عليه حدوث صدمة في الأسعار العالمية للبترول التي منتهى سيطرة الشركات الكبرى على السوق البترولية، وتمثل أسباب هذه الصدمة في مجموعة من الأسباب منها الاقتصادية ومنها السياسية التي سببت معاً حدوث الصدمة.

**أ- الأسباب الاقتصادية:** مع زيادة القوة النسبية للدول البترولية لا سيما الأعضاء في أوبك بعد تكوين المنظمة في ستينيات القرن العشرين، واستمرار الدول البترولية في خلق مزيد من الضغوط على الشركات البترولية الكبرى من أجل تحقيق مجموعة من أهدافها الاقتصادية المنشودة، التي تتمثل في رفع سعر البترول والعمل على إعادة صياغة معدل تصحيح التضخم، لا سيما أن تلك الفترة شهدت تدهوراً ملحوظاً في معدل صرف الدولار، الذي يعد العملة الوحيدة لتسعير البترول، خاصة بعد إعلان نكسون الشهير 1971 بعدم التزام و-م-أ بتحويل الدولار إلى ذهب عند معدل ثابت للأوقية، ويعد بداية انهيار النظام النقدي العالمي القائم وفق اتفاقية بريتون وودز لسنة 1947.

واستكمالاً لمفاوضات الدول المنتجة مع الشركات البترولية، فقد قررت الدول التفاوض مع الشركات البترولية إما بشكل جماعي، أو بشكل منفرد وذلك بهدف توحيد الرأي، والعمل المستمر على تكوين جماعة ضغط على الشركات البترولية، وذلك في ظل فعاليات اجتماع فيينا سنة 1973، وهدفت الدول البترولية إلى رفع سعر برميل البترول ب 3,25 دولار للبرميل وجعل معدل تصحيح أسعاره ب 8%.

**ب- الأسباب السياسية:** تتمثل هذه الأسباب في سيناريو التعاون العربي المشترك من قبل الدول البترولية التي تعد نسبة إنتاجها للبترول أكبر إنتاج على الصعيد العالمي، ودول المواجهة في مسلسل الصراع العربي الإسرائيلي.

**2- الصدمة البترولية الثانية (1979-1980):** تعتبر سنة 1979 نقطة تحول في تاريخ تطور أسعار البترول التي سجلت ارتفاعات متتالية لم تكن متوقعة رغم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة للحد من ارتفاع الأسعار التي تضاعفت من 12,7 دولار سنة 1978 إلى 17,25 دولار للبرميل سنة 1979، وهذا يبين إحداث أزمة طاقوية خانقة بسبب اختلال توازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة بعد سلسلة الصراعات والمفاوضات بين أطراف السوق العالمية للبترول خلال سبعينيات القرن العشرين،<sup>1</sup> وانتهت الصدمة البترولية الأولى بارتفاع أسعار البترول 400% من السعر الرسمي للبترول، شهد الاقتصاد العالمي صدمة ثانية لأسعار البترول واتخذت مرحلتين:

**أ- الثورة الإيرانية سنة 1979:** ترتب على الثورة الإيرانية انخفاض إنتاج البترول نتيجة حظر البترول الإيراني، فالسوق البترولية فقدت من 2- 2,5 مليون برميل يومياً، ومما هو جدير بالذكر أيضاً أن العديد من الآراء الاقتصادية

<sup>1</sup> عبادة عبد الرؤوف، "محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية قياسية 1970-2008" [على الخط]، مجلة

رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011، مج1، ع1، متاح على:

< <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/42800> > (تاريخ التحميل: 28-01-2019)، ص، ص 119، 120.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

تشير إلى أن الثورة الإيرانية تعد السبب الرئيسي لأكبر ارتفاع في أسعار البترول منذ الحرب العالمية الثانية خلال الفترة المشار إليها، مع العلم أن الإنتاج الإيراني قد ارتفع بعد الثورة ليصل إلى ما يقرب من 4 مليون برميل يومياً.

**ب- الحرب العراقية الإيرانية:** فيما تعد المرحلة الثانية أساس الصدمة البترولية الثانية، فمع بداية عقد الثمانينيات وقيام الثورة العراقية؛ اندلعت حرب العراقية الإيرانية 1980، والتي ترتب عليها انخفاض المعروض العالمي من البترول للدولتين في وقت واحد؛ فكانت مساهمة الدولتين ما يقرب مليون برميل يومياً بعدما كانت تقترب من 6,5 مليون برميل يومياً؛ أي ما يقرب انخفاض 10% من العرض العالمي للبترول في سنة 1979.

وتعد المرحلتان السابقتان سبباً في ارتفاع أسعار البترول من 14 دولار للبرميل إلى ما يقرب من 35 دولار للبرميل وصولاً إلى 40 دولار للبرميل سنة 1981، هذا ما ترتب على دخول الاقتصاد الأوربي والأمريكي في موجة ثانية من الركود التضخمي، كما كان لها تأثير سلبي على الدول النامية من ارتفاع فواتير وارداتها البترولية.<sup>1</sup>

### ثانياً- صدمات أسعار البترول خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين

من أهم صدمات أسعار البترول خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين نجد الصدمة البترولية المضادة 1986، الصدمة البترولية 1990 والصدمة البترولية 1998 التي لا بد من تحديد أسبابها.

**1- الصدمة البترولية المضادة 1986:** تميزت هذه المرحلة بتنامي دور وكالة الطاقة الدولية التي عملت على ترشيد استهلاك البترول والاهتمام بمصادر بديلة للطاقة، إضافة إلى تفاعل مجموعة من الأسباب دفعت إلى انخفاض الطلب على البترول، وهذا ما ترتب عليه حدوث صدمة مضادة في الأسعار العالمية للبترول، ولم تكن هذه الصدمة وليدة صدفة بل أتت نتيجة تضافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية.

**أ- الأسباب الاقتصادية:** عند ارتفاع أسعار البترول ابان الصدمة البترولية الأولى وضعت الدول الصناعية برامج صارمة تنفيذاً لأهداف الوكالة الدولية للطاقة فيما يتعلق بترشيد استهلاكها، الحد من استيراد البترول، تشجيع مصادر الطاقة البديلة وتشجيع إنتاج البترول والغاز خارج دول الأوبك، وهذا ما أجبر عدة دول صناعية على تخفيض استهلاكها للبترول، حيث خفضت و-م-أ من استهلاكها للبترول من 868 مليون طن سنة 1979 إلى 720 مليون طن سنة 1985، كما قلصت المجموعة الأوربية استهلاكها من 716 مليون طن إلى 578 مليون طن، ولم تكثف الدول الصناعية بترشيد استهلاكها للبترول بل وضعت برنامجاً لتطوير مصادر الطاقة البديلة للبترول، وقد أخذت معظم الدول الصناعية تنظر إلى الفحم والغاز الطبيعي كوسيلة لتخفيض اعتمادها على البترول المستورد.

اهتمت الدول الصناعية بتكوين مخزون استراتيجي<sup>2</sup> ضخم من البترول وطرحه من وقت لآخر في السوق بما يفوق احتياجات الطلب ضمن سياسة هادفة للسيطرة على السوق، وبذلك استطاعت استعماله كسلاح بدكاء ضد الدول المنتجة، كما جرى التخطيط لتنفيذ سياسة جادة للتوسع في إنتاج البترول في المناطق خارج دول الأوبك كبحر الشمال، ألاسكا، المكسيك... الخ، وهو ما أدى إلى زيادة الإنتاج خارج هذه منظمة الأوبك في الثمانينيات.

<sup>1</sup> إمام محمد سعد، مرجع سابق، ص، ص 27-30.

<sup>2</sup> المخزون الاستراتيجي هو عبارة عن كميات كبيرة من مخزونات البترول تكفي احتياجات البلاد المستهلكة للبترول ومشتقاته لفترة من 30 إلى 90 يوماً في حالة تعرض الإمدادات لانقطاع لسبب من الأسباب.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

ب- الأسباب السياسية: من أهم الاستراتيجيات التي طبقت من طرف الأوبك في الثمانينيات للمحافظة على الأسعار بما يتناسب مع احتياجاتها هي إستراتيجية نظام الحصص، وبذلك استمرت السعودية بالوفاء بالتزاماتها تجاه الأوبك حتى سنة 1986، وانخفضت حصتها في السوق العالمية للبترول بعد توسع دول أخرى في حصتها كالاتحاد السوفيتي ودول بحر الشمال، مما أدى إلى انخفاض عوائد صادراتها، وهو ما دفع السعودية ودول الخليج العربي بالعمل على استعادة حصتها عن طريق تغيير سياستها البترولية بدلاً من التنازل عن حصتها لصالح الدول المنتجة الأخرى، وبدأت في تنفيذ سياستها التي أطلقت عليها حرب الأسعار والمطالبة بنصيب عادل في سوق البترول العالمي.<sup>1</sup>

2- الصدمة البترولية 1990: شهدت الأسعار العالمية للبترول ارتفاعاً حاداً نتيجة حرب الخليج الثانية سنة 1990، وقد جاءت تلك الحرب عقب أحداث مهمة ترتبط أيضاً بالبترول بشكل مباشر أو غير مباشر، حيث تزامنت مع بداية بروز دور كبير متوقع لأوروبا الغربية مع وحدة الألمانيتين والتقارب الأمريكي السوفياتي، وبرز قوة دول آسيا الاقتصادية، لذلك ارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً نتيجة للعوامل السياسية والشائعات والتوقعات.<sup>2</sup>

3- الصدمة البترولية 1998: كانت الخريطة السياسية الإقليمية والدولية سنة 1998 متغيرة ومعايير الحكم في يد قوة دولية وحيدة تمثل الهرم السياسي في النظام العالمي الجديد على عكس صدمة 1985 التي كان التضامن العربي قائماً حين كانت معايير القوة في العالم متوازنة بفعل وجود قوتين عظميين هما و-م-أ وهي الدولة الأولى في العالم الغربي، والاتحاد السوفيتي ومعه الكتلة الشرقية قوة موازية، لذلك كانت الحسابات السياسية دقيقة ومحكمة.<sup>3</sup> صاحب هذا التغير يار أسعار البترول في مطلع سنة 1998 حيث بلغ سعر برنت 11,29 دولار للبرميل في 17 مارس 1998 وهو علامة لصادرات البترول الخام إلى أوروبا وبعض الأجزاء الأخرى من العالم في نفس اليوم بلغت العقود الآجلة للبترول الخفيف المسمى باسم بترول خام غرب تكساس المتداول في بورصة نايمكس بقيمة تقدر حوالي 12,98 دولار للبرميل، وانخفض سعر دبي علامة الصادرات إلى آسيا إلى دون 10 دولار للبرميل.<sup>4</sup>

ويرجع هذا إلى القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي العادي في سنة 1997 بجاكرتا بقرارها زيادة إنتاجها السنوي من البترول ب10%<sup>5</sup> وتزامن ارتفاع الإنتاج مع الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا التي أدت لحدوث تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب على البترول،<sup>6</sup> وقد حاولت

<sup>1</sup> ضالع دليلة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008، 6 21-24.

<sup>2</sup> علي لطفي، مرجع سابق، ص 185.

<sup>3</sup> زايدي حسبية، بن سماعيل حياة، "أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016، 5 0 217.

<sup>4</sup> Robert Mabro, The Oil Price Crisis of 1998 [On-line, Oxford Institute for Energy Studies, N 10, 1998, Available on: <<https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2010/11/SP10-TheOilPriceCrisisof1998-RMabro-1998.pdf>> (Download history: 28-01-2019), p 5.

<sup>5</sup> علي لطفي، مرجع سابق، ص 186.

<sup>6</sup> Andreas Economou, Oil Price Shocks: A Measure of the Exogenous and Endogenous Supply Shocks of Crude Oil [On-line], Oxford Institute for Energy Studies, United States of America, 2018, Available on: <<https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2016>> (Download history:28-01-2019).

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

دول منظمة الأوبك عقد العديد من الاجتماعات بغرض تخفيض حجم الإنتاج، ولكن الذي حدث بعد ذلك أن السوق العالمية للبترول سجلت عدم التزام دول الأوبك بالتخفيضات المقررة وبصفة خاصة فنزويلا وإيران، الأمر الذي لم يعط مصداقية قوية لمنظمة الأوبك في تنفيذ قراراتها، لينعكس ذلك في حدوث مزيد من الانخفاض في أسعار البترول نتيجة استمرار الفائض في البترول العالمي.

إلا أن الانهيار الحاد في سوق البترول سنة 1998 أدى إلى إدراك دول منظمة الأوبك أن سياستها وممارستها كانت أحد الأسباب الرئيسية في هذا الانهيار، لذلك فإن الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول الأوبك نتيجة انهيار أسعار البترول استطاعت تعليمها بعض الدروس البسيطة في مضمونها، وان كانت تخالف موروثها العتيق الذي يميل إلى الاختلاف على ما هو متفق عليه، ورغم أن العلم جاء متأخراً إلا أنها استطاعت خلال سنة 1999 أن تتفق على تخفيض إنتاج البترول، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البترول وتنامي دور منظمة الأوبك مرة أخرى.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: صدمات أسعار البترول خلال الألفية الثالثة (2000-2017)

عرفت أسعار البترول مطلع الألفية الثالثة منحى تصاعدياً لم تعرفه من قبل استمر لسنوات، إلا أنه مع وقوع الأزمة المالية 2008 انخفضت الأسعار، لتعود بعدها إلى الارتفاع لتنتهي أواخر 2014 ووصلت دون 40,7 دولار للبرميل سنة 2016، وهو ما يدل على أن السوق البترولية عرفت عدة صدمات يجب تحديد مسبباتها.

### أولاً- الصدمة البترولية 2004

تميزت سنة 2004 بارتفاع متواصل لأسعار البترول لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للبترول من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك إلى 36 دولار للبرميل وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في سنة 1987،<sup>2</sup> وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار البترول،<sup>3</sup> ومما لا شك فيه أن لهذه الثورة في الأسعار مجموعة من الأسباب الاقتصادية والسياسية التي يجب تحديدها.

**1- الأسباب الاقتصادية:** تتعدد الأسباب الاقتصادية المسببة للصدمة البترولية 2004 منها ما هو مرتبط بجانب العرض ومنها ما هو مرتبط بجانب الطلب.

**أ- زيادة الطلب العالمي على البترول:** كان التحسن الملحوظ في أداء الاقتصاد العالمي الذي شهد نمواً 5,1% خلال سنة 2004 دوراً هاماً في زيادة الطلب على البترول خلال السنة المذكورة التي وصل إلى 2,6 مليون برميل في اليوم مقارنة بنحو 1,9 مليون برميل في اليوم سنة 2003، وبذلك وصل الطلب العالمي على البترول إلى 82,2 مليون برميل في اليوم خلال سنة 2004.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> علي لطفي، مرجع سابق، ص، ص 186، 187.

<sup>2</sup> محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر" [على الخط]، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ع2، متاح على: < <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/10045> > (تاريخ التحميل: 28-2019)، ص 187.

<sup>3</sup> مريم شطبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، في: ندوة الوطنية حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 14 ماي 2015، ص 4.

<sup>4</sup> صندوق النقد العربي، "التقرير العربي الموحد 2005" [على الخط]، الكويت، 2005، متاح على: < <https://www.amf.org.ae> > (تاريخ التحميل: 28-01-2019)، ص، ص 3، 4، بتصرف.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

ب- سياسة الدول الغربية الضاغطة على الأسعار: أدت سياسة الضغط المنتهجة من الدول الغربية إلى تدهور حجم الاستثمارات الموجهة لتوسيع الطاقة الإنتاجية خاصة في دول الخليج وغيرها من دول أوبك، وبذلك عجزت القدرة الإنتاجية الاحتياطية للبترول عن مواجهة الزيادة غير المسبوقة التي طرأت على الطلب العالمي.

ج- عجز دول أوبك التي تنتج بأقصى طاقتها عن زيادة الإنتاج البترولي: بهدف تغطية الطلب العالمي المتزايد على البترول، وذلك بعد زياداتها المتكررة بما يتجاوز حصصها الإنتاجية ولكن دون أية فائدة ملموسة.

د- تأثير المضاربات في السوق المستقبلية: تتم المضاربة على مدار الساعة في أهم ثلاثة بورصات وهي أسواق نيويورك ولندن وسنغافورة، ويتم فيها التعامل بما يسمى البراميل الورقية<sup>1</sup>، التي يفوق التعامل بها على حجم التعامل في التداول الحقيقي للبترول، حيث تتضارب معها الآراء بخصوص السعر الذي يتراوح عنده برميل البترول في العقود الآجلة، وبالنظر إلى عوامل العرض والطلب المتأثرة بالتهديدات الموجهة نحو الإمدادات البترولية، وبتحكم التجار بسوق الطلب، مثل شركات الطيران الأمريكية التي دخلت منافساً في الطلب البترولي، بما تمتلكه من احتياطات مالية ضخمة وانخراط صناديق الاستثمار المالية العالمية في عمليات شراء البترول التي زادت من حدة المضاربة، ليصل حجم تعاملات المضاربين إلى أكثر من 20% سنة 2005.

هـ- انخفاض سعر صرف الدولار تجاه العملات الرئيسية الأخرى: العلاقة بين سعر الدولار وأسعار البترول هي علاقة عكسية، وارتفاع سعر صرف الدولار لا يكون بالضرورة نافعاً للدول المنتجة، ففي سنة 2005 انخفضت سعر الدولار حوالي 10% مقابل العملات الرئيسية اليورو والين، وهما أكثر عملتين بعد الدولار تستورد بهما دول الخليج المنتج الرئيسي للبترول، ومعه ارتفع سعر البرميل وفق سلة أوبك إلى 50,64 دولار للبرميل في نفس السنة.<sup>2</sup>

و- مشاكل الطاقة الروسية: دفع إفلاس شركة الروسية يوكوس الكبرى<sup>3</sup> إلى بيع أكبر الشركات التابعة لها "يوجانسك بتروليم" لشركة "روس بتروليم" وهي شركة بترولية حكومية<sup>4</sup> وهذا بدوره ساهم في وقف إنتاجها الذي يقدر بـ 20% من إنتاج روسيا وهذا ما ساهم في ارتفاع أسعار البترول.<sup>5</sup>

2- الأسباب السياسية: الوضع السياسي المتأزم في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في العراق وفلسطين، والأعمال التخريبية في السعودية، كما أن للإضرابات في نيجيريا والبرازيل والنرويج أدت إلى انخفاض إنتاجها والإضراب الذي أصاب الشركات البترولية الفنزويلية بالشلل سنة 2000 أثرت على التوقعات البترولية في السوق العالمية.<sup>6</sup>

كما أن الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003 أثراً على أسعار البترول، وهذا راجع لمكانة العراق في السوق الدولية للبترول من حيث الاحتياطات وتكلفة استخراج البترول فيه،<sup>1</sup> كما أن تعرض و-م-أ لتهديد بعض الدول

<sup>1</sup> البرميل الورقي هي التسمية التي تطلق على سعر البرميل في سوق الصفقات الآنية وتقترب كثيراً من مفهوم سعر البترول في بورصات البترول.

<sup>2</sup> قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص، ص 145، 148.

<sup>3</sup> معين الإمام، عصر الالعصمة عواقب الحرب على الإرهاب، ط1، المكتبة العربية السعودية، السعودية، 2008، ص 237.

<sup>4</sup> تامر إبراهيم كامل هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية وروسيا الاتحادية كقوتين صاعدتين، ط1، المكتب العربي للمعارف، الأردن، 2014، ص 288.

<sup>5</sup> ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ط1، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص، ص 24، 23.

<sup>6</sup> قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 145.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

بالعدوان كإيران بسبب تجارها النووية، وباعتبار إيران ثاني احتياطي علمي التي يبلغ 175,2 مليون برميل سنة 2017 حسب منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أثراً على أسعار البترول، وفي المقابل هددت إيران بغلق مضيق هرمز الذي يمر عبره إنتاج كل من الإمارات وقطر والكويت من البترول.<sup>2</sup>

أثبتت الأسباب النفسية لارتفاع أسعار البترول، المتمثلة بالأحداث السياسية، وقلق المضاربين، والحوادث والكوارث الطبيعية؛ أنها أعظم تأثيراً من أسباب العرض والطلب. وإن ما يشار إليه من أسباب اقتصادية ليس كافياً للوصول بأسعار البترول إلى ما وصلت إليه، فبالرغم من ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية في عدد من البلدان، يؤكد الواقع أن ذلك ليس سبب حقيقي لارتفاع الأسعار، بدليل وجود فائض يومي يتجاوز المليوني برميل يومياً، وبالتالي فإن العوامل النفسية المتعلقة بعدم الاستقرار العالمي هي السبب الرئيسي من ارتفاع الأسعار، وبشكل لا يقبل الشك كشف ارتفاع أسعار البترول بعد تبلور معالم هذا الاتجاه، أن ما يحرك الأسعار في الوقت الحاضر لا يعتمد فقط على مقدار ما تضخه الدول المنتجة، بل أيضاً يعتمد على عوامل أخرى تتحمل مسؤوليتها الدول المستهلكة.<sup>3</sup>

### ثانياً- الصدمة البترولية 2008

عندما أخذت أسعار سلة أوبك في الارتفاع المتواصل خلال سنتي 2005 و2006، الذي ارتفع من 36 دولار سنة 2004 إلى 50,6 و61,1 دولار للبرميل خلال السنتي 2005 و2006 على التوالي، إلا أن درجة التقلبات الأسبوعية تراوحت ما بين 0,3% إلى 2,2% سنة 2005، وتراوحت ما بين 0,5% و1,9% في سنة 2006، وفي سنة 2007 وعلى الرغم من تخطي المعدل الأسبوعي لأسعار سلة أوبك 80 دولار للبرميل في الأسابيع الأخيرة من سنة 2008، وعلى الرغم من أن أسعار البترول خلال سنة 2008 شهدت ارتفاعاً جاوزت 130 دولار للبرميل في جويلية 2008،<sup>4</sup> إلا أنها شهدت انخفاضاً وصل إلى ما دون 40 دولار للبرميل خلال ديسمبر من نفس السنة، نتيجة الأزمة المالية التي ألفت بضلالها على السوق البترولية باعتبارها لم تكن بمنأى عن التطورات الحاصلة للاقتصاد العالمي، التي انعكست على الطلب العالمي للبترول الذي اتجهت أسعاره نحو الانخفاض.<sup>5</sup>

ومن أهم العوامل التي لعبت دوراً رئيسياً في ارتفاع أسعار البترول خلال النصف الأول من السنة ما يلي:

**1- عامل المضاربة في الأسواق الآجلة على البترول:** فقد وجد أصحاب صناديق التحوط والصناديق الاستثمارية المنتشرة في جميع أنحاء العالم الصناعي التي تمتلك أموال ضخمة ضالتهم في السوق البترولية لجني أرباح كبيرة على المدى القصير، من خلال عمليات البيع والشراء للبراميل الورقية في تلك السوق.

<sup>1</sup> سفيان عمراني، مرجع سابق، ص 98.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 102.

<sup>3</sup> قصي عبد الكريم إبراهيم، مرجع سابق، ص 148.

<sup>4</sup> عبد الفتاح دندي، "الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار" [على الخط]، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2012، مج 38، ع 140، متاح على: <http://www.oapec.org/media/6869d60c->> 7d09-4ad2-90ab-1d77c5ef4ab6/159817080/OIL/149.pdf (تاريخ التحميل: 2019-01-28)، ص 29. بتصرف.

<sup>5</sup> صندوق النقد العربي، **التقرير العربي الموحد 2009** [على الخط]، الكويت، 2009، متاح على: <https://www.amf.org.ae> < (تاريخ التحميل: 2019-01-28)، ص 77.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

- 2- **انخفاض قيمة الدولار الأمريكي:** استمرار انخفاض قيمته أمام العملات الأخرى شجع على تدفق الأموال إلى سوق السلع والخدمات، وخاصة البترول في مسعى من المستثمرين للتحوط ضد التضخم وتقلبات أسعار العملات.
- 3- **المخاوف المتعلقة بانقطاع الإمدادات:** إضافة إلى المخاوف المتعلقة باحتمال انقطاع الإمدادات من بلدان غرب إفريقيا وخليج المكسيك بسبب العواصف التي ضربت المنطقة التي منها إعصار غوستاف والعاصفة الاستوائية آيك سنة 2005، وتعطيل البترول المصدر من ميناء فوس لافيرا الفرنسي بسبب إضراب العمال،<sup>1</sup> والاضطرابات في نيجيريا (2006-2008) والصراع المستمر في العراق، إضافة إلى انخفاض الإنتاج السعودي سنة 2007 بدلاً من ارتفاعه، يمكن إرجاعه إما لنضوب حقل الغوار، أو قرار سياسي متبع من طرف السعودية عملت من خلاله على تعديل الإنتاج بهدف المحافظة على استقرار الأسعار، وهذا ما أدى إلى استقرار شبه نسبي في إنتاج البترول.
- 4- **عدم قدرة منظمة الأوبك على زيادة العرض والإنتاج:** وهذا ما أدى إلى عدم مواكبة الإنتاج البترولي<sup>2</sup> للطلب عليه الذي ارتفع بنحو تسعة مليون برميل يومياً ما بين سنتي 2000 و2007،<sup>3</sup> أي أن السبب الرئيسي للصدمة البترولية هو ركود الإنتاج في ظل الطلب القوي.<sup>4</sup>

### ثالثاً- الصدمة البترولية 2014

بدأ انخفاض أسعار البترول في جوان 2014،<sup>5</sup> ليواصل الانخفاض خلال سنة 2015 بشكل ملحوظ لتصل إلى أقل مستوياتها منذ سنة 2015، حيث تراوحت المعدلات الشهرية لسعر سلة خامات أوبك ضمن نطاق واسع تراوح ما بين 33,6 و62,2 دولار للبرميل خلال أشهر السنة، وبلغ المتوسط السنوي للسلة 49,5 دولار للبرميل، مشكلاً بذلك انخفاضاً في حدود 46,7 دولار للبرميل، أي ما يعادل نسبة الانخفاض 48,5% مقارنة مع سنة 2014،<sup>6</sup> وتميزت هذه الصدمة بالعرض القوي والطلب الراكد.<sup>7</sup>

ونظراً لأهمية قضية تغيرات أسعار البترول وتداعياتها على الاقتصاد العالمي يجب معرفة مسبباتها، منطلقين من فرضية أن معادلة العرض والطلب ليست كافية لتفسير اتجاهات أسعار البترول، وإنما نفترض وجود مجموعة من العوامل مختلفة الأثر والاتجاه، تحدد مسارات أسعار البترول في السوق العالمية.<sup>8</sup>

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي **التقرير العربي الموحد 2008** [على الخط]، الكويت، 2008، متاح على: < <https://www.amf.org.ae> > (تاريخ التحميل: 2019-01-29)، ص 77.

<sup>2</sup> James Hamilton, **CAUSES AND CONSEQUENCES OF THE OIL SHOCK OF 2007-2008**, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH [On-line], Cambridge, England, 2009, Available on: < <https://www.nber.org/papers/w15002.pdf> > (Download history:28-01-2019), P, P 9, 10.

<sup>3</sup> Noël Amenc, **Oil Prices: the True Rôle of Spéculation** [On-line], EDHEC BUSINESS SCHOOL, France, 2008, Available on: < <https://www.nber.org> > (Download history:28-01-2019), P12.

<sup>4</sup> Andreas Economou , Previous reference, p 4.

<sup>5</sup> ضياء مجيد الموسوي، **الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014**، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 20.

<sup>6</sup> صندوق النقد العربي **التقرير العربي الموحد 2015** [على الخط]، الكويت، 2015، متاح على: < <https://www.amf.org.ae> > (تاريخ التحميل: 2019-01-28)، ص 111.

<sup>7</sup> Andreas Economou, Previous reference , P 4 .

<sup>8</sup> أسامة نجوم، **قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط** [على الخط]، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، متاح على: < <https://www.dohainstitute.org> > (تاريخ التحميل: 2019-01-28)، ص 2.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

1- تراجع الطلب العالمي على البترول بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي: تباطأ النمو الاقتصادي في الكثير من دول العالم وخاصة المستهلكين الكبار للبترول، حيث انخفض من 3,1% سنة 2012 إلى 2,9% سنة 2013، وتراوح بين 1,5%-1,3% خلال الفترة 2012-2013 في الدول الصناعية وتراوح بين 0,4%-1,4% في باقي الدول الأوربية الأخرى، في حين تراوح بين 4,1%-3,6% في الدول النامية، حتى دول الأوبك انخفض معدل النمو من 5,4% سنة 2012 إلى 2,7% سنة 2013.

2- الاهتمام بالطاقات البديلة: هناك اتجاه نحو استخدام الوقود الحيوي في عمليات التشغيل الاقتصادي للمشروعات وخطط التنمية في الدول المستهلكة، كما أن هناك استغلال الطاقة الشمسية في إنتاج الكهرباء بدل البترول الخام في كثير من دول العالم مما قلل من الطلب على البترول.

3- تزايد تأثير الشركات البترولية العالمية في التلاعب وتعطيل الإمدادات البترولية: هذا بسبب الهجمات الإرهابية والمتمردين، وتعطيل إنتاج تلك الشركات وأخذت تلك الشركات نوع من المضاربة على أسعار البترول، مما أدى إلى تذبذب الأسعار بين الارتفاع والانخفاض، كما حدث في سنة 2008 عندما شهدت أسعار البترول ارتفاعاً وصل إلى ما يقارب 105 دولار، لينخفض إلى 40 دولار للبرميل لترتفع إلى 75 دولار سنة 2011، ثم عادت إلى الانخفاض ليبلغ 58 دولار للبرميل في ديسمبر 2014.<sup>1</sup>

4- الزيادة في إنتاج البترول: تحققت الزيادة مع ارتفاع الإنتاج العالمي للبترول من 82,33 مليون برميل يومياً سنة 2007 إلى 92,65 مليون برميل يومياً سنة 2017، خاصةً بعد تزايد الإنتاج خارج الأوبك من 46,5 مليون برميل يومياً سنة 2007 إلى 61,1 مليون برميل يومياً سنة 2014،<sup>2</sup> وزيادة الاتجاه نحو استخدام الغاز الطبيعي محل البترول في كثير من الاستخدامات وعمليات الإنتاج والتشغيل،<sup>3</sup> خاصة مع بداية إنتاج الغاز الصخري في أمريكا الشمالية منذ سنة 2011،<sup>4</sup> وأدى ارتفاع أسعار البترول وأرباح الشركات البترولية خاصة الأمريكية منها إلى ابتكار في آليات الإنتاج وهو ما دفع إلى ارتفاع إنتاجها.<sup>5</sup>

5- ارتفاع قيمة الدولار: ارتفع صرف الدولار الأمريكي مقارنة بالعملات المختلفة، ففي جويلية 2014 بلغ رقمه القياسي حوالي 82 ليصل إلى 95 دولار للبرميل في فيفري 2015، وبما أن السلع التجارية في العالم مثل البترول تسعر بالدولار، فسعرها السوقي يتأثر بتقلباته، فعندما ترتفع قيمته تصبح هذه السلع منخفضة القيمة داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومرتفعة القيمة بالنسبة لباقي دول العالم، ومع ارتفاع قيمة الدولار يتحول البترول إلى منتج مرتفع

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص، ص 312، 313.

<sup>2</sup> British Petrillum, **BP Statistical review of world energy**, Previous reference, p 14.

<sup>3</sup> حيدر حسين آل طعمة، "هبوط أسعار النفط والتعاضد مع الصدمة دراسة في نمط الربع النفطي" [على الخط]، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2016، مج 8، ع 15، متاح على:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=111076> < (تاريخ التحميل: 28-01-2019)، ص 5.

<sup>4</sup> ممدوح سلامة وأخرون، **ذروة النفط والتحديات والفرص أمام دول الخليج**، ط1، دار الكتب القطرية، قطر، 2015، ص، ص 173، 205.

<sup>5</sup> Ichiro Fukunaga and others, **The effects of oil Price changes on the industry-level production and prices in the U-S and Japan** [On-line], the 20<sup>th</sup> Annual East Asia Seminar on Economics, Hong Kong, 26-27 June 2009, Available on: <http://www.nber.org/papers/w15791> > (Download history: 28-01-2019), p 2.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

التكلفة بالنسبة للدول الأخرى خارج الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يقلل الطلب العالمي عليه، وبالتالي تتزايد الضغوط على سعره نحو التراجع.

**6- تركيز الأوبك على الحصص بدلاً من الأسعار:** تعمل منظمة الأوبك على توازن السوق على نحو يضمن استقرار الأسعار أو يضمن استمرار ارتفاع الأسعار حتى لا يؤدي تراجعها إلى التأثير على إيرادات أعضائها، في ظل هذه الأهداف يفترض تدخل الأوبك من وقت لآخر لضبط العرض بما يتوافق مع تطورات الطلب، فيرفع العرض عندما يزيد الطلب وينخفض عندما يقل الطلب، وقد ظلت الأوبك تمارس هذا الدور تقريباً لفترة طويلة، غير أنها حرصت سنة 2015 في الدفاع عن حصصها السوقية بدلاً من الدفاع عن الأسعار، وذلك في محاولة لإجبار الأطراف المنتجة من خارج الأوبك على التعاون مع المنظمة في خفض الجماعي للحصص، بدلاً من تحميل الأوبك وحدها مسئولية توازن الأسعار على حساب حصتها في السوق العالمي للبترول.

لم يقتصر الأمر على ذلك،<sup>1</sup> وإنما بدأ بعض أعضاء الأوبك في تقديم خصومات سعرية للمستوردين كالسعودية التي قامت بتخفيض أسعار بترولها وتبعتها إيران والعراق والكويت، وبذلك فهي بمثابة حرب أسعار داخل الأوبك، ومن المؤكد لارتفاعها لا بد من تعاون الجميع من داخل الأوبك ومن خارجها، والسياسات الحالية لأوبك تستهدف إجبار المنتجين للانصياع للتعاون مع الأوبك، وإن كان بعض كبار المنتجين مثل روسيا وإيران ينظرون للموضوع من منطلق سياسي وليس اقتصادي، لذلك ربما لا تجدي محاولات الأوبك لجر هذه الدول نحو تخفيض إنتاجها.

**7- انخفاض تأثير المخاطر الجيوسياسية:** يعتبر عدم تأثير التطورات الجيوسياسية التي شهدتها بعض الدول العربية المصدر للبتترول كالعراق وليبيا على حجم الإنتاج، وهو ما جاء مخالفاً للتوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أسعار البترول خلال سنة 2014،<sup>2</sup> ونتيجة التوقع التأثير السلبي على العرض العالمي من البترول، غير أنه بد من الواضح أن حالة القلق من هذه المخاطر لم يكن لها مبرر عملي، حيث لم تتحول هذه المخاطر إلى واقع فعلي على الأرض يمكن أن يهدد تدفقات البترول من مناطق الإنتاج إلى أسواق المستهلكين، فالإنتاج لم يتأثر بالمخاطر الجيوسياسية، واستمرت الدول المنتجة في الضخ عند مستويات مرتفعة، مما أدى إلى تزايد العرض السوقي في الوقت الذي تراجع فيه الطلب، فقد تضاعف الإنتاج الليبي منذ جوان 2014 ثلاثة أضعاف تقريباً إلى 900 ألف برميل يومياً، على الرغم من أن ذلك يمثل نحو 60% من إنتاج ليبيا، كما أن الصراع مع تنظيم "داعش" لم يؤثر في

<sup>1</sup> أنظر إلى: - اتحاد المصارف الكويت، "مخاطر تراجع سعر النفط" [على الخط]، مجلة المصارف، اتحاد مصارف الكويت، الكويت، 2015، ع 135، متاح على: <www.kba.com.kw/flip/magazine/magazine-1491739476-02-2015.pdf> (تاريخ التحميل: 28-01-2019)، ص 9.

- غريغوري غوس، "هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية" [على الخط]، مركز بروكجز الدوحة، قطر، 2015، متاح على: <www.kba.com.kw/flip/magazine/magazine-1491739476-02-2015.pdf> (تاريخ التحميل: 28-01-2019)، ص 7-1.

-John Baffes and others, The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses; World Bank Group[On-line], Washington , 2015, Available on: <https://www.eia.gov/finance/markets/reports\_presentations/2016> (Download history:28-01-2019), P 13 , 14.

<sup>2</sup> منظمة الأقطار العربية المصدر للبتترول، تقرير الأمين العام السنوي، الحادي والأربعون [على الخط]، متاح على: <http://oapecorg.org> (تاريخ التحميل: 28-01-2019)، الكويت، 2014، ص 46.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

تدفقات البترول من العراق، وهو ما أدى إلى تلاشي التهديد من تأثير العرض العالمي للبترول نتيجة لهذا النوع من المخاطر، وبالتالي هدوء الضغوط على الأسعار نحو الارتفاع وبدء تراجعها، وقد كان للإنتاج السعودي الفضل الأكبر في تأمين مخاوف الأسواق من تأثيرات أية مخاطر جيوسياسية في المنطقة<sup>1</sup>.

كما يرجع قرار منظمة أوبك بتثبيت سقف الإنتاج عند 30 مليون برميل يومياً في نوفمبر 2014 لأسباب سياسية مبطنة تم تغليفها بعد اقتصادي، يتمثل في أن بعض دول الخليج البترولية خاصة السعودية، وبتنسيق مع واشنطن هدفت من وراء القرار لمعاينة إيران على سياساتها تجاه جملة من القضايا في المنطقة على رأسها سوريا، فضلاً عن مساعي الضغط عليها بخصوص ملفها النووي، كما يجري أيضاً معاينة روسيا على مواقفها وتصرفاتها بخصوص الأزمة الأوكرانية وقضايا الشرق الأوسط واستخدام إمدادات الطاقة للدول الأوروبية أداة للابتزاز السياسي.

### المطلب الثالث: الصدمة البترولية 2014 وتأثيرها على مختلف الاقتصاديات

تظل أسعار البترول المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي<sup>2</sup>، حيث ارتفاعه يؤدي إلى تحويل الدخول من الدول المستوردة إلى الدول المصدرة، ويعتمد هذا التأثير على مدى اعتماد الدول سواءً المنتجة أو المستهلكة على البترول هذا من جهة، ومن جهة أخرى على قدرة المستهلكين في ترشيد استهلاكهم وتخفيف الاعتماد على البترول. ومن المعلوم أن الاقتصاد العالمي أصابته موجات من الصعود والهبوط في أسعار البترول، ولصعوبة تشخيص نتائج كل هذه الموجات، يمكن إبراز نتائج آخر موجة عرفها الاقتصاد العالمي ألا وهي الصدمة البترولية 2014، وهذا لانعكاسها على مؤشرات الاقتصاد الكلي العالمي.

### أولاً- أثر الصدمة البترولية 2014 على الاقتصاد العالمي

لقد كان لانخفاض أسعار البترول منذ أواخر سنة 2014 انعكاسات كبيرة على الأوضاع الاقتصادية العالمية، حيث يُعد الاقتصاد العالمي أول المستفيدين من جراء انخفاض أسعار البترول<sup>3</sup>، ويظهر ذلك من خلال انعكاس انخفاض أسعار البترول على مختلف المؤشرات الاقتصادية، كالنمو الاقتصادي، البطالة، التضخم والتجارة الخارجية.

**1- النمو الاقتصادي:** شهدت سنة 2014 عدداً من التغيرات التي أثرت على نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن تلك التغيرات لم تؤثر في اتجاه واحد بل كانت متباينة من اتجاه التأثير، منها ما كان له تأثير إيجابي ومنها من كان له تأثير سلبي، ومن العوامل التي أثرت بالإيجاب على النمو الاقتصادي العالمي نجد انهيار أسعار البترول، فقد تراجعت أسعار سلة أوبك بما يقارب 45% خلال الفترة جوان- ديسمبر 2014، مقارنة بمستويات الأسعار المسجلة خلال النصف الأول من السنة لتتخفض بنسبة 49% سنة 2015، مما أثر سلباً على نمو الدول المصدرة للبترول، نتيجة الخسائر المسجلة في الإيرادات البترولية لتلك الدول.

<sup>1</sup> اتحاد المصارف الكويت، مرجع سابق، ص 9.

<sup>2</sup> المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة؟ [على الخط]، قطر، 2015، متاح على: <<https://www.dohainstitute.org>>، ص 9، بتصرف.

<sup>3</sup> عثمان عثمانية، "آثار انخفاض أسعار البترول على اقتصاديات دول العالم: دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت"، في: الملتقى الدولي حول انعكاسات اختيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، جامعة المديّة، الجزائر، 07-08 أكتوبر 2015، ص 9، ص 10.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

على ضوء ما سبق حقق الاقتصاد العالمي نمواً يقدر بـ1,4%، 1,8% خلال سنتي 2013، 2014 على الترتيب،<sup>1</sup> لتشهد سنة 2017 تعافي النمو الاقتصادي العالمي حين بلغ 3,8%<sup>2</sup> بعد ما شهد تباطؤ سنة 2016، حيث تراجعت معدلات النمو من 3,2% سنة 2015 إلى 3,1% سنة 2016، يرجع ذلك لأسباب تعود بدرجة رئيسية إلى تباطؤ النمو في اقتصاديات الدول الصناعية.<sup>3</sup>

وعلى مستوى المجموعات الدولية المختلفة تراجع معدل النمو الاقتصادي للدول الصناعية التي تستحوذ على 49,5% من الاستهلاك العالمي للبترول، من 2,1% سنة 2015 إلى 1,6% سنة 2016 ليرتفع إلى 2,2% سنة 2017، ومن بين الدول الصناعية نجد الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجع فيها معدل النمو من 2,6% سنة 2015 إلى 1,6% سنة 2016 ليرتفع إلى 2,2% سنة 2017، كما تراجعت معدل النمو في منطقة اليورو وإن كانت بدرجة أقل من 2% سنة 2015 إلى 1,7% سنة 2016 ليرتفع إلى 2,1% سنة 2017.

وفي المقابل ارتفع معدل النمو في اقتصاديات بقية دول العالم الأخرى لتصل إلى 4,6% سنة 2017 بعد أن كانت 4,2% و4% خلال سنتي 2016 و2015 على التوالي، حيث تباطأ معدل النمو في اقتصاد مجموعة الكومنولث<sup>4</sup> من 2,8% سنة 2015 إلى انكماش بلغ 0,3% سنة 2016 ليرتفع إلى 2,1% سنة 2017، ويرجع ذلك إلى تعافي الاقتصاد الروسي الذي سجل نمو بلغ معدل النمو 1,8% سنة 2017 مقابل انكماش قدر بـ0,2% سنة 2016 و3,7% سنة 2015 على الترتيب، ويرجع ذلك إلى تحسن صرف الروبل الروسي مقابل العملات الرئيسية، حيث تحسن الروبل في سنة 2016 بـ20,1% مقابل الدولار، ونسبة 24,7% أمام اليورو، في حين تراجع الروبل سنة 2017 أمام الدولار الأمريكي واليورو بنسب 6,3% و6,8% على التوالي.

**2- التضخم:** شهد معدل التضخم تبايناً بين الدول النامية والمتقدمة، بالنسبة إلى الدول المتقدمة استقر معدل التضخم في سنة 2014 عند 1,4% وهو نفس المعدل المحقق سنة 2013، لينخفض إلى 0,3% و0,8% خلال سنتي 2015 و2016 على التوالي، ليرتفع إلى 1,7% سنة 2017، وقد تضافرت عدة عوامل لتحقيق هذا الاستقرار أهمها: الانخفاض الحاد في أسعار البترول خاصة بعد النصف الثاني من سنة 2014، والإجراءات التقشفية التي انتهجتها منطقة اليورو للسيطرة على الديون السيادية، وارتفاع معدلات البطالة في ظل زيادة أعداد العاطلين، في المقابل ساهم ارتفاع كل النمو الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية وكندا وارتفاع الضريبة على المبيعات في اليابان في ارتفاع معدل التضخم بتلك الدول.

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2015 [على الخط]، الكويت، 2015، متاح على: <<https://www.amf.org.ae>> (تاريخ التحميل: 2019-01-29)، ص، ص 23، 24.

<sup>2</sup> صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2018 [على الخط]، الكويت، 2018، متاح على: <<https://www.amf.org.ae>> (تاريخ التحميل: 2019-01-29)، ص 2.

<sup>3</sup> منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، الثالث والأربعون 2017 [على الخط]، الكويت، 2017، متاح على: <<http://oapec.org>> (تاريخ التحميل: 2019-01-28)، ص 39.

<sup>4</sup> مجموعة الكومنولث رابطة الشعوب البريطانية المعروفة بدول الكومنولث الإنجليزية معروفة كذلك الكومنولث البريطاني، وهو عبارة عن اتحاد طوعي مكون من 52 دولة جميعها من ولايات الإمبراطورية البريطانية سابقاً باستثناء موزمبيق ورواندا.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

أما معدل التضخم في مجموعة الدول النامية واقتصاديات السوق الناشئة الأخرى انخفض من 5,9% سنة 2013 الى 5,1% سنة 2014، ليشهد التضخم انخفاضاً مرة أخرى من 4,3% سنة 2016 الى 4% سنة 2017، وقد ساهم في هذا الانخفاض التراجع المسجل في أسعار البترول وانخفاض أسعار المواد الأولية والسلع الغذائية في هذه السنة، وقد شهدت الدول النامية انخفاضاً في معدلات التضخم باستثناء رابطة الدول المستقلة التي شهدت ارتفاعاً في معدلات التضخم رغم تراجع أسعار البترول وانكماش الناتج في عدد من تلك الاقتصاديات، وتمثل المصدر الأساسي للضغوط التضخمية في دول المنطقة في ارتفاع كلفة ورسوم الشحن والتأمين الخاصة بالواردات في هذه الدول نظراً لظروف عدم الاستقرار التي مرة بها المنطقة.

**3- التجارة وميزان المدفوعات:** اتسمت التجارة العالمية بارتفاع معدلات نموها خلال العقود الثلاثة الماضية، ونظراً للأزمة المالية 2007 وأزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو التي تساهم بنحو 30% من التجارة الدولية، وانخفاض أسعار البترول والسلع الأساسية الأخرى، تراجعت التجارة الخارجية التي بلغت معدل نموها 3,4% سنة 2014، وهو معدل أقل من معدل نمو التجارة العالمية خلال سنتي 2013، 2015، المقدر بـ 3,5%، 2,8% على التوالي، ومن بين عوامل ضعف التجارة الخارجية هو السياسة الحمائية هذه من جانب، ومن جانب آخر في الوقت التي أصبحت فيه الصين القوة التجارية الأولى في العالم بفضل نمو صادراتها، قامت بالحد من اعتمادها على المدخلات المستوردة في الصادرات، حيث انخفضت هذه المدخلات من 50% سنة 2000 إلى 35% سنة 2015، وهو ما أثر سلباً على حركة التجارة الخارجية.

على مستوى الدول المتقدمة ارتفع نمو صادراتها لتبلغ 4,2% سنة 2017 بعد أن كان 2,3% سنة 2016 و 3,3% سنة 2014 مقابل 3,1% سنة 2013، كما ارتفع نمو وارداتها بـ 3,3% سنة 2014 بعد أن كان 2,1% سنة 2013، ولعل التحسن النسبي في نمو الاقتصاد الأمريكي والتطور الإيجابي النسبي في منطقة اليورو من بين العوامل التي ساعدت في هذا التحسن.

وفي المقابل انخفض معدل نمو صادرات الدول النامية والاقتصاديات الناشئة ليلعب 6,4% سنة 2017 مقابل 2,6%، 3,4%، 4,6% خلال السنوات 2016، 2014، 2013 على التوالي، وهذا انعكاس لانخفاض أسعار البترول والمواد الأولية الأخرى، حيث يتركز إنتاجها في الدول النامية، كما وارداتها حققت معدل نمو منخفضاً بلغ 3,7% سنة 2014 مقابل 5,5% سنة 2013.

### ثانياً- أثر الصدمة البترولية 2014 على اقتصاديات الدول العربية

انعكست التطورات الاقتصادية على اقتصاديات الدول العربية ذلك بحكم انفتاحها على العالم، بل أن هناك قوى داخل المنطقة تحكم أداء الاقتصاديات العربية، ورغم أن تلك الاقتصاديات لم تتأثر في اتجاه واحد بل كانت متباينة من حيث اتجاه التأثير، حيث كان لبعض الدول أثراً إيجابياً وسلبياً بحكم عدم تجانس الاقتصاديات العربية. ويمكن توضيح أثر الصدمة على الاقتصاديات العربية من خلال الاستعانة بمجموعة من المؤشرات الاقتصادية هي:

**1- النمو الاقتصادي:** ساهم البترول في بعض الدول البترولية الى انخفاض الناتج للنصف، لذا فانخفاض سعره انعكس سلباً على معدلات النمو من خلال ثلاثة قنوات، تمثلت الأولى في انخفاض العائدات البترولية، ومن ثم

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

انخفاض مكونات الناتج، أما الثانية تمثلت في انخفاض الإنفاق الحكومي، خاصة على مشاريع البنية الأساسية، التي تعد أحد محركات النمو في تلك الدول، أما الثالثة تمثلت في انخفاض الحافز على الاستثمار في قطاع البترول نظراً لانخفاض العائد المتوقع وكذلك عدم وضوح الرؤية المستقبلية، ومن ثم انخفاض معدل النمو في الدول البترولية.

اختلف التأثير الفعلي لأسعار البترول على النمو من دولة لأخرى نظراً لقيام بعض الحكومات خاصة الحكومات المتمتعة بمستوى عالي من الاحتياطات الوقائية، أو تلك المتمتعة بمستويات منخفضة من المديونية الحكومية إلى استمرار تبني سياسات للتعويض خسائر الإيرادات البترولية من خلال سحبها من أصولها الاحتياطية، أو من خلال الاستدانة، كما أن تلك الدول قامت بزيادة إنتاجها من البترول لتعويض تأثير انخفاض الأسعار، لذا على الرغم من انهيار أسعار البترول إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي سجلت نمواً ايجابياً سنة 2015، فيما لم تتمكن ليبيا واليمن من الحد من آثار تلك التداعيات على اقتصادياتها فحققت انكماشاً، نظراً للتطورات السياسية غير مواتية بها، أو الدول المستوردة للبترول حققت مكاسب من انخفاض أسعار البترول نتيجة انخفاض فواتير وارداتها البترولية وتراجع تكلفة دعم أسعار دعم الطاقة، كما أن تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة اليورو التي تعد الشريك التجاري الأول لدول المغرب العربي ومصر أثر سلبياً على صادراتهم لدول الاتحاد، كما أن السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر الذين يساهمان بنسبة كبيرة من الناتج المحلي لمصر وتونس ولبنان، تأثرت سلباً ببعض الأحداث غير مواتية التي تعرضت لها تلك الدول، كذلك بظروف الأوضاع الداخلية لبعض الدول العربية بصفة عامة.

**2- التضخم:** شهدت معدلات التضخم في الدول العربية البترولية انخفاضاً، نظراً للتأثير الإيجابي لانخفاض أسعار البترول والغذاء، وارتفاع قيمة بعض دول المجموعة المرتبطة بالدولار، أما ليبيا والعراق فقد شهدت الدولتان ارتفاعاً في معدلات التضخم نظراً للأوضاع الداخلية غير مواتية التي أثرت على انتظام مستويات عرض السلع الأساسية.

أما الدول العربية المستوردة للبترول فقد استفاد عدد منها من تراجع الأسعار العالمية للبترول، فيما لم يستفد البعض الآخر من انخفاض هذه الأسعار، نظراً لانعكاس الأسعار العالمية للبترول على أسعار الطاقة داخل تلك الدول التي تم تحديد أسعارها إدارياً، بل إن بعض دول المجموعة مثل مصر أجرت تخفيضاً جزئياً لدعم الطاقة، ومن ثم فالأمر النهائي هو ارتفاع أسعار الطاقة في السوق المحلية لتلك الدول، وهو ما ساهم في توليد بعض الضغوط التضخمية، من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن انخفاض أسعار بعض دول المجموعة خاصة تلك التي تمر بتحويلات سياسية، وتحويل عجز الموازنة بزيادة عرض النقود في بعضها لا يزال يولد ضغوطاً تضخمية، كمنحصة فقد شهد معدل التضخم غير المرجح المقاس بالتغيرات في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للدول العربية كمجموعة باستثناء سوريا، انخفاضاً من 5,2% سنة 2013 إلى 5% سنة 2014.

**3- التجارة الخارجية:** هيمنة صادرات الوقود والمعادن على هيكل الصادرات العربية، حيث بلغت نسبة مساهمتها من إجمالي الصادرات 70% سنة 2015، وكان لانخفاض أسعار البترول أثر سلبي على عائداتها، سواء كانت الدول البترولية أو غير البترولية، ويرجع ذلك لانخفاض أسعار المواد الأولية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، خاصة منطقة اليورو وهي الشريك التجاري الأهم لعدد من الدول العربية خاصة دول المغرب العربي، لذا فإن الأثر النهائي تمثل في انخفاض صادرات السلع والخدمات الدول العربية بنسبة 27,4% سنة 2015.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

أما بالنسبة إلى واردات السلع والخدمات الدول العربية، انخفضت في الدول المستوردة للبترول نظراً لما يمثله البترول من أهمية نسبية ل وارداتها، مما انعكس انخفاض أسعار السلع الغذائية بالإيجاب على قيمة واردات الدول العربية، وخاصة أن دول العربية تستورد بأكثر من 35 مليار دولار سنوياً سلعاً غذائية، كما ساهمت الأوضاع المضطربة في ليبيا وسوريا واليمن ساهمت في الحد من الواردات، وفي نفس الوقت لا يمكن إغفال ضغط الإنفاق الحكومي في الدول العربية البترولية على فاتورة الواردات التي انخفضت بنسبة 3,7% سنة 2015.

وننتج عن ذلك تراجع قيمة صادرات بنسبة أكبر من نسبة تراجع قيمة الواردات سنة 2015، فقد تحولت الدول العربية من كونها تحقق فائض في ميزانها التجاري منذ عشرات السنين، إلى تحقيق عجز بلغ نحو 52 مليار دولار سنة 2015 مقابل فائض بلغ 294 مليار دولار سنة 2014.

**4- البطالة:** انعكست التطورات التي شهدتها المنطقة العربية والعوامل الخارجية على معدلات البطالة في المنطقة العربية، على ضوء اعتماد النمو في الدول العربية البترولية بشكل كبير على الإنفاق الحكومي الذي تأثر بتراجع الإيرادات البترولية، حيث تبنت هذه الدول إجراءات لضبط الإنفاق وتحقيق الانضباط المالي أثر بعضها على مستويات التعيين في القطاع العام في تلك الدول، كذلك كان معدل البطالة أعلى في الجزائر وليبيا والعراق على ضوء الضغوطات التي تواجه الموازنات الحكومية بهذه الدول، ولم يكن بوسعها المحافظة على وتيرة التوظيف في القطاع العام. أما الدول المستوردة للبترول بالرغم من الانكماش الايجابي لانخفاض أسعار البترول على موازنتها، إلا أنها تأثرت سلباً بانخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات السياحية، كما أن لتباطؤ النمو بمنطقة اليورو انعكس سلباً على التشغيل لا سيما في دول المغرب العربي نظراً للارتباط الكبير بين الجانبين.<sup>1</sup>

### ثالثاً- الإجراءات المتخذة لمواجهة الصدمة البترولية 2014

لم تقف الدول المنتجة للبترول مكتوفة الأيدي إزاء انهيار أسعار البترول سواء كانت هذه الدول من منظمة الأوبك أو خارجها، وقامت بالعديد من الإجراءات منها عقد اجتماعين الأول تم في الجزائر والثاني في فيينا.

**1- اجتماع الجزائر:** نظمت الجزائر خلال الفترة 26-28 سبتمبر 2016 أعمال منتدى الاقتصاد العالمي الخامس عشر، وطبع لقاء الجزائر تواصل مُنهج بين أطراف العملية البترولية من داخل الأوبك وخارجها بلغ عددها 54 دولة، وكان منتظراً من الاجتماع التوصل إلى بناء أرضية مشتركة بين منتجي البترول والمستهلكين الكبار حول تجنب تراجع أسعار البترول إلى ما دون 40 دولار للبرميل والتوصل لسعر عادل تراوح بين 50-60 دولار للبرميل، كما مهد الطريق لاجتماع فيينا في نوفمبر 2016.<sup>2</sup>

**2- اجتماع فيينا:** عقد الاجتماع رقم 171 لمنظمة الأوبك في فيينا بالنمسا يوم الأربعاء 30 نوفمبر 2016، من أجل إيجاد حل للاختلال الذي تعاني منه السوق البترولية، وذلك من خلال تعزيز الحوار والتعاون بين الدول المنتجة للبترول، وقد خرج هذا الاجتماع بمجموعة من القرارات يمكن ذكر أهمها:

<sup>1</sup> صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2016، مرجع سابق، ص، ص 17، 22.

<sup>2</sup> بشير مصيطفى، اقتصادنا: الفرصة المتبقية، ط1، دار جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص، ص 185-188.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

- تنفيذ القرار الصادر في مؤتمر الجزائر القاضي بتحديد سقف إنتاج الأوبك عند 32,5 مليون برميل يومياً، وذلك بتخفيضه بنحو 1,2 مليون برميل في اليوم، وتم الاتفاق على تنفيذ هذا القرار بداية من الفاتح جانفي 2017.
- الموافقة على التوصية الصادرة في اتفاق الجزائر القاضي بإضفاء الطابع المؤسسي على إطار التعاون بين دول الأوبك والدول المنتجة من خارج الأوبك على أساس منتظم ومستدام.
- تخفيض الدول المنتجة غير الأعضاء في منظمة الأوبك لإنتاجها بـ 558 ألف برميل يومياً.
- إنشاء لجنة مراقبة رفيعة المستوى تتألف من وزراء البترول لكل من الجزائر، الكويت، فنزويلا واثنين من خارج الأوبك وبمساعدة أمانة الأوبك وذلك من أجل مراقبة تنفيذ الاتفاق.<sup>1</sup>

### المبحث الرابع: الصدمات البترولية ولعنة الموارد

يمثل العثور على كنز ضمان لمستقبل سعيد غير أن العديد من الدراسات أثبتت لغزاً محيراً، يظهر أن الدول التي تمتلك موارد طبيعية، أو كانت معدلات نمو أسعارها مرتفعة، يجعل من أثرها على الدول صاحبة الموارد بمثابة لعنة أكثر من كونها نعمة، علاوة على ذلك جعلت العديد من حكوماتها يهتمون القطاع الإنتاجي لتظهر أعراض اللعنة.

### المطلب الأول: الآلية الاقتصادية لانتقال لعنة الموارد

رُبطت لعنة الموارد عبر صلة غير دقيقة بسلسلة من الآثار المعروفة التي تندرج تحت تسمية المرض الهولندي، غير أنه من الأهمية التأكيد على المرض الذي هو نتيجة تدفقات العملات الأجنبية بمبالغ كبيرة في فترات وفرة الموارد الطبيعية،<sup>2</sup> أو ارتفاع أسعار هذه الموارد أو البن وتجارة المخدرات غير مشروعة في كولومبيا خلال الفترة 1968-1982، أو الحصول على مساعدات أجنبية كالمساعدات التي حصلت عليها غانا سنة 1982.<sup>3</sup>

### أولاً- أطروحة لعنة الموارد المفهوم والأبعاد

يمكن اعتبار الموارد الطبيعية أصلاً ينتمي لحفاظة تتكون من أصول ورؤوس أموال أخرى مادية ومالية وبشرية واجتماعية، وإدارة هذه الحفاظة بطريقة جيدة ومستدامة لمضاعفة عائداً وفوائدها بمرور الوقت هو استثمار جيد، كما أنها مصدر رئيسي للتنمية المستدامة، وعدم استغلالها بطريقة مثلى تؤدي إلى لعنة الموارد.<sup>4</sup>

صاغ الباحث ريتشارد أوتي سنة 1993 مصطلح "لعنة الموارد الطبيعية" وقدمه للنقاش العلمي في كتابه "Sustained Development in Mineral Economies : The Resources Crse"<sup>5</sup>، ويرجع ذلك

<sup>1</sup> خومية فنيحة، مرجع سابق، ص، ص 70، 71.

<sup>2</sup> صبرينة يونس، النقط وإشكالية التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة وفاء القانونية، مصر، 2017، ص 244.

<sup>3</sup> سيد طه بدوي، مرجع سابق، ص، ص 154-156.

<sup>4</sup> هشام عبد الله سليمان، "دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق" [على الخط]، مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، 2015، ع25، متاح على: < <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=107181> > (تاريخ التحميل: 26-03-2019)، ص 4.

<sup>5</sup> بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطلح، "الموارد الطبيعية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر" [على الخط]، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014، ع 15، متاح على: < <http://revues.univ-biskra.dz/index.php/rem/article/view/1118> > (تاريخ التحميل: 26-03-2019)، ص 298.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

يربطه بالمتغيرات الاقتصادية أو السياسية، وعادة اكتشاف الموارد واستخراجها أو ارتفاع أسعارها يؤدي للمزيد من التنمية المتوازنة والمستدامة بدل من أن يكون معوقاً لها في كثير من الأحيان، لكن حدث نقیض ذلك وهو ما اصطلح عليه "لعنة الموارد" التي تشير إلى العلاقة السلبية الموجودة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي، أو اضطراب تأثير تقلبات الأسعار على السلع الأساسية، أو التأثير السلبي للموارد الطبيعية على الجانب السياسي، أو الديمقراطي أو الفساد أو كانت سبباً في الصراعات والحروب الأهلية.

كما أن التنمية القائمة على تصدير الموارد سلبية من حيث بطئ النمو وضعف التنوع الاقتصادي، ويأتي هذا نتيجة تقلبات أسعارها ارتفاعاً وانخفاضاً مع الاعتماد عليه بوصفه مورداً أساسياً من دون التنوع، وهو ما يؤدي إلى تراجع مؤشرات الرفاهية الاجتماعية وارتفاع مستويات الفقر واللامساواة مع الاستخدام غير العقلاني لهذه الموارد، وينعكس ذلك سلباً على البيئة وظهور الفساد، والتسلط في الحكم، وانتشار الصراعات والحروب، لذلك أن الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية في معيشتها تصبح في نهاية المطاف مضطربة اقتصادياً وأكثر سلطوية، إذ يبدو أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية كان أداؤها أسوأ من الدول فقيرة بها، وهو ما يصطلح عليه بـ "مفارقة الوفرة".<sup>1</sup>

وتثير هذه المفارقة حيرة وصانعي السياسة، لأن وقوع الدول الغنية بهذه الموارد في أزمة اقتصادية وسياسية عاصفة هو أمر يثير الدهول والحيرة، لكون لها تبعات عالمية، فإذا كانت الموارد مرشحة لتوليد الفقر، واللامساواة، والأزمات السياسية داخل الدول المصدرة لها، فان من شأن هذه الأزمات توليد صدمات بترولية جديدة تنطوي على عواقب وخيمة لا يمكن التنبؤ بها.<sup>2</sup>

تعني "لعنة الموارد" في أضيق أشكالها العلاقة العكسية بين زيادة الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية ومعدلات النمو الاقتصادي، وتحديدًا تلك الموارد غير المتجددة مثل المعادن والبترول والوقود عمومًا، وهناك العديد من الأمثلة عن دول أصابتها لعنة مواردها مثل نيجيريا، فقد حصلت على عوائد من البترول تقدر بنحو 223 مليار دولار بين سنتي 1999 و 2007، إذ يشكل البترول 90% من صادراتها، وعلى الرغم من ذلك فشلت في تعزيز سيادة القانون والابتكار وروح المبادرة وعجزت على تنويع اقتصادها، وعلى الرغم من تدفق مليارات الدولارات منذ السبعينيات نجد أن 70% من النيجيريين يعيشون على ما يعادل أقل من دولار واحد في اليوم، ويأتي ترتيب نيجيريا 159 من أصل 197 دولة في مؤشر التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة، ويشير تقرير الاستخبارات الأميركية لسنة 2005 أن نيجيريا تكون في طريقها للتحويل إلى دولة فاشلة، كما يوجد في فنزويلا ثروة بترولية تفوق أي دولة أخرى في أميركا اللاتينية، ومع ذلك يعيش ثلثي سكانها في حالة فقر.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> دحمان عبد الحق، جواهره إدريس، "تحليل الانحدار لنموذج تأثير إنتاج النفط في الديمقراطية في سياق أطروحة "لعنة الموارد" [على الخط]، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سياسات عربية، قطر، 2014، ع 9، <[https://siyasarabiya.dohainstitute.org/ar/issue009/Documents/Siyassat09-2014\\_Issue.pdf](https://siyasarabiya.dohainstitute.org/ar/issue009/Documents/Siyassat09-2014_Issue.pdf)>، ص 84-85.

<sup>2</sup> طالب حسين حافظ، "دولة الريع النفطي وبناء الديمقراطية العراقية نموذجاً" [على الخط]، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2015، ع 63، متاح على: <<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=117140>> (تاريخ التحميل: 26-03-2019)، ص 188.

<sup>3</sup> دحمان عبد الحق، جواهره إدريس، مرجع سابق، ص 85-87.

### ثانياً- نظرية المرض الهولندي

لا يُعد المرض الهولندي فيروساً أو وباءً يصيب الإنسان، ولن تجد له تعريف يذكر في كتب الطلب والأمراض والأوبئة، لكنه مصطلح اقتصادي يعرف باسم العلة الهولندية، أو العلة الربعية، أو لعنة الموارد الطبيعية.<sup>1</sup>

**1- مفهوم المرض الهولندي:** استخدم مصطلح المرض الهولندي لأول مرة في مقال نشر سنة 1977 في مجلة "The Economist" البريطانية الذي حاول تفسير ظاهرة كانت تواجه الاقتصاد الهولندي،<sup>2</sup> حدثت بسبب اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال سنة 1959، نتج عن تصديره أرباح ضخمة من العملات الأجنبية، أدت الى ارتفاع الطلب على الجيلدر وبالتالي ارتفاع سعر صرفه، مما أدى إلى فقدان تنافسية صادراتها غير غازية، أي أن المرض الهولندي أستخدم كوصف لحالة انخفاض في أداء صادرات البلد نتيجة ارتفاع سعر الصرف بعد اكتشاف مورد طبيعي مثل البترول أو الغاز،<sup>3</sup> وأدى إلى انكماش القطاعات التجارية الأخرى وتقلص الصناعات التحويلية وإضعاف جانب التصنيع في الاقتصاد نوعاً ما، وأصبحت هذه الظاهرة مثلاً شهيراً يستشهد به الاقتصاديون.<sup>4</sup>

أي أن المرض الهولندي يشير إلى الآثار غير المرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية وخصوصاً القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، وسمي كذلك نسبة إلى حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت المجتمع الهولندي بعد اكتشاف كميات كبيرة من البترول والغاز في بحر الشمال، ثم سرعان ما ترتب عن ذلك تراجع كبير في الاقتصاد الهولندي وانكماش في قطاع الصناعة التحويلية خاصة.<sup>5</sup>

وهو ما دفع الى تفسير هذه الظاهرة وشرح العوامل والأسباب التي دفعت الاقتصاديات الربعية إلى الانهيار والاختلال في موازين مدفوعاتها على المدى البعيد، ومن أبرز المنظرين الذين خاضوا في موضوع المرض الهولندي نجد كل من (1982) Petter Neary و(1984) Max Corden، وأعمال (1976) Gregory، بالرغم من أنه لم يذكر مصطلح المرض الهولندي بأصح العبارة إلى أنه تناول نفس مضمون هذه الظاهرة الاقتصادية.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> بنوجعفر عائشة، "أثر العلة الهولندية على سعر الصرف -دراسة حالة الجزائر-"، في: الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 3.

<sup>2</sup> Jean-Philippe Koutassila, "**Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun**"[On-line], Centre d'économie du développement, Université Montesquieu-Bordeaux IV, N24, France, 1998, Available on: <<https://ideas.repec.org/p/mon/ceddtr>> (Download history: 28-01-2019), P, p 1, 2.

<sup>3</sup> Owen Barder, "**A Policymakers' Guide to Dutch Disease What is Dutch Disease, and is it a problem?**" [On-line], Center for Global Development, N 91 , 2006 , Available on: <[https://www.cgdev.org/sites/default/files/8709\\_file\\_WP91.pdf](https://www.cgdev.org/sites/default/files/8709_file_WP91.pdf)> (Download history: 28-01-2019), p 3.

<sup>4</sup> نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة الخليج العربي في التنوع الاقتصادي، مرجع سابق، ص 37.

<sup>5</sup> حلبي حكيمة، "ربوع النفط بين اللعنة، الفساد وتداعيات الأزمة الحالية: قراءة في أوجه النفط السلبية في الجزائر"، في: الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 4.

**- أنظر الي: -** محمد عباس أحمد الباري، الصددمات الخارجية التجارية وتأثيرها على الاقتصاد المصري [على الخط]، مذكرة ماجستير غير منشورة، ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، ص، ص 26-30.

<sup>6</sup> بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة، "حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الربعية" [على الخط]، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميله، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية، الجزائر، 2017، مج1، ع 4، متاح على: <[www.centre-univ-mila.dz/fbej/pdf/4eme-edit/20.pdf](http://www.centre-univ-mila.dz/fbej/pdf/4eme-edit/20.pdf)> (تاريخ التحميل: 28-01-2019)، ص 269.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

2- المرض الهولندي وصددمات أسعار البترول: تعد صددمات أسعار البترول أحد الصدمات الخارجية، التي ترتبط بالمرض الهولندي الذي يتناول آثار الصدمات الخارجية التي يتعرض لها اقتصاد، إما على إعادة تخصيص عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد، وأثر هذه الصدمات على الأسعار النسبية وسعر الصرف الحقيقي.

وهمة الوصل بين الصدمات الخارجية الموجبة وبين تراجع التصنيع هو الارتفاع الحقيقي للعملة الوطنية في شكل ارتفاع للأسعار النسبية للسلع المحلية، ويحدث هذا عندما تستخدم الدولة هذه الزيادة الموازية في شراء المزيد من السلع المحلية، ويحدث هذا عندما تستخدم الدولة هذه الزيادة الموازية في شراء المزيد من السلع المحلية، حيث يتوسع قطاع السلع المحلية على حساب قطاع سلع التجارة وخاصة القطاع الصناعي، فيما يشبه المرض الخبيث، حيث هذه التغيرات عادة ما تعكس أثري كل من الإنفاق وأثر انتقال عناصر الإنتاج.<sup>1</sup>

### ثالثاً- النماذج المفسرة للمرض الهولندي

تهدف هذه النماذج الى تحليل انحرافات الناتج الداخلي الخام نتيجة تأثير ارتفاع أسعار الصادرات أو كمياتها في ظل اقتصاد مفتوح، وتوضح هذه النماذج الآثار السلبية لصادرات قطاع ما على القطاعات الأخرى، ومن أبرز هذه النماذج نموذج (1976) Gregory الذي حاول تحليل آثار القطاع الاستخراجي في أستراليا، ونموذج Corden (1984) الذي حاول تفسير التأثيرات المترتبة على المرض الهولندي.<sup>2</sup>

1- نموذج غريغوري 1976: ركزت دراسة غريغوري على التغيرات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الأسترالي بعد التطور الذي شهده القطاع الاستخراجي، وخلاصة ما توصلت إليه أن وفرة الموارد الطبيعية تؤدي إلى زيادة الصادرات من الموارد الاستخراجية، وبالتالي حدوث فائض في الميزان التجاري، مما يترتب عليه ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية، مما يترتب عليه انخفاض الصادرات غير الموارد الاستخراجية لضعف قدرتها على منافسة السلع الأجنبية، وارتفاع معدل التضخم المحلي خاصة السلع غير القابلة للتبادل التجاري.<sup>3</sup>

وجوهر النموذج الذي وضعه غريغوري جاء لتفسير تأثير الأسعار المحلية على بنود الميزان التجاري لاقتصاد صغير، الذي اعتمد في بناء نموده على الميزان التجاري وتجاهل تدفقات رؤوس الأموال، وأن السلع الأجنبية بديل عن سلعها المحلية، كما افترض ثبات معدلات التبادل الدولية ووجود قطاعين الأول يمثل السلع القابلة للتجار والثاني هو السلع غير قابلة للتجار،<sup>5</sup> كما أن الأسعار العالمية للصادرات الواردات الأسترالية مستقلة عن أسعارها المحلية والتغيرات والتغيرات في الأسعار بين السلع المتداولة والسلع غير متداولة تتأثر بتغيرات سعر الصرف. ويمكن تفسير نموذج غريغوري بالاستعانة بالشكل رقم (02-05).

<sup>1</sup> سيد طه بدوي، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2010، ص، ص 152، 153.

<sup>2</sup> Marie-Pierre Arzelier, Dépenses publiques, ressources naturelles et croissance sectorielle : une comparaison Afrique-Asie On-line], Revue économique, 1998, France, volume 49, n°1, Available on: <[https://www.persee.fr/doc/reco\\_0035-2764\\_1998\\_num\\_49\\_1\\_409967](https://www.persee.fr/doc/reco_0035-2764_1998_num_49_1_409967)> (Download history: 28-01-2019), p, p 120, 121.

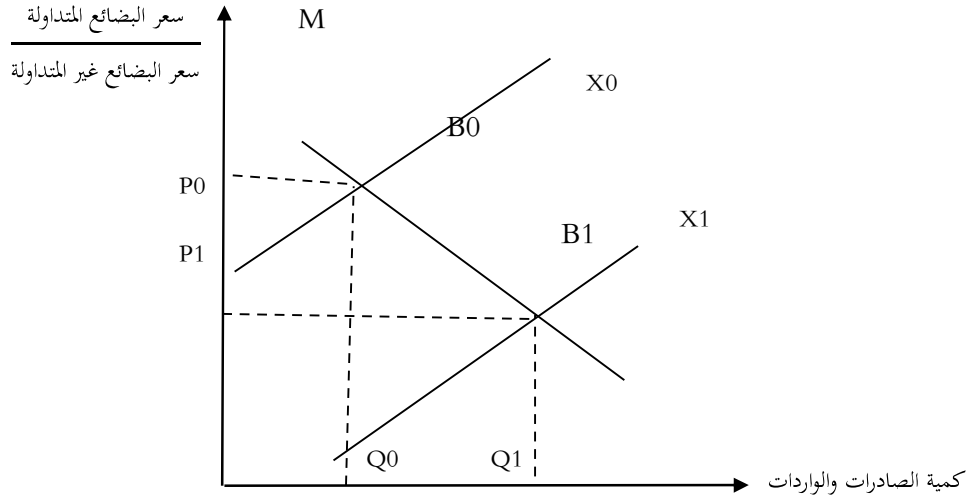
<sup>3</sup> تشمل السلع القابلة للتجارة السلع الصناعية والفلاحية... الخ.

<sup>4</sup> نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة الخليج العربي في التنوع الاقتصادي، مرجع سابق، ص 38.

<sup>5</sup> تشمل السلع غير قابلة للتجار الخدمات العمومية النقل، البناء والأشغال العمومية والتجارة كثيفة عنصر العمل... الخ.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

الشكل رقم (02-05): التمثيل البياني لنموذج غريغور لتفسير المرض الهولندي



**Source:** Gregory, R.G, " **Some implication of the growth mineral sector** " [On-line], The Australian Journal of the Agricultural Economics, Australian, Aout 1976, V volume 20, N 2, Available on: < <https://onlinelibrary.wiley.com>> (Download history: 28-01-2019), P 74.

يمثل المحور الرأسي نسبة سعر البضائع المتداولة إلى سعر البضائع غير المتداولة، أما المحور الأفقي فيقيس كمية الصادرات والواردات الاسترالية، الخطان المتوازيان يمثلان الطلب على الصادرات التي لها علاقة طردية مع نسبة سعر البضائع المتداولة إلى سعر البضائع غير متداولة، أما الطلب على الواردات ذات علاقة عكسية مع هذه النسبة. ويمثل المنحنى (X0) منحنى الطلب على الصادرات خارج قطاع المناجم والقطاع الذي حدثت فيه الصدمة، أما (M) يمثل منحنى الطلب على الواردات، وعند تقاطع المنحنيين تتساوى الصادرات مع الواردات عند النقطة (B0)، حيث تكون كمية التوازن هي (Q0) وسعر التوازن هي (P0).

نتيجة انتعاش قطاع ما بسبب اكتشاف مورد طبيعي أو حدوث صدمة في أسعار مُنتج ما، يؤدي إلى انتقال منحنى الصادرات من (X1) إلى (X2)، أما منحنى الطلب على الواردات يبقى ثابت، وعند تقاطع المنحنيين تتساوى الصادرات مع الواردات عند النقطة (B1)، أي أن نقطة تنتقل من النقطة (Q1, P0) إلى النقطة (Q0, P1)، أي أن هناك ارتفاع في كمية الصادرات ب (Q2-Q1) من المورد الطبيعي وانخفاض الأسعار النسبة ب (P0-P1).

وتسمح حركة أسعار الصرف بتصحيح هذا الوضع نتيجة تحقيق فائض في الميزان التجاري، حين يرتفع سعر الصرف (عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة الوطنية)، مما يؤدي إلى انخفاض كمية الصادرات خارج القطاع المنتعش<sup>1</sup>، وارتفاع كمية الواردات التي يصبح سعرها أكثر انخفاضاً بالعملة المحلية، أي أنه يترتب على انتعاش قطاع ما على سبيل المثال قطاع البترولي تراجع نشاط الصناعات التي تنتج سلعاً لإحلال الواردات والصناعات المصدرة التي كانت موجودة من قبل انتعاش القطاع البترولي وزيادة في حجم الواردات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> يتضمن القطاع المنتعش قطاع المحروقات أو أي قطاع آخر مصدر للمواد الأولية (نحاس، حديد، كاكابو... الخ).

<sup>2</sup> Gregory, R.G, " **Some implication of the growth mineral sector** " [On-line], The Australian Journal of the Agricultural Economics, Australian, Aout 1976, volume 20, N 2, Available on: < <https://onlinelibrary.wiley.com>> (Download history: 28-01-2019), P, P 73, 78.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

**2- نموذج كوردن 1984:** تضمن نموذج كوردن لسنة 1984 ثلاثة قطاعات، الأول هو قطاع الصدمة الذي يتمثل في البترول أو أية صناعة استخراجية تصديرية في مرحلة تتميز بارتفاع الأسعار، أو اكتشاف مهم للموارد الطبيعية، أو أي تطور تكنولوجي تكون نتيجته انخفاض التكاليف الإنتاجية، والقطاع الثاني هو القطاع المتأخر الذي يشمل السلع الأخرى التبادلية خارج قطاع الصدمة (الصادرات الأخرى وبدائل الاستيراد سواءً في الفلاحة أو الصناعة)، أما القطاع الثالث هو قطاع السلع غير تبادلية وتشمل الخدمات، المرافق العامة والنقل... الخ.

يُعد تحليل كوردن جزءاً من نموذج أساسي حيث مجال الدراسة هو المدى المتوسط، والعامل الوحيد الذي يتحرك هو العمل، أما بقية عوامل الإنتاج والخاصة بكل قطاع يفترض أنها ثلاثة: رأس المال (غير متحرك دولياً) والمخزونات تعد من العوامل الثابتة، ويُعبر عن إنتاج القطاع المتأخر وقطاع الصدمة بأسعار عالمية، أما منتجات قطاع السلع غير تبادلية فأسعارها تتحدد على المستوى المحلي، ويفترض إنتاج كل قطاع يستخدم العمل ورأس المال، كما يفترض تحرك العمل بين القطاعات الثلاثة ويساوي الأجور بين ثلاثة وظائف بديلة، وينسجم عن قطاع الصدمة أثرين هما:

**أ- أثر الإنفاق:** يُحدد هذا الأثر مباشرة بعد حدوث صدمة في قطاع ما، وإذا تم إنفاق جزء من الدخول الناتجة عن قطاع الصدمة، سواءً من قبل مالكيه أو من قبل الدولة، في ظل هذه الشروط إذا كانت المرونة الداخلية للطلب على السلع غير تبادلية موجبة، فإن أسعار هذه الأخيرة ترتفع مقارنة بالسلع التبادلية، مما يسمح بتسجيل تحسن لمعدلات الصرف الحقيقي، كما أن الموارد تحسب من قطاع الصدمة باتجاه قطاع السلع غير تبادلية.

**ب- أثر الموارد:** بعد حدوث صدمة في قطاع ما ينتج عنه زيادة الناتج المحلي للعمل، حيث أن الأجر يبقى ثابت على مستوى السلع التبادلية، والطلب على العمل في قطاع الصدمة يزيد، مما يؤدي إلى انتقال اليد العاملة من القطاع المتأخر نحو قطاع السلع التبادلية، ووفقاً لكوردن فإن هذا الأثر ينطوي على جانبين:

- انتقال اليد العاملة من القطاع المتأخر نحو قطاع الصدمة يقلل من حجم إنتاج القطاع المتأخر، وهذا ما نسميه "اللاتصنيع المباشر"، كما أنه ليس من الضروري تحسن معدلات الصرف الحقيقية.

- يوجد انتقال لليد العاملة من قطاع السلع غير التبادلية باتجاه قطاع الصدمة بمعدل صرف حقيقي ثابت، أثر حركة الموارد يكون له أثر في خلق السلع غير تبادلية، التي تضاف إلى جملة التأثيرات الناجمة عن أثر الإنفاق.

محاولة الجمع بين التأثيرين السابقين يؤدي إلى انتقال اليد العاملة من القطاع المتأخر باتجاه قطاع السلع غير تبادلية، خالفاً بذلك أثراً يسمى "اللاتصنيع غير مباشر" الذي يكمل أثر اللاتصنيع الناجم عن انتقال اليد العاملة من القطاع المتأخر باتجاه قطاع الصدمة، وأشار كوردن إلى حالة تميزت بانتعاش الموارد الطبيعية التي لا يستخدم فيها عامل إنتاج متحرك في باقي الاقتصاد والأثر الوحيد هو أثر النفقات، كما أشار كوردن إلى ملاحظة أخرى وهي حالة القطاع الصناعي والفلاحي المصدرين للخارج، وفي مثل هذه فإن المرض الهولندي يؤدي إلى تراجع القطاعين.

الميكانيكيزم الرئيسي لإعادة تخصيص الموارد يتمثل في تحسين معدلات الصرف الحقيقية، فإذا كان جزء من الدخل الناجم عن الصدمة يخصص في شراء سلع غير تبادلية، فإن إنتاج قطاع السلع غير تبادلية في نهاية المطاف يكون أكبر بكثير من الوضعية المسجلة من قبل حدوث الصدمة، وكنتيجة فإن تأثيرات المرض الهولندي تترجم في انخفاض الحصة النسبية للقيمة المضافة والتشغيل للقطاعات التقليدية الصناعة والفلاحة، التي تصبح شيئاً فشيئاً غير تنافسية، في ظل

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

ارتفاع معدلات الأجور الحقيقية على مستوى القطاع المتأخر إلى جانب ارتفاع معدلات الصرف الحقيقية واشتداد الضغوط التضخمية الداخلية.<sup>1</sup>

### رابعاً- دورية السياسة المالية

تعرض الاقتصاد لتقلب أسعار الموارد يزيد من صعوبات صنع السياسات الاقتصادية، بل يغدو من أبرز مواطن ضعفها، وعندما تكون السياسات المالية مسايرة للاتجاهات الدورية، فإنها تكون توسعية في فترات الازدهار وانكماشية في فترات الركود، لهذا ينظر إليها عادة كأحد العوامل الضارة بالرأفاهية في هذه الدول لأنها ترفع من معدلات تقلب الاقتصاد الكلي، وإذا لم يكن هناك تعويض تام للسياسات المالية التوسعية في أوقات الرخاء بسياسات مالية مقيدة، فإنه قد ينتج عنه عجز في الأوقات العصيبة، مما يؤدي إلى الحد من استدامة القدرة على تحمل الديون.<sup>2</sup>

ومن المواد الأولية التي تتقلب أسعارها نجد البترول، التي تتميز أسعاره بالتقلب الدائم وعدم إمكانية التنبؤ بها خاصة في المستقبل، وفي معظم الأحيان يرجع الطابع الدوري للنشاط الاقتصادي بنسبة كبيرة لتقلبات أسعار البترول، كما أن تقلب عائداته تجعل عملية إدارة الاقتصاد صعبة ومعقدة، خاصة عندما لا يمكن التنبؤ بهذه التقلبات. التي يتجلى تأثيرها في علاقة الارتباط الموجبة بين هذه العائدات والنفقات الحكومية، وبالتالي فإن التقلبات في العائدات يرافقتها تقلبات في مجتمعات الإنفاق الحكومي والخاص، مما يؤدي إلى تقلبات في سعر الصرف الحقيقي، التي يؤدي تقلبه إلى عدم استقرار ربحية قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري، مما يثبط الحافز على الاستثمار في هذا القطاع.<sup>3</sup>

### المطلب الثاني: الآلية السياسية والمؤسسية لانتقال لعنة الموارد

بصرف النظر عن التشوهات القطاعية المرتبطة بالمرض الهولندي، فُسِر انخفاض النشاط الاقتصادي للدول المنتجة للموارد الطبيعية بالأثر السلبي للربيع على أشكال الحوكمة والمؤسسات، لهذا عولجت لعنة الموارد الطبيعية خلال العقد الماضي عن طريق الاقتصاد السياسي، باعتبار أن ارتفاع المداخيل تؤدي إلى البحث عن الربح من طرف النخب السياسية والعسكرية التي فتحت الباب للرشوة والفساد واختلاس الربيع باستمرار.<sup>4</sup>

### أولاً- التفسير المؤسسي لعنة الموارد

ظهر التفسير المؤسسي على يد المدرسة المؤسسية<sup>5</sup> في تسعينات القرن العشرين، لتعيد الاهتمام بالوظيفة المؤسسية للدولة في ظل التطورات الحديثة التي عرفت دور جديد للدولة في ظل نظام السوق، وإيماناً بتحقيق التنمية

<sup>1</sup> صبرينة يونس، مرجع سابق، ص، ص 251-255.

<sup>2</sup> عبد الرزاق مدوري، بلقاسم زيري، "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر" [على الخط]، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017، ع 7، متاح على: <<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/34248>> (تاريخ التحميل: 28-01-2019)، ص، ص 247، 248.

<sup>3</sup> شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 22.

<sup>4</sup> منال منصور، "الظاهرة الهولندية وتفسيرات لعنة الموارد الطبيعية"، في: الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل اضمحلال أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016، ص 9.

<sup>5</sup> المدرسة المؤسسية هي مساهمة أمريكية في الفكر الاقتصادي بدأت سنة 1900م تقريباً واستمرت إلى الآن مؤسسها ثيروستين فيلن، ثم ويزلي كلير ميتشل وجون كينيث جالبرت. ومن أهم مبادئها: التركيز الأوسع، تضارب المصالح، إصلاح ديمقراطي، المنظور الأوسع، رفض فكرة التوازن العادي الطبيعي... الخ.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

والتنوع الاقتصادي يتطلب وجود إدارة تتمتع بالكفاءة والتميز في الأداء، ولتحقيق ذلك لا بد من طرح رؤية جديدة لدور الدولة عرفت بأساليب الإدارة الرشيدة، ويخلص هذا الدور توفر الدولة على الإطار المؤسساتي بشكل سليم يضمن توجيه عناصر التنمية، وإذا كان هناك ضعف للعوامل المؤسساتية في إدارة عوائدها من شأنه اتاحة مجال واسع للفساد الإداري والمالي والسياسي، ومن أبرز وأخطر أشكال الفساد في الدول البترولية الفساد المرتبط بعقود استخراج البترول التي تعقدها الدول مع الشركات البترولية العالمية.<sup>1</sup>

يعد تحسين البنى التحتية للأجهزة المؤسساتية شرط ضروري من أجل ادارة عوائدها لأغراض تنموية والنجاح في تطبيق إستراتيجية محاربة الفقر،<sup>2</sup> كما أن قوة المؤسسات دليل على قوة الحكومات وديمقراطيتها،<sup>3</sup> والحكومات التي لديها مؤسسات ضعيفة تحقق معدلات نمو أقل مما كانت تحققة قبل اكتشافات البترول والغاز،<sup>4</sup> ويعود هذا إلى نوعية رأس المال البشري ونوعية المؤسسات القائمة، فالدولة التي تمتلك مؤسسات ورأسمال بكفاءة عالية يمكن لها وضع سياسات وخطوات فعالة لتحقيق التنوع الاقتصادي حتى إذا لم تتوافر على الموارد الطبيعية، والدليل على ذلك اليابان التي استطاعت خلق اقتصاداً أكثر تنوعاً بعد الحرب العالمية الثانية، وهناك دولاً لديها وفرة في الموارد الطبيعية، لكنها تعاني من اختلال هياكلها الإنتاجية ولم تستطع تحقيق تنوع اقتصادي مثلاً على ذلك أغلب الدول البترولية الشرق أوسطية مازالت تعاني من لعنة الموارد والمرض الهولندي.<sup>5</sup>

كما أن هناك دول نامية غنية بالموارد الطبيعية طبقت سياسات ساعدتها في الهروب من هذه اللعنة والخروج من فخ النمو المنخفض، وتضم بوتسوانا، شيلي، ماليزيا، عمان، تايلاند واندونيسيا، في حين أن الجزائر، الإكوادور، المكسيك، نيجيريا، المملكة العربية السعودية، ترينيداد، توباغو، فنزويلا وزامبيا طبقت سياسات لم تساعدها في الهروب من لعنة الموارد، والسبب أنه عند حدوث انتعاش الموارد أتاح للسياسيين خيارات مختلفة ترتبط بنوعية المؤسسات، وفي الحالة التي يفتقد البلد لنوعية مؤسسات جيدة فانه يفسح المجال أمام السياسات السيئة، لأنها تسمح للسياسيين بالانخراط في إعادة التوزيع غير الكفاء من أجل التأثير في نتائج الانتخابات، وتجعل المؤسسات عالية الجودة مثل هذه الاستراتيجيات السياسية غير مجدية أو غير جذابة نسبياً.<sup>6</sup>

<sup>1</sup> نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي، مرجع سابق، ص، ص 53، 54.

<sup>2</sup> صيرينة بونسي، مرجع سابق، ص 322.

<sup>3</sup> Mark Gallagher , Steve Rozner, "Tools for treating resource curse From Curse to Cures", Developing Alternatives [sur la ligne], London, United Kingdom, 2007, volume 11, issues 1, Available on: <<https://africacenter.org/wp-content/uploads/2016/02/From-Curse-to-Curse-Practical-Perspectives-on-Remedying-the-Resource-Curse-Siegle.pdf>> (Download history :28-01-2019), p 28.

<sup>4</sup> جيمس كست، دايفيد ميهالي، لعنة الموارد ما قبل الموارد الاكتشافات النفطية قد تؤدي إلى الهجعة في البداية ثم إلى الخطر الاقتصادي [على الخط]، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017، مج 54، ع4، متاح على: <<https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2017/12/pdf/cust.pdf>> (تاريخ التحميل: 26-03-2019)، ص 38.

<sup>5</sup> نوري محمد عبيد كصب الجبوري، تجربة دول الخليج العربي في التنوع الاقتصادي، مرجع سابق، ص، ص 53-56.

<sup>6</sup> Robinson James, Torvik Ragnar & Verdier Thierry, "Political Foundation of The Resource Curse" [On-line], Journal of Développement Economic, 2006, V 79, Available on: <[https://scholar.harvard.edu/files/jrobinson/files/jr\\_polfoundations.pdf](https://scholar.harvard.edu/files/jrobinson/files/jr_polfoundations.pdf)> (Download history: 28-01-2019), p 465.

ثانياً- التفسير السياسي للجنة الموارد

فيما يتعلق بتأثير السياسة على الاقتصاد قدم كل من "Leonard Wantchekon" و"Rickey Lam" سنة 2003 ورقة بحثية بعنوان: "المرض السياسي الهولندي" حاولا فيها معرفة كيفية تأثير الأنظمة السياسية على تغيرات القطاعات الاقتصادية خاصة انتعاش قطاع الموارد الطبيعية، وقد وضع نموذجاً يبين تغير كل من النمو الاقتصادي، توزيع الدخل وتخصيص السلطة السياسية عند اكتشاف هذه الموارد، فوجد أن وفرة الموارد تفاقم من توسع اللامساواة بين الشعب والزمير الحاكمة، حيث تؤدي وفرة الموارد إلى مضاعفة عدم المساواة في توزيع الدخل.

وسبب عدم المساواة في توزيع الدخل هو السياسة الحكومية التي تسمح بالحصول على أكبر قدر من ربح الموارد، وتراجع الأداء الاقتصادي نتيجة ظاهرة المرض الهولندي، مما يؤدي إلى تقوية سلطة الأنظمة المستبدة على حساب نشاطها الاقتصادي، كما أن توزيع أرباح النمو الاقتصادي يخضع لنفس مبدأ توزيع الربح، فالنخب السياسية تستمد قوتها وسلطتها من عملية توزيع الربح باعتبارها تحدد نسبة الربح التي تذهب لكل فئة من الشعب، وفي الغالب تعتمد على تخصيص جانب مهم من الربح لصالح القطاع الخاص، وينتج عن هذا الوضع ما يسمى بسلوك السعي لتحقيق الربح، الذي يوجه الحوافز الاقتصادية نحو التنافس على المكاسب من الربح بدلاً من الأنشطة الاقتصادية المنتجة.<sup>1</sup>

وتُعد دراسة (Mischail Ross, 1999) من أهم الدراسات التي فسرت ضعف النشاط الاقتصادي لمعظم الدول المصدرة للموارد الطبيعية، فقد اعتبر أن التفسير السياسي للجنة الموارد يمكن أن تصنف إلى ثلاثة نظريات:

- 1- النظرية الإدراكية:** تؤدي التدفقات المتزايدة من تصدير الموارد الطبيعية إلى أفق سياسي قصير الأجل بين الفاعلين السياسيين، وهذا ما يفسر فشل عدة مؤسسات حكومية في تنويع اقتصادها ومن ثم على صادراتها.
- 2- النظرية الاجتماعية:** تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى ارتفاع إيرادات تقوي مجموعات المصالح (الطبقة السياسية الحاكمة) التي تسعى إلى عرقلة الإصلاحات الداعمة للإئناق الاستثماري، مما يؤثر بالسلب على النشاط الاقتصادي.
- 3- مقارنة المؤسسات:** الدولة التي تتوفر على وفرة الموارد الطبيعية تتسم بضعف مؤسساتها وتفقد للكفاءة والجودة، مما يضعف قدرتها على صياغة إستراتيجية لتنمية النشاط الاقتصادي.

ويمكن ابراز عناصر لجنة الموارد في أربعة نقاط أساسية:

- يتجه السياسيون إلى الإفراط في استخراج الموارد الطبيعية وتصديرها على حساب تنمية القطاعات الأخرى، بسبب اهتمامهم فقط في توزيعهم لهذه الثروة بهدف بقائهم في السلطة.
- الإيرادات المتزايدة من تصدير الموارد الطبيعية يدفع السياسيين إلى دعم بعض الأنشطة والتوظيف في القطاع العام، مما يؤدي إلى وجود بطالة مقنعة وانخفاض إنتاجية العامل مما يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي.
- استخدام الإيرادات المتزايد من تصدير الموارد الطبيعية في التأثير على المؤسسات التي لها صلة بالجانب السياسي التي تضمن شفافية الحكومة، وسيادة القانون من خلال منحها امتيازات غير عادية.
- استخدام الربح المتزايد في التأثير على أصوات الناخبين لغرض المحافظة على مراكزهم في السلطة.

<sup>1</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص، ص 25، 26.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

ويتضح من ذلك أن نوعية رأس المال البشري والمؤسسي هو الذي يحكم عجلة الإنتاج ويقوده إما نحو لعنة الموارد وإما نحو نعمة المواد،<sup>1</sup> كما وضع مايكل رويس آليات شكلت العلاقة بين الوفرة البترولية وغياب الديمقراطية وهي<sup>2</sup>:

- **الأثر الضريبي:** تقود الضرائب عادة إلى إقامة المجالس التمثيلية، أما الريع البترولية تكسر هذه الصلة، لذلك فجمع الضرائب لا يصبح من ضمن أجندة الدولة واهتماماتها، واستنادًا إلى ذلك فإن الحكومة تتحرر من المحاسبة والمساءلة لدرجة تمكنها من أن تصبح مستقلة عن المجتمع، ما يثبط المشاركة السياسية، ومن هنا جاء شعار الثورة الأميركية "لا ضرائب من دون تمثيل"، أما شعار الدول البترولية الاستبدادية فهو "لا تمثيل دون ضرائب".

- **تأثير القمع:** يمكن لعوائد البترول أن تنفق بشكل مفرط على النفقات العسكرية وعلى الشرطة والأمن الداخلي والاستخبارات التي يمكن أن تستخدم لخنق الحركات الديمقراطية.

- **تأثير الإنفاق:** يوفر الحصول على المداخل البترولية للدولة إمكانية جلب رضا الرأي العام؛ إذ إن توجيه خزينة الدولة نحو الإنفاق الجاري أو حتى الإنفاق على التوظيف قصير الأمد لا يوفر الإمكانية للإنفاق على البنى التحتية، كما أن الدولة تستطيع عن طريق زيادة الإنفاق الجاري إيجاد فرص عمل كاذبة والتستر على البطالة المقنعة.

- **تكوين المجاميع:** تقدم الامتيازات والتسهيلات المالية الأمر الذي من شأنه أن يقف أمام التنظيمات المستقلة عن الحكم، وفي الوقت نفسه تنظم الدولة أنصارها في إطار أجهزتها ليأتمروا بأمرها، لذلك من الصعب تشكيل مجتمع مدني مستقل عن الحكم، فكل فروع المجتمع المدني مثل الأحزاب والمؤسسات المدنية وغير الحكومية هي منظمات شكلية ليس لها القدرة على المساءلة والشفافية في العلاقات الاجتماعية والقيام بالرقابة على مؤسسات الحكم.

### المطلب الثالث: اقتراحات للحد من آثار لعنة الموارد

بهدف تجنب لعنة الموارد هناك عدة حلول يمكن للدولة تطبيقها، منها ما يتعلق بالسياسة المالية والنقدية، ومنها ما يتعلق بسياسات التنمية المتبعة بالتنوع الاقتصادي، ومنها ما يتعلق بالجانب المؤسسي.

### أولاً- دور السياسة المالية والنقدية في الحد من لعنة الموارد

هناك عدة إجراءات للسياسة المالية منها إقامة الصناديق السيادية واعتماد سعر بترول أكثر تحفظاً في إعداد الميزانية العامة... الخ، أما عن إجراءات السياسة النقدية تتمثل في تخفيض سعر الصرف وتعقيم ارتفاعه... الخ.

**1- السياسة المالية وإدارة فوائض عائدات الموارد:** من أجل إدارة مداخل البترول وتجنب تأثيرات لعنة الموارد وجب جعل السياسة المالية بمنأى عن تقلبات أسعار البترول، إضافة إلى سياسات تهدف لتعزيز دور الحكومة وتقوية المؤسسات وتخصيص عائداتها، وتعتبر السياسة المالية حجر الزاوية في إدارة عائدات الموارد وكلما ارتفعت وجب تكييف أهدافها للتعاطي مع لعنة الموارد.

تعتبر قناة الإنفاق الحكومي أهم قناة لانتقال أسعار البترول لمتغيرات الاقتصاد، وبهدف حمايته من تقلبات أسعار البترول الذي يمكن أن يتحقق عن طريق فك ارتباط سياسة النفقات الحكومية عن الدخل الجاري، وإمكانية تحقيق

<sup>1</sup> نوري محمد عبيد الكعب، التنوع الاقتصادي النرويجي في ظل تحديات الثروة النفطية، مرجع سابق، ص، ص 50-51.

<sup>2</sup> دحمان عبد الحق، جواهره إدريس، مرجع سابق، ص، ص 90، 91.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

ذلك يكون بتوجيه الادخار عندما تنخفض أسعار البترول، وبهذه الطريقة تستطيع السلطات المالية المناوبة بين تراكم الأصول وزيادة الإنفاق وهذا تبعاً لتغيرات الأسعار، بمعنى أنه يتم حماية الاقتصاد عن طريق عزل سياسة الإنفاق الحكومي من تقلبات عائدات البترول، لهذا قامت عدة بلدان غنية بإنشاء مؤسسات مالية وميزانية متخصصة بهدف تحسين إدارة مواردها المالية والمحافظة على استقرار نفقاته، وتشمل على وجه الخصوص إنشاء صناديق البترول.<sup>1</sup>

أ- **صناديق البترول:** أصبحت صناديق البترول شائعة في الدول البترولية، كما أن ارتفاع أسعارها مؤخراً وما نجم عنه من إيرادات شجع عدة دول لإنشاء صناديق مماثلة،<sup>2</sup> التي يتمثل هدفها في حماية الموازنة والاقتصاد من التقلبات التي تشهدها أسعار السلع التصديرية المهمة للدولة، كما يهدف إلى هذا النوع من الصناديق الى تعويض الخلل المؤقت في الإيرادات المالية للدولة، ومن أمثلة هذه الصناديق نجد صندوق تشلي للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي الذي تأسس من إيرادات صادرات النحاس الذي ساهم في تمويل العجز المالي الحكومي المتنامي لبلاده.<sup>3</sup>

ب- **القواعد المالية وتشريع المسؤولية المالية:** بهدف عزل النفقات الحكومية عن تقلبات أسعار البترول، عملت عدة دول بتروولية على فرض قيود قانونية على سياساتها المالية تمثلت في شكل قواعد مالية، تعتبر بمثابة مجموعة من الآليات المؤسسية التي من المفروض تحكم صياغة وتطبيق سياستها بشكل دائم، وتُدعم هذه القواعد سن تشريعات تحدد المسؤولية المالية، وتوضع لتقييد النفقات الحكومية وتخفيض العجز الموازي وتقيدها على الإقراض.

ج- **سياسة التحوط ضد تقلبات أسعار البترول:** بهدف تقليل التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتقلبات أسعار البترول يمكن الاستعانة بالصناديق السيادية أو تطبيق القواعد المالية، إلا أن هذه الإجراءات لوحدها تكون غير كافية، لهذا على الحكومة تدعيمها بوسائل أخرى للتحوط من هذه التغيرات في الأسعار، كالعقود المستقبلية وعقود الاختيار التي تحول المخاطر إلى أسواق المال العالمية.

د- **اعتماد سعر بترول مرجعي أكثر تحفظاً في إعداد الميزانية:** بهدف تفادي تقلبات أسعار البترول عملت الدول البترولية على إعداد الميزانية لتوقعات أكثر تحفظاً حول سعر البترول، محاولة منها لتجنب تفادي ضغوط الإنفاق الحكومي، ويعكس استعمال أسعار مرجعية منخفضة في إعداد الميزانية من قبل هذه الحكومات رغبة منها في خفض مخاطر التوسع في عجز الميزانية وتعزيز قدراتها على التعديل المالي في حالة هبوط غير متوقع في أسعار البترول.<sup>4</sup>

2- **دور السياسة النقدية في تجنب لعنة الموارد:** يتجلى هذا الدور من خلال تخفيض سعرا لصرف وتقييم ارتفاعه، بالإضافة إلى بعض الإجراءات الأخرى كمرقبة الواردات التي يمكن إيضاحها فيما يلي:

أ- **تخفيض العملة ومراقبة الواردات:** يتمثل دور تخفيض العملة ومراقبة الواردات في تجنب لعنة الموارد.

ب- **سياسة تخفيض العملة:** سياسة تخفيض العملة هو كل تخفيض تقوم به الدولة عمداً في قيمة عملتها النقدية

<sup>1</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص، ص 45، 46.

<sup>2</sup> حاتم مهران، "التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي" [على الخط]، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2007، متاح على: <<https://www.gulfpolicies.com>> (تاريخ التحميل: 2019/01/28)، ص 23.

<sup>3</sup> سيد طه بدوي، **صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2012، ص 22.

<sup>4</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص، ص 53-55.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

مقارنة بالعملة الأجنبية، سواءً اتخذ ذلك مظهرًا قانونيًا أو فعليًا في نسبة الوحدة للذهب، وذلك قد يحدث لعدة أسباب كمحاولة علاج اختلال ميزان المدفوعات، أو الحد من تصدير رؤوس الأموال للخارج، أو علاج مشكلة البطالة، أو زيادة دخل بعض الفئات المنتجة... الخ.<sup>1</sup>

**أ- سياسة مراقبة الواردات:** تستطيع الحكومة حماية قطاع السلع القابلة للتداول من التأثيرات السلبية المحتملة للمرض الهولندي من خلال فرض قيود تجارية وزيادة الرسوم الجمركية على الواردات، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة مقارنة بأسعارها في الأسواق العالمية، ويمكن للحكومة التدخل بتقييدها (نظام الحصص) فترتفع أسعارها، وعندما تتجاوز أسعار سلع القطاع القابل للتداول يؤدي إلى تحول الموارد من قطاع الصادرات نحو قطاع سلع إحلال الواردات، وفي هذا الإطار ارتفاع أسعار الصادرات يترجم بانخفاضها.

**ب- التعقيم والسياسة النقدية لتجنب ارتفاع الصرف الحقيقي:** يؤدي ارتفاع أسعار الموارد الأولية أو اكتشافات الموارد الطبيعية إلى زيادة فائض ميزان المدفوعات، وما يرافقه من تراكم احتياطات الصرف الأجنبي إلى توسع في عرض النقد، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم المحلي، كما ينتج عن ارتفاع الدخل الحقيقي زيادة الطلب على النقود وتزايد الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي، وبما أن أسعار السلع القابلة للتداول تتحدد في الأسواق العالمية، فإن مصدر الضغوط التضخمية في هذه الدول تتحدد في قطاع السلع غير قابلة للتداول، الذي يؤدي انتعاشها إلى ارتفاع أسعار منتجاتها مما يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وفي هذه الحالة ينبغي أن تتدخل السلطات النقدية لغرض تعقيم النمو السريع في السيولة النقدية لأجل احتواء الضغوط التضخمي.<sup>2</sup>

وتستهدف سياسة التعقيم قيام البنك المركزي بتعديل جزء أو كل التغير الحاصل في عرض النقد الناجم عن تدفق غير مرغوب في احتياطي الصرف الأجنبي، أي أن تعقيم السياسة النقدية هو تحديد أو محاولة عزل تأثير تغير سعر الصرف على القاعدة النقدية بوصفها أحد مكونات عرض النقد المحلي، إذ تسعى العديد من دول العالم إلى تبني قاعدة الصرف الثابت أو الموعوم، بغية تحقيق الاستقرار في صرف عملتها عن طريق التأثير في قيمة صرف عملتها.

وبشكل عام التعقيم يتخذ عدة أشكال تقضي في المحصلة النهائية بتغير مقدار احتياط النقد الأجنبي الذي يجوز البنك المركزي، وتتخذ في الغالب شكل من ثلاثة أشكال وهي: بيع وشراء الأوراق المالية في عمليات السوق المفتوحة، أو إقراض واقتراض البنك المركزي من قبل البنوك التجارية، أو انتقال الودائع من وإلى البنك المركزي.<sup>3</sup>

**ج- خيارات أخرى لحماية قطاع السلع القابلة للتداول:** يمكن للحكومة حماية هذا القطاع من التأثير السلبي لانتعاش قطاع الموارد عن طريق دعم إنتاجها أو مبيعاتها، وهذا باستعمال المداخل الإضافية لانتعاش قطاع الموارد أو فرض رسوم على كل من عوامل إنتاج ومبيعات قطاع السلع الغير قابلة للتداول، وتحويلها لدعم القطاع المتضرر ومن

<sup>1</sup> شيعب بنوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 108.

<sup>2</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص، ص 59، 60.

<sup>3</sup> قصي عبود فوج الحباري، مصطفى كامل رشيد، "تحليل العوامل المؤثرة في سياسة التعقيم في الصين" [على الخط]، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017، ع 11، متاح على:

< <https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=131867> > (متاح على: 28-02-2019)، ص، ص 16، 17.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

ثم استعمالها في تمويل دعم القطاع المتأخر، كما يمكن للحكومة تجنب لعنة الموارد من خلال إنفاق نسبة كبيرة من العائدات على المساعدات الأجنبية لجهات خارجية أو استيراد تجهيزات عسكرية، وفي هذه الحالة فإن اتجاه سعر الصرف نحو الارتفاع في غياب أي تدخل للحكومة في سوق الصرف يمكن تجنبه بواسطة الطلب الإضافي للحكومة وبالتالي لا تكون هناك حاجة للتدخل في السوق لغرض حماية منتجي السلع القابلة للتداول.

كما يمكن للحكومة اللجوء إلى حماية قطاع السلع القابلة للتداول من خلال تعزيز التعديل والتعويض عن تكاليفه، بواسطة وضع خطط وسياسات تهدف لدعم التشغيل وتعويض الجهات والمناطق التي تضررت من التأثيرات السلبية لارتفاع سعر الصرف الحقيقي، أو عبر الخدمات العامة الاجتماعية التي تقدمها الحكومة.<sup>1</sup>

### ثانياً- التنوع الاقتصادي ودوره في الحد من لعنة الموارد

يتمثل التنوع الاقتصادي في تقليل الاعتماد على مورد واحد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والفلاحية وخلق قاعدة إنتاجية بهدف بناء اقتصاد وطني مكتفي وطنياً، ويعتبر التنوع سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية؛ أو رفع القيمة المضافة؛ أو تحسين مستوى الدخل؛ أو توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد،<sup>2</sup> ولا شك أن للتنوع عوامل تحكمه مثل نمط الحكم ونوعية المؤسسات.

**1- الحكم والتنوع الاقتصادي:** يعتبر الحكم الراشد عاملاً مهماً من أجل بناء بيئة ملائمة للتنوع الاقتصادي، وهذا يتطلب تخطيط ووضع سياسات من شأنها متابعة القطاعات الاقتصادية غير القطاع البترولي وضمان تطورها في ظل بيئة تسمح بالمساهمة بفعالية في الاقتصاد، ويعتبر الجهاز التنفيذي عنصراً فعالاً في عملية التنوع الاقتصادي من خلال التسيير العقلاني للموارد الطبيعية، كما تلعب الحكومات دور بالغ الأهمية، خاصة في وضع إطار تنظيمي يوفر مناخ أعمال جيد يدعم تطور الأنشطة الاقتصادية، ومن بين الإجراءات والسياسات الحكومية التي تساهم في تنوع الاقتصاد هي تخفيف الإجراءات الإدارية التي تخص التجارة الخارجية بما يسهل على المنتجين تصدير ما ينتجون.<sup>3</sup>

**2- نوعية المؤسسات والتنوع الاقتصادي:** يمكن للمؤسسات الجيدة المساعدة في تحقيق التنوع من خلال:

- توفير المعلومات للأسواق المحلية حول فرص التصدير الجديدة، من خلال مؤسسات الدولة كالغرف التجارية.  
- يمكنها تحسين تدفق التكنولوجيا الحديثة والمعرفة العلمية وكيفية استخدامها، من خلال تحسين مستوى التعليم ودعم أنشطة البحث والتطوير.

- المساهمة في تطوير القطاع المالي المحلي من خلال وضع قوانين وتنظيمات جيدة تشجع في تطور السوق المالي والناشطين فيه بما فيها البنوك.

- تساعد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل وكذلك دخول المؤسسات الأجنبية إلى السوق المحلي.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص، ص 62، 63.

<sup>2</sup> بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، "إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بتامنغست، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018، مج7، ع1، ص 331.

<sup>3</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص 64.

<sup>4</sup> شكوري سيدي محمد، مرجع سابق، ص، ص 64، 65.

ثالثاً- دور الحوكمة في الحد من لعنة الموارد

تشير الحوكمة إلى أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة،<sup>1</sup> وضمان الاستفادة المثلى من موارد الدولة بغية تحقيق الازدهار وتلبية احتياجات المجتمع وهذا من شأنه أن يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،<sup>2</sup> وتمثل العناصر الرئيسية للحوكمة الرشيدة في المشاركة، المساءلة والمحاسبة، الاستقرار السياسي والإداري، سيادة القانون، جودة التشريعات، فاعلية أداء الحكومة، محاربة الفساد، وبناءً على هذه العناصر تم تصميم مؤشر الحوكمة الدولي في القطاع الحكومي<sup>3</sup>، الذي بدوره يتكون من ستة مؤشرات فرعية هي:

- 1- مؤشر السيطرة على الفساد:** يقيس هذا المؤشر المدى الذي يمكن من خلاله للسلطة العامة إحجام المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، وكذلك الحد من سيطرة النُخب وأصحاب المصالح الشخصية على الحكم، بمعنى أن هذا المؤشر يقيس إلى أي مدى يمكن السيطرة على الفساد سواءً السياسي، أو الاقتصادي، أو الإداري، كما يساعد أيضاً في معرفة مدى وجود أنظمة وقوانين معتمدة من السلطة التشريعية ومطبقة من قبل السلطة التنفيذية تساهم في الحد من الفساد بمشاركة المواطنين، وتعزز محاسبة المسؤولين الحكوميين عن أخطائهم، إضافة إلى مراقبة أداء الحكومة.
- 2- مؤشر فاعلية أداء الحكومة:** يقيس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات العامة وجودة الخدمات المدنية، ودرجة استقلالية عمل الحكومة عن الضغوط السياسية، وجودة الأنظمة وتطبيقها، ومصداقية التزام الحكومة بتطبيق هذه الأنظمة، ويهدف إلى معرفة ما إذا كانت الحكومات تقرر بقوانين ذات جودة وتلبي احتياجات وتطلعات المستفيدين من منظمات غير حكومية وأفراد، كما أن إقرار القوانين ليس هدفاً بحد ذاته ولكن تطبيق تلك القوانين وتطويرها متى دعت الحاجة لذلك هو ما يحاول المؤشر قياسه، كما أن إقرار التشريعات والقوانين ليس في حد ذاته لا يفني بالغرض الذي أقرت من أجله ويتم بتطبيقها كما يجب، لأن إقرار القوانين دون تطبيق مناسب ليس له قيمة تذكر.
- 3- مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف:** يقيس مؤشر الاستقرار السياسي احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي، أو استخدام العنف، وهذا يشمل العنف ذا الطابع السياسي والإرهابي.
- 4- مؤشر سيادة القانون:** يقيس مدى ثقة المتعاملين بمدى تطبيق القوانين من قبل الحكومة بشكل متساوٍ على الأفراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة على تنفيذ العقود وحماية حقوق الملكية وعمل الشرطة والمحاكم، فضلاً عن احتمال حدوث الجرائم والعنف.
- 5- مؤشر جودة التشريعات:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات ولوائح فعالة من شأنها مساعدة التنمية في القطاع الخاص، كما يقيس مدى رغبة الحكومة في خلق بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين

<sup>1</sup> إبراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2010، ص 160.

<sup>2</sup> Ali KAZANCIGIL, La Gouvernance, Armand Colin, France, 2010, p19.

<sup>3</sup> تم تصميم مؤشر الحكومة الدولي في القطاع الحكومي من طرف الباحثين: Daniel Kaufmann Art, Kraay et Massimo Mastruzzi ويعد أحد منتجات البنك الدولي سنة 1996 وكان يصدر كل سنتين، وابتداءً من سنة 2002 بدأ بالصدور بشكل سنوي، ويغطي هذا المؤشر الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة والبالغ عددها 215 دولة ومنطقة إدارية.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

من الداخل والخارج، كما يقيس جودة التشريعات المنظمة بين الأطراف المساهمة في الحكومة، والقوانين المنظمة لحياة الناس والطريقة التي يتفاعل بها الناس مع الحكومة في إدارة الشأن العام.

**6- مؤشر المشاركة والمساءلة:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين في بلد ما على حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات والإعلام الحر، بمعنى أنه يقيس مدى قدرة المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرار ورسم الاستراتيجيات والسياسات والمساهمة في إدارة شؤون الدولة، إضافة إلى قياس مستوى حرية التعبير والإعلام في الدول محل القياس، كما يقيس أيضاً مدى مشاركة المواطنين في اختيار الحكومة وحرية تكوين جمعيات ونقابات تدافع عن مصالح فئة معينة من المواطنين، بالإضافة إلى وجود إعلام حر بلا قيود يساعد على التعبير عن الأفكار وتقييم أداء الأجهزة الحكومية.<sup>1</sup>

وبما أن التدابير المتعلقة بالسياسات الاقتصادية التي ناقشناها سابقاً المتعلقة بإنشاء الصناديق السيادية، أو تخفيض سعر الصرف، أو التنويع الاقتصادي... الخ، لا يمكن تحقيقها إلا في ظل بيئة مؤسسية تتميز بمحاربة الفساد، والديمقراطية، والشفافية العالية، وسيادة القانون، وجودة التشريعات، والاستقرار السياسي، لهذا ظهرت العديد من المبادرات في مجال تحسين شفافية الإيرادات البترولية منها مبادرة "أنشر ما تدفع"<sup>2</sup>، إضافة إلى مبادرة الشفافية في المجال الصناعات الاستخراجية التي عملت على تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة عن طريق تحسين التحقيق الكامل من مدفوعات الشركة وعائدات الحكومة ونشرها.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> بسام بن عبد الله البسام، الحكومة في القطاع العام، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2016، ص، ص 197 - 206.

<sup>2</sup> تأسست سنة 2002 هذه المبادرة من طرف العديد من المنظمات منها غلوبال ويتنس وجمعية إنقاذ الأطفال في المملكة المتحدة... الخ، ويوجد أكثر من 300 منظمة غير حكومية الأعضاء في حملة "أنشر ما تدفع" وأكثر من 20 ائتلاف للمجتمع المدني في شتى أنحاء العالم يعملون من أجل تحقيق قدر من الشفافية في إدارة الصناعات الاستخراجية، وتهدف إلى الكشف عن المعلومات الأساسية حول صافي مدفوعاتها إلى دول العالم النامي.

<sup>3</sup> صبرينة يونس، مرجع سابق، ص، ص 414، 415 بتصرف.

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص، ص 418، 491.

### خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن أن نستخلص ما يلي:

- 1- يتأثر العرض البترولي بعدة عوامل منها ما يرتبط بالطلب على البترول وسعره، حجم الاحتياطي، تكاليف الاستخراج والتطوير، الظروف السياسية في مناطق الإنتاج، إضافة إلى الشكل التنظيمي لإدارة العرض العالمي، ويدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقرها منظمة الأوبك بالنسبة إلى تحديد سقف الإنتاج، وتوزيع الحصص بين الأعضاء، ومدى التزامهم بتلك الحصص. أما الطلب العالمي يعتمد على أسعار البترول بأسعار مواد الطاقة، التقدم التكنولوجي في استعمال بدائل البترول، المنافسة بين مختلف أشكال الوقود، وتعتبر معدلات النمو الاقتصادي والنمو السكاني وتوجهاتهما من أهم العوامل المؤثرة في الطلب، حيث أهم ما يؤثر في مستوى الطلب على البترول هو درجة انتعاش الاقتصادات العالمية التي تعتمد بشكل رئيس على تحسن مستوى أداء في الاقتصاد الأمريكي ودرجة انتعاشه.
- 2- تركز حل الاحتياطات المؤكدة للبترول في الشرق الأوسط بنسبة تبلغ 66,3% سنة 2017، تنفرد فنزويلا والسعودية المقدمة بما يقارب ثلث الاحتياطي العالمي من البترول، أما إذا نظرنا إلى إنتاج البترول يتضح جلياً أن إنتاج الشرق الأوسط يقدر ب 35% من الإنتاج العالمي للبترول، في حين بلغ إنتاج دول الأوبك مجتمعة 43% بطبيعة الحال هذا في سنة 2017، أما إذا نظرنا إلى العمر البترولي يلاحظ أن دول أمريكا اللاتينية يبلغ عمرها الإنتاجي 127 سنة في سنة 2017 يرجع ذلك إلى كبر الاحتياطات وضعف إنتاجها بسبب ارتفاع تكاليف الاستخراج.
- 3- الممتنع لمسار الصناعة البترولية في العالم يلاحظ تأثرها بتدخل مجموعة من الأطراف سواء كانوا منتجين (دول الأوبك) أو مستهلكين (دول خارج الأوبك)، هذا التدخل أدى إلى ضرورة تبني حوار بين هذه الأطراف حول إنتاج البترول، أسعار البترول... الخ. وبعد هذا التغير عرفت الصناعة البترولية تطورات وتعقيدات في طرق تسويق البترول الخام، مما أنتج سوقين مختلفين هما السوق الفورية والسوق الآجلة التي تنقسم إلى سوق مادية آجلة وسوق مالية آجلة، ومن أهم أنواع الأسواق الآجلة نجد: سوق نيويورك "NYMEX"، سوق البترول الدولية بلندن "IPE" وسوق النقد الدولية بسنغافورة "SIMEX".
- 4- تتميز السوق البترولية بارتفاع التركيز الاحتكاري للبترول سواءً من حيث الإنتاج أو الاستهلاك، كما يتميز بتأثر الأسواق ذات الصلة كسوق الناقلات، ويتميز بتحكم قلة من المنتجين في إنتاج وتكرير وتسويق البترول، أما عن البترول يتميز بعدم استقرار أسعاره وزيادة استهلاكه في الدول النامية، وعدم مرونة الطلب عليه في الأجل القصير.
- 5- قبل ظهور منظمة الأوبك تميزت أسعار البترول بنوع من التعقيد نظراً للاحتكار المفروض من طرف الشركات الاحتكارية الذي ترجم بتحديد أسعار البترول وفق ما يناسبها سعياً وراء تحقيق الأرباح، ومع ظهور الأوبك أصبحت الأسعار تتصف بالمرونة نظراً للمنافسة التي تفرضها الدول المنتجة.
- 6- يمثل العرض والطلب على البترول من أهم العوامل التقليدية التي تحكم آلية الأسعار في السوق البترولية، لكن تبقى هناك عوامل أخرى تلعب دوراً في تحديد أسعار البترول مثل العوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية، المضاربة في الأسواق المالية والتوقعات... الخ التي تلعب دوراً هاماً في تحديد أسعار البترول.

## الفصل الثاني: التطورات في أسواق البترول العالمية وانعكاساتها على اقتصاديات الدول

- 7- هناك أسباب عدة ساهمت في انهيار أسعار البترول أواخر سنة 2014 منها ارتفاع عرض البترول، تباطؤ النمو الاقتصادي في عدد من الاقتصاديات الصاعدة منها الصين، استغلال البترول الصخري في و-م-أ، والتغير في أهداف الأوبك صوب الاحتفاظ بالحصص السوقية بدلاً من استهداف أسعار البترول... الخ.
- 8- ما زالت الصدمة البترولية لسنة 2014 مستمرة بالرغم من مجهودات الأوبك لإعادة التوازن للسوق البترولية، ويبدو أنها ستحافظ على مستويات دون 70 دولار للبرميل، وهو ما يؤكد على أننا في عصر البترول الرخيص بسبب تضافر جملة من العوامل أهمها ضعف تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي نتيجة تراجع الطلب على البترول.
- 9- تتمثل أعراض لعنة الموارد الطبيعية في تركيز الصادرات في قطاع الموارد الطبيعية، ارتفاع مساهمة هذه الموارد في الناتج الداخلي الخام بشكل كبير، وهو ما يعرض الدول المصدرة لهذه الموارد الى خطر الصدمات التي تعرفها أسعار هذه الموارد خاصة وأنها تخضع لمتغيرات خارجة عن سيطرة الدولة، كما أن هناك أعراض أخرى للعنة الموارد منها انتشار الفشل المؤسسي، ضعف جودة الفساد، غياب سلطة القانون، الافتقار إلى الحرية السياسية... الخ.
- وفي الأخير يمكن القول أن الثروة البترولية تمثل نعمة إلا أنها لعنة لانعكاسها على رسم السياسة الاقتصادية لجل الاقتصاديات على وجه الخصوص الدول البترولية التي تعتبر الجزائر إحداها.

## الفصل الثالث:

تقييم أداء السياسة الاقتصادية في

الجزائر خلال الفترة (1970-1970-

2017)

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

تمهيد:

بعد حصول الجزائر على الاستقلال وبهدف الخروج من التخلف والتبعية الاقتصادية، قامت السلطات الجزائرية برسم سياسة اقتصادية تنموية طويلة المدى، ركزت فيها على الصناعات الثقيلة المتميزة بتدخل واسع للدولة في النشاط الاقتصادي، ونتيجة لقلّة فعاليتها كان لا بد عليها من إعادة رسم السياسة الاقتصادية من خلال تقليص دور الدولة لصالح القطاع الخاص لتصطدم باهتزاز أسعار البترول أواخر 1985.

استدعى اهتزاز أسعار البترول قيام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات الذاتية باءت بالفشل، مما أدى بها للجوء الى المؤسسات المالية والنقدية الدولية بهدف تمويل اصلاحات مشروطة، ليسمح تحسن أسعار البترول مطلع الألفية الثالثة برسم مجموعة من البرامج هدفت الى تحفيز الطلب الكلي لتحفيز الانتاج وخفض البطالة.

وحتى يتسنى لنا تقييم فعالية السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، قمنا بتقسيم هذا الفصل الى أربعة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: توجهات السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017).
- المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017).
- المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017).
- المبحث الرابع: تشخيص أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال أقطاب المربع السحري لكالدور خلال الفترة (1970-2017).

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

### المبحث الأول: توجهات السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

قامت الجزائر بمحاولات عديدة لإصلاح اقتصادها خلال الفترة (1970-1989)، لكنها خلفت نتائج وخيمة وخلقت وضعاً معقداً خاصة مع انهيار أسعار البترول أواخر 1985، وبهدف معالجتها لجأت السلطات الجزائرية إلى المؤسسات النقدية والمالية الدولية لتمويل اصلاحاتها، ومع تحسن أسعار البترول مطلع الألفية الثالثة انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية توسعية هدفت إلى تحفيز الطلب الكلي لرفع الانتاج ومحاربة البطالة.

### المطلب الأول: توجهات السياسة الاقتصادية خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (1970-1989)

اعتمدت الاستراتيجية التنموية ابان الاستقلال على التخطيط المركزي كمنهج لإدارة الاقتصاد الوطني الذي يشكل فيه القطاع العمومي حصة الأسد من النشاط الاقتصادي، وكانت تهدف توجهات السياسة الاقتصادية إلى تحقيق الاحتياجات الاجتماعية للمواطنين والتحرر من التبعية.

وتطلب نجاح السياسة الاقتصادية تحكم الدولة في توجيه الاقتصاد من خلال قيامها بتأميم الثروات الوطنية وانشاء المؤسسات العمومية في جل القطاعات، وقد مرت السياسة الاقتصادية خلال مرحلة الاقتصاد الموجه بمرحلتين، الأولى مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي والثانية مرحلة التنمية اللامركزية.

### أولاً- مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي (1967-1979)

امتازت هذه الفترة بالتصنيع والتخطيط المركزي، وهدفت توجهات سياستها الاقتصادية إلى الخروج من التخلف والتبعية، وهذا عن طريق تطبيق ثلاثة مخططات تنموية سُخرت لها أموال ضخمة، كان أولها المخطط الثلاثي الأول (1967-1969).

**1- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):** لم يكن المخطط الخماسي الأول خطة اقتصادية بآتم معنى الكلمة، لأنه مفقتر لشروط التخطيط كالشمول وتحديد الأهداف والدقة... الخ، وكان الهدف منه تحضير الوسائل المادية والبشرية والهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للتكيف مع سياسة التخطيط المركزي الجديدة التي تم تبنيتها، ورسم بعض الاتجاهات في إطار استراتيجية التنمية المتبناة في الجزائر.

وقد تم تحقيقه بصورة مرضية فمن أصل حجم استثماري قدره 11,081 مليار دج استهلك منه 9,124 مليار دج، أي بمعدل إنجاز قدره 82%،<sup>1</sup> وتضمن الاستراتيجية التنموية المتبعة برنامج الاستثمار الذي هدف إلى استحداث قطاع صناعي يتميز بتوازن نسبي لتوزيع رأس المال بين مختلف القطاعات،<sup>2</sup> ووزع على ثلاثة مجموعات:

**أ- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة:** خصص لها مبلغ 6,79 مليار دج موزعة على الفلاحة التي خصص لها مبلغ 1,88 مليار دج والصناعة التي خصص لها مبلغ 4,91 مليار دج.

**ب- الاستثمارات غير إنتاجية:** خصص لها مبلغ 2,01 مليار دج موزعة على التقنية الاقتصادية التي قدر المبلغ المخصص لها ب 0,28 مليار دج، أما البنية التحتية الاجتماعية خصص لها مبلغ 1,73 مليار دج.

<sup>1</sup> عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص 30.

<sup>2</sup> سعدون بوكابوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013، ص 150.

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

- ج- الاستثمارات شبه انتاجية: كالتجارة والمواصلات التي خصص لها 0,36 مليار دج.<sup>1</sup>
- 2- المخطط الرباعي الأول (1970-1973): يُعد المخطط الرباعي الأول ثاني مخطط تنموي في الجزائر المستقلة، وركز على تقوية ودعم بناء اقتصاد اشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وجعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية، اضافة الى اهتمامه بتنمية الريف لتحقيق التوازن بين المناطق الريفية والمدن، والملاحظ أن حجم الاستثمارات المسجلة خلال هذه الفترة تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني، بهدف الوصول الى مستوى عالي من التقدم الاقتصادي.<sup>2</sup>
- أما عن حجم الاستثمارات في هذه المخطط ارتفعت بشكل كبير عما كان عليه في المخطط الثلاثي الأول، ويظهر ذلك واضحاً ببلوغ حجم الاستثمارات ب 68,56 مليار دج، والسبب في الزيادة هو قرار الدولة في انشاء صناعات جديدة تخص البترول والفروع الميكانيكية، ولقد سعى هذا المخطط الى تحقيق مجموعة من الأهداف:
- تحقيق معدل نمو سنوي ب9% من الناتج الداخلي الخام.
  - تعميم الاستقلال الاقتصادي عن طريق تدعيم وانشاء الصناعة.
  - تحسين ورفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم أسعار المواد واسعة الاستهلاك وتوجيهها.<sup>3</sup>
- 3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977): يعد المخطط الرباعي الثاني ثالث مخطط تنموي أُعد في الجزائر المستقلة، وخصص له 110 مليار دج كبرامج استثمارات حكومية وهو ما يعادل 12 مرة من استثمارات المخطط الثلاثي وأربعة مرات للمخطط الرباعي الأول، وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف هذا المخطط فيما يلي:
- أ- تدعيم لاستقلال الاقتصادي وبناء اقتصاد اشتراكي بواسطة تقوية سريعة للإنتاج وتوسيع مجال التنمية عبر كامل التراب الوطني وذلك في اطار الخطة الاجمالية للتنمية.
- ب- يسعى المخطط الى تحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية منها تحسين مستويات المعيشة ورفع المستوى الثقافي والتقني، خاصة الاصلاحات في مجال التكوين المهني والتحسين السريع لشروط معيشة الشعب بفضل الطب المجاني، والبرامج الاجتماعية لا سيما القرى الفلاحية والاسكان الحضري والتجهيزات الجماعية.
- ج- سعى المخطط لتطبيق سياسة التنمية اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل لكل جهات الوطن، خصوصاً مع تطبيق المخططات البلدية التي هدفت الى تحقيق التوازن الجهوي.
- د- تدعيم نظام التخطيط وانضباط أكبر لأعوان التنفيذ للمخطط، قصد تحقيق أهداف لا سيما الزيادة في قدرات الانتاج، الاختيار والبرمجة الصحيحة لورشات الاستثمار، تحسين نظام التسيير، الاسراع في برامج التكوين المهني، ووضع نظام للأسعار وجدول وطني للأجور.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 210.

<sup>2</sup> دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 342.

<sup>3</sup> وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 210.

<sup>4</sup> الجمهورية الجزائرية، أمر، الأمر رقم 68-74 المؤرخ في 24 يونيو 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، [على الخط]، الجريدة الرسمية، ج 52، 28 جوان 1974، متاح على: < <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm> > (تاريخ التحميل: 2019-03-27). بتصرف.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

ووصل معدل الاستثمار الحكومي إلى 46% بين سنتي 1978-1979 بينما لم يتجاوز 35% سنة 1970، حيث شكلت حصة قطاع الصناعة 62%، وارتفع الاستثمار الاجمالي من 3,409 مليار دج سنة 1969 إلى 5,342 مليار دج سنة 1978 وهو ما يمثل 52% من الناتج، لكن على الرغم من الحجم الكبير للاستثمارات فإن الناتج لم يكن في حجم التطلعات وهذا نتيجة للتأخر في الانجاز.<sup>1</sup>

**4- المخطط التكميلي (1978-1979):** تمثل المرحلة التخطيطية الممتدة بين سنتي 1978-1979 مرحلة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني الذي انتهى فترته مع نهاية سنة 1977، والمخطط الخماسي الأول الذي بدأ سنة 1980، كما مثلت أيضاً فترة تكميلية للمخطط الرباعي الثاني تم خلالها إنجاز البرامج الاستثمارية الباقية، وكذا تسجيل إعادة تقييم بعض البرامج سنة 1978، وامتد تسيير وإنجاز البرامج الاستثمارية المدرجة في سنة 1978 إلى سنة 1979 التي تميزت بثلاث خصائص هي:

أ- كبر حجم البرامج الاستثمارية التي لم يكتمل إنجازها المقدرة ب 190,07 مليون دج.

ب- إعادة التقييم بعض البرامج نتيجة التغيرات في الأسعار بسبب الأزمة الاقتصادية في العالم الرأسمالي.

ج- تسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية.

تقدر قيمة البرامج الاستثمارية المعاد تقييمها سنة 1978 ب 96,62 مليار دج، وزعت على الاستثمارات الإنتاجية وشبه الإنتاجية المقدرة ب 68,23 مليار دج والاستثمارات غير انتاجية المقدرة ب 28,39 مليار دج. تحت التجربة المكتسبة ونمو الإمكانيات المادية والبشرية تطورت قدرة الإنجاز في الجزائر، وهو ما دل عليه تطور الاستثمارات الفعلية المخططة في الدولة التي زادت من 3,05 مليار دج في المخطط الثلاثي إلى 9,08 مليار دج في المخطط الرباعي الأول، وإلى 30,31 مليار دج في المخطط الرباعي الثاني، ثم إلى 52,65 مليار دج سنة 1978، لتبلغ الاستثمارات 54,78 مليار دج سنة 1979 من مجموع الغلاف المالي المقدر ب 64,77 مليار دج.<sup>2</sup>

#### ثانياً- مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989)

بسبب الاختلالات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط الاقتصادي المركزي، شهدت توجهات السياسة الاقتصادية خلال مرحلة التنمية اللامركزية التركيز على إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري، بتطبيق المخطط الخماسي الأول والمخطط الخماسي الثاني.

**1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):** يُعتبر هذا المخطط أول مخطط تضعه الجزائر بعد استكمال بناء هيكلها الاقتصادي، وخصص له غلاف مالي 400,6 مليار دج كبرامج استثمارات حكومية وهو ما يعادل 6,1 مرة من استثمارات المخطط الرباعي الأول و3,7 مرة من المخطط الرباعي الثاني.

ويندرج ضمن هذا المخطط التوجيهات والأهداف طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:  
أ- تعزيز بناء اقتصاد اشتراكي.

<sup>1</sup> وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 121.

<sup>2</sup> معط الله آمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014، ص 231.

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

- ب- ضمان تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين والدولة وهذا بالاعتماد على الناتج الوطني.
- ج- ضمان تدعيم الاستقلال الاقتصادي، ويتحقق ذلك من خلال تعبئة الطاقات والمهارات الوطنية، التحكم في التوازنات الاقتصادية الكلية، تطوير نشاطات اقتصادية متكاملة عن طريق ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة... الخ.
- د- يتطلب ضمان تطوير الاستهلاك والاستثمار بمعدلي 8,5% و7% على الترتيب تحقيق التوازنات الاقتصادية لهذا المخطط نمو الناتج الداخلي ب 8% سنوياً ، مع احلال تزايد واردات السلع والخدمات بنسبة سنوية تقدر ب6%<sup>1</sup>.
- وجاء هذا المخطط في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر خلال سبعينيات القرن العشرين، وشمل على تسعة محاور رئيسية، حيث تجاوزت حصة القطاع الصناعي 38,6% من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج الذي قدره 400,6 مليار دج، منها 154,6 مليار دج مخصص للقطاع الصناعي و60 مليار دج مخصص للإسكان، و47,1 مليار دج المخصص للقطاع الفلاحة، والباقي موزعة على باقي المحاور.
- ويتضح من تخصيص الغلاف المالي لهذا المخطط تركزه في القطاع الصناعي، حيث بلغت نسبته 38,6% من الغلاف المالي، في حين تم تخصيص 15%، 11,8، 10,5%، للإسكان، الفلاحة والتربية والتكوين على الترتيب، والباقي وزع على مختلف المحاور بنسب متفاوتة، ويمكن تفسير هذا التركيز الى الأهداف التي كان يصبو اليها المخطط.
- 2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** يُعتبر هذا المخطط ثاني مخطط تضعه الجزائر بعد استكمال بناء هيكلها الاقتصادي واللجوء لتنويع اقتصادها، وخصص له غلاف مالي قدره 550 مليار دج وهو ما يعادل 1,4 مرة من الغلاف المالي للمخطط الخماسي الأول، ويتضمن هذا المخطط أهداف المخطط الخماسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفترة (1985-1989) التي يمكن إنجازها فيما يلي:
- أ- تعزيز بناء الاشتراكية بترقية الانسان الذي هو المقصود من التنمية، وضمان تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين والدولة، هذا بالاعتماد على الانتاج الوطني التي يجب أن يزيد ب7,5% سنوياً باستثناء البترول.
- ب- ضمان الاستقلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في توازنات الاقتصادية الداخلية ونشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إضافة الى البحث عن آليات ازدهار الثقافة الوطنية واثرائها ونشرها وترقيتها.
- ج- التحكم في التوازنات المالية الخارجية والداخلية والبحث عن نجاعة الجهاز الاقتصادي والاجتماعي، لا سيما تخفيض تكاليف التسيير والاستثمار والبحث عن مردودية أحسن مع تحقيق تنمية الطاقات والمهارات الوطنية.
- د- توسيع القاعدة المادية للاقتصاد التي تحقق من خلال تدعيم القدرات الانتاجية للفلاحة والري، وتطوير الصناعات التكاملية، ومواصلة طريقة تسيير المنشآت الأساسية الاقتصادية.
- هـ- مواصلة انتهاج السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية هذا بتدعيم التنمية اللامركزية الاقليمية ومكافحة كل أشكال التبذير وانتهاج سياسات ملائمة للتكشف بالانشغال مع أهداف الاستراتيجية التنموية والامكانيات الاقتصادية والمالية للدولة، وأهداف العدالة الاجتماعية وكذا متطلبات الصرامة وتحضير المستقبل.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية، قانون، قانون رقم 80-11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 المتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، [على الخط]، 1984، الجريدة الرسمية، ع 51، 16 ديسمبر 1980، متاح على: <https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm> < تاريخ التحميل: 27-03-2019>. بتصرف.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

وجاء هذا المخطط في إطار محاولة استغلال الفوائض المالية الناتجة عن تصدير البترول والغاز، وشمل في مضمونه مجموعة من المحاور، منها القطاع الصناعي الذي خصص له 174 مليار دج وجاوزت حصته 31,6% من الغلاف المالي المخصص لهذا المخطط الذي قدر بـ 550 مليار دج، منها 79 مليار دج للإسكان، ويمكن تفسير هذا التركيز إلى الأهداف التي يهدف إليها المخطط.<sup>1</sup>

**المطلب الثاني: توجهات السياسة الاقتصادية في ظل الاتفاقيات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية (1998-1989)**

امتدت آثار الصدمة البترولية المضادة لسنة 1986 إلى غاية تسعينيات القرن العشرين، حين كان الاقتصاد الجزائري يخنتق من جراء تسديد المديونية التي كانت تستحوذ على 67% من المداخيل الخارجية، لهذا شرعت الجزائر في إصلاحات بإشراف المؤسسات المالية والنقدية الدولية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة الاقتصادية للإيرادات البترولية.<sup>2</sup>

#### أولاً- مفهوم الإصلاح الاقتصادي

يقصد بالإصلاح الاقتصادي بحزمة السياسات التي تهدف إلى إزالة الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى اتباع مجموعة من السياسات التي تهدف لإعادة تخصيص الموارد بهدف رفع الكفاءة الانتاجية وذلك في إطار تحرير الاقتصاد الوطني والاعتماد على آليات السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية.<sup>3</sup> وإذا نظرنا إلى الجهة الممولة للإصلاحات يمكن تصنيف سياسات الإصلاح إلى مجموعتين هما:

**1- السياسات الأصولية:** هي السياسات التي تتضمن برامج الإصلاح المدعمة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، وتستمد أطوارها الفكري والنظري من أفكار المدرسة الكلاسيكية والنيوكلاسيكية التي ترى أن التضخم ظاهرة نقدية، ويمكن تعريفها أيضاً على أنها مجموعة الاجراءات التي تتضمنها برامج الإصلاحات الاقتصادية التي يتبناها ويدعمها صندوق النقد والبنك الدوليين، الذين يقترحان تطبيقها في الدول النامية بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية التي تعاني منها، ومن أمثلة الدول المتبينة لهذا النوع من السياسات نجد: اليمن، الجزائر، مصر... الخ.

**2- السياسات غير أصولية:** هي تلك السياسات التي تم تطبيقها في دول أمريكا اللاتينية، وعلى وجه الخصوص في البرازيل والأرجنتين، وهذه السياسات غير مدعمة من طرف المؤسسات الدولية ولا تخضع لمشروطيتها، وتستمد أطوارها الفكري بدرجة كبيرة من الأفكار الاقتصادية البنوية، وتتضمن هذه السياسات اجراءات وتدابير من شأنها زيادة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية، قانون، قانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 المتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، الجريدة الرسمية، ع1، 2 جانفي 1985، بتصرف.

<sup>2</sup> بن سبع حمزة، نذير ياسين، استخدام مقارنة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية "VAR" لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري، في: ملتقى حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 8-9 ديسمبر 2014، ص 669.

<sup>3</sup> عبد الباسط على جاسم الزبيدي وآخرون، السياسة الضريبية في ظل العولمة، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013، ص 51.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

من العوامل التي أسهمت في تبني بعض الدول للسياسات غير أصولية الآثار السلبية الناجمة عن تطبيق السياسات الأصولية، وخاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية، وكذا الاختلاف في وجهات النظر حول تفسير ظاهرة التضخم وفي كيفية معالجته، ذلك أن أنصار السياسات غير الأصولية لا يتفقون مع أنصار السياسات الأصولية في أن التضخم ظاهرة نقدية، ويرون أن المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها معظم الدول النامية بما فيها التضخم ترجع أسبابها بدرجة أساسية إلى مشاكل واختلالات هيكلية في اقتصادياتها، وبالتالي ينتقد أنصار السياسات غير الأصولية السياسات الأصولية المقترحة لعلاج التضخم، ويرون في هذا الصدد أنه من غير المنطقي أن يكون الأسلوب المتبع لمعالجة التضخم الذي وصلت نسبته إلى ثلاثة أرقام في بعض الدول أمريكا اللاتينية هو نفس الأسلوب المتبع في الدول النامية التي لا يتجاوز فيها التضخم 9% أو 16%<sup>1</sup>.

وإذا نظرنا إلى طبيعة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر نجد أنها عرفت نوعين من الإصلاحات، النوع الأول هي الإصلاحات الذاتية كإصلاح 1986 وإصلاح 1988، أما النوع الثاني تميز بعقد اتفاقيات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، أولها عقد اتفاقيتين (الاستعداد الائتماني الأول والثاني) التي هدفت إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي<sup>2</sup>، وثانيها برنامج التعديل الهيكلي الذي مر بمرحلتين، المرحلة الأولى هي مرحلة التثبيت الهيكلي ومدتها سنة، والمرحلة الثانية مرحلة برنامج التعديل الهيكلي ومدتها ثلاثة سنوات.<sup>3</sup>

#### ثانياً- برنامج الاستعداد الائتماني (1989-1994)

قصد مواجهة مشاكل ميزان المدفوعات، دخلت الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل الخارجي، ووقعت اتفاقيتين الأولى في 31 ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991،<sup>4</sup> سمح امضاء الجزائر للاتفاقيتين بتعبئة 600 مليون دولار من صندوق النقد الدولي وعلى التوازي تم التفاوض مع البنك الدولي، وقدر إجمالي التمويل الخارجي مع المؤسسات 900 مليون دولار، ووردت في الاتفاقيتين مجموعة من الشروط نوجز أهمها:<sup>5</sup>

أ- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة الحكومية.

ب- العمل على تحرير الأسعار وتطبيق أسعار فائدة موجبة.

ج- الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار بالإضافة إلى السماح بحرية تدفق رؤوس الأجنبيّة.

د- تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبيّة.

هـ- إلغاء عجز الموازنة وإصلاح المنظومة المالية والبنكية.

<sup>1</sup> محمد علي حزام غالب المقبل، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الفلاحي في الدول النامية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص، ص 56، 57، بتصرف.

<sup>2</sup> عمار بوزعرور، السياسة النقدية واثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص، ص 252، 253، بتصرف.

<sup>3</sup> بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 191.

<sup>4</sup> خليل عبد القادر، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 306.

<sup>5</sup> بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 190.

### ثالثاً- برنامج التعديل الهيكلي الموسع (1994-1998)

عرف الاقتصاد الجزائري سنة 1993 أزمة حادة في ميزان المدفوعات وخدمات الدين الخارجي، بسبب التدهور المستمر في المداخيل الخارجية، حيث تراجع سعر البترول من 22,26 دولار للبرميل سنة 1990 الى 16,33 دولار للبرميل سنة 1993 وفق سعر سلة أوبك، وهذا في ظل توقف دعم المنظمتين الدوليتين (صندوق النقد والبنك الدوليين)، مما أرغم السلطات الجزائرية تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية باللجوء إليها مرة ثالثة، لإبرام برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى "برنامج التعديل الهيكلي" الذي امتد على فترتين، الأولى (1994-1995) وتمثل برنامج التثبيت، والثانية (1995-1998) وتمثل برنامج التعديل الهيكلي.

وبموجب هاتين الاتفاقيتين تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة، إضافة الى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع كل من نادي باريس ونادي لندن<sup>1</sup>، وهدف هذا البرنامج الى اصلاحات تشمل جميع القطاعات والمغريات الاقتصادية، ومست أدوات السياسات الاقتصادية، اصلاح نظام الأسعار والتجارة المحلية، وبعض التدابير تخص الحالة الاجتماعية وسوق العمل، إضافة الى المحافظة على مجال المناورة فيما يتعلق بتوجهات السياسة الاقتصادية. وفي هذا الاطار نتناول برنامج التثبيت التعديل الهيكلي والتعديل الهيكلي في اطارها العام.

**1- برنامج التثبيت (1994-1995):** هو برنامج قصير الأجل امتد من أفريل 1994 الى ماي 1995، نتج عن المفاوضات التي تمت بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، رافق هذا البرنامج اتفاقية لإعادة جدولة الديون وفق مشروطية تمويلية تم من خلالها منح الجزائر مساعدة مالية قدرها 731,5 مليون وحدة سحب خاصة، ويمثل هذا البرنامج محاولة ثالثة مدعمة، وارتكزت أهدافه على وضع سيرورة استقرار الاقتصاد الكلي على المدى القصير من خلال استرجاع التوازن الداخلي والخارجي، واعتمد في تحقيق أهدافه على تحرير الأسعار، سياسة الموازنة الحكومية وتخفيض قيمة سعر صرف الدينار.

**2- مرحلة برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998):** يعتبر برنامجاً متوسط المدى مدته 3 سنوات ابتداءً من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1995، تحصلت الجزائر بموجبه على قرض قدره 1169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، قسمت إلى دفعات حيث يتم تحرير الدفعة الأولى بمجرد الموافقة على رسالة النية المتضمنة برامج التعديل الهيكلي<sup>2</sup>. كما هدف الى تحقيق نمو اقتصادي مستقر في اطار الاستقرار المالي، كما عمل على ارساء نظام الصرف واستقرار وتخفيض تدريجي للعجز في الميزان الجاري الخارجي، إضافة للتحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية. أما عن الاجراءات المتخذة في سبيل تحقيق هذه الأهداف فهي متعددة، وتمس على وجه الخصوص السياسة المالية والنقدية التي تميزت اجراءاتها بالصرامة، ففي سنة 1994 لجأت الجزائر لاستعمال الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية للحد من نمو الكتلة النقدية، وقيام بنك الجزائر بفرض نسبة احتياطي قانوني 25% على كافة الودائع بالعملة الوطنية، وفي نفس الوقت باشرت الخزينة في اصدار سندات بفائدة بلغت 16,5%.

<sup>1</sup> يمثل نادي باريس مؤسسة مكلفة بالتفاوض حول إعادة جدولة الديون اتجاه الحكومات، أما نادي لندن يختص او مؤسسة مكلفة بإعادة التفاوض حول إعادة جدولة الديون اتجاه مختلف البنوك في العالم.

<sup>2</sup> عمار بوزعرور، مرجع سابق، ص 265.

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

أما السياسة المتبعة من طرف السلطات في مجال اصلاح النظام المالي هدفت الى تنمية الوساطة المالية، بفضل تحسين أدوت السياسة النقدية وترقية النظام البنكي من خلال اجراءات اصلاحه التي شجعت على انشاء البنوك والمؤسسات المالية، تحرير أسعار الفائدة... الخ. كما عملت السلطات على ضبط الموازنة خلال فترة البرنامج، مما تطلب منها الاعتماد على نظام ضريبي فعال ومرن وشامل، والتحكم بشكل كبير في نفقات الحكومة والعمل على زيادة إيراداتها.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: توجهات السياسة الاقتصادية خلال الألفية الثالثة (2001-2017)

بعد تحسن الوضعية المالية في الجزائر جراء الارتفاع في أسعار البترول الذي يشكل رفقة الغاز الطبيعي 98% من الصادرات الجزائرية، شهدت السياسة الاقتصادية ابتداءً من سنة 1999 تحولاً من الوجهة النيوكلاسيكية التي أملتتها المؤسسات النقدية والمالية الدولية نحو الوصفة الكينزية التي ارتكزت على دعم الطلب الكلي بالتوسع بالنفقات الحكومية، ترجم هذا بتطبيق كل من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج توطيد النمو الاقتصادي والبرنامج الحماسي للتنمية الاقتصادية، وهذا ما أكد على استمرارية السياسة الاقتصادية في الجزائر في دعم الطلب الكلي تطبيقاً للوصفة الكينزية.<sup>2</sup>

### أولاً- برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2003)

تهدف توجهات السياسة الاقتصادية التي طبقت في الجزائر ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة (2001-2003) وخصص له غلاف مالي قدر 7 مليار دولار وهو ما يعادل 525 مليار دج، وهدف بدرجة كبيرة على تثبيت الدولة في إطارها القانوني كمسؤولة عن الأهداف الاقتصادية.

**1- أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي:** يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة الجزائرية إلى تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة وخلق مناصب شغل، يتم ذلك عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة، إضافة الى تهيئة وإيجاز هيكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية. مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة، وتدخل ضمن الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة والتوازن الجهوي من خلال تقوية التجهيزات الاجتماعية للبلديات الأكثر فقراً وعزلة،<sup>3</sup> مما يؤدي إلى رد الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية والتوازن الجهوي، كما تزامن تنفيذ هذا البرنامج بتطبيق الحكومة لسياسات مصاحبة تهدف إلى:

- تحسين طرق تسيير المنشآت العمومية وترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تحديث طرق إعداداته وتسييره ومراقبته.

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص، ص 193-197.

<sup>2</sup> محمد كرم قروف، محمد الطاهر سعودي، مرجع سابق، ص 320.

<sup>3</sup> نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة "2000-2010" [على الخط]، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الجزائر، 2013، مج5، ع1، متاح على:

< [https://www.univ-chlef.dz/ratsh/Article\\_Revue\\_Academique\\_N\\_09\\_2013/article\\_05.PDF](https://www.univ-chlef.dz/ratsh/Article_Revue_Academique_N_09_2013/article_05.PDF) >

(تاريخ التحميل: 28-01-2019)، ص 46، بتصرف.

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

- إصلاح القطاع البنكي وتحسين المناخ العام للاستثمار من خلال إعداد قانون جديد حول الاستثمار.
- تنوع مصادر إيرادات ميزانية الدولة من خلال التركيز على رفع حصيللة الإيرادات الضريبية العادية، ويتحقق ذلك من خلال عصرنه وتحديث الإدارة الضريبية.
- استكمال الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالمؤسسات العمومية من خلال خوصصتها وفتح رأسمالها.<sup>1</sup>
- 2- مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي:** غطى برنامج الانعاش الاقتصادي الفترة (2001-2003) وخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري،<sup>2</sup> غير أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، بسبب كثرة الحديث عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، مما اضطر السلطات الى زيادة ما يعادل 130 مليار دج كأجور، كما زاد الانفاق الحكومي الاستثماري بمعدل 20% مقارنة ب 2000، ولقد حاولت السلطات تطبيق فكرة تحديد الانفاق الحكومي والتركيز على فعالية الانفاق الحكومي، حيث كان التحدي في ادارة الانفاق وليس في كميته، ولقد عرفت سنة 2002 تنفيذ جزء كبير من مخطط الانعاش الاقتصادي، حيث تم استهلاك 380 مليار دج من الغلاف المالي المقدر ب 525 مليار دج الذي خصص لهذا البرنامج، وفي هذا المجال شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات تم توزيع الغلاف المالي عليها كما يوضحه الجدول رقم (03-01).

الجدول رقم (03-01): تخصيص برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2003)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دج)	النسبة (%)
دعم الاصلاحات	47	8,95
الزراعة والصيد البحري	65	12,38
التنمية المحلية	113	21,52
الأشغال الكبرى	210	40
الموارد البشرية	90	17,14
الاجمالي	525	100

**المصدر:** وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 230.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن تخصيص الغلاف المالي لبرنامج الانعاش الاقتصادي تركز في قطاع الأشغال الكبرى والتنمية المحلية، حيث بلغت قيمتها 323 مليار دج التي تشكل 61,52% من الغلاف المالي للبرنامج، في حين تم تخصيص 8,95% لدعم الاصلاحات، و 17,14% لتنمية الموارد البشرية.

### ثانياً- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

هدفت توجهات السياسة الاقتصادية التي طبقت خلال برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي غطى الفترة (2005-2009) وخصص له غلاف مالي قدره 55 مليار دولار كقيمة أولية، رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب وهدف الى تحقيق جملة من الأهداف يجب تحديدها.

### 1- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: يُعد برنامج دعم النمو الاقتصادي بمثابة الاطار المؤكد

<sup>1</sup> فوج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه غير

منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 291.

<sup>2</sup> وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 229.

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

لتوجهات الجزائر التي تم اقرارها ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي، وتكامل البرنامجين جسد الاستراتيجية بعيدة المدى التي تلخص رؤية الجزائر في ارساء مقومات البدائل الاستثمارية للعوائد البترولية، بما يخلق البنية الاقتصادية والاجتماعية القادرة على استيعاب تحديات التنمية المستدامة في اطار الامكانيات الوطنية وطموحات الأفراد.<sup>1</sup>

وهدف هذا البرنامج الى تحقيق ما يلي:<sup>2</sup>

أ- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها اتمام قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة الخاصة بتسهيل الاستثمار الخاص أو الأجنبي.

ب- مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواءً تعلق الأمر بتأهيل أدوات الإنتاج أو الإصلاح المالي والبنكي.

ج- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخصوصية والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.

د- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

هـ- تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة ووضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره موارد معتبرة من جهة، ومن جهة أخرى مساعدته على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لا سيما شبكات النقل والأشغال العمومية والري والفلحة والتنمية الريفية.

**2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:** انطلقاً من سنة 2005 قامت الجزائر ببعث برنامج دعم النمو الاقتصادي الذي غطى الفترة (2005-2009) وتضمن محورين أساسيين، تعلق المحور الأول ببعث برنامج استثماري قدره 55 مليار دولار أمريكي (حوالي 4200 مليار دج)، لغرض تدعيم البنية التحتية وتنشيط القطاعات الاقتصادية، أما المحور الثاني سعى الى التحكم في الانفاق الجاري بالحفاظ على استقرار كتلة الأجور وإدارة أحسن الدين العام وتخفيض تدريجي للإعانات المقدمة من قبل الخزينة العمومية.

لقد تم تسطير استراتيجية وطنية تسعى لإطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجنبية لتفعيل هذه المشاريع، ومن بين هذه المشاريع الطريق السيار شرق غرب، تجديد السكك الحديدية وانشاء مليون وحدة سكنية... الخ، هذه المشاريع تم اطلاقها في اطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.<sup>3</sup>

جاء هذا البرنامج في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية الألفية الثالثة، وقد شمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية، حيث تجاوزت مثلاً حصة البنية التحتية الاقتصادية 40% من إجمالي الغلاف المالي

<sup>1</sup> بوهزة محمد، براج صباح، "أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري"، في: الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 12-11 مارس 2013، ص 5.

<sup>2</sup> فرج شعبان، مرجع سابق، ص 298.

<sup>3</sup> وليد عبد الحميد العايب، مرجع سابق، ص 231.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

المخصص لهذا البرنامج أي ما يقارب 29 مليار دولار أمريكي، منها 9,2 مليار دولار مخصصة للنقل، مقابل 7,9 مليار دولار للأشغال العمومية، وحوالي 5,1 مليار دولار للموارد المائية، أما البناء فقد تم تخصيص ما يعادل مبلغ 7,3 مليار دولار، وذلك حتى تتمكن من إنجاز مشروع مليون وحدة سكنية المبرمج.<sup>1</sup> وفي هذا المجال شملت نشاطات البرنامج خمسة مجالات تم توزيع الغلاف المالي عليها كما يوضحه الجدول (03-02).

الجدول رقم (03-02): تخصيص البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دج)	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	45,5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203,9	4,8
برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال	50	1,1
المجموع	4202,7	100

المصدر: بوهزه محمد، مرجع سابق، ص 5.

يتضح من الجدول أعلاه أن تخصيص الغلاف المالي لبرنامج دعم النمو تركز على في تحسين ظروف المعيشة وتطوير المنشآت الأساسية التي بلغ الغلاف المالي المخصص لها ب 3611,6 مليار دج وشكل 86% من حجم هذا الغلاف، في حين تم تخصيص 8% من قيمة الغلاف المالي لدعم التنمية الاقتصادية و4,8% منه لتطوير وتحديث الخدمة العامة، وتم تخصيص 1,1% لتطوير التكنولوجيا والاتصال.

#### ثالثاً- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

يندرج برنامج توطيد النمو الاقتصادي ضمن برامج إعادة إعمار الاقتصاد الوطني التي انطلقت مع الشروع في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، لتتواصل عملية إعادة الاعمار ليتم تنفيذ برنامج دعم النمو الذي خصص له غلافه مالي يقدر ب 286 مليار دولار أو ما يعادل 21214 مليار دج للفترة 2010-2014 رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب.

ويهدف هذا البرنامج الى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها خاصة قطاع السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار، إضافة الى إطلاق مشاريع جديدة تقدر 11534 مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار مع التركيز على الجانب الاجتماعي.<sup>2</sup> وجمالاً توجه أكثر من 40% من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية.<sup>3</sup>

كما يهدف البرنامج أيضاً الى تحسين ظروف المعيشة للمواطن والقضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية للمشاريع المولدة لمناصب الشغل وقيم مضافة بالنسبة للمؤسسات، وتعزيز التنمية البشرية عن طريق توفير وتحديث المنشآت القاعدية في مجال التعليم والصحة والسكن، وكذا تحسين

<sup>1</sup> محمد كرم قروف، محمد الطاهر سعودي، مرجع سابق، ص 323.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية، "برنامج التنمية الخماسي 2010-2014"، بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم: 24 ماي 2014، ص 2.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 7.

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

الخدمات العمومية (الوصول للعدالة، إيصال الكهرباء والماء والغاز... الخ)، إضافة إلى ذلك يهدف البرنامج إلى فك العزلة عن المناطق النائية ومواصلة جهود تنمية وإصلاح الجماعات المحلية وتعزيز اللامركزية بها،<sup>1</sup> وفي هذا المجال شملت نشاطات البرنامج ستة مجالات تم توزيع الغلاف المالي عليها كما يوضحه الجدول (03-03).

الجدول رقم (03-03): تخصيص برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

النسبة (%)	القيمة المخصصة (مليار دج)	القطاعات
49,59	10122	التنمية البشرية
31,59	6448	المنشآت الأساسية
8,16	1666	تحسين الخدمة العمومية
7,67	1566	التنمية الاقتصادية
1,76	360	مكافحة البطالة
1,22	250	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة
100	20412	المجموع <sup>2</sup>

المصدر: الجمهورية الجزائرية، "برنامج التنمية الخماسي 2010-2014"، بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم: 24 ماي 2014.

يتضح من الجدول أعلاه أن تخصيص برنامج توطيد النمو الاقتصادي تركز في التنمية البشرية التي خصص لها نصف قيمة الغلاف المالي، وتتضمن التنمية البشرية تنمية قطاع التربية وقطاع التعليم العالي، كما أعطى البرنامج أهمية للمنشآت الأساسية التي خصص لها 31,6% من قيمة الغلاف المخصص للبرنامج وذلك بهدف تحسين البنى التحتية، أما بالنسبة للغلاف المالي المخصص إلى تحسين الخدمة العامة، مكافحة البطالة، البحث العلمي والتكنولوجي والتنمية الاقتصادية هي مبالغ ضئيلة ومتفاوتة مقارنة بالمبالغ المخصصة للتنمية البشرية والمنشآت الأساسية التي خصصت لها أكثر من 81% من قيمة الغلاف المالي المخصص للبرنامج.

### رابعاً- البرنامج الخماسي للتنمية (2015-2019)

من أجل الاستمرار في نفس النهج ومحاولة تكريس نتائج البرامج السابقة قامت الجزائر بوضع برنامج خماسي آخر يغطي الفترة (2015-2019) ورصد له مبلغ 22100 مليار دينار وهو ما يعادل حوالي 280 مليار دج، وتهدف الجزائر من وراء هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي:<sup>3</sup>

- منح الأولوية إلى تحسين ظروف معيشة السكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية وربط البيوت بشبكات الماء، الكهرباء، الغاز... الخ.
- تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي يصل إلى 7% سنوياً.
- استحداث مناصب شغل.
- تنويع الاقتصاد ونمو الصادرات خارج القطاع البترولي.<sup>4</sup>

1 فرج شعبان، مرجع سابق، ص 307. بتصرف.

2 نلاحظ من الجدول رقم (03-03) أن مجموع الاعتمادات هو 20412 مليار دج لا يساوي الغلاف المالي المخصص لصالح برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)، وهذا لأن بيان السياسة العامة يعطي قيمة تقريبية.

3 خومية فتحة، مرجع سابق، ص 179، 180.

4 نشير بالقطاع البترولي إلى قطاع المحروقات الذي يضم كل من البترول الخام والغاز الطبيعي، الغاز الطبيعي المميع، مواد البترول المكررة، غاز البترول المميع.

المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

ارتبطت السياسة المالية في الجزائر ارتباطاً وثيقاً بأسعار البترول، وبذلك فحدوث صدمة في هذه الأسعار يكون له آثار مباشرة على السياسة المالية وأدائها، وأحسن مثال على ذلك الصدمة البترولية لسنة 1986، وتراجع أسعار البترول مع نهاية 2014 وانعكاسها على الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: السياسة الانفاقية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

تخضع سياسة الانفاق الحكومي في الجزائر للحجاية البترولية لكونها تمثل نسبة كبيرة من إيراداتها، ويمكن ملاحظة ذلك على وجه الخصوص من خلال السياسة الانفاقية التقشفية المتبعة بعد صدمة 1986، لتتحول الى سياسة توسعية بعد ارتفاع أسعار البترول بداية من سنة 2000، لتتحول الى ترشيد النفقات بداية من سنة 2015.

أولاً- تحليل تطور الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

تعكس النفقات الحكومية دور التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي، يتجلى ذلك بوضوح من تطورها.

**1- تحليل تطور الانفاق الحكومي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه:** بهدف النهوض بالاقتصاد ركزت الجزائر على الصناعات وهدفت الى التخلص من التبعية للدول الصناعية، مشجعة على تنمية الصناعات الثقيلة وتنمية قطاع الانتاج، فضلاً عن انشاء صناعات جديدة تخص الصناعات البترولية، وقد شهدت هذه الحقبة تأميم البترول والغاز سنة 1971، وهو ما جاء به المخطط الرباعي الأول وركز على الصناعات الثقيلة وهدف الى تدعيم الاستقلال الاقتصادي، كما عمل على تحسين مستوى المعيشي وتحقيق معدل نمو سنوي 9%، ليأتي المخطط الرباعي الثاني الذي هدف الى تدعيم الاستقلال الاقتصادي، وبناء نظام اشتراكي ورفع معدل نمو سنوي 10%.

ويهدف تخفيف المشكلات المتراكمة عملت السلطات الجزائرية الى محاولة احداث التكامل والارتباط بين الصناعة والفلاحة، والتقليص من حجم المديونية، والقضاء على الاختلالات الاقتصادية والمالية وهي الأهداف التي سعى اليها كل من المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989).<sup>1</sup>

تميزت سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين بظهور قطاع عمومي مُسير للقطاع الاقتصادي، خصوصاً مع اتباع الجزائر سنة 1971 للنهج الاشتراكي كنهج للتنمية الاقتصادية، مما استدعى تدخلاً قوياً للدولة في الحياة الاقتصادية عُبر عنه بارتفاع حجم الانفاق الحكومي من 31 مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول الى 550 مليار دج خلال المخطط الخماسي الثاني، أي أن النفقات الحكومية ارتفعت 18 مرة بسبب السياسة المنتهجة في اطار "من أجل حياة أفضل"، كما يرجع ذلك الى ارتفاع نصيب النفقات الاستثمارية من اجمالي النفقات الحكومية من 27,6%<sup>2</sup> سنة 1970 الى 45,3%<sup>3</sup> سنة 1985، بسبب تبني نموذج الصناعات المصنعة التي خصصت له موارد مالية ضخمة، لتتخفف الى 35,6%<sup>4</sup> سنة 1989 بسبب انخفاض أسعار البترول أواخر 1985.

<sup>1</sup> أنظر الى: المبحث الأول من الفصل الثالث.

<sup>2</sup> حصة أو نصيب أو نسبة النفقات الاستثمارية = النفقات الاستثمارية\*100/اجمالي النفقات الحكومية، ومصدر هذه الاحصائيات هو الديوان الوطني للاحصاء، 1623\*100/5876=27,6%

<sup>3</sup> 45181\*100/99841=45,3%

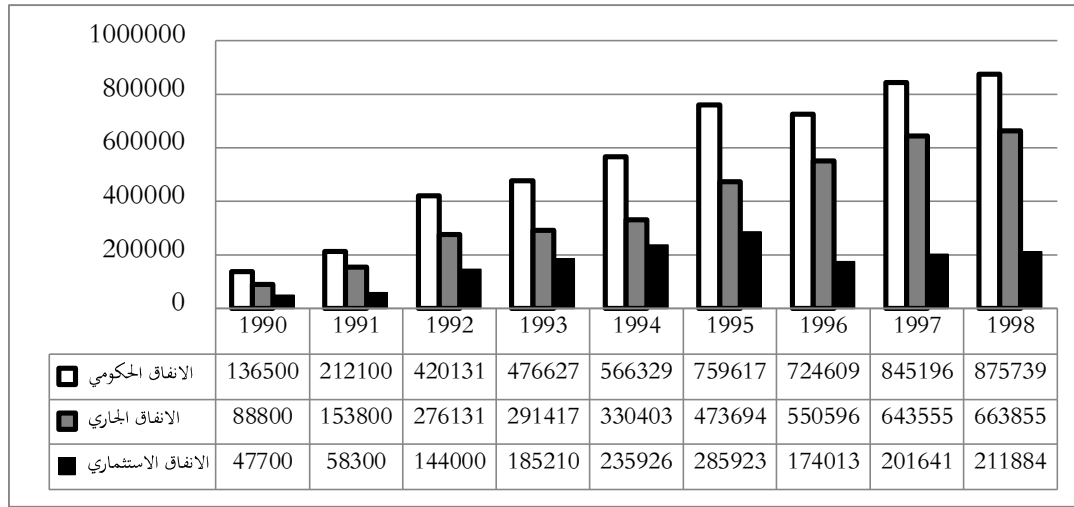
<sup>4</sup> 44300\*100/124500=35,6%

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

2- تحليل تطور الانفاق الحكومي في ظل الاتفاقيات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية: أبرمت الجزائر خلال هذه الفترة اتفاقيات التثبيت وبرنامج التعديل الهيكلي، التي من شروطها رفع التدخل الحكومي والحد منه، هذا لم يكن عائقاً أمام الدولة للقيام ببعض الوظائف خاصة الاجتماعية منها، وهو ما عكسه ارتفاع النفقات الحكومية من 124,5 مليار دج سنة 1989 الى 760 مليار دج سنة 1995، لتتخفف الى 725 مليار دج سنة 1996، لترتفع لتصل الى 876 مليار دج سنة 1998، ويرجع ذلك الى تحسن إيرادات الدولة عند ارتفاع سعر البترول، إضافة الى التدابير المتخذة من طرف الدولة لحماية الفئات المحرومة والمتمثلة في انشاء الشبكة الاجتماعية.

ويمكن توضيح تطور هيكل النفقات الحكومية في الجزائر للفترة (1990-1998) من خلال الشكل رقم (03-01).

الشكل رقم (03-01): تطور هيكل النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (1990-1998) الوحدة: مليون دج



Source: Office National des Statistiques, **Rétrospective Statistique 1962-2011** [en line], Algérie, Disponible sur: <[http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES\\_PUBLIQUES.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf)> (consulte le 27/06/2018).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن النفقات الحكومية الجارية ارتفعت من 124,5 مليار دج سنة 1989 الى 875,74 مليار دج سنة 1998، أي أن النفقات الحكومية الجارية ارتفعت ب 17 مرة، ويمكن تفسير هذا الارتفاع الى زيادة الرواتب والأجور وتسديد المديونية الحكومية، وما يلاحظ أيضاً جمود نسبي للنفقات الحكومية في مرحلة التعديل الهيكلي مقارنة ببرامج التثبيت، ويمكن تفسير ذلك الى الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي الرامية الى تقليص الانفاق الحكومي ورفع أشكال الدعم المقدم من طرف الدولة.

ونلاحظ أيضاً خلال فترة الإصلاحات الهيكلية التي من شروطها تقليص دور الدولة وفتح المجال الى القطاع الخاص، أدى الى انخفاض حصة الانفاق الاستثماري من إجمالي الانفاق الحكومي، حيث انخفض من 37,7%<sup>1</sup> سنة 1995 الى 24,2%<sup>2</sup> سنة 1998، في حين نلاحظ أن هناك جمود نسبي للانفاق الحكومي الجاري لصعوبة تقليصه بسبب الجهة الاجتماعية المضطربة.

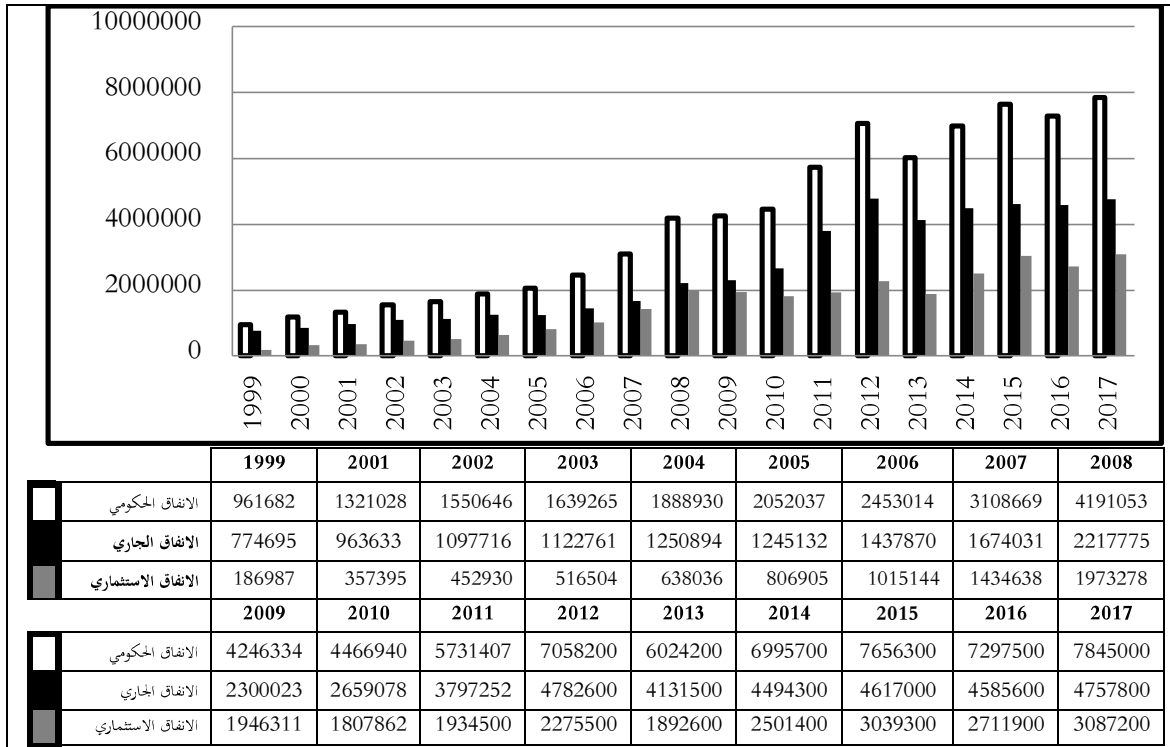
<sup>1</sup> .285923\*100/759617=37.7%

<sup>2</sup> .211884\*100/875739=24.2%

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

**3- تحليل تطور الانفاق الحكومي خلال الألفية الثالثة:** كانت السياسة المالية التوسعية المتبعة بداية برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصص له أكثر من 7 مليار دولار وهدف الى تقليل حدة المشاكل الموجودة وتدارك التأخر المسجل المتراكم بسبب العشرية السوداء، أما فيما يخص برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009) الذي خصص له 55 مليار دولار وهدف الى توسيع الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي، تطوير الموارد البشرية والبني التحتية إضافة الى رفع معدلات النمو الاقتصادي، ليُستكمل المسار التنموي ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، الذي خصص له أكثر من 286 مليار دولار وهدف الى تحسين معيشة الأفراد وتطوير واكمال مشاريع البني التحتية، دعم التنمية الاقتصادية وتطوير الخدمة العمومية والتكنولوجيا الجديدة للاتصال<sup>1</sup> كل هذه العوامل ساهمت في ارتفاع النفقات الحكومية من 962 مليار دج سنة 1999 الى 7845 مليار دج سنة 2017. ويمكن توضيح تطور النفقات الحكومية بشقيها الجاري والاستثماري للفترة (1999-2017) من خلال الشكل رقم (02-03).

الشكل رقم (02-03): تطور هيكل النفقات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (1999-2017) الوحدة: مليون دج



المصدر: إعداد الطالب بناءً على: - الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام نتائج 2017** [على الخط]، الجزائر، 2018، متاح على: <http://www.ons.dz> <تاريخ التحميل: 2018/06/27>.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017** [على الخط]، الجزائر، 2018، متاح على: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> <تاريخ التحميل: 2018/06/27>.

- Office National des Statistiques, **Rétrospective Statistique 1962-2011**, Référence précédente.

يتضح من خلال الشكل أعلاه تميز النفقات الحكومية بنموها المتسارع الذي يرتبط بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر هذا من جهة، ومن جهة أخرى الى التوسع الظاهر في النفقات الجارية

<sup>1</sup> - أنظر الى: المبحث الأول من الفصل الثالث. من الأطروحة.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

والاستثمارية، ومع أن النفقات الحكومية كانت متواضعة سنة 1999 وقدرت ب 961,6 مليار دج، إلا أنها شهدت ارتفاعاً وصل الى 1639,2 مليار دج سنة 2003، واستمر هذا الارتفاع ليصل الى 7078,2 مليار دج سنة 2012 لينخفض الى 6024,2 مليار دج سنة 2014، ثم يواصل الانفاق الحكومي الارتفاع الى أن يبلغ أقصى قيمة له تقدر ب 7845 مليار دج سنة 2017، أي أنه تضاعف بثمانية مرات مقارنة بسنة 1999، بالرغم من انخفاض الانفاق الحكومي سنة 2016 بسبب انهيار أسعار البترول أواخر 2014م.

رافق تزايد النفقات الحكومية تغير في بنيتها، وظهر ذلك جلياً من خلال نفقات الاستثمار، التي شهدت نمواً متسارعاً مقارنة بنمو النفقات الجارية، إذ نجد أن حصة الانفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق ارتفعت من 19,5% سنة 1999 الى 31,5% سنة 2003 لترتفع الى 45,4% سنة 2009، وسبب ذلك هو برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصص له 520 مليار دج وبرنامج دعم النمو الذي خصص له مبلغ 4203 مليار دج، لتتدرج هذه الحصة الى 31,4% سنة 2013، لتبلغ 39,4% سنة 2017، ويمكن تفسير هذا الانخفاض بالزيادة التي حصلت لنفقات التسيير التي خصصت للحماية الاجتماعية بهدف تخفيف الضغط الاجتماعي خاصة مع الاضطرابات في مختلف الدول العربية، أما الارتفاع الذي حدث بعده يمكن تفسيره بالاستمرار في تنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي والشروع في تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية (2015-2019).

**ثانياً- البحث عن أسباب ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2017)**  
كشف تحليل تطور الانفاق الحكومي عن ظاهرة تزايد، ولمعرفة أسبابه في الاقتصاد الجزائري نقوم بتحليله بالأسعار الثابتة وتحليل تطور نصيب الفرد منه.

**1- الأسباب الظاهرية للنفقات الحكومية:** تعدد الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات الحكومية، لهذا نقتصر على تحليل تطور النفقات الحقيقية باستبعاد أثر التضخم، وتحليل نصيب الفرد منها وهذا باستبعاد أثر النمو الديمغرافي.  
**أ- تحليل تزايد النفقات الحكومية الحقيقية:** يتضح من التحليل السابق أن هناك نمواً متسارعاً للنفقات الحكومية خاصة في السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة، ومع أن النفقات الحكومية بالأسعار الجارية كانت متواضعة سنة 1970 وقدرت ب 5,5 مليار دج، إلا أنها شهدت ارتفاعاً وصل الى 7845 مليار دج سنة 2017، أي أنها تضاعفت ب 1439 مرة، ومن أجل الوصول الى حقيقة هذا التزايد لا بد من استبعاد أثر التضخم<sup>6</sup>. ويمكن توضيح تطور النفقات الحكومية الاسمية والحقيقية في الجزائر للفترة (1970-2017) من خلال الجدول رقم (03-04).

$$.186987*100/961682=19.44\%^1$$

$$.516504*100/1639265=31.4\%^2$$

$$.1646311*100/4246334=38.8\%^3$$

$$.1892600*100/6024200=31.4\%^4$$

$$.3087200*100/7845000=39.4\%^5$$

<sup>6</sup> النفقات الحكومية الحقيقية (النفقات الحكومية بالأسعار الثابتة) = النفقات الاسمية (النفقات الحكومية بالأسعار الجارية) / المستوى العام للأسعار.

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1970-2017

الجدول رقم 03-04: تطور النفقات الحكومية الاسمية والحقيقية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

السنوات	الانفاق الحكومي مليون دج	الرقم القياسي أسعار الاستهلاك	النفقات الحقيقية	عدد السكان	نسبة الفرد من النفقات الحقيقية مليون دج	السنوات	الانفاق الحكومي مليون دج	الرقم القياسي أسعار الاستهلاك	النفقات الحقيقية	عدد السكان	نسبة الفرد من النفقات الحقيقية مليون دج	السنوات
1970	5876	3,89	1510539846	14550034	103,82	1994	566329	54,54	10383736707	28362253	366,11	1970
1971	6941	4	1735250000	14960109	116	1995	759617	70,79	10730569289	28904298	371,25	1971
1972	8197	4,16	1970432692	15377093	128,14	1996	724609	84,03	8623217898	29411415	293,19	1972
1973	9989	4,45	2244719101	15804428	142,03	1997	845196	88,82	9515829768	29886839	318,4	1973
1974	13408	4,57	2933916849	16247113	180,58	1998	875739	93,26	9390295947	30335732	309,55	1974
1975	19068	4,97	3836619718	16709099	229,61	1999	961682	95,68	10051024247	30765613	326,7	1975
1976	20118	5,38	3739405204	17190239	217,53	2000	1178122	95,97	12275940398	31183660	393,67	1976
1977	25473	5,97	4266834171	17690184	241,2	2001	1321028	100	13210280000	31592153	418,15	1977
1978	30106	6,9	4363188406	18212326	239,57	2002	1550646	101,43	15287843833	31995046	477,82	1978
1979	33515	7,62	4398293963	18760761	234,44	2003	1639265	105,75	15501323877	32403514	478,38	1979
1980	44016	8,32	5290384615	19337715	273,583	2004	1888930	109,95	17179899955	32831096	523,28	1980
1981	57655	9,54	6043501048	19943664	303,03	2005	2052037	111,47	18408872342	33288437	553,01	1981
1982	72445	10,13	7151530109	20575701	347,57	2006	2453014	114,05	21508233231	33777915	636,75	1982
1983	84825	10,74	7898044693	21228289	372,05	2007	3108669	118,24	26291178958	34300076	766,51	1983
1984	91598	11,62	7882788296	21893853	360,05	2008	4191053	123,98	33804266817	34860715	969,7	1984
1985	99841	12,84	7775778816	22565905	344,58	2009	4246334	131,1	32390038139	35465760	913,28	1985
1986	101817	14,42	7060818308	23241272	303,81	2010	4466940	136,23	32789693900	36117637	907,86	1986
1987	103977	15,51	6703868472	23917897	280,29	2011	5731407	142,39	40251471311	36819558	1093,21	1987
1988	119700	16,42	7289890378	24591492	296,44	2012	7058200	155,05	45522089649	37565847	1211,8	1988
1989	124500	17,95	6935933148	25257672	274,61	2013	6024200	160,1	37627732667	38338562	981,46	1989
1990	136500	21,16	6450850662	25912367	248,95	2014	6995700	164,77	42457364812	39113313	1085,5	1990
1991	212100	26,64	7961711712	26554329	299,81	2015	7656300	172,65	44345786273	39871528	1112,22	1991
1992	420131	35,08	11976368301	27181094	440,62	2016	7297500	183,7	39725095264	40606052	978,3	1992
1993	476627	42,28	11273107852	27786259	405,71	2017	7845000	193,97	40444398618	41318142	978,85	1993

Source :- Banque d'Algérie, BULLETINS STATISTIQUES (SERIES RETROSPECTIVES), Référence précédente.

- La banque mondiale, Données, Référence précédente.

- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام نتائج 2017، مرجع سابق.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق.

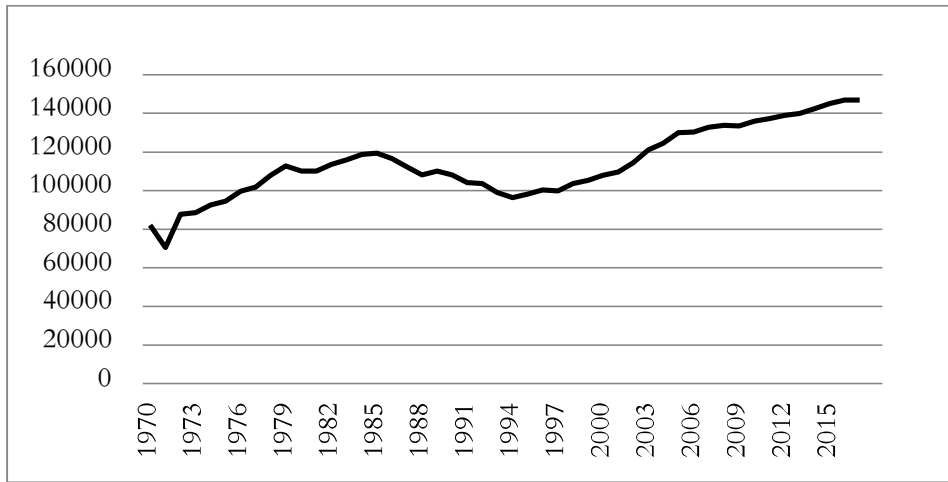
### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

يتضح من الجدول أعلاه أن هناك اتجاهًا تصاعدياً للنفقات الحكومية في الجزائر سواءً فيما تعلق بالنفقات الاسمية أو الحقيقية، إذ ارتفعت النفقات الحقيقية من 1,5 مليار دج سنة 1970 إلى 3,8 مليار دج سنة 1975 لتتخفص إلى 3,74 مليار دج سنة 1976، ثم تعود إلى الارتفاع لتصل إلى 7,9 مليار دج سنة 1984، ثم تتخفص مجدداً في السنة الموالية ويستمر هذا الانخفاض ليصل إلى 6,7 مليار دج سنة 1990، ليعود الارتفاع في النفقات الحقيقية ليصل إلى أعلى قيمة له سنة 2017 بقيمة تقدر بـ 40,44 مليار دج، باستثناء السنوات التالية: 1998، 2009، 2013 و2016.

كما يتضح أيضاً زيادة النفقات الحكومية الحقيقية أقل بكثير من الزيادة الاسمية، حيث بلغ معدل نمو الزيادة الحقيقية خلال فترة محل الدراسة بـ 8,1%<sup>1</sup>، أما معدل نمو النفقات الاسمية تقدر بـ 17,5%، وبالتالي الفرق بينهما قدر بـ (9,4%) يمثل الزيادة الظاهرية في النفقات الحكومية التي سببها ارتفاع الأسعار، أي يمكن تفسير زيادة النفقات الحكومية بسبب ارتفاع الأسعار بنسبة 53,7%<sup>2</sup>.

ب- تحليل نصيب الفرد من النفقات الحكومية الحقيقية: يمكن توضيح تطور نصيب الفرد من النفقات الحكومية الحقيقية للفترة (1970-2017) من خلال الجدول رقم (03-04) والشكل رقم (03-03).

الشكل رقم (03-03): تطور نصيب الفرد من النفقات الحقيقية خلال الفترة (1970-2017)



المصدر: إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (03-04)

يتضح من تتبعنا لتطور نصيب الفرد من النفقات الحقيقية من الشكل أعلاه والجدول رقم (03-04) أن هناك ارتفاعاً في نصيب الفرد من النفقات الحقيقية طوال فترة الدراسة، تتخللها بعض الفترات حين شهد نصيب الفرد من النفقات الحقيقية انخفاضاً خلال الفترة (1975-1978) وفترة انخفاض أسعار البترول (1985-1990)، وفترة الإصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد والبنك الدوليين، لأن مشروطيتها ألزمت الدولة من تقليص انفاقها، وبالتالي انخفاض نصيب الفرد منه.

<sup>1</sup> معدل الزيادة الحقيقية للنفقات الحكومية خلال فترة الدراسة = المتوسط الحسابي لمعدل الزيادة الحقيقي، وبنفس الطريقة تم حساب كل من معدل نمو نصيب الفرد من النفقات الحقيقية ومعدل الزيادة الاسمية للنفقات الاسمية خلال فترة محل الدراسة.

<sup>2</sup> 53,7% = (8,1-17,5) \* 100 / 17,5

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

كما يتضح أيضاً كبر معدل نمو النفقات الحقيقية مقارنة بنمو معدل نصيب الفرد من هذه النفقات، وهو ما يؤكد أن العامل الديمغرافي سبب في زيادة نمو النفقات الحكومية، حيث قدر متوسط معدل نمو النفقات الحقيقية لفترة الدراسة بـ 8,1%، أما معدل نمو نصيب الفرد منها هو 5,7%، وبالتالي فالفرق بينهما 2,4% يمثل الزيادة الظاهرية في النفقات الحكومية التي سببها زيادة عدد السكان، أي أنه يمكن تفسير زيادة النفقات الحكومية بسبب زيادة عدد السكان بنسبة 28,2%<sup>1</sup> وهي نسبة معتبرة لزيادة عدد السكان.

ويتضح من هذا التحليل توافق السياسة الانفاقية المتبعة من الحكومة الجزائرية مع ظاهرة التزايد المستمر للنفقات الحكومية التي أشار إليها فاجنر، باستثناء فترة انخفاض أسعار البترول التي أدت إلى تقليص النفقات الحكومية، وفترة الإصلاحات المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، لأن مشروطة هذا الأخير ألزمت الدولة بالتقليص من انفاقها.

**2- الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق الحكومي:** بهدف معرفة إذا كانت هناك زيادة حقيقية في النفقات الحكومية من عدمه، يجب استبعاد أثر كل من الأسعار والنمو الديمغرافي، لهذا يجب تتبع نصيب الفرد من النفقات الحقيقية، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن الأسباب الحقيقية إلى زيادة النفقات الحكومية.

**أ- فترة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية:** عقب استقلال الجزائر وجدت نفسها أمام تحديات كبيرة، ويهدف مواجهتها عملت على تنفيذ مجموعة من المخططات التنموية خصصت لها مبالغ ضخمة، وهو ما تُرجم بزيادة نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي، إلا أنه مع بداية المخطط الرباعي الثاني عرف نصيب الفرد انخفاضاً، بسبب عدم مواكبة الزيادة في النفقات الحقيقية للنمو الديمغرافي بسبب ارتفاع الأسعار، ليعود الارتفاع لنصيب الفرد ابتداءً من 1980 وهي فترة بداية الخماسي الأول لينخفض خلال الخماسي الثاني بسبب انخفاض أسعار البترول أواخر 1985.

**ب- فترة الإصلاحات الاقتصادية:** نصت مشروطة برامج الإصلاح المدعومة من طرف المؤسسات الدولية على اتباع الجزائر سياسة مالية تقشفية، أدت إلى نمو متواضع للنفقات الاسمية وانخفاض نصيب الفرد من النفقات الحقيقية، وهدفت هذه السياسة إلى تخفيض عجز الموازنة التي تحقق من خلالها خفض الإنفاق الحكومي، رفع الضرائب، تجميد الأجور، تحرير الأسعار، ورفع الدعم عن المنتجات وتقليص نفقات التوظيف.

**ج- فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية:** سمح ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية بتوفير موارد مالية سمحت بتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية بهدف تلبية حاجات المجتمع المتزايدة، كما تميزت هذه الفترة باضطرابات اجتماعية عملت على زيادة القدرة الشرائية من خلال زيادة المرتبات والأجور وتوفير السكن ومختلف متطلبات الحياة، ويهدف تفادي الضغط الاجتماعي خاصة مع الربيع العربي عملت السلطات الجزائرية على زيادة النفقات الحكومية في مجالات عديدة، خاصة في مجال السكن ومختلف النفقات الاجتماعية، وفي أواخر سنة 2014 لجأت السلطات إلى ترشيد النفقات بسبب انهيار أسعار البترول.

<sup>1</sup> 28,23% = (8,1% - 5,7%) \* 100/8,5%

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

### المطلب الثاني: السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

تميزت الإيرادات الحكومية في الجزائر بعدم استقراريتها لارتباطها بتقلبات أسعار البترول لأن جزء كبير يتأتى من الجباية البترولية، وبهدف تغطية النفقات الحكومية عملت الجزائر على تنمية مصادر إيراداتها المختلفة خاصة الجباية خارج القطاع البترولي، وهذا عن طريق تبني مجموعة من الإصلاحات الضريبية التي كان لها أثر على الحصيلة الضريبية.

### أولاً- السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1970-1990)

تميزت الإيرادات الحكومية للفترة (1970-1990) بالارتفاع، حيث انتقلت من 6,3 مليار دج سنة 1970 الى 7,9 مليار دج سنة 1981، لتشهد بعد ذلك تذبذبا وصل الى 152,5 مليار دج سنة 1990. ويمكن توضيح تطور هيكل الإيرادات الحكومية في الجزائر للفترة (1970-1990) من خلال الجدول رقم (03-05).

الجدول رقم (03-05): تطور هيكل الإيرادات الحكومية في الجزائر خلال الفترة (1970-1990) (الوحدة: مليون دج)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1980
مجموع الإيرادات	6306	6919	9178	11067	23438	25053	26215	33479	36782	59594
إيرادات جباية	5456	5982	8434	9956	21399	23195	24976	31279	35379	58020
الجبابة البترولية	1350	1648	3278	4114	13399	13462	14237	18019	17365	37658
الجبابة العادية	5456	5982	8434	9956	21399	23195	24976	31279	35379	58020
السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
مجموع الإيرادات	79384	74246	80644	101365	105850	89690	92984	93500	116400	152500
إيرادات جباية	76714	69448	74852	90809	93778	74095	78694	82200	110000	147300
الجبابة البترولية	50954	41458	37711	43841	46786	21439	20479	24100	45500	76200
الجبابة العادية	76714	69448	74852	90809	93778	74095	78694	82200	110000	147300

Source: - Office National des Statistiques, **Rétrospective Statistique 1962-2011**, Référence précédente.

من خلال الجدول أعلاه وبهدف تحليل الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1970-1990)، يمكن

تحليل تطور الحصيلة الضريبية بتقسيمها الى مرحلتين:

**1- تطور الحصيلة الضريبية خلال الفترة (1970 - 1981):** يتضح أن الإيرادات الحكومية تميزت بالارتفاع من 6,3 مليار دج سنة 1970 الى 79,3 مليار دج سنة 1981، هذا نتيجة ارتفاع الجباية البترولية من 1,35 مليار دج سنة 1970 الى 51 مليار دج سنة 1981، أي بارتفاع قدر ب38 مرة، وذلك راجع الى ارتفاع أسعار البترول من 2,03 دولار للبرميل سنة 1971 الى 32,51 دولار للبرميل سنة 1981.

وفي المقابل عرفت الجباية العادية ارتفاعاً من 4,1 مليار دج سنة 1970 الى 25,7 مليار دج سنة 1981، أي بارتفاع 3,6 مرة، وهذا راجع الى انشاء القانون العام للضريبة المباشرة والرسوم المماثلة وقانون الضرائب غير المباشرة والرسوم المماثلة، حيث يمثلان ضرائب مستقلة عن بعضهما، وعند نظرنا الى الهيكل الجبائي نلاحظ انخفاض في حصة الجباية العادية من 75,25%<sup>1</sup> سنة 1970 الى أدنى مستوى لها سنة 1981 بنسبة تقدر ب33,6%<sup>2</sup>.

**2- تطور الحصيلة الضريبية خلال الفترة (1982-1990):** عرفت أسعار البترول انخفاضاً من 32,38 دولار

<sup>1</sup> حصة الجباية العادية = قيمة الجباية العادية \* 100 / إجمالي الإيرادات، 75,25% = 4106 \* 100 / 5456.

<sup>2</sup> 33,6% = 25760 \* 100 / 76714.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

لبرميل سنة 1982 الى 13,53 دولار للبرميل سنة 1986، مما أدى الى انخفاض الجباية البترولية من 41,5 مليار دج سنة 1982 الى 20,5 مليار دج سنة 1987، لتتفجع الى 76,2 مليار دج سنة 1990، في المقابل عرفت الجباية العادية ارتفاعاً من 20,3 مليار دج سنة 1981 الى 71,1 مليار دج سنة 1990، لأن انخفاض الجباية البترولية دفع الى التوجه نحو الجباية العادية بإبراز الدور الذي تلعبه في تمويل الاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت كوسيلة للتوجيه الاقتصادي نحو الأنشطة المشجعة للتصدير خارج القطاع البترولي، إضافة الى زيادة الضرائب على الأجور ووضع عدة رسوم وزيادة معدل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية من 4% الى 5%، وهو ما أدى الى ارتفاع حصة الجباية العادية من 40,3%<sup>1</sup> سنة 1982 الى 74%<sup>2</sup> سنة 1987 لتتخفف لتصل الى 48,3%<sup>3</sup> سنة 1990.

#### ثانياً- السياسة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1991-2017)

دخلت الجزائر بداية من 1989 في اصلاحات اقتصادية مبرمة مع صندوق النقد الدولي، ومن أهمها تقليص الموازنة الحكومية التي يتحقق عن طريق تقليص النفقات الحكومية أو زيادة الإيرادات التي عملت على تحقيقها، من خلال القيام بمجموعة من الاصلاحات منها ما يمس النظام الضريبي.

**1- تشخيص الاصلاحات الضريبية:** قامت الجزائر سنة 1987 بإنشاء لجنة وطنية للإصلاح الضريبي قدمت سنة 1989 تقريراً حول الاصلاح الضريبي في الجزائر دخل حيز التنفيذ سنة 1992، ويرتكز مضمونه على تأسيس ثلاثة ضرائب جديدة هي: الضريبة على الدخل الاجمالي، الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على القيمة المضافة. **أ- الضريبة على الدخل الاجمالي:** أسست الضريبة على الدخل الاجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991، وتنص المادة رقم (01) من قانون الضرائب والرسوم المماثلة على أنها ضريبة سنوية وحيدة تفرض على الدخل الصافي الاجمالي للأشخاص الطبيعيين، ويتم حسابها على أساس سلم تصاعدي يتم تحديده بموجب قوانين المالية.

**ب- الضريبة على أرباح الشركات:** بموجب المادة 135 من قانون المالية لسنة 1991 تعرف الضريبة على أرباح الشركات على أنها تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات، وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار اليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات.<sup>4</sup>

**ج- الرسم على القيمة المضافة:** أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، خلفاً للرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج والرسم الوحيد على تأدية الخدمات، ويُطبق الرسم على القيمة المضافة على عمليات البيع والأعمال العقارية وعمليات الاستيراد، وفي سنة 1995 تم ادراج عمليات البنوك والتأمين.<sup>5</sup>

<sup>1</sup>  $27990 \times 100 / 69448 = 40.30\%$

<sup>2</sup>  $58215 \times 100 / 78694 = 74\%$

<sup>3</sup>  $71100 \times 100 / 147300 = 48.30\%$

<sup>4</sup> عبد المجيد قدي، "السياسة الضريبية في الجزائر: محاولة للتقييم"، في: الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، جامعة الجزائر، الجزائر، 13 ماي 2013، ص، ص 129، 131.

<sup>5</sup> حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 86.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

- د- الرسم على النشاط المهني:** طبق الرسم على النشاط المهني ابتداءً من 1 جانفي 1996، حيث حل محل الرسم على النشاط الصناعي والتجاري والرسم على النشاط غير التجاري، ويفرض على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الممارسون للأنشطة الصناعية والتجارية أو أي نشاط غير تجاري.
- هـ- الرسم العقاري:** أسست الضريبة على الرسم العقاري منذ سنة 1967، وهي ضريبة سنوية على المنازل، المصانع، وكل الملكيات العقارية المبنية وغير مبنية الموجودة فوق التراب الوطني، باستثناء التي أعفاها المشرع.
- و- الضريبة الجزافية الوحيدة:** أنشأت الضريبة الجزافية الوحيدة بموجب قانون المالية لسنة 2007، حيث نصت المادة 02 على تأسيس ضريبة جزافية وحيدة تحل محل النظام الجزائي للضريبة على النظام الجزائي للضريبة على الدخل وتعوض الضريبة على الدخل الاجمالي والرسم على القيمة المضافة والرسم على النشاط المهني.
- ز- رسوم أخرى:** وهي رسوم إما ذات طابع بيئي (الرسم على المنتجات البترولية، الرسم على المنتجات التبغية، رسم التطهير، الرسم على الأكياس البلاستيكية والرسم على الأطر المطاطية... الخ)، أو محلي (رسم الإقامة، الرسم على رخص البناء، الرسم على الذبح، رسم رفع القمامة... الخ).
- 2- تحليل الحصيلة الضريبية في الجزائر:** هدفت الاصلاحات الضريبية الى زيادة الحصيلة الضريبية من أجل التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية، ولمعرفة مدى نجاعتها نقوم بتحليل تطور الإيرادات الجبائية على وجه الخصوص تحليل تطور الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية، ومن خلال الجدول رقم (03-06) يمكن توضيح تطور هيكل الإيرادات الحكومية في الجزائر للفترة (1991-2017).

الجدول رقم (03-06): تطور هيكل الإيرادات الحكومية في الجزائر للفترة (1991-2017) الوحدة: مليون دج

السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الجباية العادية	82700	108864	121469	176174	241992	290603	314013	329828	314767
الجباية البترولية	161500	193800	179218	222176	336148	495997	564765	378556	560121
الإيرادات الجبائية	244200	302664	300687	398350	578140	786600	878778	708384	874888
الجباية البترولية	161500	193800	179218	222176	336148	495997	564765	378556	560121
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الجباية العادية	349502	398238	482896	524925	1485699	640472	720884	766750	965289
الجباية البترولية	1173237	956389	942904	1284975	2066110	2267836	2714000	2711850	1715400
الإيرادات الجبائية	1522739	1354627	1425800	1809900	2229899	2908308	3434884	3478600	2680689
الجباية البترولية	1173237	956389	942904	1284975	1485699	3082828	3639925	3687900	2902448
السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجباية العادية	1146612	1297944	1448898	1908600	2031000	2091500	2354700	2482200	2663100
الجباية البترولية	1927000	1501700	1529400	1519000	1615900	1577700	1722900	1682600	632100
الإيرادات الجبائية	3073612	2799644	2978298	3427600	3646900	3669200	4077600	4164800	2031000
الجباية البترولية	3275362	3074644	3403108	3804000	3895300	3927800	4552600	5011600	6182800

Source: - Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1962-2011, Référence précédente.

- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام نتائج 2017، مرجع سابق.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق.

يتضح من الجدول أعلاه أنه يمكن تقسيم تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر للفترة (1991-2017) لمرحلتين هما:

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

أ- تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1991 - 1999): يتضح من الجدول أعلاه أن الإيرادات الحكومية عرفت نوعاً من التحسن، حيث ارتفعت من 248,9 مليار دج سنة 1991 إلى 950,58 مليار دج سنة 1999، بسبب ارتفاع الجباية البترولية من 161,5 مليار دج سنة 1991 إلى 315 مليار دج سنة 1999، نتيجة ارتفاع أسعار البترول بسبب حرب الخليج الثانية وتخفيض سعر الدينار الجزائري سنة 1991، في المقابل عرفت الجباية العادية ارتفاعاً من 82,7 مليار دج سنة 1991 إلى 315 مليار دج سنة 1999 أي بارتفاع في حدود ثلاثة مرات، أما إذا نظرنا إلى حصتها من الإيرادات الجبائية نلاحظ ارتفاعها من 33,8%<sup>1</sup> سنة 1991 إلى 36%<sup>2</sup> سنة 1999.

ب- تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017): عرفت أسعار البترول في أواخر سنة 1999 نوعاً من الانتعاش، الأمر الذي أدى إلى تطور الإيرادات الحكومية ومكوناتها، حيث ارتفعت من 1578,2 مليار دج سنة 2000 إلى 3688 مليار دج سنة 2007، لتتخفص إلى 290,5 مليار دج في السنة الموالية، لترتفع لتصل إلى أقصى قيمة لها سنة 2017 بقيمة تقدر ب 6183 مليار دج، هذا نتيجة ارتفاع الجباية البترولية من 1578,2 مليار دج سنة 2000 إلى 2712 مليار دج سنة 2007، وبسبب الأزمة المالية انخفضت أسعار البترول لتتخفص معه الجباية البترولية إلى 1712 مليار دج في سنة 2008، ومع انتعاش السوق البترولية عرفت الإيرادات الجبائية ارتفاعاً وصل إلى 4165 مليار دج سنة 2016.

3- الضغط الضريبي في الجزائر: يُعد من أهم المؤشرات المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، ويبحث في الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، ويُعبر عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالنتاج الداخلي الخام، ولقد حدد الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك<sup>3</sup> مستوى الضغط الضريبي النموذجي ب 25%، ونظراً لكون جزء كبير من الناتج الداخلي الخام هو عبارة عن ناتج بترولي يصل أحياناً إلى 35%، كما أن الجباية البترولية دائماً أكبر من 54% من الحصيلة الضريبية، لذلك فإن اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوباً إلى الناتج الخام خارج البترول يكون أكثر دلالة<sup>4</sup>. ويمكن توضيح تطور الضغط الضريبي في الجزائر للفترة (1970-2017) من خلال الجدول رقم (03-07).

<sup>1</sup>  $82700 \times 100 / 244200 = 33,8\%$

<sup>2</sup>  $314767 \times 100 / 874888 = 36\%$

<sup>3</sup> كولن كلارك (1905-1989) خبير اقتصادي وإحصائي لدية الجنسيتين الإنجليزية والأسترالية، وبعد حصوله على شهادة الكيمياء من جامعة أكسفورد أصبح مهتماً بالاقتصاد، درس في جامعة كامبريدج، ومن أهم أعماله الدخل الوطني والفوائد 1939، المالية العامة والتغيرات في قيمة المال 1945.

<sup>4</sup> ناصر مراد، "تقييم الإصلاحات الضريبية في الجزائر" [على الخط]، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، 2009، مج 25، ع 2، متاح على: <http://damascusuniversity.edu.sy/mag/law/images/stories/179-199.pdf> < تاريخ التحميل: 28-02-2017 >، ص 191.

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

الجدول رقم (03-07): تطور مستوى الضغط الضريبي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)												الوحدة: مليون دج
1992	1990	1988	1986	1984	1982	1980	1978	1976	1974	1972	1970	السنوات
28,87	26,5	23,52	24,74	33,93	33,45	35,7	33,84	33,8	38,75	27,82	22,72	الضغط الضريبي الاجمالي
13,65	18,8	23	21,22	19,58	16,51	19,74	19,93	21,74	19,82	22,5	18,29	الضغط الضريبي خارج المحروقات
2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	السنوات
36,93	32,05	31,52	34,45	33,6	26,71	29,04	30,61	31,61	25,03	27,02	25,79	الضغط الضريبي الاجمالي
15,51	15,16	13,22	15,13	16,3	15,97	16,18	15,04	13,41	11,8	14,31	15,85	الضغط الضريبي خارج المحروقات
2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنوات
23,93	23,93	24,41	21,3	21,91	21,15	30,83	23,35	20,41	40,4	37,19	24,27	الضغط الضريبي الاجمالي
15,61	14,57	15,97	16,72	16,62	15,5	17,35	17,39	16,64	17,35	17,26	17,4	الضغط الضريبي خارج المحروقات

**Source:** - Office National des Statistiques, **Rétrospective Statistique 1962-2011**, Référence précédente.

- La banque mondiale, **Données** [en line], United States of America, 2018; Disponible sur: <<https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie/view=chart>> (consulte le 27/06/2018).

- الديوان الوطني للإحصاء، **الجزائر بالأرقام نتائج 2017**، مرجع سابق.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، مرجع سابق.

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل الضغط الضريبي الاجمالي مقارنة بمعدل الضغط الضريبي خارج القطاع البترولي مرتفع، وهو أكبر من 30% خلال الفترة (1970-1985) و(1996-1997) و(2000-2009)، حيث بلغ متوسط معدل الضغط الضريبي الاجمالي ب 28,6% خلال الفترة (1991-2017)، وهو أكبر من المعدل الذي حدده كولن كولاك المقدر ب 25%، وأقل من معدل الضغط الضريبي لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الذي بلغ 34,26% سنة 2016<sup>1</sup>، لكن هذا المعدل لم يأخذ بعين الاعتبار الجباية البترولية لأنها لا تعتبر اقتطاعاً ضريبياً يتحمله الاقتصاد الوطني، وعليه فمعدل الضغط الضريبي خارج القطاع البترولي أكثر دلالة لما يتحمله الاقتصاد الوطني، حيث بلغ متوسطه ب 15,5% خلال الفترة (1990-2017)، ويعتبر ضعيفاً مقارنة مع معدل الضغط الضريبي الأمثل الذي حدده كولن كولاك، وكذلك مقارنة ببعض الدول العربية خاصة المجاورة منها كتونس والمغرب الذي بلغ معدل ضغطهما الضريبي سنة 2016 على التوالي: 22,8%، 20,9% حسب صندوق النقد العربي. يرجع انخفاض الضغط الضريبي خارج القطاع البترولي الى انخفاض الاقتطاعات الضريبية، بفعل انخفاض المقدرة التكاليفية للدخل الوطني بسبب تخلف الوضع الاقتصادي، اضافة الى ضعف التشريع الضريبي، عدم كفاءة الادارة الضريبية، انخفاض الوعي الضريبي وانتشار الغش الضريبي، كما عملت البطالة على الحد من قدرة الدولة في فرض ضرائب على فئة كبيرة من أفراد المجتمع.

<sup>1</sup> OCDE, **Data: Tax revenue** [On-line], France, 2018, Available on: <<https://data.oecd.org/tax>> (Download history 27/06/2018).

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

### المطلب الثالث: سياسة العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

يكاد العجز الموازي وضعياً تعرفها معظم دول العالم سواءً المتقدمة أو النامية، وبالرجوع الى تطور بنود الموازنة في الجزائر للفترة (1970-2017)، نجد أن العجز الموازي من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر خاصة بعد الصدمة البترولية 1986، وكانت من أبرز النقاط المدرجة في اطار الاصلاحات المبرمة مع المؤسسات الدولية، وعلى الرغم من ارتفاع أسعار البترول خلال مطلع الألفية الثالثة، إلا أن مالية الدولة تميزت بالانتقال من وضعية فائض خلال الفترة (2000-2007) الى وضعية عجز خلال الفترة (2008-2017)، ويمكن ابراز تطوره في الجدول رقم (03-08).

الجدول رقم (03-08): تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2017) الوحدة: مليون دج

السنوات	رصيد الميزانية	رصيد الميزانية/الناتج الداخلي الخام %	السنوات	رصيد الميزانية	رصيد الميزانية/الناتج الداخلي الخام %	السنوات	رصيد الميزانية	رصيد الميزانية/الناتج الداخلي الخام %
1970	430	1,79	1986	-12127	-4,05	2002	52542	1,16
1971	-22	-0,09	1987	-10993	-3,4	2003	335201	6,38
1972	981	3,24	1988	-26200	-7,5	2004	340969	5,55
1973	1078	3,12	1989	-8100	-1,91	2005	1030791	13,63
1974	10030	18,16	1990	16000	2,88	2006	1186911	13,96
1975	5985	9,74	1991	36800	4,36	2007	579231	6,19
1976	6097	8,26	1992	-108267	-10,32	2008	-1288605	-11,67
1977	8006	9,21	1993	-162678	-13,95	2009	-970972	-9,74
1978	6676	6,38	1994	-89148	-6	2010	-1392296	-11,61
1979	12914	10,08	1995	-147886	-7,43	2011	-2328299	-15,96
1980	15578	9,59	1996	100548	3,91	2012	-3254200	-20,07
1981	21729	11,35	1997	81472	2,93	2013	-2128900	-12,79
1982	1801	0,87	1998	-101228	-3,58	2014	-3067900	-17,81
1983	-4181	-1,8	1999	-11186	-0,35	2015	-3103700	-18,58
1984	9767	3,65	2000	400039	9,7	2016	-2285900	-13,13

Source: - Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1962-2011, Référence précédente.

- La banque mondiale, Données, Référence précédente.

- الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام نتائج 2017، مرجع سابق.

يتضح من الجدول أعلاه أنه يمكن تقسيم تحليل تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

لفترتين، الفترة الأولى تتعلق بالاقتصاد الموجه، والثانية فترة ما بعد الاقتصاد الموجه.

### أولاً- سياسة العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (1970-1989)

تميزت سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين بتطور كبير في المالية العامة، حيث انتقلت الميزانية من وضعية فائض خلال الفترة (1970-1982) الى وضعية عجز خلال الفترة (1983-1990)، حيث حققت الميزانية فائض بمقدار 430 مليون دج في سنة 1970، أي بنسبة 1,79% من الناتج الداخلي الخام، ليتحول الى عجز في السنة الموالية ويقدر ب 22 مليون دج أي ما نسبته 0,09% من الناتج الداخلي الخام وهي السنة التي تبنت الجزائر النظام الاشتراكي، وتم فصل حساب الاستغلال عن الاستثمار وفق اصلاح 1971، ونتج عن ذلك تحقيق فوائض مالية في موازنة سنة 1973، وبسبب ارتفاع أسعار البترول استمر تسجيل الفوائض المالية طوال الفترة (1973-1982) لتسجل الموازنة عجزاً سنة 1983 بمقدار 4181 مليون دج، أي ما نسبته 1,79% من الناتج الداخلي الخام، وفي

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

سنة 1984 سجلت الموازنة فائضاً بمقدار 9767 مليون دج أي ما نسبته 3,65% من الناتج الداخلي الخام، وبفعل انخفاض أسعار البترول الذي وصل الى 13,5 دولار للبرميل سنة 1986 حققت الموازنة الحكومية عجزاً يقدر بـ 12127 مليون دج أي ما نسبته 4,05% من الناتج الداخلي الخام، ونتيجة استمرار انخفاض أسعار البترول طوال الفترة 1986-1989 استمر العجز في الموازنة الحكومية ليقدّر في سنة 1989 بـ 8100 مليون دج، أي ما نسبته 1,91% من الناتج الداخلي الخام.

#### ثانياً- سياسة العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2017)

على الرغم من تطور حصيلة الجباية العادية خلال الفترة 1970-1990، فإن ذلك لم يسمح باحترام القاعدة الذهبية للميزانية التي تنص على تمويل نفقات التسيير من خلال مواردها الضريبية، وذلك لنموها خلال هذه الفترة بمعدل يفوق نمو المورد الضريبي، وهو ما قاد الى استمرار العجز الأولي لميزانية الدولة وتحقيق عجز إجمالي مع انخفاض البترول خاصة بعد الأزمة المالية 2008. ويمكن تحليل تطور العجز الموازني بتقسيمه الى مرحلتين، الأولى متعلقة بفترة ابرام الاصلاحات مع صندوق النقد الدولي، والثانية متعلقة ما بعد هذه الاصلاحات.

**1- تطور العجز الموازني خلال الفترة (1990-1999):** نتيجة الاصلاحات المبرمة مع صندوق النقد الدولي تحول رصيد الميزانية الى حالة فائض يقدر بـ 16 مليار دج، 37 مليار دج في السنتين: 1990، 1991 وهو ما يمثل ما نسبته 2,87%، 4,35% من الناتج الداخلي الخام على التوالي، هذا راجع الى ارتفاع الإيرادات الحكومية بسبب ارتفاع الجباية البترولية من جهة ومن جهة أخرى لانخفاض النفقات الحكومية، ولكن هذا الفائض لم يستمر ليظهر العجز مرة أخرى سنة 1992 ليستمر حتى سنة 1995 بسبب ارتفاع النفقات الحكومية وانخفاض الجباية البترولية خلال الفترة (1991-1995)، أما في سنة 1996، 1997 عرف رصيد الميزانية فائضاً يقدر بـ 100,5 مليار دج، 81,5 مليار دج وهو يمثل ما نسبته 3,91%، 2,93% من الناتج الداخلي الخام على التوالي، وذلك لارتفاع الجباية البترولية واستقرار الانفاق الحكومي، وإثر الصدمة البترولية 1998 سجلت الجباية البترولية انخفاضاً، مما أدى الى عجز في ميزانية الدولة بمقدار 101,1 مليار دج وهو يمثل ما نسبته 3,57% من الناتج الداخلي الخام، ليستمر هذا العجز الى غاية سنة 1999 على الرغم من ارتفاع أسعار البترول.

**2- تطور العجز الموازني للفترة (2000-2017):** دفع انتعاش السوق البترولية في أواخر سنة 1999 الى ارتفاع أسعار البترول من 27,6 دولار للبرميل سنة 2000 الى 69,08 دولار للبرميل سنة 2007، وهو ما أدى الى ارتفاع الجباية البترولية من 1173,237 مليار دج سنة 2000 الى 1682,6 مليار دج سنة 2007، غير أنه في سنة 2008 سجلت الموازنة الحكومية عجزاً يقدر بـ 1288,6 مليار دج وهو يمثل ما نسبته 11,66% من الناتج الداخلي الخام، بسبب انخفاض سعر البترول من 94,45 دولار سنة 2008 الى 61,06 دولار للبرميل سنة 2009، واستمر هذا العجز طوال الفترة (2009-2017) ليبلغ 1662,2 مليار دج سنة 2017 وهو ما نسبته 8,79% من الناتج الداخلي الخام، بسبب زيادة النفقات الحكومية والاستمرار في تنفيذ البرامج التنموية التي هدفت الى تلبية حاجات المجتمع المتزايدة، كما عملت الدولة على زيادة المرتبات والأجور بهدف تحسين القدرة الشرائية للمواطن اضافة الى توفير السكن، وهذا لتفادي الاضطرابات الاجتماعية.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

خلاصة القول أن النفقات الحكومية فاقت إيراداتها الأمر الذي قاد الى عجز شبه مزمع في الميزانية الحكومية، حيث أن عجزها ليس وليد مطلع الألفية الثالثة أو سنوات تسعينيات القرن العشرين، بل راجع الى سنوات الثمانينيات بسبب التوسع في الانفاق الحكومي بوتيرة أكبر من الزيادة في الإيرادات الضريبية، إضافة الى تأثير العجز بدرجة كبيرة بإيرادات الجباية البترولية التي استغل الفائض منها في انشاء صندوق ضبط الموارد.

#### المبحث الثالث: السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

يوضح المضمون المالي بتبعية الاقتصاد الجزائري للصادرات البترولية الذي تتميز أسعاره بتقلبات حادة في السوق الدولية للطاقة، وهو ما يؤثر على الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية، الأمر الذي يستدعي تحديد معالم هذه السياسة وتحديد مختلف توجهاتها في الجزائر.

#### المطلب الأول: معالم السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

تعتبر السياسة النقدية أهم أدوات السياسة الاقتصادية، لذا عمدت السلطات الجزائرية للاهتمام بها، خاصة بعد الأوضاع التي شهدتها الجزائر، دفعها للقيام بعدة اصلاحات منها ما تعلق بالجانب البنكي المتمثل في قانون النقد والقرض 90-10 الذي أعاد للسياسة النقدية دورها في تحفيز النشاط الاقتصادي ومحاربة التضخم.

#### أولاً- النظام البنكي قبل صدور قانون النقد والقرض

ورثت الجزائر غداة الاستقلال نظاماً بنكياً واسعاً تابع للمستعمر، قائم على أساس نظام ليبرالي، ونتج عن التوجه الاشتراكي للجزائر ظهور ازدواجية في النظام البنكي، واحد قائم على اساس ليبرالي وآخر على أساس اشتراكي تابع للدولة، سبب ذلك عجز البنك المركزي في احتواء وتسيير النظام البنكي ككل، ولم يكن أمام السلطة سوى وضع البنك المركزي في خدمة الخزينة العمومية وتأميم البنوك واقامة البنوك والمؤسسات المالية.

بهدف ازالة الضغط التي تركته الخزينة العمومية في تمويل الاقتصاد الوطني أجبر قانون المالية لسنة 1971 المؤسسات العمومية على مركزه حساباتها وكل عملياته الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في القطاع، وبهدف تسهيل تسيير المؤسسات العمومية تم تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزياً الى نظام لا مركزي الذي تزامن مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984) مع اعادة هيكلتها، التي لم تقتصر على القطاع الحقيقي فحسب بل شملت القطاع البنكي، حيث تم اعادة هيكله كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري التي انبثق عنهما بنكان على التوالي: بنك الفلاحة للتنمية الريفية، وبنك التنمية المحلي.

كما عرف الاقتصاد الوطني نهاية 1985 صعوبات مالية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة، بسبب انهيار أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار، الأمر الذي أدى الى توقف معظم المخططات التنموية، والدخول في مرحلة التفكير في اعادة النظر في مبادئ تسيير الاقتصاد بهدف الدخول الى اقتصاد السوق.

الانتقال من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق دفع الجزائر للقيام بإصلاحات عديدة، كان أولها الاصلاح النقدي 1986 الذي أشرك الجهاز البنكي في تمويل الاقتصاد وقلص من دور الخزينة في ذلك، كما أعاد الاعتبار للوظائف التقليدية للبنك المركزي (بنك البنوك وكملاً أخيراً للإقراض)، ولم يستطع التكيف مع الاصلاحات خاصة

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

مع صدور القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الاقتصادية العمومية،<sup>1</sup> وفي هذا الاطار جاء القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالقرض والبنك، الذي دعم البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية، وأعطى للبنوك الاستقلالية، كما أعطى إمكانية قيام المؤسسات المالية بتوظيف أصولها في أسهم وسندات.<sup>2</sup>

وبسبب الظروف الاستثنائية التي شهدتها الجزائر في الفترة (1986-1990) سواءً كانت اقتصادية مُتمثلة في صدمة البترول، أو اجتماعية كأحداث 5 أكتوبر 1988، أو سياسية كتجربة التعددية الحزبية سنة 1989، دفع الجزائر لإجراء مُحدثات مع المؤسسات النقدية الدولية للحصول على قروض ومساعدات، انتهت بتنفيذ اتفاقيتين الأول في 31 ماي 1989 والثانية في 3 جوان 1991 ضمن شروط منها ما تعلق بالسياسة النقدية والمالية،<sup>3</sup> لتنفيذها قامت الجزائر بعدة اصلاحات أولها قانون النقد والقرض 90-10.

#### ثانياً- الاصلاح النقدي وتنامي دور السياسة النقدية

يُعد قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 نقطة تحول جذرية في النظام المالي والنقدي، سمح وتعديلاته<sup>4</sup> برد الاعتبار للبنك المركزي في تسيير النقد والقرض والى تحديد أفضل لمعالم السياسة النقدية، سواءً من حيث إدارتها أو أهدافها، أو أدواتها.

**1- قانون النقد والقرض 90-10:** سعى قانون النقد والقرض الى تحقيق هدفين يتعلق الأول بإدارة القروض الخارجية والسهر على الادارة الحسنة للالتزامات الخارجية وضممان السير الحسن لأسعار الصرف في معالجة المحيط المالي للاقتصاد الوطني، أما الهدف الآخر تعلق باستخدام أدوات السياسة النقدية من خلال تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات الحكومية والتركيز على المخاطر البنكية وتنشيط السوق النقدي والمالي. كما حمل قانون النقد والقرض أفكاراً جديداً تتعلق بتنظيم القرض وأدائه، المتمثلة في:

**أ- الفصل بين الدائرة النقدية والحقيقية:** كانت القرارات النقدية في ظل مرحلة التخطيط تتخذ في هيئة التخطيط تبعاً للقرارات الحقيقية، لم تكن هناك أحداث نقدية بحتة، حيث كان الهدف الأساسي يتمثل في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية.

**ب- الفصل بين ميزانية الدولة ودائرة القرض:** أبعدت الخزينة في تمويل الاقتصاد ليبقى دورها مقتصرًا على تمويل الاستثمارات المخططة من قبل الدولة، ليُكلف النظام البنكي دوره في تمويل الاقتصاد.

<sup>1</sup> بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص، ص 172 - 184، بتصرف.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية، قانون، القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالقرض والبنك، الجريدة الرسمية، ع 2، 13 جانفي 1988، المادة 2، 3، 6.

<sup>3</sup> بلعوز بن علي، مرجع سابق، ص 189.

<sup>4</sup> تتمثل أهم تعديلات قانون النقد والقرض في: الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 2001 المتعلق بالنقد والقرض، والأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، والأمر رقم 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 م المتعلق بالنقد والقرض.

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

ج- وضع نظام بنكي على مستويين: هذا بالتمييز بين نشاط بنك الجزائر كسلطة نقدية، ونشاط البنوك التجارية كجاذب للودائع وموزعة للقرض.

د- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: لم تعد الخزينة بموجب هذا للقانون حرة في اللجوء للبنك المركزي لتمويل عجزها، حيث لا يمكن لبنك الجزائر اجراء عمليات على السندات الحكومية أكثر من 20% من الإيرادات العادية<sup>1</sup> للدولة المثبتة في ميزانية السنة المالية السابقة، في حين يمنح مكشوفات بالحساب الجاري لمدة 240 يوم في حد أقصاه 10% من الإيرادات العادية للسنة المالية السابقة.<sup>2</sup>

2- تعديلات قانون النقد والقرض: بهدف معالجة الاختلالات التي من شأنها ضبط نشاط البنوك، وتكييف القطاع البنكي مع متطلبات اقتصاد السوق عرف قانون النقد والقرض 90-10 تعديلات، أهمها:

أ- الأمر رقم 01-01 المعدل لقانون النقد والقرض: أدخل بعض التعديلات على قانون النقد والقرض، وذلك بالفصل بين مجلس الإدارة والسلطة النقدية لتعزيز الاستقلالية النقدية للبنك المركزي، وذلك بالتخلي عن عهدة المحافظ ونوابه وتعيينهم بمرسوم رئاسي.

ب- الأمر رقم 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض: جاء لمراجعة القوانين والاختلالات التي لوحظت على قانون 90-10 خاصة بعد الفضاخ المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة والبنك الصناعي والتجاري، الذي بين بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة والإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية، حيث أكد على الفصل بين صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر وصلاحيات مجلس النقد والقرض، وتوسيع صلاحيات هذا الأخير بهدف تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك.<sup>3</sup>

ج- الأمر رقم 10-04 المعدل لقانون النقد والقرض: جاء لمراجعة القوانين والتشريعات التي تنظم العمل المالي والبنكي، من خلال وضع الشروط المتعلقة بمنح تراخيص اعتماد البنوك، وتفعيل دور اللجنة البنكية في مراقبة نشاط البنوك والمؤسسات المالية.

3- إدارة السياسة النقدية وأهدافها: يدير البنك المركزي الجزائري مجلس الإدارة يُكلف بالتنظيم العام وشؤون تسيير البنك، أما مجلس النقد والقرض يُكلف بالصلاحيات الخاصة بأية سلطة نقدية في الميادين المتعلقة بإصدار النقد، تحديد السياسة النقدية ومتابعتها وتقييمها، إعداد المعايير وسير وسائل الدفع وسلامتها، تسيير احتياطات الصرف، قواعد السير الحسن وأخلاقيات المهنة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، شروط اعتماد البنوك والمؤسسات المالية ومكاتب تمثيل الأجنبية منها في الجزائر، تحديد القواعد والنسب المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية لا سيما في مجال التغطية من المخاطر وتوزيعها والسيولة والقدرة على الوفاء... الخ.

أما مهمة بنك الجزائر تتمثل في الحرص على استقرار الأسعار، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد، مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي، لهذا الغرض يُكلف

<sup>1</sup> لخلو موسى بخاري، مرجع سابق، ص، ص 251-254.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية، قانون، قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، الجريدة الرسمية، ع 16، 18 أبريل 1990، المادة 77، 78.

<sup>3</sup> لخلو موسى بخاري، مرجع سابق، ص 254.

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

بتنظيم الحركة النقدية ويواجه ويراقب بكل الوسائل الملائمة، توزيع القرض وتنظيم السيولة ويسهر على حسن تسيير التعهدات المالية اتجاه الخارج وضبط الصرف والتأكد من سلامة النظام البنكي وصلابته.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر

لتحقيق أهداف السياسة النقدية المحددة في المادة رقم 44 والمادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10 قام بنك المركزي الجزائري باستحداث عدة أدوات نذكرها حسب تسلسلها الزمني.

#### أولاً- إعادة الخصم

لم يمارس بنك الجزائر قبل قانون النقد والقرض أي نشاط ملموس في مجال الرقابة على البنوك، ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة والقروض اللازمة، وبذلك فهو يُعتبر من أقدم الأدوات التي استعملها بنك الجزائر للتأثير على قدرة البنوك في منح القروض، وقد نص قانون النقد والقرض 90-10 في مواده بأنه يمكن للبنك المركزي أن يجري عمليات إعادة الخصم التي يمكن حصرها في السندات التجارية المضمونة من قبل الجزائر أو من قبل الخارج، أو القروض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر، أو خصم السندات الحكومية التي لا يتعدى تاريخ استحقاقها ثلاثة أشهر.<sup>2</sup>

عرف معدل إعادة الخصم ارتفاع تدريجي ووصل لأعلى قيمة له سنة 1994، ثم يبدأ في الانخفاض التدريجي والمستمر من سنة 1997 حتى سنة 2004، ليستقر عند 4% حتى 2016، ويمكن تفسير هذا الانخفاض في نهاية فترة الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية خاصة مع بداية ارتفاع أسعار البترول الأمر الذي سمح للحكومة بالتوسع في النشاط الاقتصادي، كما سمح هذا الارتفاع للبنوك بالتوسع في منح الائتمان. وهذا بدوره أدى إلى زيادة في حجم المعروض النقدي. ويمكن توضيح تطور معدل إعادة الخصم في الجدول رقم (03-09).

الجدول رقم (03-09): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1963-2018) الوحدة: %

الفترة	معدل إعادة الخصم	الفترة	معدل إعادة الخصم
1971/12/31 - 1963/01/01	3,75%	1997/11/17 - 1997/06/29	12,00%
1986/09/30 - 1972/01/01	2,75%	1998/02/08 - 1997/11/18	11,00%
1989/05/01 - 1986/10/01	5,00%	1999/09/08 - 1998/02/09	9,50%
1990/05/21 - 1989/05/02	7,00%	2000/01/26 - 1999/09/09	8,50%
1991/09/30 - 1990/05/22	10,50%	2000/10/21 - 2000/01/27	7,50%
1994/04/09 - 1991/10/01	11,50%	2002/01/19 - 2000/10/22	6,00%
1995/08/01 - 1994/04/10	15,00%	2003/05/31 - 2002/01/20	5,50%
1996/08/27 - 1995/08/02	14,00%	2004/03/06 - 2003/06/01	4,50%
1997/04/20 - 1996/08/28	13,00%	2016/09/30 - 2004/03/07	4,00%
1997/06/28 - 1997/04/21	12,50%	2018/06 - 2018/09/30	3,50%

المصدر: - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، الجزائر، جوان 2018، متاح على: <http://www.bank-of-algeria.dz> < تاريخ التحميل: 2018/11/20 >.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية، أمر، الأمر 10-04 مؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، ع50، 1 سبتمبر 2010، المادة 62، 19، 35.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية، قانون، قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990، مرجع سابق، من المادة 69 إلى المادة 72.

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

### ثانياً- الاحتياطي القانوني

حسب المادة 93 من قانون النقد والقرض 90-10 يحق للبنك المركزي فرض على البنوك احتياطي اجباري يحسب من إجمالي الودائع أو بعضها، أو توظيفاتها أو بعضها، وذلك بالعملة الوطنية أو الأجنبية، كما يمكن أن تطبق على المؤسسات المالية على أن تأخذ بعين الاعتبار توظيفاتها عوضاً عن الودائع، ورغم إحداث هذه الأداة بموجب التعليم رقم 94-73 الصادرة ب 28 نوفمبر 1994 المتعلقة بفرض احتياطي الزامي على البنوك والمؤسسات المالية تقدر ب3%، إلا أنه لم تطبق فعلياً إلا في سنة 2001، ويمكن توضيح تطوره في الجدول رقم (03-10).

الجدول رقم (03-10): تطور الاحتياطي القانوني في الجزائر خلال الفترة (2001-2017) الوحدة: %

السنوات	2001	2002	2003-2007	2008-2009	2010-2011	2012	2013-2016	2017
الاحتياطي القانوني	3	4.25	6.25	8	9	11	12	4

المصدر: - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، 22 جوان 2013، سبتمبر 2017، متاح على:

<http://www.bank-of-algeria.dz> < تاريخ النسخة: 2017/01/27 >.

بهدف تخفيض والتأثير على قدرة البنوك في منح القروض لتفادي ارتفاع معدلات التضخم قام بنك الجزائر باستخدام أداة أخرى للسياسة النقدية، ألا وهي الاحتياطي القانوني، الذي أقرها بموجب التعليم رقم 94-73 التي شهدت ارتفاع تدريجي بداية من سنة 2001 الى غاية سنة 2012 (من 3% الى 11%) الى أن يستقر عند 12% خلال الفترة (2013 - 2016) لتتخفف الى 4% سنة 2017.<sup>1</sup>

### ثالثاً- عمليات السوق المفتوحة

تُشير المادة 76 من الأمر 90-10 الى دخول البنك المركزي بائعاً ومشترياً للسندات عامة تستحق لمدة أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة قابلة للخصم أو لمنح القروض، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن تتم هذه العمليات لصالح الخزينة أو لصالح الجماعات المصدرة للسندات، تُشير هنا الى أن البنك المركزي الجزائري لم يطبق هذه الأداة سوى مرة واحدة في سنة 1996، وفي 2002 لم يتمكن من استعمالها بسبب ضيق السوق النقدية في الجزائر وغياب سوق مالية فعالة، لكن قيدت قيد التنفيذ سنة 2017.<sup>2</sup>

### رابعاً- السوق النقدية والسيولة البنكية

كانت السوق النقدية قبل الشروع في الإصلاحات البنكية حكراً على الخزينة لتمويل الاقتصاد، وبمجرد الشروع في الإصلاحات أُعيدت هيكلته سنة 1989 بصفة كلية، وأصبحت أكثر تنظيماً وتوسعاً خاصة مع صدور قانون النقد والقرض 90-10، والنظام رقم 91-08 المؤرخ في 14 أوت 1991 الذي يتضمن تنظيم سوق النقد، والنظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995 المتعلق بتنظيم سوق الصرف.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية، تعليمية، التعليم رقم 04-17 المؤرخة في 31 جويلية 2017 المعدلة والمتمة للتعليم رقم 02-04 المؤرخة في 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات القانونية [على الخط]، متاح على: <http://www.bank-of-algeria.dz> < تاريخ النسخة: 2018-01-28 >.

<sup>2</sup> محمد لكباسي، الوضعية النقدية وسياسة النقدية في الجزائر [على الخط]، دراسة قدمت الى الاجتماع السنوي السابع والعشرين لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، قطر، 2003، متاح على: <https://www.yemen-nic.info/files/financial/experts/pdf/2.pdf> < تاريخ النسخة: 2018/06/27 >، ص 14، بتصرف.

<sup>3</sup> محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 148-150.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

هذا ما سمح بتدعيم تطور السوق النقدي سواءً من جانب عملياته،<sup>1</sup> أو من جانب المتدخلين فيه،<sup>2</sup> أو من جانب ابتكار أدواته،<sup>3</sup> التي تتمثل في أخذ الأمانات ومزادات القروض عن طريق المناقصات الذي تم ادخالها ابتداءً من 1994، كما تم ادخال في أبريل 2002 أداة لاسترجاع السيولة، الأمر الذي سمح بامتصاص فائض السيولة تراوحت بين 100 و160 مليار دج، وبالفعل فقد انخفضت الاحتياطات الحرة للبنوك الى 46 مليار دج في نهاية ديسمبر 2002، بعد أن وصلت الى 145.7 مليار دج في مارس من نفس السنة،<sup>4</sup> وفي جوان 2005 تم ادخال أداة تسهيلية الودائع مغلقة للفائد (التعليمة رقم 04-2005 المؤرخة في 14 جوان 2005) التي سمحت بامتصاص السيولة بنسبة 24.10% في سنة 2007 و41.8% في سنة 2010.<sup>5</sup>

تميزت الفترة (2001-2014) بفائض في السيولة البنكية بلغت 2730,9 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2014، وبعد ذلك تقلصت في نهاية 2015 لتبلغ 1832,6 مليار دينار، ثم الى 820,9 مليار دينار في نهاية 2016، بالموازاة مع هذا الظرف المتسم بتقلص السيولة البنكية وبغرض السماح للبنوك والمؤسسات المالية بحصولها على قدرة أكبر في تمويل الاستثمار، قام بنك الجزائر بالتوقف على امتصاص السيولة بتخفيضه للاحتياطي القانوني وتفعيل قناة إعادة الخصم، وبهدف تكييف التنظيم المتعلق بإعادة التمويل قام مجلس النقد والقروض باستخدام السندات العمومية والخاصة،<sup>6</sup> وبإصداره للتعليمة رقم 2006-2016 المؤرخة في 01 سبتمبر 2016 التي حددت كفاءات تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية لإعادة تمويل المصارف عن طريق الإعلان عن مناقصة، أو عن طريق العمليات الثنائية (عمليات السوق المفتوحة) التي دخلت قيد التنفيذ للمرة الثانية بداية 2017، أو عن طريق خفض الاحتياطات الاجبارية الى 4% سنة 2017.<sup>7</sup>

### المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

منذ انشاء بنك الجزائر في ديسمبر 1962 مرت السياسة النقدية بمرحلتين رئيسيتين، تفصل بينهما اصلاحات نقدية مدعمة من طرف المؤسسات النقدية الدولية، على إثرها تبنت الجزائر سلسلة اصلاحات من بينها اصلاح السياسة النقدية، مما انعكس على تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها.

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية، قانون، قانون رقم 90-10 المؤرخ 14 أبريل 1990، مرجع سابق، من المادة 76 الى 80.

<sup>2</sup> يبلغ عددها 34 بنك ومؤسسة مالية سنة 2018م حسب بنك الجزائر الذي يلعب دور الوسيط في سوق النقد.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية، قانون، قانون رقم 90-10 المؤرخ 14 أبريل 1990، مرجع سابق، من المادة 69 الى المادة 93.

<sup>4</sup> محمد لكصاسي، مرجع سابق، ص، ص 12، 13.

<sup>5</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لتقرير السنوي 2010، 2017، [على الخط]، متاح على: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> (تاريخ التحميل: 2018/06/27)، ص 182.

<sup>6</sup> أنظر الى: - الجمهورية الجزائرية، نظام، النظام رقم 15-01 مؤرخ في 19 فيفري 2015 المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية، إعادة خصم السندات الخاصة، التسيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية [على الخط]، متاح على: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2015arabe.pdf> (تاريخ التحميل: 2018/06/27).

- الجمهورية الجزائرية، نظام، النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها واجراءاتها [على الخط]، متاح على: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/reg2009arabe.pdf> (تاريخ التحميل: 2018/06/27).

<sup>7</sup> بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، [على الخط]، متاح على: <http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm> (تاريخ التحميل: 2018/06/27)، ص، ص 137 - 139، بتصرف.

الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

أولاً- تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

أمام ضعف الموارد الادخارية ونظراً للحاجة الملحة لدعم وتمويل الاستثمارات كان لزاماً على السلطات العمومية استعمال النقود كملجأ لتدعيم الاستثمارات ومن ثم تحقيق نمو متسارع، فاستراتيجية الجزائر المتميزة بسياسة استثمارية توسعية تتطلب موارد مالية ضخمة، كان السبيل الى ذلك هو زيادة ضخ الكتلة النقدية في الاقتصاد<sup>1</sup>، التي يمكن توضيح تطور الكتلة النقدية من خلال الجدول رقم (03-11).

الجدول رقم (11-03): تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) الوحدة: مليون دج

السنوات	شبه النقد	النقد	الكتلة النقدية M2	معدل M2 %	السنوات	شبه النقد	النقد	الكتلة النقدية M2	معدل M2 %
1970	1451	11625	13076	12,5	1994	247680	475834	723514	15,31
1971	974	12951	13925	6,49	1995	280455	51107	799562	10,51
1972	1393	16746	18139	30,26	1996	325958	589100	915058	14,44
1973	1437	21493	22930	26,41	1997	409948	671570	1081518	18,19
1974	1524	24248	25772	12,39	1998	766090	826372	1592461	19,6
1975	1773	31976	33749	30,95	1999	884161	905183	1789350	12,36
1976	2529	41076	43605	29,2	2000	974350	1048184	2022534	13,03
1977	3402	48548	51950	19,14	2001	12749	1238510	2473516	22,3
1978	5249	62210	67458	29,85	2002	36240	1416341	2901532	17,3
1979	7481	72207	79688	18,13	2003	59708	1630380	3354422	13,72
1980	9105	84433	93538	17,38	2004	49043	2160581	3738037	10,45
1981	11232	97922	109154	16,69	2005	1736164	2421421	4157585	11,69
1982	12590	125299	137889	26,33	2006	1766105	3167640	4933744	21,21
1983	13170	152757	165926	20,34	2007	1761035	4233573	5994608	21,5
1984	14284	180433	194718	17,35	2008	1991040	4964928	6955968	16,03
1985	21630	202229	223860	14,97	2009	2228893	4944159	7173052	3,12
1986	22199	204818	227017	1,41	2010	2524281	5756460	8280740	15,44
1987	33990	223905	257896	13,6	2011	2787489	7141699	9929188	19,91
1988	40758	252205	292963	13,6	2012	3333600	7681500	11015100	10,94
1989	58134	250012	308146	5,18	2013	3691700	8249800	11941500	8,41
1990	72923	270082	343005	11,31	2014	4083700	9603000	13686800	14,61
1991	90276	324993	415270	21,07	2015	4443400	9261100	13704500	0,13
1992	146183	369719	515902	24,23	2016	4409300	9407000	13816300	0,81
1993	180522	446905	627427	21,627	2017	4708500	10000000	14974600	2,29

Source: - Banque d'Algérie, **BULLETINS STATISTIQUES (SERIES RETROSPECTIVES)**, [en line], algeria, 2012; Disponible sur: <[http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique\\_retro.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_retro.htm)> (consulte le 27/06/2018).

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، الجزائر، 2018، مرجع سابق.

يتضح من الجدول أن الكتلة النقدية ارتفعت من 11625 مليون دج سنة 1970 إلى 202229 مليون دج سنة 1985، أي تضاعفت الكتلة النقدية ب 17 مرة، ثم استمر التزايد الى أن بلغ 308146 مليون دج سنة 1986، هذا يدل على أن الزيادة المفرطة في الكتلة النقدية التي كانت سبباً رئيسياً في ظهور الضغوط التضخمية.

<sup>1</sup> تحليل الكتلة النقدية يتم نسبها الى الناتج الداخلي الخام لكن في هذا الجزء من البحث لم يتم نسيها، لأنه تم تحليل ذلك أثناء تحليل التضخم النقدي الذي يشير الى الفرق بين نمو الكتلة النقدية ونمو الناتج الداخلي الخام.

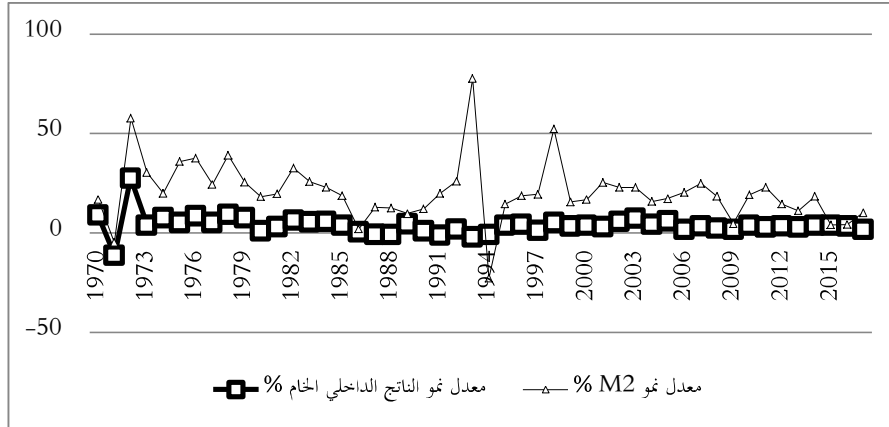
### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

ويهدف التحكم فيها عملت برامج التثبيت والتعديل الهيكلي المدعومة من طرف البنك والصندوق الدوليين خلال الفترة 1998-1990 الى الحد من نمو الكتلة النقدية، فمتوسط معدل نموها بلغ 16,5%، لتتخفف الى 13% سنة 2000، ويمكن تفسير ذلك الى اتباع الجزائر سياسة تقشفية تمثلت في تخفيض العجز الموازي، تجميد الأجور، تخفيض سعر العملة... الخ.

ويبرز بوضوح التطور التصاعدي للكتلة النقدية ابتداءً من سنة 2000 الى غاية 2017، بارتفاع قيمتها سنة 2001 الى 240307 مليون دج مقابل 1559914 مليون دج سنة 2000، أي نمت سنة 2000 ب14%، ثم نمت 54% سنة 2001، ويمكن تفسير هذا زيادة الأرصدة النقدية الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار البترول الذي سمح في توفير موارد مالية سمحت في الانطلاقة في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصص له 7 مليار دولار (520 مليار دج)، وابتداءً من سنة 2002 الى غاية 2006 سجلت معدلات نمو الكتلة النقدية تباطؤ ملحوظاً، مما يوحي بتحكم البنك المركزي في السياسة النقدية، وبعد سنة 2006 عادت معدلات نمو الكتلة النقدية للارتفاع من 10,50% سنة 2005 الى 23% سنة 2007، وهذا تزامن مع انطلاق برنامج دعم النمو، لتتخفف الزيادة لتصل الزيادة الى 4,5% سنة 2009 وذلك راجع الى تدهور أسعار البترول على إثر الأزمة المالية العالمية، وما انجر عنه من انخفاض احتياطات الصرف، ليعود نمو الكتلة الى الارتفاع ليصل الى 14,4% سنة 2014 بسبب ارتفاع أسعار البترول، لتتخفف لتصل الى أدنى قيمة لها سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول وانخفاض احتياطات الصرف لترتفع الى 8,3% سنة 2017، **وذلك نتيجة تعديل المادة 45** من الأمر 11-03 المتعلق بالنقد والقرض، بهدف السماح لبنك الجزائر وبشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات لشراء سندات مالية لتمويل الخزينة العمومية والدين العمومي الداخلي والصندوق الوطني للاستثمار.<sup>1</sup>

ويمكن توضيح تطور نمو الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال الشكل رقم (03-04).

الشكل رقم (03-04): تطور نمو الناتج الداخلي الخام ونمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (03-11) والملحق رقم (02)

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية، قانون، القانون رقم 17-10 مؤرخ في 11 أكتوبر 2017 يتم الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض [على الخط]، الجريدة الرسمية، ع57، 12 أكتوبر 2017، متاح على: <https://www.joradp.dz/FTP/JO->> (ARABE/2017/A2017057.pdf) <تاريخ التحميل: 2018/06/27>.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

بالنظر لمكونات الكتلة النقدية أثناء البرامج المدعمة من طرف المؤسسات الدولية، نلاحظ جلياً أن النقد يحتل الصدارة في بنيتها وبمعدلات منخفضة مقارنة بمرحلة الاقتصاد الموجه، حيث انخفضت متوسط نسبة مساهمتها في الكتلة النقدية من 91% خلال مرحلة الاقتصاد الموجه إلى 68% خلال مرحلة الإصلاحات المدعمة، ثم تنزعت صعوداً ونزولاً لتصل إلى 73% سنة 2017.

#### ثانياً- تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

تتكون مقابلات الكتلة النقدية من الأصول والديون المقابلة لعملية اصدار وخلق النقود من طرف الجهاز البنكي، وتمثل في الأصول الأجنبية<sup>1</sup> وصافي القروض الداخلية<sup>2</sup> سواءً الموجهة للدولة أو للاقتصاد. ويمكن توضيح تطور مقابلات الكتلة النقدية من خلال الجدول رقم (03-12).

الجدول رقم (03-12): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) الوحدة: مليون دج

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض الاقتصاد	صافي القروض الى الدولة	مجموع المقابلات	السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض الاقتصاد	صافي القروض الى الدولة	مجموع المقابلات
1970	1511	6925	5969	14405	1994	60399	305843	468537	834779
1971	1525	8429	5974	15928	1995	26298	565644	401587	993529
1972	2196	13611	5236	21043	1996	133949	776843	280548	1191340
1973	4580	18469	5209	28258	1997	350309	741281	423650	1515240
1974	7159	21850	3841	32850	1998	280710	906181	723181	1910072
1975	6486	29009	36324	71819	1999	169618	1150733	847899	2168250
1976	9816	37253	46117	93186	2000	775948	993737	677477	2447162
1977	9076	40108	54483	103667	2001	1310746	1078448	569723	2958917
1978	11023	51664	76525	139212	2002	1755696	1266799	578690	3601185
1979	12356	59990	86608	158954	2003	2342663	1380166	423406	4146235
1980	16500	68530	101540	186570	2004	3119174	1535029	-20596	4633607
1981	18818	88539	25147	132504	2005	4179656	1779754	-933184	5026226
1982	13959	112817	36153	162929	2006	5515046	1905440	-1304048	6116438
1983	11344	132968	52691	197003	2007	7415563	2205242	-2510745	7110060
1984	9316	156031	67741	233088	2008	10246964	2615516	-3627346	9235134
1985	14884	174614	76633	266131	2009	10885743	3086545	-3488923	10483365
1986	9317	176922	101087	287326	2010	11996565	3268092	-3392949	11871708
1987	9140	180608	123188	312936	2011	13922408	3726510	-3406604	14242314
1988	9272	191993	147246	348511	2012	14940000	4287600	-3334100	15893500
1989	6513	209387	157205	373105	2013	15225200	5156300	-3235400	17146100
1990	6535	246979	167043	420557	2014	15734500	6504600	-1992400	20246700
1991	24286	325848	158970	509104	2015	15375400	7277200	567500	23220100
1992	22641	412310	226933	661884	2016	12596000	7909900	2682200	23188100
1993	19618	220249	527835	767702	2017	11227400	8880000	4691900	24799300

Source: - Banque d'Algérie, **BULLETINS STATISTIQUES (SERIES RETROSPECTIVES)**, Référence précédente.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017**، مرجع سابق.

<sup>1</sup> تتكون الأصول الخارجية أو ما يعرف باحتياطات الصرف من مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز البنكي وهي ناتجة عن حاصل كل من الصادرات والسلع والخدمات والمدائيل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص الى الداخل.

<sup>2</sup> تتمثل القروض الداخلية في القروض الممنوحة من الجهاز البنكي للمتعاملين الاقتصاديين غير ماليين.

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

يمكن توضيح تطور مكونات مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) فيما يلي:

**1- صافي الأصول الأجنبية:** من خلال تتبع الأصول الأجنبية خلال الفترة (1970-1980) يُلاحظ أنها في تطور ملحوظ، إلا أنها ضعيفة مقارنة بباقي المقابلات، يرجع هذا لتطور أسعار البترول باعتباره المصدر الأساسي للصادرات الوطنية خاصة إبان حرب الخليج الأولى 1981، وأثناء انهياره في أواخر سنة 1985 انخفضت الأصول الأجنبية من 9,3 مليار دج سنة 1986 الى 6,5 مليار دج سنة 1989، لتتخفص معها نسبة تغطيتها من 5,6% سنة 1985 الى 1,75% سنة 1989.

استمرت التغطية بالأصول الأجنبية بالتذبذب صعوداً ونزولاً الى غاية بداية برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995، حتى بدأت في الارتفاع لتصل الى أعلى قيمة لها خلال تنفيذ البرنامج سنة 1979 بقيمة تقدر بـ350 مليار دج، ثم تراجعت الى 170 مليار دج سنة 1999 بسبب تراجع مداخيل البترول نتيجة انخفاض أسعارها، ومع تحسنها في الأسواق الدولية بدأت الأصول الأجنبية في الارتفاع مجدداً من 170 مليار دج سنة 1990 الى 15375 مليار دج سنة 2015 لتتخفص الى 11227 مليار دج سنة 2017.

**2- هيكل صافي القروض الداخلية:** استمرت القروض الموجهة للاقتصاد في التطور لكن بمعدل متزايد طوال الفترة (1970-1992)، حيث ارتفعت من 6,9 مليار دج سنة 1970 الى 227 مليار دج سنة 1992، غير أنها عرفت سنة 1993 نمواً سالباً يقدر بـ-43% بسبب معالجة الوضع المالي للمؤسسات العمومية من طرف الدولة عن طريق إعادة شراء قروضها، لتعرف بعد ذلك تذبذباً نحو الأعلى لتصل الى 8880 مليار دج سنة 2017، مما انعكس على نسبة مساهمتها في تغطية الكتلة النقدية، حيث ارتفعت من 48% سنة 1970 الى 56% سنة 1989 لتتخفص هذه النسبة الى 35,8% سنة 2017 وهذا راجع الى توفر مصادر لتغطية الكتلة النقدية، ألا وهي الأصول الأجنبية التي ارتفعت نسبة تغطيتها من 1,75% سنة 1989 الى 104% سنة 2007 لتتخفص الى 45% سنة 2017، وهذا راجع الى تغير تطور أسعار البترول.

أما بالنسبة لصافي القروض الموجهة للدولة شهدت استقراراً عند حدود 5,5 مليار دج خلال الفترة (1970-1973)، لتتخفص الى 3,8 مليار دولار سنة 1974، لتشهد بعد ذلك ارتفاعات محسوسة من 36,1 مليار دج سنة 1983 الى 157,2 مليار دج سنة 1989، ويمكن تفسيرها بفشل كل من الإصلاح المالي 1971 في رفع عبء تمويل الاقتصاد عن الخزينة، وقرار إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهيرها مالياً، لتشهد هذه القروض نمواً سلبياً طوال الفترة (1994-1996) بسبب السياسة المالية الصارمة الملزمة من طرف صندوق النقد الدولي.

غير أنها تعود الى الزيادة ابتداءً من سنة 2000 الى غاية سنة 2017 بسبب ارتفاع أسعار البترول، وهذا كله يوحى الى ارتباط تدخل الدولة في تمويل الاقتصاد بأسعار البترول، فيزيد التدخل عند انخفاض أسعار البترول وينخفض عند ارتفاعه، لهذا ارتفعت نسبة مساهمتها في التغطية من 18,4% سنة 1974 الى 42% سنة 1989، لتتخفص تدريجياً لتصل نسبة تغطيتها الى 34,3% سنة 1992 لترتفع الى 69% سنة 1994 لتتخفص وبشكل مستمر الى أن تبلغ -39% سنة 2008، لتذبذب صعوداً ونزولاً لتبلغ نسبة المساهمة 19% سنة 2017.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

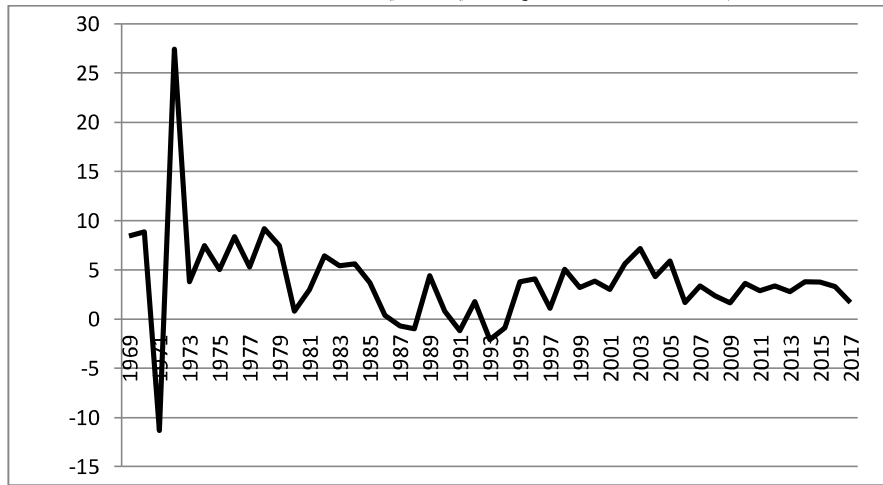
#### المبحث الرابع: تشخيص أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر من خلال أقطاب المربع السحري لكالدور خلال الفترة (1970-2017)

استدعى انتهاج الجزائر النهج الاشتراكي سنة 1971 كأسلوب للتسيير تدخلاً قوياً لإحداث التنمية عن طريق تسخير السياسة النقدية كوسيلة لخدمة السياسة المالية، ونتيجة للصدمة البترولية 1986 تطلب القيام بعدة اصلاحات على وجه الخصوص اصلاح السياسة المالية والنقدية، ومع انتعاش السوق البترولية مطلع الألفية الثالثة سمح بتطبيق مجموعة من البرامج كان أولها برنامج الانعاش الاقتصادي وأخرها البرنامج الخماسي للتنمية. ويهدف تقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في تحقيق أهدافها -أقطاب المربع السحري لكالدور- في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، تطلب تحليل هذه الأهداف بإبراز عوامل ارتفاعها وانخفاضها.

#### المطلب الأول: تشخيص النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

يُعد النمو الاقتصادي الهدف الأكثر أهمية لدى أي اقتصاديات التي من بينها الاقتصاد الجزائري، لذا سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال الى تحفيزه من خلال تطبيق العديد من السياسات، ويهدف معرفة محددات النمو الاقتصادي في الجزائر لا بد استبعاد أثر ارتفاع الأسعار، أي تحليل الناتج الداخلي الخام بالأسعار، إضافة الى تحليل مساهمة القطاع البترولي والقطاعات خارجه وهذا ما يوضحه الملحق رقم (02). ويمكن توضيح تطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1970-2017) من خلال الملحق رقم (02) والشكل رقم (03-05).

الشكل رقم (03-05): تطور نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)



المصدر: من اعداد الطالب بناءً على الملحق (02)

#### أولاً- تحليل النمو الاقتصادي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (1970-1989)

من خلال الشكل رقم (03-05) الذي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي والجدول رقم (03-13) الذي يوضح تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، يتضح أن تطورها في الجزائر شهد مرحلتين، المرحلة الأولى غطت الفترة (1970-1980) عرفت خلالها معدلات النمو زيادة معتبرة بلغت في المتوسط ب 6,6%، والمرحلة الثانية غطت الفترة (1981-1989) عرفت خلالها معدلات النمو انخفاضاً وقدر معدل النمو 3% في المتوسط.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

الجدول رقم 03-13): تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة (1970-1989) الوحدة: %

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
نمو القطاع الصناعي	8,82	-19,31	47,13	5,53	-19,11	-3,05	13,56	7,79	12,36	2,71
نمو القطاع الفلاحي	8,06	2,98	1,45	-8,57	29,69	28,92	-1,87	-7,62	11,34	9,26
نمو قطاع الخدمات..الخ	-41,05	12	-12,64	1,88	85,66	15,62	2,07	3,2	2,87	17,27
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
نمو القطاع الصناعي	-1,34	-0,87	9,48	5,14	4,7	2,15	2,89	-0,1	-0,85	1,02
نمو القطاع الفلاحي	12,71	0,2	-8,2	-2,1	9,4	15	-1,3	17,1	-6,8	15,3
نمو قطاع الخدمات..الخ	0,52	7,54	4,48	7,06	6,24	4,31	-0,63	-1,99	-0,05	6,57

Source: - La banque mondiale, Données, Référence précédente.

**1- الفترة (1970-1980):** انخفض معدل النمو من 8,86% سنة 1970 الى -11,33% سنة 1971، ليشهد سنة 1972 ارتفاعاً بلغ أقصى قيمه له وقدر ب 27,4% لينخفض الى 3,8% في السنة الموالية، ليتذبذب ليبلغ 3% سنة 1981 وهذا بسبب انخفاض نمو القطاع الصناعي ب-0,87% نتيجة انخفاض الايرادات البترولية من 55781 مليار دج سنة 1980 الى 36501 مليار دج سنة 1981 حسب البنك الدولي.

بالرغم من ارتفاع نمو القطاع البترولي بمتوسط 22,5% خلال هذه الفترة، إلا أن معدل النمو الاقتصادي كان في حدود 6,6% خلال هذه الفترة، ويمكن تفسير ذلك الى انخفاض النمو خارج البترول الذي بلغ متوسطه 6,3%، نتيجة ضعف مساهمة كل من القطاع الصناعي، القطاع الخدماتي والقطاع الفلاحي<sup>1</sup> الذي قدرت متوسط معدل نموها ب(5%، 8%، 9%، 7%) على التوالي خلال هذه الفترة.

**2- الفترة (1981-1989):** ارتفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر من 3% سنة 1982 الى 6,4% سنة 1981 بالرغم من انخفاض نمو القطاع الفلاحي ب-8,2% سنة 1982، ويمكن تفسير هذا الارتفاع الى ارتفاع نمو القطاع الصناعي ب9,5%، وقطاع الخدمات ب5,5% سنة 1982، ليتدرج معدل النمو تدريجياً الى أن يصل لأدنى قيمة له خلال هذه الفترة ب-1% سنة 1988، التي ترجع الى انخفاض نمو القطاع الصناعي ب-0,85% والقطاع الفلاحي ب-6,8% وحتى انخفاض نمو القطاع الخدماتي ب 4,8%-. ليعرف بعد ذلك معدل النمو الاقتصادي ارتفاعاً وصل الى 4,4% سنة 1989، بسبب ارتفاع نمو كل القطاعات خاصة القطاع الصناعي الذي شهد ارتفاع من -6,8% سنة 1988 الى 15,3% سنة 1989، بسبب ارتفاع الايرادات البترولية من 12708 مليار دج سنة 1988 الى 23179 مليار دج سنة 1989 حسب البنك الدولي.

على الرغم من انخفاض معدل نمو ناتج القطاع البترولي خلال هذه الفترة الذي قدر متوسطه 1,9%، إلا أن النمو الاقتصادي كان ايجابياً لكنه ضعيف وفي حدود 3%، يرجع هذا من جهة الى ارتفاع النمو خارج القطاع البترولي الذي بلغ متوسط نموه ب 3%، ومن جهة أخرى الى ارتفاع مساهمة القطاع الصناعي والخدماتي، الفلاحي الذي قدر متوسط نموه على الترتيب (2,6%، 3,7%، 4,3%) خلال هذه الفترة.

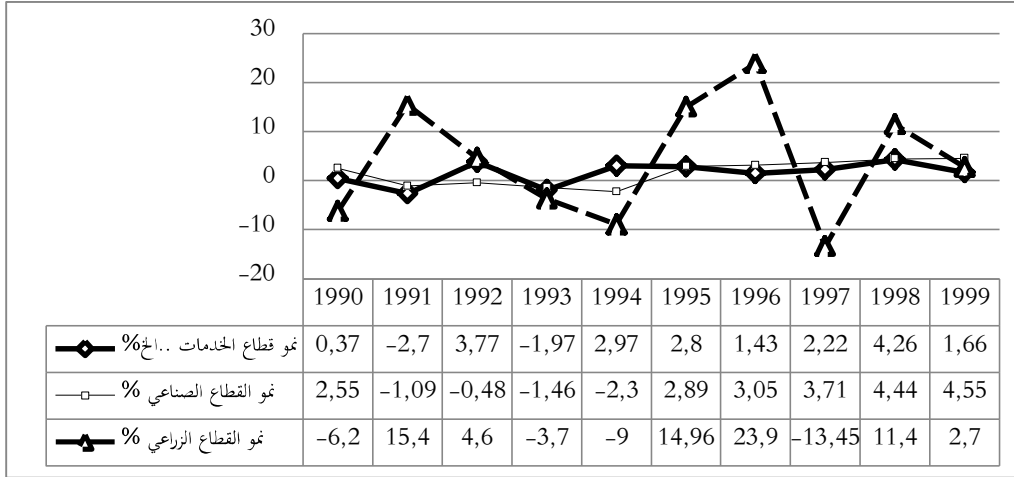
ثانياً- تحليل النمو الاقتصادي في ظل الاتفاقيات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية (1989-1998) يتضح من الشكل رقم (03-05) أن تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-

<sup>1</sup> تشير الى نمو الاقتصادي القطاعي (صناعة، زراعة وخدمات) الى نمو القيمة المضافة لهذه القطاعات.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

1999) مر بفترتين، الفترة الأولى عرفت انخفاضات متتالية، أما الفترة الثانية عرفت ارتفاعات متتالية. ويمكن توضيح تطور معدلات النمو القطاعية خلال الفترة (1995-1999) من خلال الشكل رقم (03-06).

الشكل رقم (03-06): تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) الوحدة: %



Source: - La banque mondiale, Données, Référence précédente.

بهدف تحليل تطور النمو الاقتصادي خلال مرحلة الاصلاحات مع المؤسسات النقدية والمالية الدولية ومن

خلال الشكل أعلاه والشكل رقم (03-05)، يمكن لنا تقسيم تحليل تطوره خلال هذه المرحلة لفترتين:

**1- الفترة الأولى (1990-1994):** شهدت معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال هذه الفترة انخفاضات ملحوظة باستثناء سنة 1990 وسنة 1992، حيث بلغ متوسط معدل النمو خلال هذه الفترة في حدود -0,32% على الرغم من ارتفاع نمو القطاع البترولي بمتوسط 5,7%، ويرجع هذا لمخلفات الصدمة البترولية 1986، كما أن هذه المرحلة شهدت بداية دخول الاقتصاد الجزائري الى اقتصاد السوق والدخول في أزمة سياسية انعكست على نمو القطاعات الاقتصادية المشككة للنتائج خارج القطاع البترولي التي انخفض متوسط نموها ب-1,27%.

بلغت معدلات نمو القطاع الفلاحي -6,2%، 15,4%، 4,6%، 3,7%، -9% خلال السنوات 1990، 1991، 1992، 1993، 1994 على الترتيب، ويمكن تفسير هذا الانخفاض لارتباط هذا القطاع بالظروف المناخية، كما شهدت معدلات نمو كل من القطاع الصناعي والقطاع الخدماتي نمواً ولكن بمعدلات منخفضة، حيث بلغ متوسط نموها خلال هذه الفترة ب-0,22%، و-0,56% على الترتيب.

ويرجع الانخفاض في معدل نمو القطاع الصناعي والخدمي الى تخلي الدولة على العديد من المؤسسات العمومية في اطار الاصلاحات الاقتصادية التي الزمت بها الجزائر أمام الهيئات الدولية بغرض الحصول على تمويلات تمكنها من الخروج من الأزمة، في حين تعرضت مؤسسات أخرى لعمليات تخريب ونهب بسبب تردي الأوضاع الأمنية فضلاً عن عزوف القطاع الخاص في الاستثمار في جل القطاعات.

**2- الفترة الثانية (1995-1999):** شهدت معدلات النمو الاقتصادي خلال مرحلة التعديل الهيكلي نمواً متذبذباً، وذلك راجع الى عدم اتباع الجزائر لسياسات اقتصادية تهدف الى تحفيزه، وكانت السياسة تهدف الى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ومحاربة التضخم، حيث ارتفع معدل النمو من 3,8% سنة 1995 الى 4,1% سنة

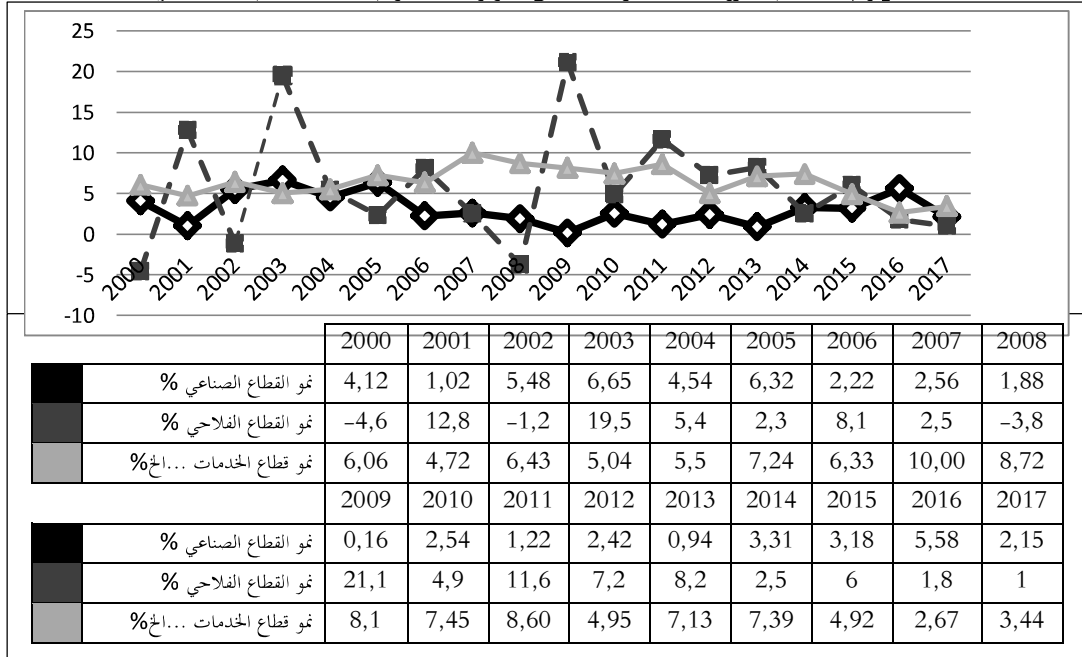
### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

1996 لينخفض الى 1,1% في سنة 1997، ثم يرتفع الى 5,1% سنة 1998 لينخفض الى 3,2% سنة 1999، ويقدر متوسط نموه خلال هذه الفترة بـ3,5%، ويعتبر هذا المعدل متواضع قياساً الى الامكانيات والموارد المتاحة، كما أنه غير كافي لاعتمادها على القطاع البترولي الذي شهد متوسط نموه بـ5,7%، على الرغم من تحسن نمو الناتج خارج القطاع البترولي بـ2,2%، نتيجة زيادة نمو القطاعات الاقتصادية على وجه الخصوص القطاع الفلاحي. سجلت معدلات نمو القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة نمواً هاماً باستثناء سنة 1997 حين انخفض نموها من 23,9% سنة 1996 الى 13,5% سنة 1997، ليرتفع الى 11,4% سنة 1998 ثم ينخفض الى 2,7%، وبلغ متوسط نموه خلال هذه الفترة بـ7,9%، وهو ما يدل على مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري ومدى مساهمته في خلق قيمة مضافة ساهمت في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، في الوقت الذي عرف نمو القطاع الصناعي نمواً ضعيفاً وشبه مستقر بمتوسط قدر 3,7%، بسبب تراجع الدولة عن الاستثمار في الصناعات الثقيلة (المعدنية والميكانيكية) حيث دفعتها الى عجز مالي مستمر، أما بالنسبة الى نمو القطاع الخدماتي عرف نمواً ضعيفاً بسبب بطيء انفتاحه على السوق العالمي حيث قدر متوسط معدل نموه بـ2,5%.

#### ثالثاً- تحليل النمو الاقتصادي خلال الألفية الثالثة (2000-2017)

يمكن توضيح تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر للفترة (2000-2017) من الشكل رقم (03-07).

الشكل رقم (03-07): تطور معدلات النمو القطاعية في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) الوحدة: %



Source: - La banque mondiale, **Données**, Référence précédente.

يتضح من الشكل رقم (03-05) والشكل رقم (03-07) أن النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2017) عرف ارتفاعاً ملحوظاً في بدايتها لينخفض في نهايتها، كما يتضح أيضاً أن تطوره مر بفترتين، الأولى عرف النمو ارتفاعات متتالية، أما المرحلة الثانية عرف تذبذباً متجهماً نحو الأسفل.

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

**1- الفترة الأولى (2000-2005):** شهد معدل النمو خلال هذه الفترة تحسناً ملحوظاً، حيث ارتفع من 3,8% سنة 2000 الى 7,2% سنة 2003 وهو أعلى معدل وصلت اليه الجزائر خلال هذه الفترة لكنها تراجعت الى 4,3% سنة 2004 لتعرف ارتفاعاً وصل الى 5,9% سنة 2005، يرجع هذا الارتفاع الذي يقدر متوسط خلال هذه الفترة ب 5% لنمو القطاع البترولي الذي قدر متوسط نموه ب 9,9%، بسبب تحسن أسعار البترول. ظل القطاع البترولي مهيمناً على الاقتصاد الجزائري مقارنة بالنمو خارج القطاع البترولي الذي عرف نمواً لكنه شبه مستقر قدر متوسطه ب 4,3%، الذي يرجع من جهة الى تحسن مناخ الاستثمار بسبب تحسن الأوضاع الأمنية، ومن جهة أخرى الى زيادة معدلات النمو القطاعية، الذي احتل القطاع الفلاحي الصدارة فيها بمعدل متوسط قدر ب 5,7% بفضل سياسات الدعم التي طبقتها الجزائر وهدفت الى تحسين انتاجية هذا القطاع، متبوعاً بقطاع الخدمات بنمو قدر ب 5,3% في متوسط بسبب انتعاش قطاع النقل والاتصالات، في حين سجل نمو القطاع الصناعي نمواً ضئيلاً يقدر ب 4,6% مقارنة بحجم التشجيع والتسهيلات التي عرفها القطاع الخاص في هذا المجال.

**2- الفترة الثانية (2006-2017):** شهدت الفترة السابقة تحسن معدلات النمو الاقتصادي، لتعرف تراجعاً خلال هذه الفترة خصوصاً بعد الأزمة المالية 2008، التي كان لها أثر واضح على نمو القطاع البترولي الذي شهد انخفاضات متتالية ومستمرة باستثناء سنة 2017 حين سجل معدل نمو القطاع البترولي ب 11,7%، وقدر متوسط نموها ب 3,1% خلال هذه الفترة بسبب انخفاض أسعارها في الأسواق الدولية لانخفاض الطلب عليها هذه من جهة، ومن جهة أخرى لانخفاض معدل النمو خارج القطاع البترولي الذي قدر ب 2,9% خلال هذه الفترة. مع هذا الانخفاض في نمو القطاع البترولي عرف النمو خارجه شبه استقرار يميل نحو الانخفاض، وهذا يدل على هشاشة الاقتصاد الجزائري، حيث احتل القطاع الفلاحي للفترة (2006-2017) الصدارة بمعدل نمو متوسط يقدر ب 6% بفضل مواصلة سياسات الدعم التي طبقتها الدولة الجزائرية وهدفت الى تحسين انتاجية هذا القطاع، متبوعاً بالقطاع الصناعي بنمو متوسط يقدر ب 5,6%، في حين سجل نمو القطاع الخدماتي نمواً ضئيلاً يقدر ب 2,9%، وهذه المعدلات ضعيفة مقارنة بحجم التشجيع والتسهيلات التي يعرفها القطاع الخاص في هذا المجال.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: تشخيص البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

يرتبط هدف التشغيل بانتعاش الاستثمار والنمو الاقتصادي، لذا فان عدم تحقيق ذلك ينعكس سلباً على البطالة، وعبر عقود من الزمن وعلى الرغم من أساليب وبرامج التشغيل المتبعة في الاقتصاد الجزائري منذ سبعينيات القرن العشرين الى غاية سنة 2017، إلا أنه ما زال يعاني من مشكلة البطالة وضعف التشغيل شأنه في ذلك شأن الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة.

ويهدف دراسة موضوع البطالة والتشغيل في الجزائر يجب التطرق الى النمو السكاني ونسبة الفئة النشطة، إضافة الى توزيع العاملين على القطاعات الاقتصادية، كما لا بد من ربط معدل العمالة بمعدل التشغيل ومعدل البطالة بمعدل العمالة، ويتضح هذا من خلال الملحق رقم (03).<sup>2</sup>

<sup>1</sup> لمزيد من التفصيل حول توزيع هيكل الناتج الداخلي الخام على مختلف القطاعات انظر الى المبحث الثاني من الفصل الرابع.

<sup>2</sup> أنظر الى المبحث الثاني من الفصل الرابع فيما يخص توزيع العمالة على مختلف القطاعات الاقتصادية.

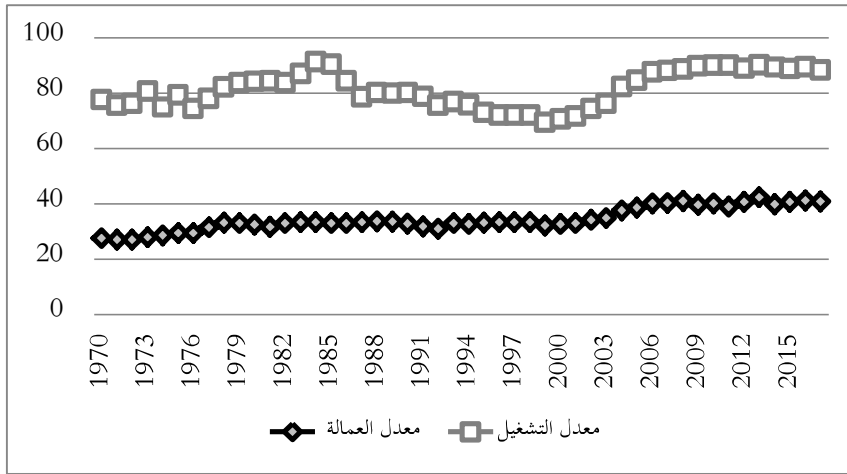
### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

#### أولاً- الاتجاه العام للتشغيل في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

بعد خروج المستعمر كانت الجزائر عاجزة عن توفير مناصب عمل، ما أجبرها على تسطير مجموعة من السياسات كانت لكل سياسة نتائج مختلفة عن غيرها، وبرزت المشكلة أكثر في منتصف التسعينيات بسبب تنفيذ بنود التعديل الهيكلي التي منها غلق المؤسسات العمومية وتسريح العمال، وتزامن هذا التحول مع الظروف السياسية والأمنية التي مرت بها الجزائر وأدت الى تراجع الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما سمح تحسن أسعار البترول مطلع الألفية الثالثة بتسطير مجموعة من البرامج الاستثمارية وصياغة مجموعة من السياسات لتوفير فرص عمل.

يتضح من الملحق رقم (03) أن عدد العمال في تطور مستمر وفي كافة القطاعات الاقتصادية وفي معظم السنوات، وهو ما يدل على اهتمامات الحكومة الجزائرية في خلق مناصب عمل، ويهدف تحليل الاتجاه العام للتشغيل لا بد من ربط معدل التشغيل بمعدل العمالة، ويمكن توضيحهما من خلال الشكل رقم (03-08).

الشكل رقم (03-08): تطور معدل التشغيل ومعدل العمالة في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2017)



المصدر: إعداد الطالب بناءً على الملحق رقم (03)

يتضح من الشكل أعلاه أن معدل التشغيل ومعدل العمالة في الجزائر عرفت تقلبات خلال الفترة (1970-2017) وهذا ناجماً عن تغير في الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة، ومن خلال الشكل أعلاه يمكن تقسيم التحليل وفق ثلاثة مراحل.

**1- المرحلة الأولى (1970-1985):** تخص هذه المرحلة مرحلة تطبيق المخطط الرباعي الأول والثاني، كما أنها تخص مرحلة تطبيق المخطط الخماسي الأول، ومنحت سياسة التشغيل لهذه الفترة المزيد من الاعتبار لليد العاملة، وذلك بتهيئة الظروف الملائمة لتوفير مناصب عمل وفي مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويتضح من الملحق رقم (03) أن عدد العاملين في تطور مستمر وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، ما سمح بتزايد معدل العمالة من 27,50% سنة 1970 الى 33% سنة 1985، أي أن معدل العمالة شبه مستقر خلال هذه الفترة بمتوسط يقدر بـ 28,9%، في حين رافقها ارتفاع في معدل التشغيل من 77,6% سنة 1970 الى 90,3% سنة 1985 وتحقق هذا بفضل الاستثمارات الحكومية خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 1979.

كما يتضح أيضاً ارتفاع عدد العاملين في القطاع الفلاحي أثناء تطبيق المخطط الرباعي الأول واستقرارها خلال

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

الفترة (1980-1985) على الرغم من السعي للخروج من التبعية لقطاع البترول وتوفير فرص عمل خارجه، وهو ما أدى الى انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في توفير فرص العمل سنة بعد أخرى، أما اذا نظرنا الى دور القطاع الصناعي في توفير فرص عمل فهي في تطور مستمر، لكن نسبة المساهمة عرفت شبه استقرار طوال الفترة (1970-1985) بالرغم من السياسة الصناعية التي تتطلب موارد مالية وبشرية ضخمة، أما اذا نظرنا الى تطور العمالة في قطاع الخدمات والبناء فهي في تطور مستمر وهي القطاعات المسؤولة عن نمو التشغيل خاصة مع ضعف مشاركة القطاع الصناعي والفلاحي في توفير فرص عمل.

**2- المرحلة الثانية (1986-1999):** دفعت الصدمة البترولية 1986 الى القيام بمجموعة من الاصلاحات منها الذاتية التي باءت بالفشل والاصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات الدولية التي كان لها أثر على التشغيل في الجزائر وفي مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويتضح من الملحق رقم (03) أن هناك تطور مستمر لعدد العاملين وفي كل القطاعات الاقتصادية، حيث ارتفع عددهم من 3956000 عامل سنة 1986 الى 5993000 عامل سنة 1998، وهو ما سمح بارتفاع معدل العمالة من 33% سنة 1985 الى 33,3% سنة 1998، أي أن معدل العمالة عرف شبه استقرار خلال هذه الفترة بمتوسط يقدر بـ 32,9%، لكن معدل التشغيل عرف انخفاضاً من 84,5% سنة 1986 الى 72% سنة 1998، ويرجع ذلك الى تظافر جملة من العوامل منها الداخلية والخارجية.

تتعلق العوامل الخارجية بانخفاض الموارد المالية بسبب الصدمة البترولية سنة 1986، أما الداخلية تتعلق بالإصلاحات التي عملت على اقامة اطار لترقية الاستثمارات الخاصة وخصصت المؤسسات العمومية وتسريح العمال، مما أدى الى تراجع الاستثمارات وانخفاض توفير مناصب عمل. كما يتضح أيضاً أن قطاع النقل والاتصال والتجارة بما فيها العمل المنزلي هي المسبب الأساسي في ارتفاع كل من معدل التشغيل في الجزائر، أما بالنسبة لمساهمة كل من القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية في توفير مناصب عمل شبه مستقرة لكن في الاتجاه النزولي خلال الفترة (1986-1998).

**3- المرحلة الثالثة (1999 - 2017):** تخص هذه الفترة مرحلة الشروع في تنفيذ مجموعة من المخططات التنموية خاصة بعد ارتفاع أسعار البترول سنة 1998، أولها برنامج الانعاش الاقتصادي وآخرها البرنامج الخماسي للتنمية الاقتصادية التي كان لها أثر على التشغيل وفي مختلف القطاعات الاقتصادية.

ويتضح من الملحق رقم (03) أن عدد العاملين في تطور مستمر حيث ارتفع من 5955000 عامل سنة 1999 الى 10859000 عامل سنة 2017، مما ساهم في ارتفاع معدل العمالة من 32% سنة 1999 الى 40,7% سنة 2017 بمتوسط قدر بـ 38,3% خلال الفترة 1999-2017، في حين رافقها ارتفاع معدل التشغيل من 69,4% سنة 1999 الى 90,2% سنة 2013 لتتخفف الى 88,3% سنة 2017، يرجع ذلك الى ارتفاع الاستثمار الاجمالي من 849951,4 مليون دج سنة 1999 الى 9034224 مليون دج سنة 2017 حسب البنك الدولي، بسبب ارتفاع المواد المالية نتيجة ارتفاع أسعار البترول من 17,48 دولار سنة 1999 الى 52,43 دولار للبرميل سنة 2017 وفق سعر سلة أوبك.

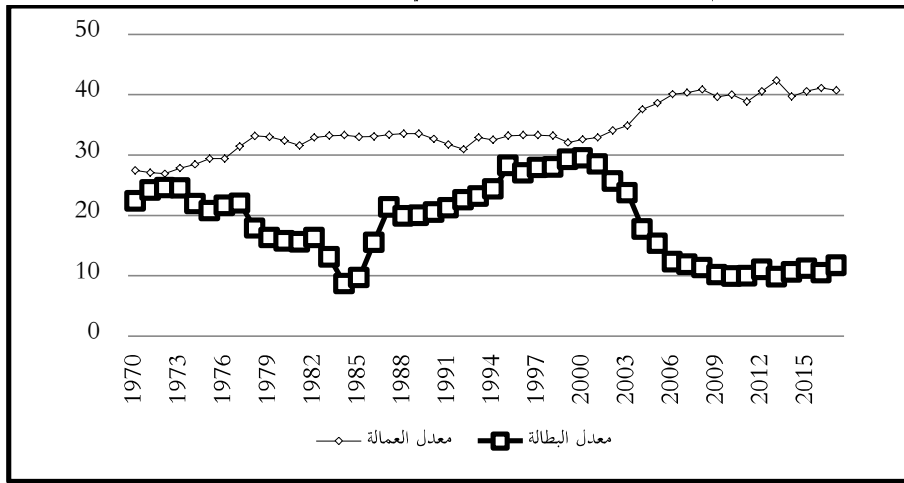
### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

ما يلاحظ أيضاً ارتفاع مستمر وشبه مستقر لعدد العاملين في القطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية، أما بالنسبة لعدددهم في القطاع الفلاحي فهو أيضاً شبه مستقر خلال الفترة 1999-2017، لكنه انخفض الى 1841000 عامل سنة 2008، بعد ارتفاعها من 1185000 سنة 1999 الى 1842000 سنة 2007. يتضح أيضاً أن قطاع الخدمات والتجارة السبب الأساسي لارتفاع عدد العمال، لكن هذا لا يعني أن القطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية دوراً في ذلك، ونلاحظ أن هناك استقرار شبه نسبي لنسبة مساهمة قطاع التجارة والخدمات وقطاع البناء والأشغال العمومية في توفير فرص العمل الذي بلغ متوسط نسبة مساهمته لإجمالي عدد العاملين 59,9%، 9,3% على الترتيب، كما يتضح أيضاً أن مساهمة القطاع الصناعي وقطاع البناء والأشغال العمومية ارتفعت بعد الأزمة المالية 2008، أما بالنسبة لمساهمة القطاع الفلاحي قد انخفضت بعدها.

#### ثانياً- الاتجاه العام للبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

يتحسن معدل العمالة بمجرد تحول الأفراد من خارج القوى العاملة الى العمل، أما معدل البطالة ينخفض بمجرد انخفاض العاطلين ولا يعني هذا تحولهم الى سوق العمل، وعلى هذا فان انخفاض معدل البطالة لا يعني بالضرورة تحولهم الأفراد الى مشغولين، وعليه فان انخفاض معدل البطالة لا يعني انتعاش الاقتصاد اذا لم يكن مصحوب بارتفاع معدل العمالة، لهذا يعد معدل العمالة أكثر دلالة من معدل البطالة، وأثناء تحليل البطالة يجب ربطه بمعدل العمالة. ويمكن توضيح تطور معدل البطالة ومعدل العمالة في الجزائر للفترة (1970 - 2017) من خلال الشكل رقم (03-09).

الشكل رقم (03-09): تطور معدلات البطالة والعمالة في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2017)



المصدر: إعداد الطالب بناءً على الملحق رقم (03)

يتضح من الشكل أعلاه أن معدل البطالة ومعدل العمالة في الجزائر عرفت تذبذباً خلال الفترة (1970 - 2017) بسبب تغير الظروف الاقتصادية التي عرفتها البلاد خلال هذه الفترة، ومن خلال الشكل أعلاه يمكن تقسيم التحليل وفق ثلاثة مراحل.

**1- المرحلة الأولى (1970-1985):** شهدت معدلات البطالة خلال هذه الفترة ارتفاعاً من 22,4% سنة 1970 الى 24,6% سنة 1972 لتتخفف الى 9,7% سنة 1985 رافقها انخفاضاً في معدل العمالة من 27,5% الى 26,6% ليشهد بعد ذلك ارتفاعات متتالية الى أن يبلغ أعلى قيمة له ويقدر ب 33,3% خلال

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

سنة 1984، ثم ينخفض الى 33% في سنة 1985. ويمكن تفسير الارتفاع في معدل البطالة وانخفاض معدل العمالة بتوقف مشاريع التنمية بعد الحرب العربية وعدم تبني شكل محدد للتنمية الا بعد سنة 1971 في حين تم تبني التخطيط الاشتراكي كأسلوب لتسيير، أما الانخفاض في معدل البطالة والارتفاع في معدل العمالة يمكن تفسيره في الشروع في تنفيذ العديد من المخططات التنموية.

**2- المرحلة الثانية (1986-1999):** شهدت معدلات البطالة خلال هذه الفترة ارتفاعات متتالية حيث انتقلت من (8,7%) سنة 1984 الى (21,4%) سنة 1987 لتتخفف الى 19,9% سنة 1989 لترتفع الى 29,5% سنة 2000، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمعدل البطالة خلال هذه الفترة في حدود (32,8%)، في حين رافقها شبه استقرار في معدل العمالة تراوح بين 33,6% في حدها الأعلى و30,95% في حدها الأدنى بمتوسط يقدر ب 32,9% خلال هذه الفترة.

ويمكن تفسير ارتفاع معدلات البطالة واستقرار معدل العمالة بأزمة المديونية التي تعرضت اليها الجزائر نتيجة تدهور أسعار البترول، بالإضافة الى العجز على مستوى المؤسسات العمومية بإحداث مناصب عمل، كما يمكن أن نفسرها أيضاً بفشل الإصلاحات الذاتية التي طبقتها الجزائر، إضافة الى اصلاحات المشروطة المدعومة من طرف المؤسسات الدولية التي تقتضي هيكلية المؤسسات الاقتصادية العمومية والقيام بخصوصيتها وتسريح آلاف العمال.

**3- المرحلة الثالثة (2000-2017):** شهدت معدلات البطالة خلال هذه الفترة انخفاضاً محسوساً حيث انتقلت من 29,5% سنة 2000 الى (23,7%) سنة 2003 لتتدرج الى 12,3% سنة 2006، لتواصل التدرج الى أن تصل لأدنى قيمة لها وتستقر في حدود 10% خلال الفترة (2009-2011)، رافق التدرج (الانخفاض) في معدلات البطالة ارتفاع تدريجي في معدل العمالة من 32,6% سنة 2000 الى 41,1% سنة 2016 لتتخفف الى 40,7% في سنة 2017.

يمكن تفسير الانخفاض في معدل البطالة والارتفاع في معدل العمالة خلال هذه الفترة الى تحسن الوضع الأمني والتحسين في أسعار البترول، مما ساعد الجزائر على صياغة مخطط الانعاش الممتد من 2001 الى 2003 ومخطط دعم النمو الممتد من 2005 الى 2009 وتوطيده خلال الفترة 2010 الى 2014، والبرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة (2015-2019) التي كانت تهدف في المقام الأول الى محاربة الفقر واحداث مناصب عمل دائمة.

### المطلب الثالث: تشخيص التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

هناك عدة مؤشرات لقياس التضخم منها الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعامل الاستقرار النقدي، معامل الافراط النقدي وفائض الطلب، ولمعرفة أسبابه في الجزائر لا بد من تحليل تطوره اعتماداً على مختلف هذه المؤشرات.

### أولاً- تطور التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

تتضح أسباب التضخم من خلال تتبع تطوره اعتماداً على مؤشرات المختلفة على وجه الخصوص مؤشر أسعار الاستهلاك<sup>1</sup> ومعدل التضخم النقدي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> معدل تضخم أسعار الاستهلاك = معدل نمو الرقم القياسي للأسعار =  $(IPC_2 - IPC_1) / 100 * IPC_1$  (أنظر الى الجدول رقم (03-05)).

<sup>2</sup> معدل التضخم النقدي = معدل نمو الكتلة النقدية % (الجدول رقم (03-05)) - معدل نمو الناتج الداخلي الخام % (أنظر الى الملحق رقم (02)).

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

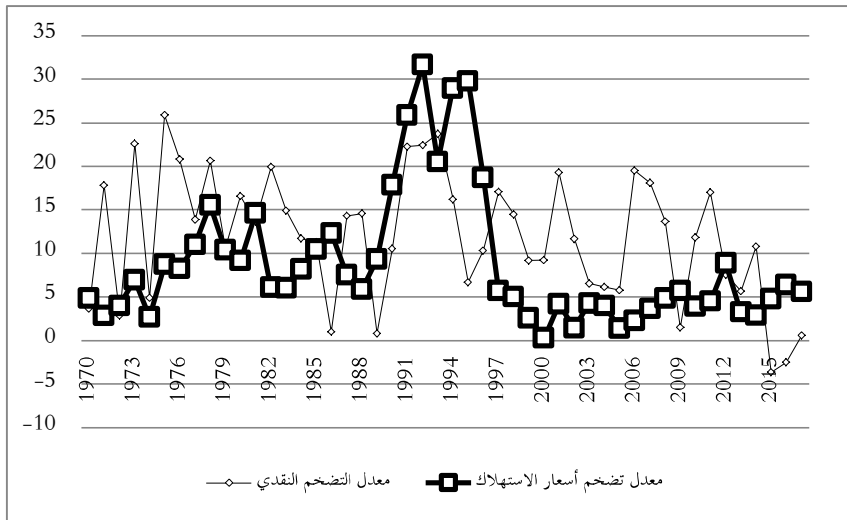
ويمكن توضيح تطور ذلك في الجزائر من خلال الجدول رقم (03-14) والشكل رقم (03-10).

الجدول رقم (03-14): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2017) الوحدة: %

السنوات	معدل تضخم أسعار الاستهلاك	معدل التضخم النقدي	السنوات	معدل التضخم النقدي	معدل تضخم أسعار الاستهلاك
1970	4,85	3,64	1986	12,31	1,01
1971	2,83	17,82	1987	7,568	14,3
1972	4	2,84	1988	5,87	14,6
1973	6,97	22,6	1989	9,32	0,78
1974	2,7	4,9	1990	17,88	10,51
1975	8,75	25,9	1991	25,9	22,27
1976	8,252	20,81	1992	31,68	22,43
1977	11	13,88	1993	20,52	23,727
1978	15,58	20,64	1994	29	16,21
1979	10,441	10,65	1995	29,8	6,71
1980	9,19	16,59	1996	18,7	10,34
1981	14,66	13,69	1997	5,7	17,09
1982	6,1	19,93	1998	5	14,5
1983	6,02	14,94	1999	2,6	9,16
1984	8,19	11,75	2000	0,3	9,21

المصدر: إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (03-05) والملحق رقم (01)

الشكل رقم (03-10): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2017)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (03-07)

بتتبع تطور معدل التضخم الاقتصادي الجزائري من خلال الجدول رقم (03-14) والشكل رقم (03-10)، يمكن دراسة تطور التضخم في الجزائر بتقسيمه الى ثلاثة مراحل رئيسية، ذلك راجع لتميز كل مرحلة عن المراحل الأخرى بتطبيق مخططات نمووية واصلاحات مختلفة.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

**1- المرحلة الأولى (1970-1989):** شهدت معدلات التضخم خلال هذه الفترة تذبذباً، حيث انخفضت من 4,9% سنة 1970 الى 2,7% سنة 1974، ليرتفع تدريجياً الى 15,6% سنة 1978 وهي تمثل حده الأقصى خلال هذه الفترة، ليتدحرج الى 6% سنة 1983، ثم يرتفع الى 12,3% سنة 1986 بسبب الصدمة البترولية لسنة 1986، لينخفض الى 5,9% سنة 1988، ثم يرتفع الى 9,3% في السنة الموالية بسبب تحرير 50% من أسعار السلع التي كانت محددة ادارياً بعد اصدار القانون 89-12 المتعلق بتحرير الأسعار.

يتضح من هذا التحليل أن التضخم شبه مستقر حيث بلغ متوسطه في حدود 8,5%، ويمكن تفسير هذا باعتباره تضخم مكبوت، لأن الأسعار تتحدد بشكل اداري مما يجعلها تعرف نوع من الاستقرار بسبب سياسة الدعم التي تقدمها الدولة لشريجة واسعة من السلع.

**2- المرحلة الثانية (1990-1998):** صادفت هذه المرحلة الاصلاحات المدعمة من المؤسسات المالية والنقدية

الدولية، وتحليل التضخم لهذه الفترة ومن خلال الشكل والجدول السابقين يمكن تقسيم هذه المرحلة الى فترتين:  
**أ- الفترة الأولى (1990-1994):** شهدت معدلات التضخم خلال هذه الفترة ارتفاعات مستمرة الى أن وصل الى حوالي (31,7%) كحد أقصى سنة 1992، ثم تدحرج الى حدود (29%) سنة 1994، وبلغ متوسط الزيادة في معدل التضخم خلال هذه الفترة حوالي (24,5%).

يمكن تفسير ارتفاع معدل التضخم في الجزائر الى وجود فائض في الكتلة النقدية، حيث أن معدل نمو الكتلة النقدية حسب البنك الدولي تقدر سنة 1992 حوالي (31%)، كما يمكن ارجاعه الى وجود فائض في الطلب، بالإضافة الى قلة العرض الوطني للسلع والخدمات نتيجة التشوهات التي يعاني منها الجهاز الانتاجي، كما يمكن ارجاعه الى العجز الموازي الذي يقدر بحوالي 160 ألف مليار دج في سنة 1993.

كما ساهمت برامج الاصلاح المدعمة من طرف المؤسسات الدولية، المتضمنة برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني وبرنامج التثبيت الممتد أبريل 1994-ماي 1995 في ارتفاع معدلات التضخم، ذلك لتضمنها سياسات صارمة لإدارة الطلب عن طريق اجراء تخفيض للعملة الوطنية وتحرير أسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة.

**ب- الفترة الثانية (1995-1999):** شهدت معدلات التضخم خلال هذه الفترة انخفاضات هامة من (29,8%) سنة 1995 الى حدود (5%) سنة 1998، ليواصل التدحرج ليصل في حدود (2,6%) سنة 1999، أما عن متوسط الزيادة في معدل التضخم بلغ حوالي (11,2%).

يمكن تفسير انخفاض معدل التضخم بالإجراءات التي قامت بها الحكومة في اطار برنامج التعديل الهيكلي الموصي بها من طرف صندوق النقد الدولي الممتد من سنة 1995 الى سنة 1998، المتضمن تحرير الأسعار ورفع سعر الفائدة وخفض سعر الصرف الذي ساهم في كبح الطلب وخفض الموازنة الحكومية، بالإضافة الى الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والاجراءات التقشفية التي لجأت اليها الحكومة الجزائرية.

**3- المرحلة الثالثة (2000-2017):** لقد شهدت معدلات التضخم خلال هذه الفترة شبه استقرار حيث بلغ متوسط الزيادة في الأسعار بحوالي (3,3%) وبلغ حدها الأقصى في حدود 8,9% سنة 2012 وحدها الأدنى 0,3% سنة 2000، ويرجع ارتفاع الأسعار ابتداء من 2001 الى ارتفاع في نمو الكتلة النقدية والكتلة الأجرية،

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

حيث بلغ معدل نمو الكتلة النقدية في السنوات 2001، 2007، 2010، في حدود (47.22%)، (23.86%)، (12.30%) على التوالي، بسبب صياغة برنامج الإصلاح الاقتصادي الذاتية المتضمن برنامج الانعاش الاقتصادي الذي غطى الفترة (2001-2003) المخصص له غلاف مالي قدره 525 مليار دينار، وبرنامج دعم النمو الذي غطى الفترة (2005-2009)، الذي خصص له غلاف مالي قدره 4200 مليار دينار، وبرنامج دعم الانعاش الذي بدأ 2009 وينتهي في حدود سنة 2014 الذي خصص له غلاف مالي قدره 286 مليار دولار أمريكي، الذي أعطى الأولوية للموارد البشرية، وبطبيعة هذا ناتج عن ارتفاع أسعار البترول.

#### ثانياً- أسباب ومصادر التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

يتضح من التحليل السابق لظاهرة التضخم في الجزائر أنه ذو طبيعة هيكلية مؤسسية، كما يرجع أيضاً إلى الإفراط في العرض النقدي، وتمثل أسباب التضخم فيما يلي:

**1- الإفراط في الإصدار النقدي:** عرفت الكتلة النقدية نمواً متسارعاً حيث انتقلت من 13 مليار دج سنة 1970 إلى 309 مليار دج سنة 1989 لتواصل الارتفاع لتصل إلى 14974,6 مليار دج سنة 2017، ويلاحظ من خلال الشكل رقم (03-11) أن معدل نموها فاق معدل نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية في معظم السنوات باستثناء بعض السنوات 1994، 2014، 2015، وكان الفرق بينهما ضئيلاً في بعض السنوات، هذا ما يدل على وجود ضغوط تضخمية سببها التوسع في الكتلة النقدية ويسمى بالتضخم النقدي.

عرفت معدلات التضخم النقدي في الجزائر معدلات مختلفة وعرفت أعلى قيم لها خلال سبعينيات ومطلع تسعينيات القرن العشرين، لتتذبذب صعوداً ونزولاً لتصل إلى أدنى قيم لها وبقيت سالبة طوال الفترة 2015-2017 بسبب السياسة النقدية الصارمة المنتهجة من طرف بنك الجزائر، وبإجراء مقارنة لمعدلات التضخم النقدي مع معدلات التغير في المؤشر العام للاستهلاك نلاحظ أنها توافق بين المؤشرين، إلا أن هناك فارق محسوس بينهما طوال الفترة 1970-2017 يعود ذلك لكون معدلات التضخم في الجزائر ليس كلها مصدرها نقدي، كما أن هناك تعارض محسوس بين المعدلين في السنوات التالية: 1986، 2009، الفترة 1989-1996، الفترة 2015-2017، مما يوحي أن مصدرها خلال هذه السنوات ليس نقدي فقط.

**2- عجز الموازنة:** يتضح من التحليل السابق وبالرجوع للتطور بنود الموازنة الحكومية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)<sup>1</sup>، نجد أن العجز الموازني من أهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر خاصة بعد صدمة 1986، ويتضح أن نفقاتها في تزايد مستمر مقابل إيرادات محدودة، لذلك لجأت الدولة إلى تغطية هذا العجز المسجل إما عن طريق الإصدار النقدي المباشر كما كان خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، أو إلى الجوء إلى الدين العام، أو استغلال فائض الجباية البترولية في مطلع الألفية الثالثة.

**3- التضخم المستورد:** يُعد التضخم المستورد انعكاساً للتطور الذي حدث للتجارة الخارجية ودرجة الانفتاح الاقتصادي في الجزائر الذي تأثر بالتطورات الاقتصادية الدولية عبر قنوات التجارة الخارجية، وما ساعد على ذلك

<sup>1</sup> أنظر إلى المبحث الثاني من الفصل الثالث.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

العادات الاستهلاكية وأنماط التنمية المتبعة، حيث أن الجزائر تعتمد على المنتجات الفرنسية، التركية، الصينية... الخ، وبذلك فأسعار هذه المنتجات تلعب دوراً كبيراً في التأثير على مستوى الأسعار المحلية.

عرفت التطور السريع للواردات بالذات السلع الاستهلاكية و السلع التجهيز والسلع الوسيطة نقلت التضخم من الأسواق الخارجية الى السوق المحلية، وعلى وجه الخصوص السنوات الأخيرة التي تزامنت مع الأزمة المالية 2008 التي شهدت العديد من الأسواق العالمية ارتفاعاً في الأسعار خاصة ما تعلق بالمواد الغذائية.

ومن أجل معرفة أثر التضخم المستوردة على التضخم المحلي في الجزائر، لا بد من تحليل تطور الواردات الجزائرية، التي شهدت ارتفاعات متتالية خاصة مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث شهدت واردات الجزائر تطور مستمر، وارتفعت من 7 مليار دج سنة 1970 الى 78 مليار دج سنة 1985 لتتخفف الى 60 مليار سنة 1987، لترتفع تدريجياً الى أن تصل لأقصى قيمة لها منذ الاستقلال في سنة 2017 بمبلغ قدره 6870 مليار دج.

**4- اتساع الفرق بين الطلب الكلي والعرض الكلي:** اذا كان الطلب الكلي في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة شهد ارتفاعات سريعة ومستمرة كنتيجة حتمية لزيادة عدد السكان وارتفاع الاستهلاك والبرامج التنموية وغيرها من العوامل، فان الأمر يختلف بالنسبة الى العرض الكلي الذي يمكن تمثيله بالأسعار الحقيقية للنتائج، ويتضح من خلال الشكل رقم (03-05) أنه عرف نوعاً من الانخفاض خلال الفترتين: (1986-1988)، (1991-1994)، بسبب انخفاض أسعار البترول وعدم مرونة الجهاز الانتاجي، مما أدى الى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

يتطلب تحسين العرض الكلي اصلاحات هيكلية تتحقق في الأجل الطويل يصعب تحقيقها في الأجل القصير، ويهدف محاربة التضخم في الجزائر تم الاعتماد على ادارة الطلب لأنه يسهل ادارته في الأجل القصير، وهو هدفت اليه الاصلاحات المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي التي تحققت. ليصبح استهدافه من قبل السياسة النقدية بداية من سنة 2009.

**5- ارتفاع الأجور:** تمثل الأجور المصدر الأساسي لاستهلاك الأسر الجزائرية وأي زيادة فيها تؤدي الى زيادة الاستهلاك الكلية للسلع والخدمات، كما أن أي زيادة لا يقابلها زيادة في الانتاج الحقيقي يؤدي الى اتساع الفجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، أي ظهور فجوة تضخمية.

وحسب الديوان الوطني للإحصائيات عرفت الكتلة الأجرية في الجزائر ارتفاعات محسوسة من 8,4 مليار دج سنة 1970 لترتفع الى 152,2 مليار دج سنة 1989، فترتفع مرة ثانية الى 2138,4 مليار دج سنة 2008 لتواصل الارتفاع الى أن تصل الى 5238,7 مليار دج سنة 2016، وهذه الكتلة الأجرية كانت السبب الرئيسي في ارتفاع الاستهلاك وبالتالي زيادة الطلب الكلي مما أثر على ارتفاع الأسعار خاصة بعد سنة 2007.

### المطلب الرابع: تشخيص التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

بهدف معرفة التطورات الحاصلة على المستوى الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970 - 2017)، علينا بدراسة تطورها اعتماداً على بعض المؤشرات الدالة عليه والمتمثلة في مؤشرات المديونية الخارجية، لكن عادة يعبر التوازن الخارجي على ميزان المدفوعات لذا يجب تحليل مختلف أرصده.

الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

أولاً- تحليل تطور مؤشرات المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

هناك عادة مؤشران لتحليل المديونية الخارجية، الأول يتعلق بقدرة الاقتصاد الوطني لمواجهة أعباء المديونية، والثاني يعبر عن قدرة الصادرات في تسديد المديونية الخارجية<sup>1</sup>. ويمكن توضيح تطورها في الجزائر للفترة (1970-2017) من خلال الجدول رقم (03-15).

الجدول رقم (03-15): تطور بعض مؤشرات التوازن الخارجي للجزائر خلال الفترة (1970 - 2017) الوحدة: %

السنوات	إجمالي الاحتياطيات (من إجمالي الدين الخارجي)	السنوات	الدين الخارجي الى الصادرات	إجمالي الاحتياطيات (من إجمالي الدين الخارجي)	السنوات
1970	/	1994	87,52261338	15,91661279	315,508139
1971	42,61687149	1995	134,6488007	12,59951144	302,1154573
1972	41,30665329	1996	112,0795112	18,70945884	240,9010779
1973	51,02365894	1997	134,5844022	31,28179586	207,5390302
1974	73,52160928	1998	65,75929951	27,53836708	282,1020852
1975	40,91918835	1999	88,39053748	21,78939448	206,0217849
1976	40,92365906	2000	104,3403938	53,20933593	110,4870198
1977	24,44290422	2001	165,2322068	86,21137893	113,2788222
1978	20,5270136	2002	233,6999553	109,1372682	114,3553271
1979	29,81404595	2003	178,7153633	149,1264952	91,60737227
1980	36,48038464	2004	133,1660565	203,7381993	65,62215804
1981	32,19645531	2005	119,7622671	346,1600591	35,08658675
1982	28,19120922	2006	126,1744168	1378,201189	10,34771811
1983	24,50124991	2007	120,0315873	1874,188629	9,655901175
1984	20,04578774	2008	115,0983225	2370,947027	7,614331052
1985	25,43453355	2009	133,6409856	2090,204273	15,2901583
1986	16,96494588	2010	276,6209403	2347,847209	11,71483744
1987	17,76403807	2011	256,6597779	3155,475057	7,817183015
1988	12,22367297	2012	284,8415662	3636,702423	7,151734006
1989	11,3243003	2013	262,7805549	3840,118547	7,530324641
1990	9,602483294	2014	193,5554389	3375,122984	8,545381254
1991	12,1445196	2015	214,0281134	3223,790271	12,14593553
1992	12,12931356	2016	225,0346133	2209,666983	16,355249
1993	13,91327921	2017	241,4889939	/	13,92027909

Source: - La banque mondiale, Données, Référence précédente.

1- تطور نسبة الديون الخارجية الى الصادرات: تعبر هذه النسبة عن قدرة الصادرات في تسديد الديون الخارجية، ويتضح من الجدول أعلاه أن إجمالي رصيد الدين الخارجي فاق صادرات السلع والخدمات طوال الفترة (1970-1985) باستثناء السنوات 1970، 1974، 1975، بمعنى آخر أنه لا يمكن تسديد الدين الخارجي من خلال

<sup>1</sup> أنظر الى المبحث الرابع من الفصل الأول.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

الصادرات، يرجع ذلك لضخامة الدين الخارجي بسبب تبني الجزائر للنموذج الصناعي المصنعة المعتمد على ضخامة المورد المالي، كما يتضح أيضاً أن نسبة الدين الخارجي فاقت 50% وحتى في السنوات المذكورة سابقاً، وهو ما يدل على خطر عدم قدرة تسديد الاقتصاد الجزائري للديون الخارجية، وهو ما تحقق فعلاً ابان الصدمة البترولية 1986. إثر انهيار أسعار البترول سنة 1986 أثبت الاقتصاد الجزائري هشاشته لاتصاله الشديد بعبء المديونية الخارجية، الذي بلغت سنوات قياسية خلال فترة التعديل الهيكلي بسبب اعادة جدولة أكثر من 50% منها مع نادي باريس ولندن كما تنص عليه الاتفاقية المبرمة مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، ليعرف شبه استقرار خلال الفترة 1999-2003، ليشهد انخفاضاً من 22426,65 مليار دج سنة 2003 الى 5910,8 مليار دج سنة 2004 سنة 2006، لينخفض ويستقر في حدود 5931,2 مليار دج بعد هذه السنة بسبب التسديد المسبق للديون الخارجية نتيجة ارتفاع أسعار البترول هذا من جهة، ومن جهة أخرى أدى ارتفاع أسعار البترول الى ارتفاع قيمة الصادرات الجزائرية، وهو ما دفع الى تحسن المقدرة التسديدية للاقتصاد الجزائري، وهو ما ترجمه بالانخفاض التدريجي لنسبة الديون الخارجية الى الصادرات.

**2- تطور نسبة الاحتياطيات الى الديون الخارجية:** تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، لذا فإن ارتفاع هذه النسبة يدل على وفرة السيولة الخارجية، ويتضح من خلال الجدول رقم (03-06) أن نسبة الاحتياطيات الى الديون الخارجية خلال الفترة (1970-1976) مستقرة في حدود 58%، لتتخفض في حدود 26,8% خلال الفترة (1977-1985) بسبب ارتفاع الديون الخارجية لتوفير الموارد اللازمة للقطاع الصناعي، لتزداد انخفاضاً خلال الفترة (1986-1986) بمتوسط 13,5% بسبب انخفاض أسعار البترول ابان الصدمة البترولية 1986 وارتفاع الدين الخارجي لارتفاع خدماته.

بسبب تحسن أسعار البترول بعد الصدمة البترولية 1998 عرفت الاحتياطيات تزايداً ومع تناقص الديون الخارجية بسبب التسديد المسبقة لها، أدى الى التزايد التدريجي لهذه النسبة الى أن تبلغ أقصى قيمة لها 23840,1% سنة 2013 لتتخفض الى 2209,7% بسبب انخفاض الاحتياطيات نتيجة انخفاض أسعار البترول في أواخر سنة 2014، على الرغم من هذا الانخفاض الا أن هذه النسبة تدل على تجميد الأموال، وبالتالي هو تضييع فرص لاستثمارها بداية من سنة 2002.

### ثانياً- تطور بنود ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

تشكل صادرات القطاع البترولي 98% من الصادرات الجزائرية، باعتبارها تعد عاملاً يدل على تحسن الميزان التجاري وحتى الميزان الجاري، يرجع ذلك الى ضعف مساهمة كل من التحويلات من جانب واحد وتحويلات عوامل الانتاج، لذا فإن أي تغير في أسعار البترول ينعكس مباشرة على الميزان الجاري وميزان المدفوعات، الذي يمكن توضيح تطور أرصدة ميزان المدفوعات للفترة (1970-2017) من خلال الجدول رقم (03-16).

الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

الجدول رقم (03-16): تطور أرصدة ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2017) الوحدة: مليون دولار

السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	الرصيد الخارجي على السلع والخدمات	الحساب الجاري	حساب رأس المال والحساب المالي	السنوات	رصيد ميزان المدفوعات	الرصيد الخارجي على السلع والخدمات	الحساب الجاري	حساب رأس المال والحساب المالي
1970	/	-344,33	/	/	1994	-4 380,0	-1498,77	-1 840,0	-2 540,0
1971	/	-468,18	/	/	1995	-6 330,0	-1170,01	-2 240,0	-4 090,0
1972	/	-356,84	/	/	1996	-2 090,0	2730	1 250,0	-3 340,0
1973	/	-530,41	/	/	1997	1 160,0	4610	3 450,0	-2 290,0
1974	/	430,54	/	/	1998	-1 740,0	30	-910,0	-830,0
1975	/	-1443,26	/	/	1999	-2 380,0	2612,54	20,0	-2 400,0
1976	/	-720,5	/	/	2000	7 570,0	11660	8 930,0	-1 360,0
1977	-287,0	-2339,15	-2 325,2	2 038,2	2001	6 190,0	8032,40	7 060,0	-870,0
1978	-70,3	-3857,89	-3 539,7	3 469,3	2002	3 660,0	5605,02	4 370,0	-710,0
1979	929,0	-570,94	-1 631,9	2 560,8	2003	7 470,0	9753,99	8 840,0	-1 370,0
1980	1 243,3	1693,81	249,1	04:42	2004	9 250,0	12291,09	11 120,0	-1 870,0
1981	143,2	1645,12	89,9	53,3	2005	17 093,0	23871,6	21 180,0	-4 087,0
1982	-981,9	871,04	-183,1	-798,7	2006	19 697,0	31470,24	28 923,0	-9 226,0
1983	-614,1	1044,10	-85,2	-528,9	2007	30 756,0	29962,48	30 353,6	402,4
1984	-136,5	-943,13	74,4	-210,9	2008	40 230,4	32938,44	33 954,3	6 276,1
1985	893,8	-1829,82	1 014,8	-120,9	2009	5 986,2	-797,23	431,7	5 554,5
1986	-1 640,3	-6571,67	-2 230,0	589,7	2010	16 510,0	11320,67	12 220,0	4 290,0
1987	450,5	-2762,89	141,2	309,3	2011	20 273,4	20205,19	17 673,9	2 599,5
1988	-1 295,4	-4192,87	-2 039,6	744,2	2012	14 429,4	17511,02	12 092,5	2 336,9
1989	-326,1	-5493,49	-1 081,0	754,9	2013	906,3	5892	1 187,9	-281,6
1990	326,1	-926,55	1 420,3	-1 094,2	2014	-5 515,3	-3650,9	-9 264,3	3 749,0
1991	1 346,2	2522,6	2 366,7	-1 020,5	2015	-27 182,9	-22160,9	-27 037,6	-145,2
1992	230,0	696,1	1 300,0	-1 070,0	2016	-26 296,1	-22694	-26 204,0	-92,1
1993	-10,0	-676,80	800,0	-810,0	2017	-21 797,7	-20964,3	-22 058,7	261,0

Source: - La banque mondiale, **Données**, Référence précédente.

- Banque d'Algérie, **BULLETINS STATISTIQUES (SERIES RETROSPECTIVES)** [en line], Disponible sur : <http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\_statistique\_retro.htm> (consulte le 27/06/2018).

- INTERNATIONAL MONETARY FUND, **GLOBAL DATA : Balance of Payments Statistics (BOPS)** [sur la ligne], Available on: < https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/ > (consult the 27/12/2018).

يتضح من الجدول أعلاه أن تحرك كل من رصيد ميزان المدفوعات والحساب الجاري ورصيد الخارجي على السلع والخدمات في نفس الاتجاه وبدرجة جد متقاربة، لذا فتحليل أحدهما يعبر عن الآخر، كما يتضح أيضاً أنه يمكن تقسيم تحليل أرصدة ميزان المدفوعات الى ثلاثة فترات وهي:

**1- تحليل أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (1970-1989):** كانت الجزائر تتمتع بفائض مالي بفضل ارتفاع أسعار البترول حتى نهاية سنة 1985 حين شهدت أسعار البترول انخفاً، لتعرف الصادرات الجزائرية بعد ذلك انخفاضاً من 13,67 مليار دولار سنة 1985 الى 8,2 مليار دولار سنة 1986 مما أدى الى انخفاض الصادرات، وبالتالي انخفاض أرصدة كل من عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات من (-6,57، -1,64) مليار دولار سنة

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

1986 إلى (-2,76، 0,45) مليار دولار سنة 1987 على الترتيب، ولتفادي حالة العجز فرضت الدولة الجزائرية قيوداً على الواردات، التز شهدت في مطلع ثمانينيات القرن العشرين انخفاضات متتالية بسبب سياسة من أجل حياة أفضل التي أدت إلى ارتفاع الواردات.

أما بالنسبة إلى حساب رأس المال والحساب المالي شهد ارتفاعاً منذ سنة 1970 إلى بلغ أقصاه سنة 1978 بمبلغ يقدر بـ 0,45 مليار دولار بسبب ارتفاع الديون الخارجية نتيجة تبني نموذج الصناعات المصنعة، وتنتج عن تسديد الديون الخارجية انخفاض في حساب رأس المال والحساب المالي إلى -0,8 مليار دولار سنة 1982، ليرتفع هذا المؤشر إلى 0,75 مليار دولار سنة 1989 بسبب التوقف عن تسديد الديون الخارجية، كما ارتفعت أعباء خدمته<sup>1</sup> من 0,17 مليار دولار سنة 1986 إلى 0,31 مليار دولار سنة 1989 حسب البنك الدولي.

**2- تطور أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (1990-1998):** يتضح من الجدول رقم (03-07) أن أرصدة ميزان المدفوعات سجلت ارتفاعاً بداية من سنة 1989 إلى غاية 1990، لتعرف بعدها انخفاضاً إلى أدنى قيمة لها سنة 1994، لتعرف بعد ذلك ارتفاعاً بلغ أقصى قيمة لها في سنة 1995، ومع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي شهدت أرصدة ميزان المدفوعات تحسناً طفيفاً في سنة 1998.

أما بالنسبة إلى رصيد الحساب رأس المال والحساب المالي سجل عجزات متتالية إلى أن بلغ أدنى قيمة له في سنة 1995 بعجز قدر بـ -4,09 مليار دولار، لينخفض هذا العجز بعد ذلك إلى -0,83 مليار دولار في سنة 1998 ثم يعود إلى الارتفاع في سنة 1999 إلى -2,4 مليار دولار، لكن هذا العجز بصفة عامة خلال الفترة (1990-1998) شبه مستقر وبلغ -1,95 مليار دولار في المتوسط.

**3- تحليل أرصدة ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000-2017):** يتضح من أعلاه أن أرصدة ميزان المدفوعات سجلت لأول مرة أرصدة إيجابية منذ الصدمة البترولية لسنة 1986 حتى سنة 2000، وهي في تطور مستمر لتسجل في سنة 2009 انخفاضاً بسبب انخفاض أسعار البترول نتيجة انخفاض الطلب عليه بسبب الأزمة المالية 2008، لتسجل ارتفاعاً بداية من سنة 2009 لتبلغ أقصى قيمة لها في سنة 2011، لتعود بعد ذلك هذه الأرصدة إلى الانخفاض لتصل إلى أدنى قيمة لها في سنة 2016 بسبب انهيار أسعار البترول أواخر 2014.

هذا باستثناء حساب رأس المال والحساب المالي الذي شهد شبه استقرار خلال الفترة (1999-2005) لينخفض في سنة 2006 بسبب التسديد المسبق للديون الخارجية وتدفق الاستثمارات الأجنبية، كما شهد ارتفاعات متتالية خلال الفترة (2006-2009)، ليعرف بعد ذلك تقلبات إلى أن يبلغ 0,26 مليار دولار سنة 2017، لكن بصفة عامة عرفت الفترة (2000-2017) شبه استقرار لرصيد حساب رأس المال والحساب المالي وبلغ +0,303 مليار دولار في المتوسط.

<sup>1</sup> أعباء خدمة الديون العامة والديون المضمونة من قبل الحكومة هي مجموع أقساط أصل الدين وفوائده التي تدفع فعلياً بالعملة الصعبة أو السلع أو الخدمات عن التزامات طويلة الأجل على جهات عامة مدنية وعن التزامات طويلة الأجل على القطاع الخاص تضمنها جهة عامة. ومصدر الاحصائيات هو البنك الدولي.

## الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

### خلاصة:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل يمكن إستخلاص ما يلي:

- 1- مرت توجهات السياسة الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا بثلاثة مراحل أساسية، الأولى تعلق بتوجهاتها ابان الاقتصاد الموجه وهدفت الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتخفيف الانتاج بالتركيز على القطاع الصناعي، أما المرحلة الثانية تعلقت بفترة الاصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية التي هدفت الى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي واصلاح النظام المالي، أما المرحلة الثالثة والأخيرة هدفت الى تحسين الظروف المعيشة للسكان عن طريق توفير مناصب شغل وتنويع مصادر الايرادات والاقتصاد ونمو الصادرات خارج القطاع البترولي.
- 2- اتباع الجزائر خلال الفترة (2000-2017) لسياسة مالية كينزية عن طريق زيادة الانفاق لتحفيز الطلب الكلي، بهدف زيادة الانتاج الوطني، لثبت الصدمة البترولية لسنة 2014 هشاشة الاقتصاد الجزائري.
- 3- يعاني الاقتصاد الجزائري من ظاهرة تزايد الانفاق الحكومي باستثناء فترة الاصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية، ويرجع ذلك الى عدة أسباب أهمها: ارتفاع الاسعار، تزايد عدد السكان، ارتفاع أسعار البترول، طبيعة النظام الاقتصادي... الخ.
- 4- على الرغم من معدلات الضرائب المرتفعة الا أن حصيلتها بقية متواضعة جداً وهو ما يعكس ضعف الضغط الضريبي خارج القطاع البترولي مقارنة بمعدل الضغط الضريبي الأمثل 25% وعدم استقرار نظامه الضريبي، حيث أن التغيرات الكثيرة في القوانين الضريبية يحدث عدم ثقة المستثمرين والدولة خاصة المستثمرين الأجانب.
- 5- يعد العجز الموازي من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري خاصة بعد صدمة 1986، ويرجع السبب الرئيسي لذلك هو تزايد الانفاق الحكومي باستثناء فترة الاصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية، ويعتمد في سبيل تحريك التنمية وتمويل الواردات على البترول في ظل غياب قاعدة صناعية وزراعية تلي الطلب المحلي المتزايد.
- 6- قام بنك الجزائر باستخدام أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية مركزة على تقليص الكتلة النقدية، تمثلت في معدل إعادة الخصم الذي أهملته منذ سنة 2003، ومعدل الاحتياطي القانوني الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2001، ليشهد ارتفاعات متتالية حتى وصل إلى 12% لينخفض الى 4% سنة 2017 بهدف زيادة القدرة الاقتراضية للبنوك الجزائرية، كما أن هناك أدوات أخرى استحدثت مثل أداة لاسترجاع السيولة وأخرى لتسهيل السيولة.
- 7- تزامن تطبيق السياسة النقدية الانكماشية خلال الفترة (1994-2000) بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، في حين تميزت الفترة (2000-2017) بتطبيق سياسة توسعية لدعم البرامج الاقتصادية، ولا تعد السياسة النقدية فعالة على مستوى تحقيق أهدافها ما عدا تحقيق هدف استقرار الأسعار.
- 8- يعتمد الاقتصاد الجزائري على البترول كمصدر أساسي للدخل، وباعتباره مصدر رئيسي لتمويل الانفاق الحكومي بهدف تحريك التنمية وتمويل الواردات، في ظل غياب قاعدة صناعية وزراعية متينة تلي الطلب المحلي المتزايد.

### الفصل الثالث: تقييم أداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

- 9- الاتجاهات العامة للنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2017) أظهرت نتائج إيجابية على المستوى الكلي، وهو ما يقودنا الى اعتبار أن السياسات الاقتصادية المنتهجة كانت فعالة وترجع الى ارتفاع أسعار البترول.
- 10- تفاقمت مشكلة البطالة في فترة الاصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات النقدية والمالية الدولية، بسبب أزمة المديونية الخارجية التي تعرضت لها الجزائر وعملية خوصصت المؤسسات العمومية وتسريحها للعمال، أما الانخفاض في معدل البطالة وارتفاع معدل العمالة خلال مطلع الألفية الثالثة يرجع الى تحسن الوضع الأمني والتحسن في أسعار البترول، مما ساعد الجزائر على صياغة مجموعة من البرامج هدفت الى محاربة الفقر واحداث مناصب عمل دائمة.
- 11- يمكن ارجاع أسباب الاتجاهات التضخمية في الجزائر الى: تخفيض سعر العملة، الافراط في الاصدار النقدي، التوسع في الانفاق الحكومي، التضخم المستورد، الاهتمام بإدارة الطلب عوض الاهتمام بالعرض على وجه الخصوص بعد الصدمة البترولية لسنة 1986.
- 12- سجل التوازن الخارجي في الجزائر بمختلف مؤشراتته تحسناً، سواءً من خلال قدرة الدولة على تسديد ديونها، أو مدى قدرة الاحتياطات الخارجية في مواجهة أعبائها الطارئة، أو مختلف أرصدة ميزان المدفوعات خاصة الحساب الجاري المرهون بتقلبات أسعار البترول، كما أن جل هذه المؤشرات سجلت عجزاً بداية من أواخر سنة 2014.
- 13- عرف ميزان المدفوعات الجزائري اختلالات حادة خاصة في تسعينات القرن العشرين، يعود السبب في ذلك الى عدة عوامل منها ارتفاع حجم المديونية الخارجية، عدم الاستقرار في أسعار البترول التي تعتبر أكبر صادرات الاقتصاد الجزائري إضافة الى اعتبارها مصدر لتمويل التنمية، ولجأت السلطات الجزائرية إلى المؤسسات الدولية لطلب المساعدة في تصحيح الاختلال، بينما عاد التوازن في ميزان المدفوعات بداية من سنة 2000 بسبب ارتفاع أسعار البترول.
- 14- يُشير تحليل أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر أن هناك تحسن تدريجي فيما يخص النمو الاقتصادي وتراجع البطالة فضلاً عن الوضعية المستقرة لميزان الحساب الخارجي لميزان المدفوعات على إثر تواصل الفائض المحقق على مدى الفترة المدروسة وذلك على الرغم من تذبذبه وهذا خلال فترات ارتفاع أسعار البترول.
- في الأخير يمكن القول أن للسياسة المالية والنقدية دور في تحفيز النمو الاقتصادي، محاربة التضخم، محاربة البطالة، تحقيق التوازن الخارجي، لكن هذا الدور يحكمه تقلبات أسعار البترول.

## الفصل الرابع:

دراسة تحليلية وقياسية لأثر

صدمات أسعار البترول على أهداف

المربع السحري لكالدور في الجزائر

خلال الفترة (1970-2017)

تمهيد:

يمارس ارتفاع أسعار البترول تأثيراً على النشاط الاقتصادي عبر أسعار مختلف المنتجات البترولية الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع فاتورة الطاقة وتكاليف الانتاج بالنسبة للمستهلكين، مما ينعكس على الانتاج والأجور والعمالة وحتى الأسعار أما بالنسبة الى الدول المنتجة التي تُعد الجزائر احداها يعاني اقتصادها من تقلبات أسعار البترول، وأحسن مثال على ذلك انعكاس انهيار أسعار البترول أواخر سنتي 1985 و2014 على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية كانتشار البطالة وعجز ميزان المدفوعات.

وحتى يتسنى لنا تشخيص أثر أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: تحليل وصفي لأثر صدمات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري للفترة (1973-2017).
- المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة.
- المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

المبحث الأول: تحليل وصفي لأثر صدمات أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2017)

يتضح من التحليل السابق لأقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) وجود ارتباط بين هذه الأقطاب وتقلبات أسعار البترول، حيث يؤدي ارتفاعها الى انخفاض البطالة، تحسن ميزان التجاري، ارتفاع النمو وانخفاض التضخم، وانخفاضها يحدث يعكس، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هل انعكاس تقلب أسعار البترول على هذه الأهداف منفردة هو نفسه في حالة الأهداف مجتمعة، وما هو انعكاسها على هيكل هذه الأهداف (هيكل الناتج، هيكل العاملين، هيكل الصادرات... الخ)؟

وبهدف الاجابة على هذا السؤال يمكن تشخيص الأعراض الاقتصادية للعبة الموارد البترولية في الجزائر، والبحث عن أثر صدمات أسعار البترول على الحالة المثالية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2017)، وقبل ذلك يجب التطرق الى طريقة ادارة العوائد البترولية في الجزائر.

المطلب الأول: إدارة العوائد البترولية في الجزائر (2000-2017)

يعتبر القطاع البترولي عصب الاقتصاد الجزائري باعتباره المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، حيث شهد تطوراً ملحوظاً في الجزائر سبب زيادة عدد الشركات الأجنبية مما أدى الى زيادة قدراتها الاستثمارية خاصة في مجال البحث والتنقيب، ومع ارتفاع أسعار البترول بداية الألفية الثالثة عمدت السلطات الجزائرية الى استغلال الفوائض المالية في تسديد المسبق للمديونية، وتطوير قطاعها البترولي، كما قامت بتكوين صندوق ضبط الموارد.

أولاً- التسديد المسبق للمديونية

انطلاقاً من كون المديونية مثلت في تسعينات القرن العشرين عبئاً كبيراً على الاقتصاد الجزائري، فلقد كادت أن تمتص خدمات المديونية مجمل عوائد الصادرات، لذا قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية التي بلغت آجال استحقاقها، إذ كان مخزون المديونية الخارجية في نهاية 2003 في حدود 23,4 مليار دولار منها 12,2 مليار تمت إعادة جدولتها مع نادي باريس ونادي لندن.

واستطاعت السلطات العمومية ما بين 2004-2005 تسديد بشكل مسبق 3,3 مليار دولار، وهذا ما جعل نسبة الدين الخارجي من الناتج الداخلي الخام تنتقل من 34% في نهاية 2003 إلى أقل من 4,5% نهاية 2006، وانخفض معدل خدمة الدين إلى مستوى 4,16% من الصادرات لسنة 2006.

ورغم أهمية هذا المسعى إلا أنه تم طرح أكثر من علامة استفهام بخصوص مدى قدرة السلطات العمومية على توظيف ما لديها من أموال، في الوقت الذي تعمل فيه جاهدة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الحد الذي كادت أن تجعل منها رهان التنمية الاقتصادية.

والمفارقة الثانية أن مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية الذي جعل الجزائر في المرتبة الخامسة عشر دولياً، يتم توظيفه بمعدلات فائدة منخفضة في سندات الخزانة الأمريكية، وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري في خدمة الاقتصاديات الأخرى في الوقت الذي يشكو فيه من التمويل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهاق للنقط، ط1، دار هوم، الجزائر، 2016، ص، ص 227، 228.

## ثانياً- تكوين صندوق ضبط الموارد

ينتمي صندوق ضبط الموارد الى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية في الجزائر، وقد أنشأ بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، التي نجد في مضمونها امكانية فتح حسابات الخزينة وهو حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد"، يقيد فيه في باب الإيرادات فوائض القيم الجبائية الناتجة عن أعلى أسعار البترول على تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، إضافة الى الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما في باب النفقات يقيد فيها ضبط النفقات الحكومية وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي، وتخفيض الدين العمومي، ويعطى للوزير المكلف بالمالية حق التصرف فيه.<sup>1</sup>

وبذلك يعتبر صندوق ضبط الموارد إحدى الآليات المستحدثة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وكان هدفه ضمان تمويل نفقات الحكومة في حال حدوث تقلبات إيراداتها، التي تنتج في الغالب عن تقلبات أسعار البترول وبالتالي عندما تزيد أسعار البترول عن السعر المعتمد لإعداد ميزانية الدولة، فإن الجباية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي تذهب لتمويل الصندوق، ليتم استعمال موارده في ضبط نفقات وتوازن الميزانية، كما تم اقرار استخدام الصندوق في تخفيض الدين العمومي عن طريق تسديد المديونية العمومية (الأصل الذي بلغ آجال استخدامه) أو عن طريق التسديد المسبق للمديونية.

كان إعداد الميزانية يتم على أساس 19 دولار في الوقت الذي تجاوز السعر الفعلي 100 دولار للبرميل، يعني أن صرف الضرائب المترتبة عن ما يزيد عن 19 دولار للبرميل هي خارج الرقابة البرلمانية، بمعنى أن البرلمان لا يراقب ولا يجيز إلا 19% من الضرائب البترولية في الوقت الذي يبقى فيه 81% خاضعاً لتقديرات السلطة التنفيذية وخارج رقابة البرلمان، الأمر الذي جعل صندوق النقد الدولي يوصي بضرورة إدراج هذا الصندوق ضمن ميزانية الدولة. تضاعفت موارد الصندوق السنوية سنة بعد سنة أخرى في الوقت الذي بقيت فيه استخدامات الصندوق تدور حول تعويض نقص القيمة الناجم عن مستوى إيرادات الجباية البترولية الذي يقل عن تقديرات قانون المالية، أو تخفيض الدين العمومي الداخلي والخارجي، أو تسديد مسبق للدين العمومي.<sup>2</sup>

## ثالثاً- صندوق ضبط الموارد كوسيلة لتغطية العجز الموازي

اقتصرت وظيفة صندوق ضبط الموارد حسب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 في تغطية النفقات الحكومية عند انخفاض أسعار البترول وتسديد المديونية العمومية، وبموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2006 تحول دوره الى تمويل عجز الموازنة دون أن يقل رصيده عن 740 مليار دج، إضافة الى تخفيض المديونية العمومية،<sup>3</sup> ومنذ ذلك

<sup>1</sup> الجمهورية الجزائرية، قانون، رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جانفي 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000 [على الخط]، الجريدة الرسمية، ع 37، 28 جوان 2000، متاح على: <<https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>> (تاريخ التحميل: 04-04-2019).

<sup>2</sup> قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري بين الإصلاحات والارتهاق للنفط، مرجع سابق، ص، ص 229، 230. -أنظر الى: سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمات المالية العالمية في الجزائر، ط1، دار هوم، الجزائر، 2013، ص، ص 194-210.

<sup>3</sup> الجمهورية الجزائرية، أمر، رقم 04-06 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، ع 47، 19 جويلية 2006، بتصرف.

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

الوقت أصبحت الجزائر تعتمد عليه من أجل تغطية نفقاتها الحكومية ومن ثم تمويل عجزها الموازي، ويمكن توضيح تطور مختلف أرصدة صندوق ضبط الموارد في الجزائر من خلال الجدول رقم (04-01).

الجدول رقم (04-01): تطور أرصدة صندوق ضبط الموارد خلال الفترة (2000-2017) مليار دج

السنوات	رصيد نهاية السنة السابقة	ايرادات الصندوق السنوية	رصيد نهاية السنة	تغطية الدين العمومي	تمويل العجز الموازي	الرصيد	سعر البترول الفعلي	سعر البترول المرجعي
	الدولار/برميل	الدولار/برميل	دولار/برميل	دولار/برميل	دولار/برميل	دولار/برميل	دولار/برميل	دولار/برميل
2000	0,00	453,2	453,2	221,0	0,0	232,1	28,5	19
2005	721,7	1368,8	2090,5	247,8	0,0	1842,7	54,6	19
2006	1842,7	1798,0	3640,7	618,1	91,5	2931,0	65,7	19
2007	2931,0	1738,8	4669,9	314,6	531,9	3215,5	74,8	19
2008	3215,5	2288,2	5503,7	465,4	758,2	4280,0	99,9	19
2009	4280,1	400,7	4680,7	0,0	364,3	4316,5	62,2	37
2010	4316,5	1318,3	5634,8	0,0	791,9	4842,8	80,2	37
2011	4842,8	2300,3	7143,2	0,0	1761,5	5381,7	112,9	37
2012	5381,7	2535,3	7917,0	0,0	2283,3	5633,8	111,0	37
2013	5633,7	2062,2	7695,9	0,0	2132,5	5563,5	99,9	37
2014	5563,5	1810,3	7373,8	0,0	2965,7	4408,1	90,7	37
2015	4408,1	550,6	4958,7	0,0	2886,5	2072,2	49,7	37
2016	2073,8	98,6	2172,4	0,0	1387,9	784,5	42,7	37
2017	784,5	131,0	915,4	0,0	915,4	0,0	51,9	50

المصدر: - وزارة المالية، مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019 [على الخط]، الجزائر، 2018، متاح على: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/NPLF\_2017\_Arabe.pdf> (تاريخ التحميل: 2019-03-28).

- وزارة المالية، مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2018 وتقديرات 2020-2019 [على الخط]، الجزائر، 2019، متاح على: <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/aplf2018\_arabe.pdf> (تاريخ التحميل: 2019-03-28).

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008 [على الخط]، الجزائر، 2009، متاح على: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2008arabe.pdf> (تاريخ التحميل: 2018/06/27).

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017 [على الخط]، الجزائر، 2018، متاح على: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport2017arabe.pdf> (تاريخ التحميل: 2018/06/27).

- Banque d'Algérie, Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2004 [sur la ligne], Algérie, 2005, Disponible sur: <https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/RAPPORT%202004.pdf> (Historique de téléchargement 27-06-2018).

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن موارد صندوق ضبط الموارد في تزايد مستمر منذ تأسيسه سنة 2000 حتى سنة 2008، حيث ارتفعت من 453,2 مليار دج سنة 2000 إلى 2288,2 مليار دج سنة 2008، نتيجة ارتفاع أسعار البترول (خليط صحاري) من 28,5 دولار للبرميل سنة 2000 إلى 99,9 دولار للبرميل سنة 2008 لينخفض إلى 62,2 دولار للبرميل سنة 2009، ونتج عنها انخفاض موارد الصندوق إلى 400,7 مليار دج سنة 2009، ثم ارتفعت إلى 2535,3 مليار دج سنة 2012 لتتنخفض إلى 98,6 مليار دج سنة 2016، ثم ارتفع إلى 131 مليار دج سنة 2017، وهذا راجع إلى انخفاض سعر البترول من 111 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 51,9 دولار للبرميل سنة 2017، بسبب انخفاض فجوة الفرق بين السعر الفعلي والمرجعي للبترول التي كانت 74 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 1,9 دولار للبرميل سنة 2017.

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

أما إذا نظرنا إلى رصيد صندوق ضبط الموارد ارتفعت من 232,1 مليار دج سنة 2000 إلى 5633,8 مليار دج سنة 2012، لتتخفص تدريجياً إلى أن بلغت صفراً في سنة 2017، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول من جهة، ومن جهة أخرى استخدام صندوق ضبط الموارد في تسديد الدين العام خلال الفترة (2000-2008)، وتمويل العجز الموازي خلال الفترة (2006-2017).

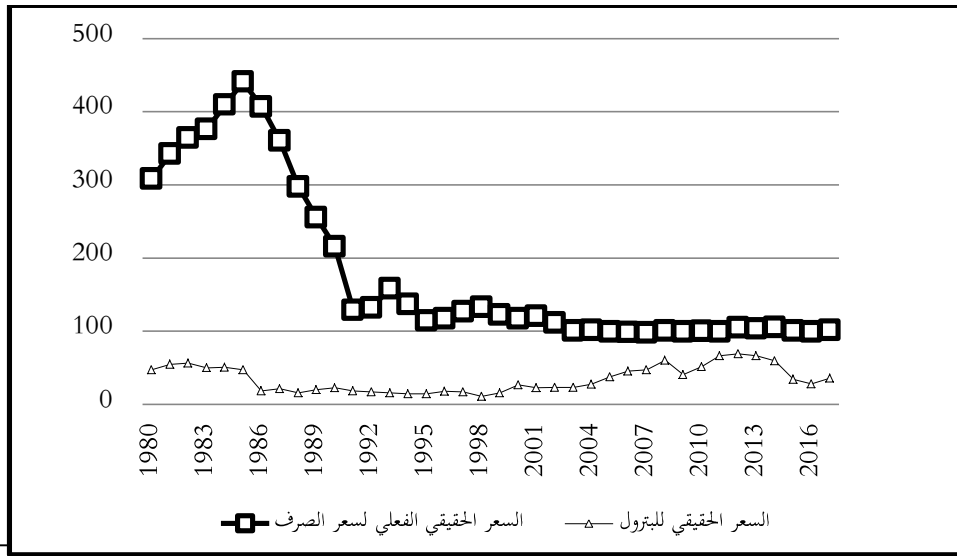
### المطلب الثاني: تشخيص الأعراض الاقتصادية للعبة الموارد في الجزائر

يمكن تشخيص الأعراض الاقتصادية للعبة الموارد من خلال تتبع وجود أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري من عدمه، وهذا يتبع الآثار التي تنص عليها نظرية المرض الهولندي، أي بتتبع أثر الانفاق وأثر الموارد.

#### أولاً- أثر الانفاق للمرض الهولندي في الجزائر

يتحدد أثر الانفاق بعد حدوث صدمة في قطاع ما، ويترب عن ارتفاع سعر البترول ارتفاع سعر الصرف، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول إلى ارتفاع الانفاق الحكومي والأجور الحقيقية، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع غير قابلة للتبادل التجاري، وينتج عن ذلك ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.<sup>1</sup> ويهدف معرفة أثر صدمات أسعار البترول على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1970-2017)، يمكن توضيح تطور سعر الفعلي الحقيقي لسعر الدينار الجزائري وأسعار البترول الحقيقية من خلال الشكل (04-01).

الشكل رقم (04-01): تطور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري والسعر الحقيقي للبترول خلال الفترة (1980-2017)



المصدر: من أعداد الطالب بناءً على الملحق رقم (01) والملحق رقم (04)

يتضح من الشكل أعلاه أن ارتفاع سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري في النصف الأول من ثمانينيات القرن العشرين بسبب ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، وهو ما أثر بالسلب على تنافسية الصادرات الجزائرية خارج القطاع البترولي وحفز الواردات، ليرتفع سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري خلال سنتي 1992 و 1993 بسبب عودة أسعار البترول للارتفاع، ونتيجة اتفاقية التمويل الموسع التي تم من خلالها إعادة جدولة المديونية الخارجية،

<sup>1</sup> أنظر إلى: المبحث الرابع من الفصل الثاني.

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

ووضع برنامج من طرف السلطات التي هدفت الى تصحيح الارتفاع الفعلي الحقيقي لدينار الجزائري، مما نتج عنه انخفاضه في حدود 30% خلال الفترة (1994-1995)، ليتم تأسيس سوق الصرف بين البنوك سنة 1996 التي هدفت الى المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار وتجنب التأثيرات السلبية لارتفاع سعره الحقيقي، ليرتفع بحدود 12,5% خلال سنتي 1997 و1998، ليشهد بعد ذلك سعر الصرف الفعلي الحقيقي انخفاضات متتالية حيث فقد الدينار الجزائري 25,5% من قيمته خلال الفترة 1999-2017 على الرغم من ارتفاع أسعار البترول.

من تتبع تطور أسعار البترول وسعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري، اتضح أن كل ارتفاع وتحسن في أسعار البترول لا يرافقه بالضرورة ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي كما تفترض نظرية المرض الهولندي، وهذا ما يظهره المنحنى أعلاه والتحليل السابق، لكن ما يلاحظ هو حدوث شبه استقرار لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بعد سنة 2000 رغم تحسن الأسعار الحقيقية للبترول، وبالتالي أثر الانفاق لا يبين أعراض المرض الهولندي، لهذا تنتقل الى الآثار الأخرى للمرض الهولندي، ألا وهي مكانة البترول في الهيكل التصديري والانتاجي للاقتصاد الجزائري وانتقال عوامل الانتاج بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

### ثانياً- أثر الموارد للمرض الهولندي في الجزائر

بعد حدوث صدمة في قطاع ما ينتج عنه انتقال عوامل الانتاج من القطاع التبادلي الى القطاع غير التبادلي، الأمر الذي ينتج عنه تغير في الهيكل الانتاجي والتصديري للبلد.

**1- مكانة البترول في الهيكل التصديري للاقتصاد الجزائري:** انعكست هيكلية الاقتصاد الجزائري على تركيبة صادراته، اذ هيمن عليه القطاع البترولي انتاجاً وتصديراً، واستمر وضعه على هذه الحال منذ الاستقلال الى يومنا هذا، ويمكن توضيح مساهمة القطاع البترولي في الهيكل التصديري في الجزائر من خلال الجدول رقم (04-02).

الجدول رقم (04-02): مساهمة القطاع البترولي في الهيكل التصديري الجزائري خلال فترة (1970-2017) الوحدة: مليون دج

السنوات	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005
صادرات القطاع البترولي	3456	17273	51715	63299	118600	473064	1611973,6	3355000,0
اجمالي الصادرات	4981	18563	52648	64564	122279	498451	1657215,6	3421548,3
%صادرات القطاع البترولي	69,40	93,05	98,23	98,04	97	97,9	97,27	98,06
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
صادرات القطاع البترولي	4220106,0	5223836,8	5458900	5061250	46873740	3306940	3060030	3689830
اجمالي الصادرات	5333587,4	5374131,3	5548330	5144430	4818210	3455040	3212770	3841730
%صادرات القطاع البترولي	97,13	97,2	98,4	98,4	95,7	95,7	95,25	96,04

**Source:** - Office National des Statistiques, **Rétrospective Statistique 1962-2011**, Référence précédente.

- بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012** [على الخط]، الجزائر، 2013، متاح على : <<https://www.bank-of-algeria.dz>> (تاريخ التحميل: 09-06-2018).

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سابق.

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

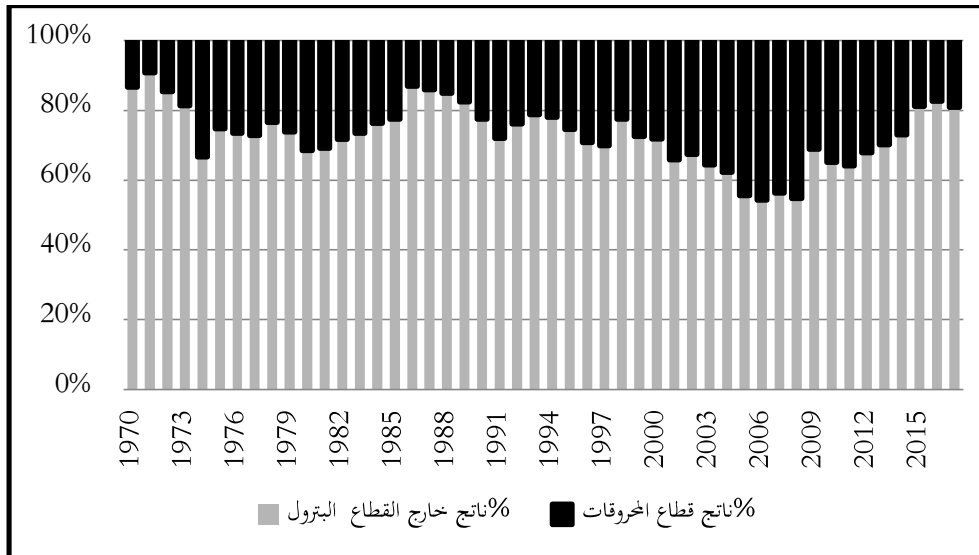
يتضح من الجدول أعلاه الخاص بمساهمة القطاع البترولي في الهيكل التصديري للاقتصاد الجزائري مع حدوث الصدمة البترولية الموجبة الأولى لسنة 1973، ارتفعت حصة صادرات القطاع البترولي من 96,4% سنة 1970 الى 93% سنة 1975، لترتفع الى 98,2% سنة 1980 بسبب الصدمة البترولية الثانية 1979-1980، لتشهد بعد ذلك شبه استقرار طوال الفترة المتبقية رغم الصدمات التي حدثت سواءً الموجبة أو السالبة، كما يتضح أيضاً أن مساهمة القطاع البترولي مثلت صادراته نسبة أكبر 95% من الصادرات الجزائرية في معظم سنوات الدراسة، أما فيما يخص بمساهمة القطاعات خارج القطاع البترولي فهي لا تزال هامشية وأقل من 5% في معظم السنوات.

وخلاصة القول دفعت الصدمات البترولية الموجبة الى انخفاض حصة القطاعات خارج القطاع البترولي في الهيكل التصديري الجزائري، وعلى الرغم من الصدمات السالبة 1986، 1998 و2014 إلا أن حصة القطاعات خارج هذا القطاع لم ترتفع، ويرجع ذلك للأثار السلبية التي تركها القطاع البترولي على الهيكل التصديري الجزائري.

**2- مكانة البترول في الهيكل الانتاجي للاقتصاد الجزائري:** عكست الموارد البترولية خلال العقود الخمسة الماضية (1970-2017) تطورات الناتج الداخلي الخام في الجزائر، من حيث معدلات نمو انتاج القطاعات الاقتصادية فضلاً عن مساهمة كل قطاع في الناتج.

يؤدي اكتشاف البترول أو ارتفاع أسعاره الى زيادة إيرادات الدولة، مما يساهم في تحقيق مجموعة من الآثار السلبية على انتاج القطاعات خارج القطاع البترولي، وهي آثار على القطاع التبادلي والقطاع غير تبادلي. وبهدف معرفة هذه الآثار السلبية من عدمها في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1970-2017)، يمكن توضيح مساهمة القطاع البترولي في الناتج الداخلي الخام من خلال الشكل رقم (04-02).

الشكل رقم (04-02): مساهمة القطاع البترولي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (1970-2017)



المصدر: من اعداد الطالب بناءً على الملحق رقم (02)

اتضح من تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر في الفصل الثالث أن نمو ناتج القطاع البترولي يرتفع مع ارتفاع أسعار البترول وينخفض مع انخفاض أسعاره والعكس بالنسبة الى الناتج خارج القطاع البترولي، أما بالنسبة الى هيكل الناتج سواءً ناتج القطاع البترولي أو خارجه ارتبط هو الآخر بأسعار البترول، حيث تنخفض نسبة الناتج خارج القطاع

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

البترولي مع ارتفاع أسعار البترول وترتفع مع انخفاض أسعار البترول، حيث ارتفعت نسبة ناتج قطاع البترولي من 13,4% سنة 1970 الى 17,7% سنة 1973، ثم ترتفع الى 31,5% سنة 1980، لتتخفف الى 13,04% سنة 1986، ثم ترتفع مرة أخرى لتبلغ 22,5% سنة 1990، ثم ترتفع الى 28,18%، 45,25% خلال سنة 2000، 2008 على الترتيب لتتخفف الى 41,2% في السنة الموالية، لتبلغ 35,9% في سنة 2011 بعد ذلك تنخفض الى 18,76% سنة 2015 لتبلغ بعد ذلك 19,1% سنة 2017.

أما بالنسبة الى الناتج خارج القطاع البترولي انخفضت من 86,6% سنة 1970 الى 80,3% سنة 1973، لتتخفف الى 73,8%، 68,5% خلال سنتي 1979، 1980 على الترتيب، ثم ترتفع الى 77,5% سنة 1990، ثم تنخفض الى 71,8% سنة 2000، لتبلغ 54,7% في سنة 2008 لترتفع الى 68,8% في السنة الموالية، لتبلغ 64,1% في سنة 2011 بعد ذلك ارتفعت الى 81,2% سنة 2015 لتبلغ بعد ذلك 80,9% سنة 2017، وهو ما يدل على ارتفاع الناتج خارج القطاع البترولي مع انخفاض أسعار البترول. لكن السؤال الذي يطرح نفسه ما أثر تقلبات أسعار البترول على القيمة المضافة لمختلف القطاعات الاقتصادية؟

وبهدف الاجابة على هذا السؤال يمكن لنا توضيح تطور نسبة القيمة المضافة من اجمالي الناتج الداخلي الخام خلال سنوات مختارة من الفترة (1970-2017).

الجدول رقم (04-03): تطور نسبة القيمة المضافة من اجمالي الناتج الداخلي الخام خلال سنوات مختارة من الفترة (1970-2017)

السنوات	%الفلاحة	%الصناعة	%الخدمات	%التصنيع	السنوات	%الفلاحة	%الصناعة	%الخدمات	%التصنيع
1970	9,7	47,9	45,3	17,2	2005	7,7	57,3	32,7	49,6
1974-73	7,3	56,1	20	12,8	2008	6,6	58,6	32,5	49,7
1978-75	8,7	49,2	37,3	10,6	2009	9,3	47,9	39,6	36,8
1980-79	8,2	52,3	35,2	11,00	2010	8,5	50,5	38,2	39,6
1986-85	8,8	46,6	37,6	14,7	2011	8,1	49,6	39,4	40,1
1991-90	9,8	46,1	38,6	11,9	2015	11,6	35,7	47,4	34
1999-97	10,4	45,3	26,5	18,1	2016	12,2	34,7	48,1	32,9
2000	8,4	54,5	32,2	46	2017	12,3	37,2	45,6	35,3

Source: - La banque mondiale, Données, Référence précédente.

يتضح من الجدول أعلاه أن حصة القطاع الصناعي شهد تطورات هامة، حيث انتقلت من 47,9% في بداية فترة الدراسة الى 37,2% في نهايتها، وهو ما يعني أن هذا القطاع كان بصدد تحويل مداخله الى القطاعات الأخرى، لكن اتجاه القطاع الصناعي مرتبط بأسعار البترول بارتفاعها ترتفع هذه الحصة وتنخفض بانخفاضها، أما حصة القطاع الفلاحي قد عرفت شبه استقرار خلال الفترة (1970-2017) تراوحت بين 7,3% في متوسط الفترة (1974-1973) في أدنى قيمة لها و 12,3% سنة 2017 في أعلى قيمة لها.

كما يتضح أيضاً من الجدول أعلاه أن انخفاض حصة قطاع الخدمات من 45,3% سنة 1970 الى 37,6% خلال الصدمة البترولية الثانية (1979-1980)، ليواصل الانخفاض مرة أخرى لتبلغ 26,5% مع الصدمة البترولية

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

لسنة 1998، ثم ترتفع هذه الحصة إلى 32,2%، 39,6% مع صدمتي 2000، 2009 على الترتيب، لترتفع مرة أخرى إلى 47,4% مع الصدمة البترولية لسنة 2015، لتبلغ 45,6% سنة 2017.

أما بالنسبة إلى حصة القيمة المضافة لقطاع الخدمات من الناتج الداخلي تمثل حصة القطاع غير تبادلي<sup>1</sup>، ويتضح أنها تنخفض مع ارتفاع أسعار البترول وترتفع مع انخفاضها، حيث انخفضت من 45,3% سنة 1970 إلى 20% خلال 1973-1974، ثم ترتفع إلى 35,2%، 37,6% خلال الفترتين (1979-1980) و(1985-1986) على الترتيب، لتتخفف إلى 26,5%، 39,6%، 47,4% خلال السنوات التالية: 2000، 2009، 2015 على الترتيب، لتبلغ 45,6% سنة 2017.

ويتضح أيضاً من الجدول أعلاه أن القطاع التبادلي تنخفض حصة قيمته المضافة من الناتج مع الصدمات الموجبة وترتفع مع الصدمات المضادة أو المنعكسة باستثناء صدمة 2000 وصدمة 2009، حيث بلغت هذه الحصة 26,9% سنة 1970 لتتخفف إلى 20,1% خلال الصدمة الموجبة الأولى، ثم تدرجت إلى 19,2% خلال الصدمة الموجبة الثانية 1980-1979، ثم ترتفع إلى 23,5% خلال الصدمة المضادة الثالثة 1985، بعد ذلك انخفضت لتصل إلى 21,7% خلال صدمة 1990، أما عند الصدمة المضادة أو المنعكسة لسنة 1998 بلغت 28,5% لترتفع إلى 54,8% عند الصدمة الموجبة لسنة 2000، لتبلغ 56,3% سنة 2008، وتتنخفض إلى 46,1% سنة 2009، لتعود إلى الارتفاع مرة أخرى وتبلغ 48,2% سنة 2011، ومع حدوث الصدمة البترولية المضادة الثالثة لسنة 2015 انخفضت حصة القيمة المضافة للقطاع التبادلي لتبلغ 47,6% سنة 2017، لكن الاتجاه العام للقيمة المضافة للقطاع التبادلي والقطاع غير التبادلي بعد الصدمة البترولية لسنة 2000 هو الارتفاع.

**3- البطالة والتشغيل وانتقال عوامل الإنتاج:** عند تحسن الانتاجية الحدية للعمل في القطاع المنتعش والقطاع غير التبادلي ينتج أثر تنقل عوامل الانتاج على وجه الخصوص عنصر العمل، الذي يبدأ من القطاع التبادلي إلى القطاع المنتعش وينتهي في القطاع غير تبادلي، ونظراً للخاصية الانعزالية للقطاع المنتعش فهو نادر الوقوع ويصعب الحصول على احصائيات تتعلق به، أو تتعلق بانتقال العمالة من القطاع التبادلي إلى القطاع المنتعش أو إلى القطاع غير تبادلي، لذا نقتصر على دراسة تطور حصة العاملين في القطاع التبادلي والقطاع غير تبادلي<sup>2</sup>.

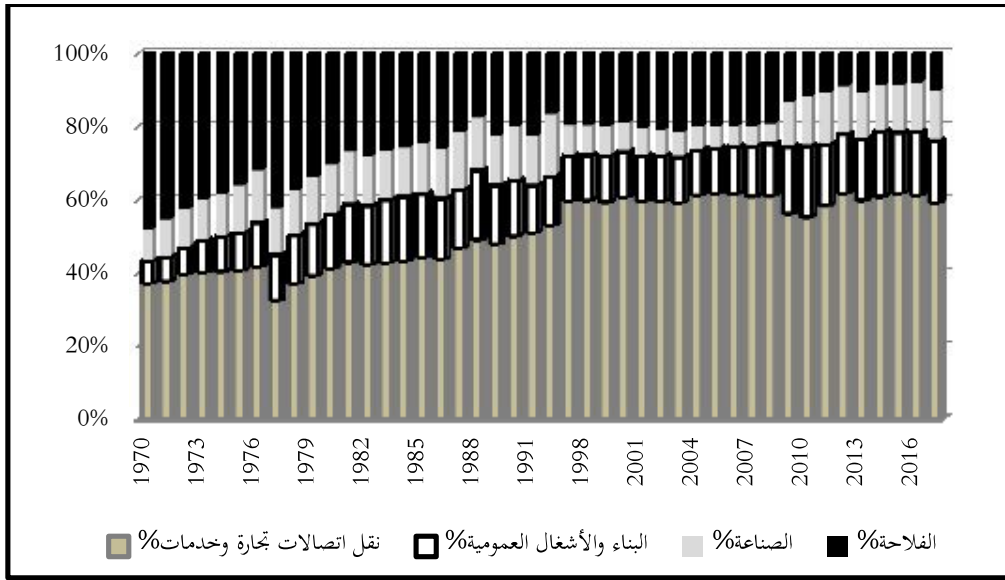
وبهدف دراسة تطور حصة العاملين في القطاع التبادلي والقطاع غير تبادلي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) نستعين بالشكل رقم (04-03) والملحق رقم (03).

<sup>1</sup> بما أن الصناعة تشير إلى الصناعة التحويلية والتعدين، والإنشاءات، وإمدادات الكهرباء والمياه، والغاز، فهي تشمل القطاع التبادلي والقطاع غير تبادلي، لهذا عند تحليل القطاع التبادلي تشير إلى الفلاحة والتصنيع، أما القطاع غير التبادلي يشير إلى قطاع الخدمات.

<sup>2</sup> حصة القطاع التبادلي من العمالة = حصة القطاع الفلاحة + حصة القطاع الصناعي، أما حصة القطاع غير تبادلي من العمالة = قطاع البناء والاشغال العمومية + حصة قطاع النقل وتجارة الخدمات.

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

الشكل رقم (04-03): تطور هيكل العمالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)



المصدر: من اعداد الطالب بناءً على الملحق رقم (03)

يتضح من الشكل أعلاه أن سوق العمل في الجزائر عرف تطورات هامة منذ سنة 1970 التي بلغ عدد عملها 1,98 مليون عامل الى غاية سنة 2017 حين شهدت ارتفاع لعدد عمالها وصل الى 10,86 مليون عامل، وتوصلنا من تحليلنا السابق لسوق العمل في الفصل الثالث أن سوق العمل شهد فتح مناصب عمل اضافية معتبرة أثناء الصدمات الموجبة، وشهد شبه استقرار في حالة حدوث الصدمات البترولية المضادة أو المنعكسة. ويتضح أيضاً تحسن طفيف في حصة العاملين في القطاع الصناعي من اجمالي عددهم خلال السبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، لتتخفف هذه الحصة وتشهد خلال الفترة (1998-2010) شبه استقراراً، لترتفع خلال الفترة (2011-2017)، أما بالنسبة الى قطاع النقل وتجارة الخدمات فحصة عامله في ارتفاع مستمر طوال فترة الدراسة في حين شهدت حصة قطاع البناء والأشغال العمومية شبه استقرار.

وتشير حصة القطاع التبادلي إجمالاً الى القطاع الفلاحي والصناعي التي شهدت انخفاضاً، حيث بلغت 56,9% سنة 1970 لتتدرج تدريجياً لتبلغ 49,2% سنة 1976، لترتفع الى 55,1% سنة 1977 ثم تعود الى الانخفاض وتشهد شبه استقرار خلال الفترة (1980-1985) بمتوسط قدر ب 40,8%، ثم تعود الى الانخفاض الى أن تبلغ 34,9% سنة 1990، لتشهد بعد ذلك شبه استقرار خلال الفترة (1991-2003) بمتوسط قدر ب 29,5%، ثم تنخفض الى 26% سنة 2005، لتتخفف وتشهد شبه استقرار خلال الفترة (2006-2011) بمتوسط قدر ب 25,3%، ثم تنخفض وتستقر عند حدود 19,1% خلال الفترة (2012-2017).

ومن خلال هذا التحليل يتضح أن القطاع التبادلي شهد انخفاضاً أو حدوث شبه استقرار في حصة عامله من اجمالي عدد العاملين عند حدوث الصدمات الموجبة، وارتفاع في حصته عند حدوث الصدمات المضادة أو المنعكسة باستثناء صدمة 1998، 2014 حين شهدت هذه الحصة انخفاضاً، ولكن الاتجاه العام لهذه الحصة هو انخفاضها خلال الفترة (1970-2017) على الرغم من الشبه استقرار خلال الفترة (2000-2017)، ويمكن تفسير الانخفاض في عاملي القطاع التبادلي أثناء حدوث الصدمات الموجبة، بتوفير موارد مالية سمحت بصياغة برامج تنمية

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

خصص جزء منها في اقامة مجموعة من المشاريع للقطاع التبادلي سواءً كان القطاع الفلاحي أو القطاع الصناعي، وبالتالي توفير مناصب عمل، أما عند حدوث صدمة سالبة نتج عنها انخفاض في الموارد المالية وبالتالي التوقف عن اقامة المشاريع مثل ما حدث في منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

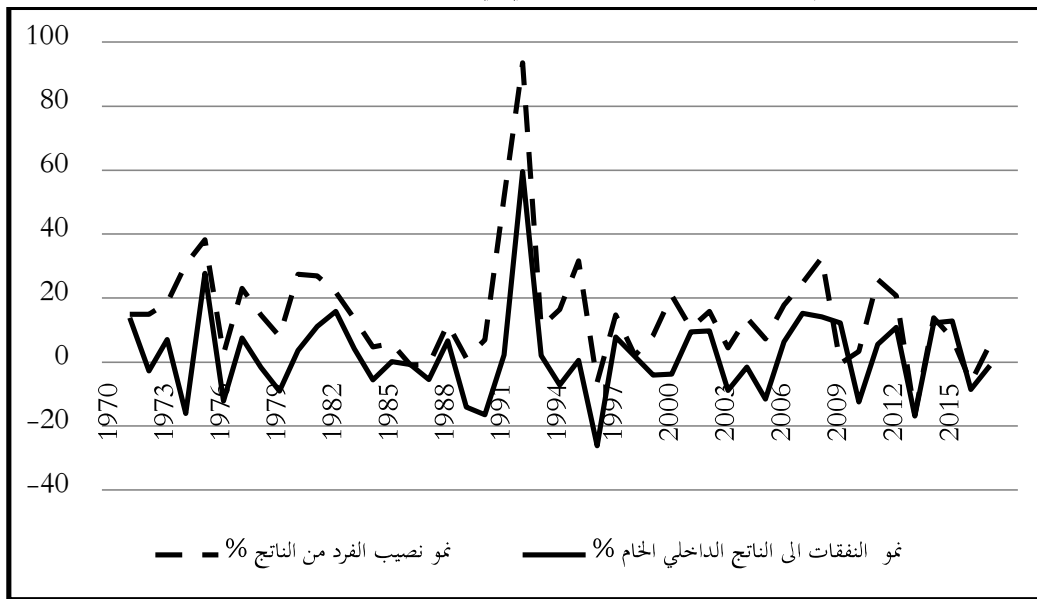
ويتضح من خلال الشكل أيضاً ارتفاع حصة العاملين في القطاع غير التبادلي الذي يشير الى قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع النقل وتجارة الخدمات عند حدوث صدمة 1973، صدمة 1979-1980، صدمة 1990 و2000، والصدمتين السالبتين في سنتي 1998 و2014 وانخفاض في هذه الحصة عند حدوث صدمة 1986، صدمة 2009، لكن ما يلاحظ أن الاتجاه العام لحصة العاملين في القطاع غير تبادلي هو الارتفاع مع مرور الزمن على الرغم من شبه الاستقرار خلال الفترة (2000-2017).

### ثالثاً- دورية السياسة المالية في الجزائر

تمتلك الجزائر ثروات بترولية هامة تُشكل عنصراً أساسياً في حسابها الجاري وركيزة يستند عليها اقتصادها، مما يظهر جلياً ترسخ السياسة المالية المسائرة للاتجاهات الدورية من خلال نشاطها الاقتصادي، نظراً لاعتمادها المفرط والشبه كلي على العائدات البترولية، فضلاً عن التلازم اللصيق بين سياساتها الانفاقية وتقلبات أسعار البترول، واقترن تدفق الإيرادات البترولية وميزانية الدولة من خلال توسيع نفوذ الدولة ومجالات تدخلها التي تتحقق من خلال زيادة حجم الإنفاق الحكومي، الذي يؤدي دوراً رئيسياً في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال إيجاد طلب جديد انطلاقاً من آلية المضاعف وهذا ما تجسد في الجزائر.

وبهدف معرفة دورية السياسة المالية في الجزائر من عدمه يمكن توضيح تطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ونسبة الانفاق الحكومي الى هذا الناتج من خلال الشكل رقم (04-04).

الشكل رقم (04-04): دورية الانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الملحق رقم (01) والملحق رقم (02)

يتضح من الشكل أعلاه حدوث تقلبات نمو نسبة الانفاق الحكومي الى الناتج صعوداً ونزولاً ومن سنة لأخرى،

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

حيث يرتفع في حالة الرواج التي تمثل حالة ارتفاع في أسعار البترول وتنخفض في حالة الكساد التي تمثل حالة انخفاض أسعار البترول، كما يتضح أيضاً أن تغير في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج يصاحبه تغير في نمو نسبة الانفاق الحكومي في نفس الاتجاه ولكن بنسبة أكبر، فنجد في سنة 1971 بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج 14,9% ليصاحبه ارتفاع في نمو نسبة النفقات الحكومية من الناتج ب 13,7%، ليتجه هذين المعدلين صعوداً ونزولاً وفي نفس الاتجاه حتى عند حدوث صدمة 1973، ليرتفع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج بنسبة 18,6% ليصاحبه ارتفاع في نمو نسبة الانفاق الحكومي وصل الى 7,06%، ثم يتجه معدل نمو نصيب الفرد من الناتج نزولاً وصعوداً ليصاحبه ارتفاع في نمو نسبة الانفاق الحكومي من الناتج في نفس الاتجاه حتى سنة 2017 في معظم السنوات.

### المطلب الثالث: أثر صدمات أسعار البترول على مثولية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد الموجه (1970-2017)

مكن الوقوف على وضعية النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، توازن ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، من إعطاء نظرة تحليلية عن توجهات السياسة الاقتصادية وأهدافها التي يمكن تلخيصها من خلال أقطاب المربع السحري لكالدور.<sup>1</sup> ويهدف البحث عن أثر صدمات أسعار البترول على مثولية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، نستعين بالمربع السحري لكالدور الذي من الصعب تمثيله كل سنة، لهذا قمنا بتمثيل المتوسط الحسابي لمؤشرات المربع لكل برنامج أو مخطط أو أي مرحلة اصلاحية مر بها الاقتصاد الجزائري التي يمكن توضيحها في الجدول (04-04)، والشكل رقم (04-05).

### الجدول رقم (04-04): تطور أسعار البترول وأقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

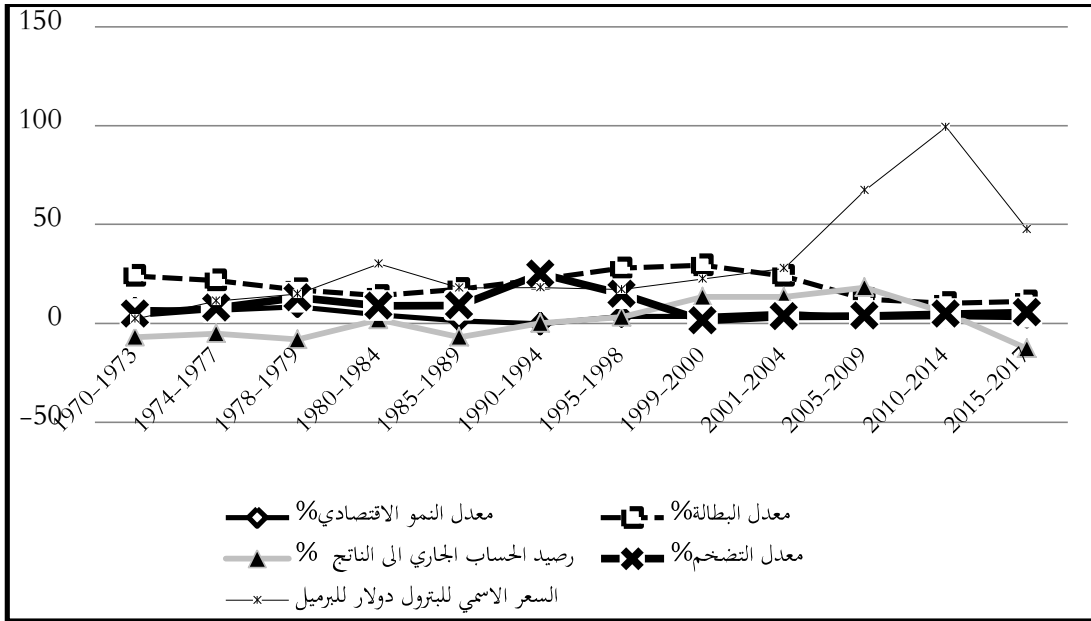
السنوات	السعر الاسمي للبترو دولار للبرميل	معدل التضخم %	رصيد الحساب الجاري الى الناتج %	معدل البطالة %	معدل النمو الاقتصادي %
1973-1970	2,26	4,662667341	-6,916150057	23,92966001	7,191356651
1977-1974	11,34	7,666351044	-5,308808596	21,58738474	6,54640045
1979-1978	14,975	13,00633603	-8,175172161	17,09999498	8,346331115
1984-1980	30,154	8,849937163	2,003886521	13,89598664	4,238121345
1985-1989	17,964	9,109693746	-6,917146065	17,30259894	1,359999482
1994-1990	18,236	24,99685756	0,119354353	22,36225599	-0,319998998
1998-1995	17,0275	14,79926801	3,16131606	27,80342485	3,5249992
1999-2000	22,54	1,44899482	13,32610505	29,3676898	3,50984002
2001-2004	27,9075	3,46498877	13,33131534	23,884315	5,030303792
2005-2009	67,262	3,59363857	18,18049851	12,2006062	2,991506689
2010-2014	99,304	4,69996455	5,320322506	10,2625795	3,291508013
2015-2017	47,56	5,59109753	-12,79545773	11,1401375	2,921155653

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الملاحق رقم (01)، (02) و(03)، والجدول رقم (03-14)، (03-16)

<sup>1</sup> أنظر الى: الفصل الثالث من الأطروحة.

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

الشكل رقم (04-05): تطور أسعار البترول وأقطاب المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول (04-04)

هدفت السياسة الاقتصادية خلال مرحلة الاقتصاد الموجه الى الخروج من التخلف والتبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحفيز الانتاج بالتركيز على القطاع الصناعي، وعملت على اقصاء دور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي واقتصر دورها في تمويل الخزينة مما انعكس على أهدافها، ويمكن البحث عن أثر صدمات أسعار البترول على مثلوية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاقتصاد الموجه وفق فترتين، الفترة الأولى هي فترة التخطيط المركزي والفترة الثانية هي فترة التنمية اللامركزية.

### أولاً- البحث على مثلوية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي (1970-1979)

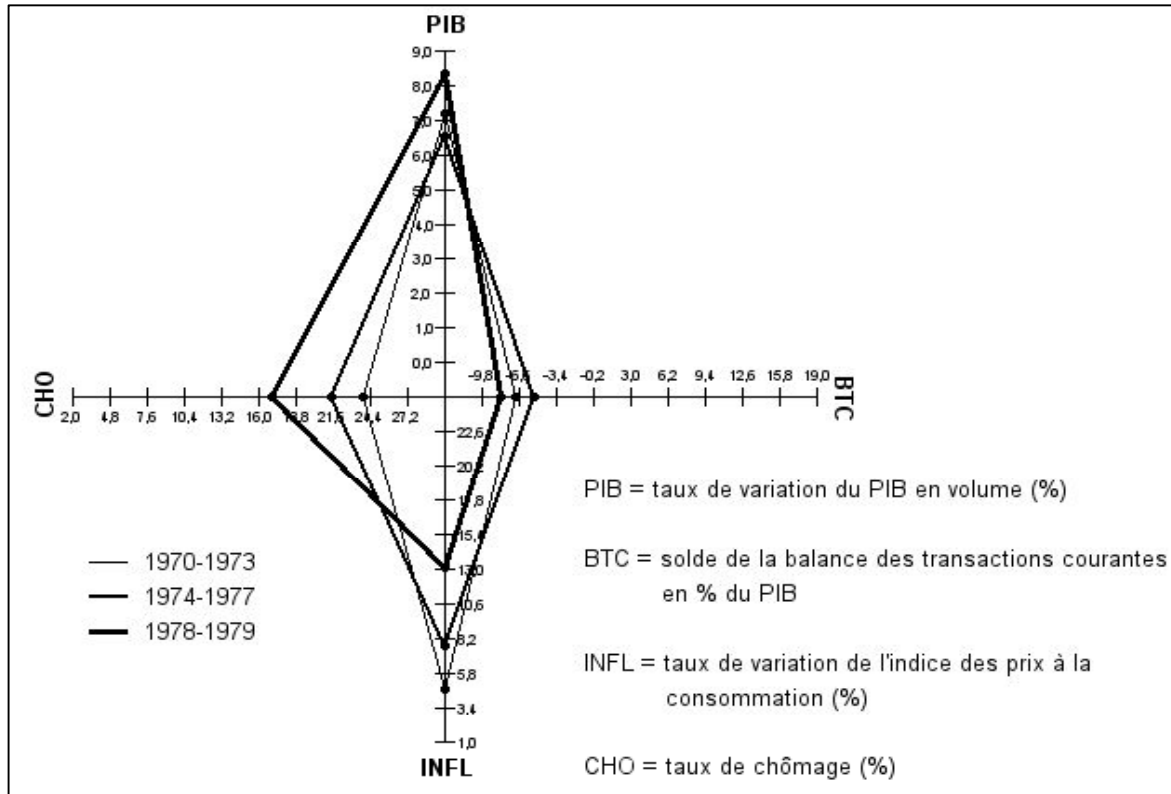
يهدف البحث عن أثر صدمات أسعار البترول على الحالة المثالية للاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط المركزي (1970-1979)، نستعين بالشكل رقم (04-06) أدناه الذي يوضح تمثيل المربع السحري لكالدور في الاقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة التي يمكن تحليلها كما يلي:

1- **المخطط الرباعي الأول (1970-1973):** على الرغم من الصدمة الموجبة لأسعار البترول سنة 1973، حين وصلت أسعار البترول الى 10,73 دولار للبرميل سنة 1974، إلا أنها تمثل المرحلة الأضعف لمثلوية الاقتصاد الجزائري وذلك لأن مساحة المربع هي الأصغر، وتميزت هذه المرحلة بمعدل نمو معتبر بلغ 7,2% في المتوسط ونسبة رصيد الحساب الجاري الى الناتج سالبة وقدرت ب-6,9% وارتفاع معدلات البطالة ب23,9%، في حين سجل معدل التضخم ارتفاعاً قدر ب 4,66%.

ويمكن تفسير ارتفاع معدلات النمو الى ارتفاع أسعار البترول التي بلغت في المتوسط 2,26 دولار للبرميل، في حين يمكن تفسير ارتفاع البطالة الى توقف مشاريع التنمية بعد الحرب العربية وعدم تبني شكل محدد للتنمية الا بعد سنة 1971 حين تم تبني التخطيط الاشتراكي كأسلوب لتسيير، وتحفيز الانتاج بالتركيز على القطاع الصناعي المعتمد على ضخامة المورد المالي في توفير التجهيزات الأمر الذي سبب عجز الحساب الجاري.

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

الشكل رقم (04-06): تمثيل المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال مرحلة التخطيط المركزي (1970-1979)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول (04-04) وتطبيقها في برنامج: Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

**2- المخطط الرباعي الثاني (1977-1974):** يتضح من الشكل أعلاه اتساع مربع كالدور من اليمين، لكنه انخفض من الأسفل والأعلى مقارنة بالمرحلة السابقة، أي أن المخطط الرباعي الثاني عرف اتساع مربعه السحري، وهذا بارتفاع النمو الاقتصادي الذي قدر ب 6,6% في المتوسط، ورصيد الحساب الجاري الذي قدر ب 3,3-5% في المتوسط، وارتفاع معدلات التضخم الذي قدر ب 7,7% في المتوسط، وانخفاض معدل البطالة الذي قدره ب 21,6% في المتوسط، وبالطبيعة الحال هذه التغيرات كانت بالمقارنة مع الفترة السابقة.

ويمكن تفسير ارتفاع معدل النمو بارتفاع ناتج القطاع البترولي بسبب ارتفاع أسعار البترول الذي بلغ متوسطه 11,34 دولار للبرميل مما سمح بتحسين طفيف في رصيد الحساب الجاري، الأمر الذي سمح بتنفيذ المخطط الرباعي الثاني للتنمية الذي خصص له 110 مليار دج، وهدف الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي مما أدى الى انخفاض البطالة وارتفاع التضخم.

**3- المخطط التكميلي (1979-1978):** يتضح من الشكل أعلاه وبشكل كبير لمربع كالدور من جهة اليسار ومن الجهة العليا خلال مرحلة المخطط التكميلي، وضيقة من الجهة اليمنى والسفلى، أي أن هناك ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي الذي قدر ب 8,34% في المتوسط وانخفاض معدل البطالة الذي بلغ ب 17,1% في المتوسط وتدهور رصيد الحساب الجاري الذي بلغ ب 8,17% وارتفاع معدلات التضخم الذي قدر ب 13% في المتوسط.

يرجع ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الى ارتفاع ناتج القطاع البترولي بسبب ارتفاع أسعار البترول الذي بلغ 14,975 دولار للبرميل في المتوسط، أما عجز الحساب الجاري وانخفاض معدل البطالة يرجع الى المواصلة في تحفيز

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

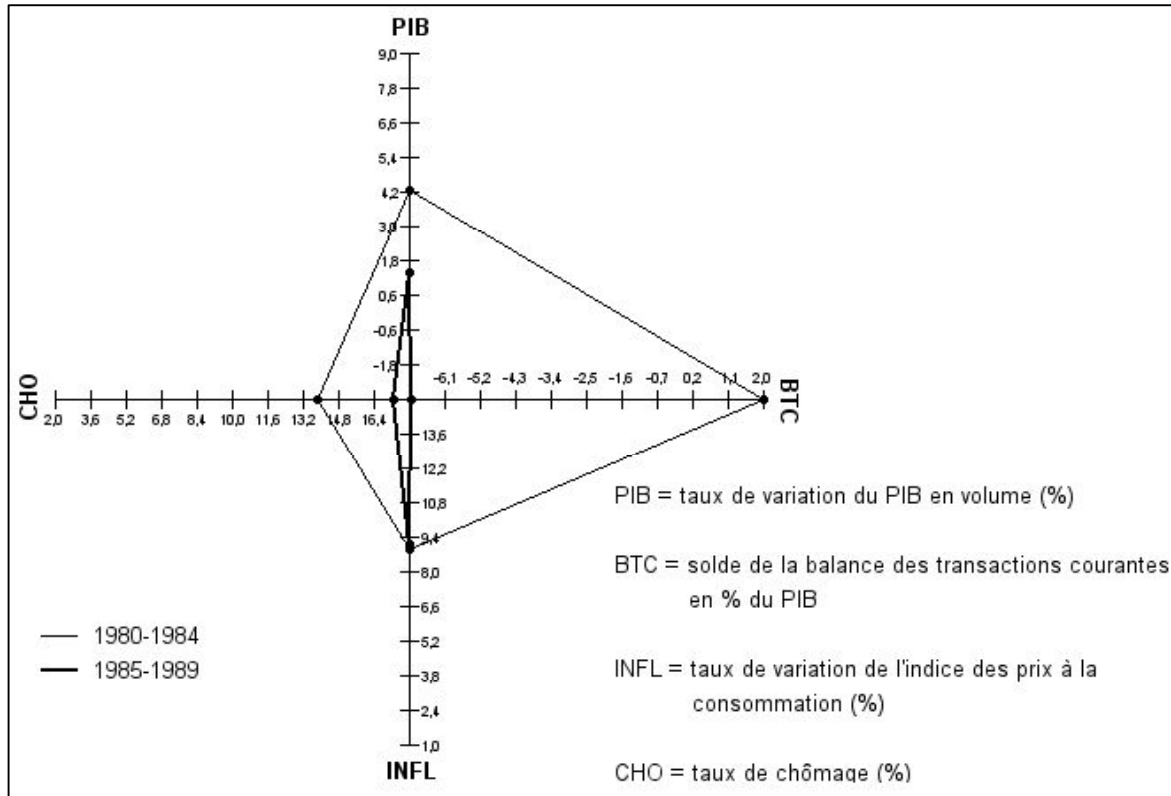
الانتاج بالتركيز على القطاع الصناعي المعتمد على ضخامة المورد المالي لتوفير التجهيزات، وهذا تم عن طريق اتمام البرامج الاستثمارية التي لم تكتمل إنجازها خلال المخطط الرباعي الأول والمقدرة ب 190,07 مليون دج وتسجيل برامج استثمارية جديدة لمواجهة المتطلبات الجديدة للتنمية، وهو نفس السبب الذي أدى الى ارتفاع معدل التضخم.

ثانياً- البحث على مثولية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989)

يهدف البحث عن أثر صدمات أسعار البترول (الصدمة البترولية (1979-1980) والصدمة البترولية (1986

على مثولية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التنمية اللامركزية نستعين بالشكل رقم (04-07).

الشكل رقم (04-07): تمثيل المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989)



**المصدر:** من إعداد الطالب بناءً على الجدول (04-04) وتطبيقها في برنامج: Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

يوضح الشكل أعلاه تمثيل المربع السحري لكالدور خلال مرحلة التنمية اللامركزية (1980-1989) التي يمكن

تحليلها وفق المخططات التنموية كما يلي:

**1- المخطط الخماسي الأول (1980-1985):** يتضح من الشكل أدناه اتساع مربع كالدور من الجهة اليمنى

واليسرى والسفلى، وضيقة من الجهة العليا خلال مرحلة المخطط الخماسي الأول، أي أن هناك انخفاض معدل النمو

الاقتصادي الذي قدر 4,24% في المتوسط وانخفاض معدل البطالة الذي بلغ 13,9% في المتوسط وتحسن رصيد

الحساب الجاري الذي بلغ 2,0% وانخفض متوسط معدل التضخم الى 8,9% مقارنة بالفترة السابقة.

ويمكن تفسير التحسن في رصيد الحساب الجاري الى ارتفاع أسعار البترول الذي بلغ 30.15 دولار للبرميل في

المتوسط بسبب الصدمة البترولية الموجبة للفترة (1980-1979)، مما سمح بتنفيذ مخطط خماسي خصص له غلاف

مالي يقدر ب 400,6 مليار دج أدى الى انخفاض البطالة، في حين يمكن تفسير انخفاض النمو الاقتصادي مقارنة

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

بالفترة السابقة على الرغم من ارتفاع أسعار البترول الى انخفاض نمو ناتج القطاع الصناعي والفلاحي، أما عن انخفاض التضخم باعتباره تضخم مكبوت، لأن الأسعار تتحدد بشكل اداري مما يجعلها تعرف نوع من الاستقرار بسبب سياسة الدعم التي تقدمها الدولة لشريحة واسعة من السلع.

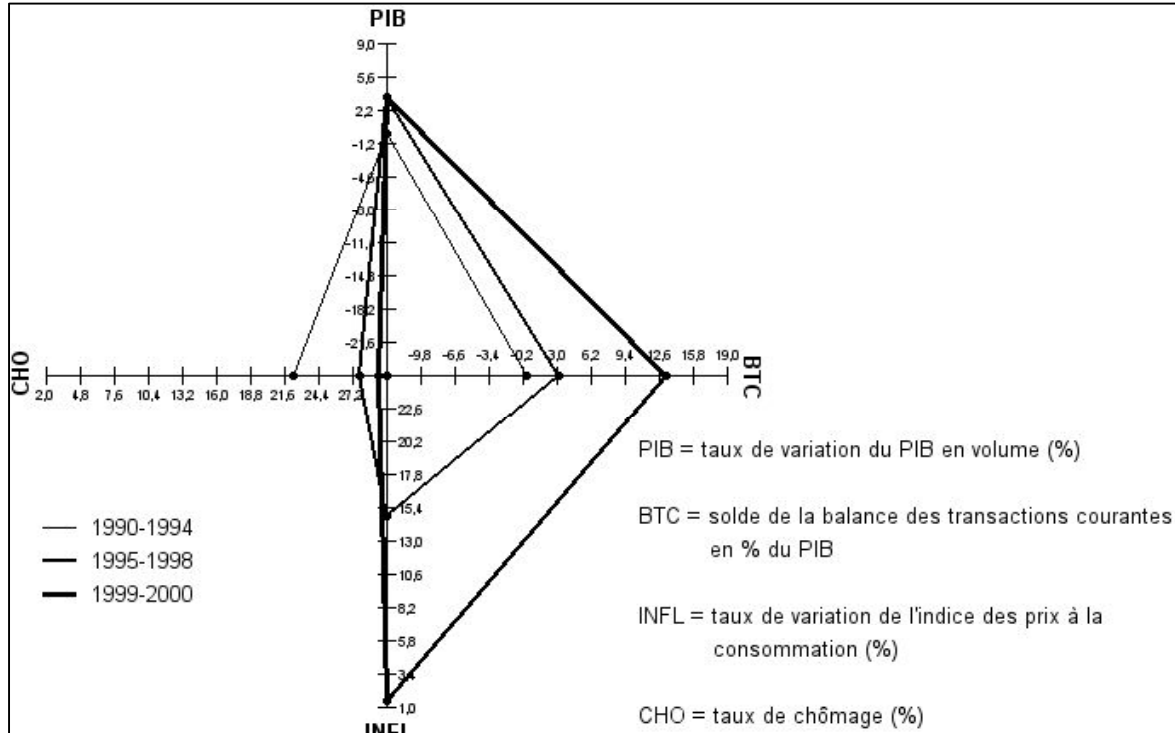
**2- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** أدت الصدمة البترولية المنعكسة سنة 1986 الى انخفاض أسعار البترول حيث بلغ متوسطها ب 17,96 دولار للبرميل خلال المخطط الخماسي الثاني، مما ساهم في انخفاض الإيرادات البترولية والناتج وانتشار البطالة وانخفاض في رصيد الحساب الجاري بسبب التوقف عن تنفيذ المخطط، ما أدى الى ضيق المربع السحري لكالدور ومن كل الجهات الأربعة وهو ما يدل على تراجع في مثولية الاقتصاد الجزائري. **المطلب الرابع: أثر صدمات أسعار البترول على مثولية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة اقتصاد السوق (1990-2017)**

تزامنت نهاية الاصلاحات المبرمجة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية خلال الألفية الثالثة مع ارتفاع أسعار البترول، وتدخل هذه المرحلة ضمن سياسة اقتصادية هدفت الى انعاش اقتصادها وتسريع النمو الاقتصادي وتقليص البطالة وتضييق فجوة الفقر وتوفير مناصب شغل.

**أولاً- البحث على مثولية الاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاصلاحات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية (1990-2000)**

بهدف البحث عن أثر صدمات أسعار البترول على الحالة المثالية للاقتصاد الجزائري خلال مرحلة الاصلاحات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية نستعين بالشكل رقم (04-08).

الشكل رقم (04-08): تمثيل المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال مرحلة الاصلاحات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية



المصدر: إعداد الطالب بناءً على الجدول (04-08) وتطبيقها في برنامج: Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

يوضح الشكل أعلاه تمثيل المربع السحري لكالدور خلال مرحلة الاصلاحات مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية (1990-2000) التي يمكن تحليله كما يلي:

**1- مرحلة الاتفاقيات الأولية مع صندوق النقد الدولي لإجراء الاصلاحات الاقتصادية (1990-1994):** على الرغم من الصدمة البترولية الموجبة سنة 1990 والتحسين في أسعار البترول طوال مرحلة الاتفاقيات الأولية مع صندوق النقد الدولي الذي قدر متوسطها ب 18,2 دولار للبرميل، إلا أنها تمثل المرحلة الأضعف لمثلوية الاقتصاد الجزائري وذلك لأن مساحة المربع هي الأصغر، حيث تميزت هذه المرحلة بمعدل سالب بلغ متوسطه خلال هذه المرحلة -0,32% ونسبة في رصيد ميزان المدفوعات الى الناتج ضعيفة وقدرت ب0,12%، اضافة الى ارتفاع معدلات البطالة والتضخم التي قدر متوسطها ب22,36%، 25% على الترتيب خلال هذه الفترة.

يرجع هذا لمخلفات الصدمة البترولية 1986 ودخول الجزائر في أزمة سياسية انعكست على نمو القطاعات الاقتصادية المشككة للناتج خارج القطاع البترولي وقطاع التوظيف مما أدى الى ارتفاع البطالة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يرجع الى برامج الاصلاح التي لها مساهمة في ارتفاع معدلات التضخم، لتضمنها سياسات صارمة في إدارة الطلب عن طريق اجراء تخفيض للعملة الوطنية وتحرير أسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة.

**2- مرحلة التصحيح الهيكلي (1995-1998):** يتضح من الشكل أعلاه اتساع مربع كالدور من اليمين والأعلى والأسفل لكنه انخفض من الجهة اليسرى، أي أن مرحلة التصحيح الهيكلي عرفت اتساع المربع السحري مقارنة بالمرحلة السابقة، وهذا بارتفاع رصيد الحساب الجاري الى 0,12% وانخفاض معدلات التضخم الى ب25%، وارتفاع معدل البطالة الذي قدره 17,3% وانخفاض معدل النمو الاقتصادي الى -0,31%، وهذا في متوسط مرحلة التصحيح الهيكلي.

ويمكن تفسير التحسن في مثلوية الاقتصاد على الرغم من انخفاض أسعار البترول التي بلغ متوسطها 17,02 دولار للبرميل نتيجة الصدمة البترولية المنعكسة 1998، الى الإجراءات التي قامت بها الحكومة الموصي بها من طرف صندوق النقد الدولي المتضمن تحرير الأسعار ورفع سعر الفائدة وخفض سعر الصرف الذي ساهم في كبح الطلب وخفض الموازنة الحكومية، إضافة الى الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والاجراءات التقشفية التي لجأت اليها الحكومة الجزائرية، مما أدى الى خفض التضخم وارتفاع رصيد الحساب الجاري.

**3- مرحلة ما بعد الاصلاحات المبرمجة والمدعمة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية (1999-2000):** يتضح من الشكل أدناه اتساع وبشكل كبير لمربع كالدور من جهة اليمين والسفلى خلال الفترة (1999-2000)، أي ارتفاع في رصيد الحساب الجاري وانخفاض في معدلات التضخم، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة.

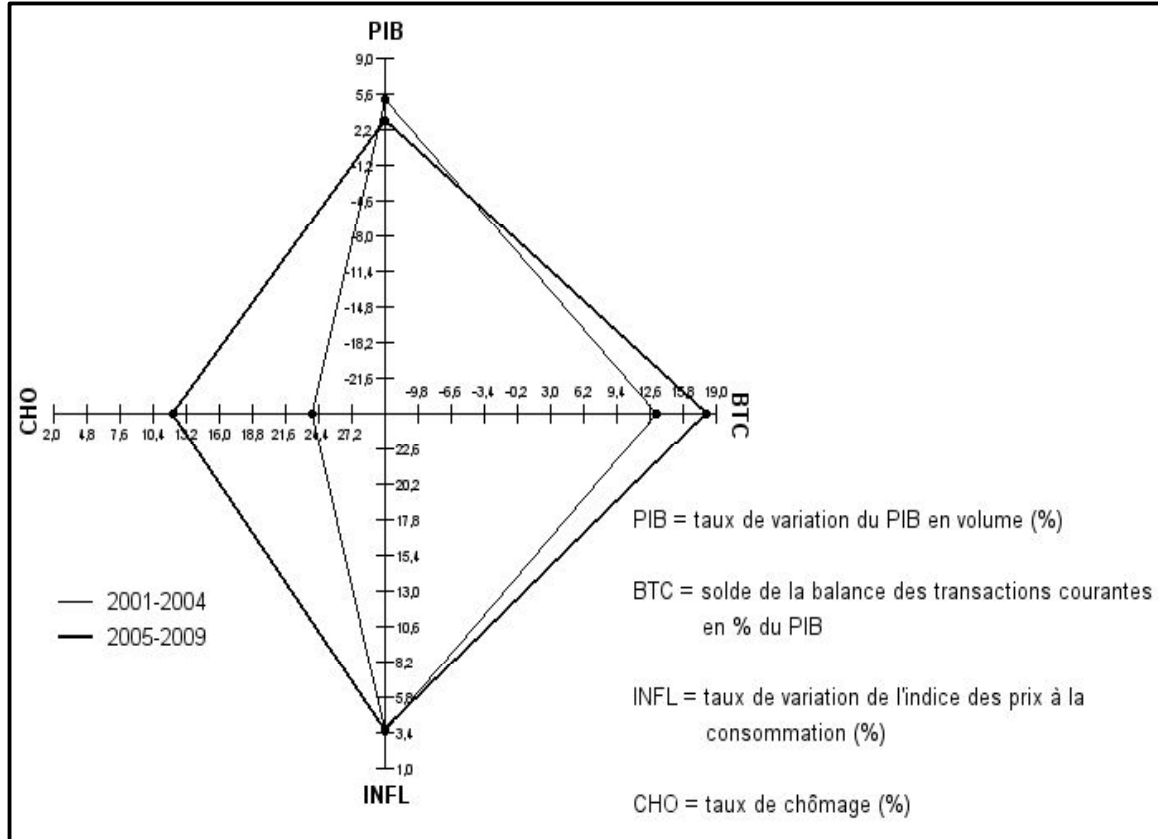
يرجع ذلك الى مواصلة تطبيق البرامج المدعمة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية القاضية الى تحسين رصيد الحساب الجاري الذي قدر ب13,3% في المتوسط ومحاربة التضخم الذي قدر ب1,3% في المتوسط على حساب البطالة الذي قدر ب29,3% في المتوسط ومعدل النمو الذي قدر ب3,5% خلال الفترة (1999-2000)، ويرجع أيضاً الى تحسن أسعار البترول الذي بلغ 22,54 دولار في المتوسط للبرميل خلال الفترة (1999-2000).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

ثانياً- البحث على مثلوية الاقتصاد الجزائري خلال الألفية الثالثة (2009-2001)

بهدف البحث عن أثر الصدمات البترولية على مثلوية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2009-2001) نستعين بالشكل رقم (09-04).

الشكل رقم (09-04): تمثيل المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2009-2001)



المصدر: إعداد الطالب بناءً على الجدول (08-04) وتطبيقها في برنامج: Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

يوضح الشكل أعلاه تمثيل المربع السحري لكالدور وفق البرامج التنموية المنفذة في الجزائر خلال الفترة (2009-2001) التي يمكن تحليلها كما يلي:

**1- برنامج الانعاش الاقتصادي:** يتضح من خلال الشكل أعلاه أن رصيد الحساب الجاري عرف تحسناً ويظهر ذلك من خلال اتساع المنحنى من جهة اليمين، حيث وصل الحساب الجاري الى 13,33% في المتوسط كنسبة من الناتج الداخلي، ويمكن تفسير هذا الارتفاع في الحساب الجاري الى ارتفاع الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول التي وصلت الى 27,9 دولار للبرميل في المتوسط خلال مرحلة هذا البرنامج، وكنتييجة اتباع الجزائر سياسة الانعاش التي عملت على التوسع في الاستثمارات الحكومية الأمر الذي أدى الى خلق مناصب عمل، مما خفض معدل البطالة الى 23,9% في المتوسط، ودفعت هذه العوامل الى ارتفاع معدل النمو الذي وصل الى 5,03%، في حين سجل معدل التضخم ارتفاعاً وصل الى 3,46% في المتوسط بسبب برنامج الانعاش الذي دفع الى التوسع في الكتلة النقدية مما دفع بالأسعار الى الارتفاع، وهذا يوحي باقترب الاقتصاد الجزائري من الحالة المثالية له.

**2- برنامج دعم النمو الاقتصادي:** يتضح من خلال الشكل أعلاه اتساع منحنى كالدور من اليمين واليسار، وهو

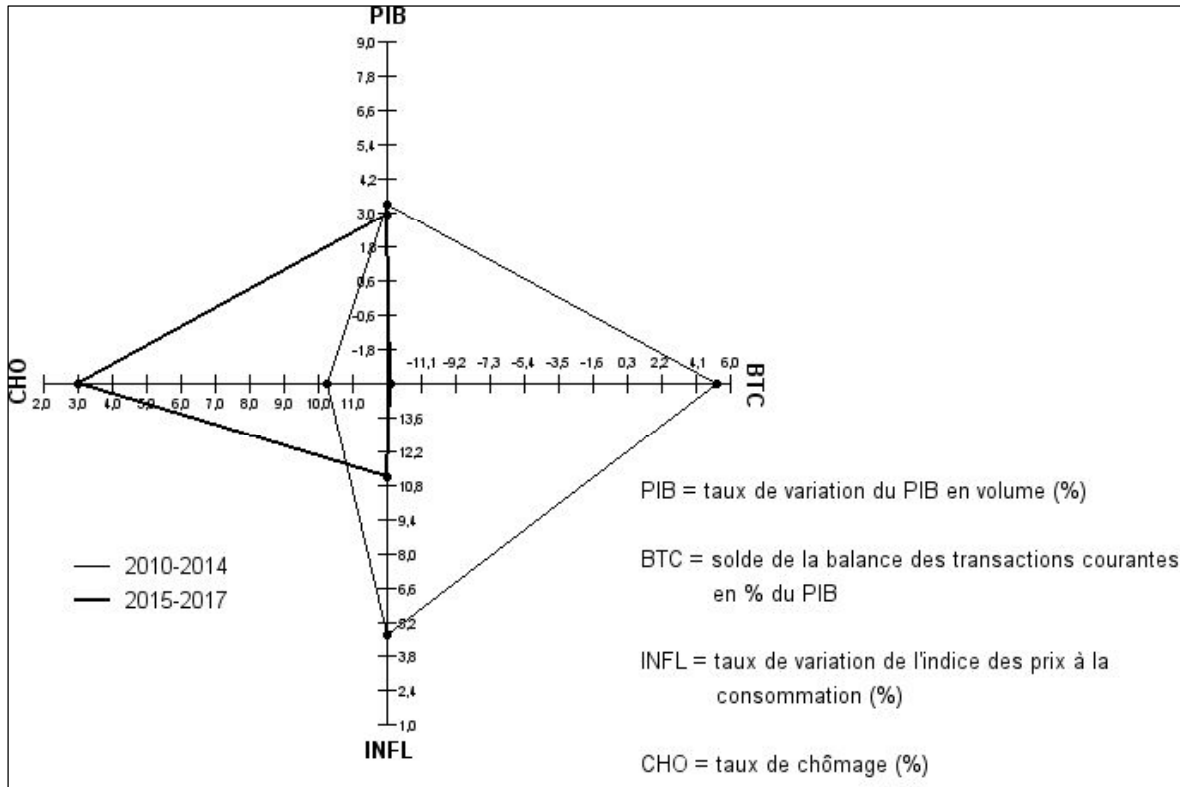
## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

ما يدل على تحسن رصيد الحساب الجاري الذي وصل الى 18,2% في المتوسط كنسبة من الناتج، بسبب ارتفاع الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار البترول الذي بلغ 67,27 دولار للبرميل في المتوسط، وكنسبة اتباع الجزائر سياسة الانعاش التي عملت على التوسع في الاستثمارات الحكومية الأمر الذي أدى الى خلق مناصب عمل مما أدى الى انخفاض معدلات البطالة الذي وصل الى 12,2% في المتوسط وارتفاع معدل النمو ب3% في المتوسط، وهو ما أدى الى اتساع منحنى كالدور من اليسار وضيقة من الأعلى، في حين عرف معدل التضخم ارتفاع طفيف قدر ب3,6% في المتوسط، وهو ما يدل على اقتراب الاقتصاد الجزائري من الحالة المثالية له.

### ثالثاً- البحث على مثلوية الاقتصاد الجزائري خلال الألفية الثالثة (2010-2017)

استمرت الجزائر في تركيز استراتيجيتها لاستيعاب مشكلة تزايد البطالة، وذلك بإطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي والبرنامج الحماسي للتنمية التي كانت بمثابة برامج مكملة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، حيث استقرت أهداف السياسة الاقتصادية على محاولة تحقيق معدلات نمو اقتصادية كفيلة برفع معدلات التشغيل، ويهدف البحث على مثلوية الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2017) نستعين بالشكل رقم (04-10).

الشكل رقم (04-10): تمثيل المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2010-2017)



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الجدول (04-08) وتطبيقها في برنامج: Générateur de carrés magiques de Nicholas Kaldor

يوضح الشكل أعلاه تمثيل المربع السحري لكالدور وفق البرامج التنموية المنفذة في الجزائر التي يمكن تحليلها كما يلي:  
**1- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014):** يتضح من الشكل أعلاه تحسن طفيف في معدل البطالة، النمو الاقتصادي مقارنة ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، هذا يدل على اتساع منحنى المربع السحري لكالدور من الجهة اليسرى والعلوية، لكن يلاحظ ضيقه من الجهة السفلى واليمنى وهو ما يدل على ارتفاع التضخم

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

وإنخفاض في رصيد الحساب الجاري، أي أن هناك تراجع في حالة الاقتراب من الحالة المثالية الذي وصل إليها الاقتصاد الجزائري.

يمكن تفسير الارتفاع في معدل النمو الاقتصادي الذي قدر بـ 3,3% في المتوسط إلى ارتفاع ناتج القطاع البترولي، بسبب التحسن في أسعار البترول الذي قدر بـ 99,3 دولار للبرميل في المتوسط، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات، مما سمح بتنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي خصص له غلاف مالي قدره 286 مليار دولار أمريكي، وهدف إلى القضاء على الفوارق الجهوية في مجال التنمية الاجتماعية مع تدعيم القاعدة الاقتصادية الوطنية للمشاريع المولدة لمناصب الشغل، مما أدى إلى انخفاض معدل البطالة وارتفاع التضخم، كما أن محاولة شراء السلم الاجتماعي بسبب الربيع العربي أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات مما سبب عجز الحساب الجاري نسبة إلى الناتج.

**2- برنامج التنمية الخماسي (2015-2017):** يتضح من خلال الشكل أعلاه ضيق مربع كالدور ومن الجهات الأربعة، وهو ما يدل على تراجع رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات وصل إلى -12,8% في المتوسط، بسبب استمرار انخفاض أسعار البترول وصلت إلى 47,56 دولار للبرميل في المتوسط وتزايد في الواردات، وهو ما أدى إلى ارتفاع التضخم بسبب التضخم المستورد والصادر في الكتلة النقدية دون أن يقابلها زيادة في الانتاج. أما عن تراجع النمو الاقتصادي الذي وصل إلى 2,9% في المتوسط بسبب انخفاض ناتج القطاع البترولي، مما أدى إلى انخفاض الاستثمار الحكومي وفرص التوظيف وساهم في ارتفاع معدل البطالة وصل إلى 11,14% في المتوسط.

### المبحث الثاني: دراسة العلاقة بين متغيرات الدراسة

دون الخوض في محددات أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر التي من الصعب قياسها بسبب عدم توفر إحصائيات عنها منذ سنة 1970 ناهيك عن تعددها وتنوعها بالشكل الذي يصعب عملية حصرها، لذا حاولنا بناء نماذج تفسرها بناءً على التغيرات التي تحدث في أسعار البترول، وبالاعتماد على الدراسات السابقة للموضوع وعلى أهم النماذج المعروفة قمنا باختيار متغيرات تساعدنا في اختبار العلاقة محل الدراسة.

#### المطلب الأول: تقديم متغيرات الدراسة

نحاول في هذا الجزء صياغة نماذج اقتصادية توضح تفسير أثر صدمات أسعار البترول على أقطاب المربع السحري لكالدور، ومثلما تمت الإشارة إليه في الدراسات السابقة وبحسنا فان أسعار البترول يمكن أن تمارس تأثيراً على النشاط الاقتصادي عبر العديد من القنوات، حيث أن ارتفاعها يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات البترولية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع فاتورة الطاقة بالنسبة للمستهلكين وارتفاع تكاليف الانتاج، مما ينعكس على الانتاج والأجور الحقيقية والعمالة والأسعار وميزان المدفوعات.

بناءً على النظرية الاقتصادية والمعلومات المتاحة عن الدراسات السابقة للظاهرة محل الدراسة في الجزائر، تم تحديد متغيرات الدراسة التي تعتمد على سلاسل زمنية لبيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2017)، تحريماً منها من خلال المصادر الفعلية الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية التي يمكن تلخيصها في الجدول (04-05).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

الجدول رقم (04-05): معطيات الدراسة ومصادرها

الفترة	المصدر	الرمز	السلسلة
الفترة الممتدة -1970 2017	- FMI - Organization of Petroleum Exporting Countries - La banque mondial - Office National des Statistiques - بنك الجزائر	PIB/N	معدل نمو الاقتصادي
		INF	معدل التضخم
		CHO	معدل البطالة
		BC	الرصيد الخارجي للسلع والخدمات
		PP	سعر البترول
		(G)	الانفاق الحكومي
		(M <sub>2</sub> )	الكتلة النقدية
TCH	سعر صرف الدينار		

المصدر: من إعداد الطالب

**1- معدل النمو الاقتصادي (PIB/N):** كما سبق ذكره في الفصل الأول يشير النمو الاقتصادي الى نمو نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، الذي هو حاصل قسمة الناتج الداخلي الخام على عدد السكان في منتصف السنة، أما عن الناتج الداخلي الخام بأسعار السوق هو عبارة عن مجموع إجمالي القيم المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليها الضرائب على المنتجات مخصوماً منها إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات، والبيانات يعبر عنها بالأسعار الثابتة للعملة المحلية.

**2- معدل التضخم (INF%):** يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة ككل وتستخدم بوجه عام صيغة لاسبير.

**3- معدل البطالة (CHO%):** يشير معدل البطالة إلى نسبة أفراد القوي العاملة الذين ليس لديهم عمل ولكنهم متاحين للعمل ويبحثون عنه.

**4- الرصيد الخارجي للسلع والخدمات (BC):** يشير الرصيد الخارجي للسلع والخدمات الى صادرات السلع والخدمات مخصوماً منه الواردات من السلع والخدمات، والبيانات يعبر عنها بالقيمة الحالية للعملة المحلية.

**5- الكتلة النقدية (M<sub>2</sub>):** تشير الكتلة النقدية الى النقود وأشباه النقود وهي مجموع العملة خارج البنوك والودائع تحت الطلب، بخلاف ودائع الحكومة المركزية والودائع لأجل والمدخرات والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية كثيراً ما يُطلق على هذا التعريف للكتلة النقدية ب "M<sub>2</sub>".

**6- الانفاق الحكومي (G):** تشمل جميع النفقات الحكومية الجارية على مشتريات السلع والخدمات بما في ذلك تعويضات العاملين، كما تشمل معظم نفقات الدفاع والأمن الوطني، ولكنه يستبعد الإنفاق العسكري الحكومي الذي يشكل جزءاً من تكوين رأس المال الحكومي، والبيانات عنها بالقيمة الحالية للعملة المحلية.

**7- السعر الاسمي للبترول (PP):** يمثل سعر البترول الصورة النقدية لبرميل البترول الخام المكون من (42) غالون المقاس بالدولار الأمريكي، والبيانات حولت قيمها الى القيمة الحالية للعملة المحلية.

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

**8- سعر صرف الدينار الجزائري (TCH):** يشير سعر صرف الدينار الجزائري الى عدد الوحدات من العملة الوطنية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية ألا وهي الدولار الأمريكي.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: دراسة وصفية تحليلية للعلاقة بين متغيرات الدراسة

يتم في هذا الجزء من الدراسة وصف البيانات قصد تحليلها وذلك من خلال دراسة مدى واتجاه العلاقات التأثيرية بين أسعار البترول وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، وفي هذا السياق يتضمن الاطار الوصفي سلسلة من المؤشرات الاحصائية الخاصة بمتغيرات الدراسة والمتمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف، أما الاطار التحليلي يتضمن في تحليل علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة خاصة العلاقة بين سعر البترول وأهداف السياسة الاقتصادية وفق المربع السحري لكالدور.

### أولاً- دراسة وصفية تحليلية للبيانات

كخطوة أولى يتم وصف البيانات قصد تحليلها، وذلك من خلال دراسة مدى واتجاه تأثير العلاقات بين سعر البترول وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، وفي هذا الاطار يتضمن الاطار الوصفي سلسلة من المؤشرات الاحصائية التي يمكن توضيحها في الجدول رقم (04-06).

الجدول رقم (04-06): الخصائص الاحصائية لتطور مؤشرات الدراسة خلال الفترة (1970-2017)

معامل الاختلاف	الانحراف المعياري	المتوسط	القيمة القصوى	القيمة الدنيا	عدد المشاهدات	
0.1586	18050.40	113802.1	146981.8	70674.36	48	PIB_N
0.347	6.475888	18.65198	29.49153	8.699994	48	CHO
0.8683	7.674624	8.839740	31.68168	0.303094	48	INF
4.6839	9.04E+11	1.93E+11	2.29E+12	-2.48E+12	48	BC
1.3572	4094.477	3016.712	13138.38	8.249800	48	PP
1.4156	2.47E+12	1.74E+12	7.85E+12	5.88E+09	48	G
1.4568	4.54E+12	3.17E+12	1.50E+13	1.31E+10	48	M2
0.900	53.15195	59.00021	163.6800	4.830000	48	TCH

**المصدر:** من اعداد الطالب بناءً على مخرجات Eviews9

نلاحظ من الجدول أعلاه أن متغيرات الدراسة موجبة، وهذا ما يعكس التطور الايجابي لمتغيرات الدراسة عبر الزمن، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (113802.1 دج)، معدل البطالة (18.65%)، معدل التضخم (8.83%)، الرصيد الخارجي للسلع والخدمات (0.193 مليار دج)، سعر البترول (3016.71 دج)، الكتلة النقدية (3.13 مليار دج)، حجم النفقات الحكومية (1744915 دج)، سعر صرف الدينار الجزائري (59)، ولكن بما أن المتغيرات ليست كلها ذات طبيعة واحدة ووحدة قياسها ليست واحدة لا يمكننا مقارنة متوسطات هذه المتغيرات مع بعضها البعض، ومع ذلك نقول أن الكتلة النقدية لها أعلى متوسط يقدر ب 3.13

<sup>1</sup> بيانات الدراسة القياسية مدرجة في الملحق (04).

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

مليار دج، حيث سجلت سنة 1970 أقل قيمة وتقدر ب 0,0131 مليار دج، فيما حققت سنة 2017 أكبر قيمة تقدر ب 15 مليار دج.

بما أن المتغيرات ليست ذات وحدة قياس واحدة نستعين بمعامل الاختلاف لمقارنة تشتت هذه المتغيرات، حيث نلاحظ أن معظم المتغيرات ذات درجة تشتت ضعيفة ويعتبر نصيب الفرد من الناتج أضعف تشتتاً ب 0.1586 وهو ما يعكس مستوى التجانس في هذا المتغير الذي أخذ مساراً يميل الى الارتفاع خلال فترة الدراسة، بسبب ارتباطه بتغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية، فيما يأتي متغيرة معدل البطالة في المرتبة الثانية بقيمة معامل اختلاف يقدر ب 0.347، وهي قيمة لا تعكس الحقيقة بسبب تضارب الأرقام والاحصائيات من طرف مختلف الهيئات والمصالح الوطنية والدولية، يليها متغيرة معدل التضخم بقيمة تقدر ب 0.8386 وهي قيمة تعكس مستوى التجانس وتعبّر عن استقرار مستويات الأسعار خلال مختلف سنوات الدراسة.

أما عن قيمة تشتت سعر البترول كانت مرتفعة مقارنة بقيم تشتت المتغيرات السابقة، حيث تقدر قيمة معامل اختلافها ب 1.34، ويرجع ذلك الى تقلبات أسعار بسبب الاضطرابات التي شهدتها السوق البترولية العالمية، إما بسبب الأحداث الجيوسياسية كالثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية 1979-1980، وانحيار أسعار البترول في أواخر سنة 1986، والغزو الأمريكي للعراق سنة 2004، أو الانحيار في أسعار البترول أواخر 2014 بسبب الخطأ في توقع انقطاع الإمدادات البترولية بسبب تهديد إيران بغلق مضيق هرمز وغزو ليبيا.

ومن خلال دراستنا الاحصائية يتبين أن متغيرة رصيد الحساب الخارجي للسلع والخدمات، والكتلة النقدية أكثر المتغيرات تشتتاً بقيمة معامل اختلاف تقدر ب 4.68، 1.45 على الترتيب، وهذا ما يعكس الاختلاف وعدم تجانس الكتلة النقدية في الجزائر، إذ لوحظ انخفاضها خلال تسعينيات القرن العشرين لتشهد ارتفاعاً خلال مطلع الألفية الثالثة بسبب ارتفاع أسعار البترول والشروع في تنفيذ مجموعة من البرامج التنموية. أما عن ارتفاع تشتت رصيد الحساب الخارجي للسلع والخدمات يرجع اختلافه وعدم تجانسه، إذ كانت الجزائر تتمتع بفائض مالي خلال الفترة (1970-1985)، لتعرف سنة 1986 انخفاضاً لتسجل ارتفاعاً خلال 1989-1990، لتعرف بعدها انخفاضاً وصل الى أدنى قيمة له سنة 1994، ليعرف بعد ذلك ارتفاعاً بلغ أقصى قيمة له سنة 1995، ومع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي شهد الرصيد الخارجي للسلع والخدمات تحسناً طفيفاً سنة 1998، ليسجل ولأول مرة الرصيد الخارجي للسلع والخدمات ارتفاعاً منذ الصدمة البترولية لسنة 1986 حتى سنة 2000، وهي في تطور مستمر لتسجل سنة 2009 انخفاضاً، لتسجل ارتفاعاً بداية من سنة 2009 لتبلغ أقصى قيمة لها سنة 2011، لتعود بعد ذلك هذه الأرصدة الى الانخفاض لتصل الى أدنى قيمة لها سنة 2016.

### ثانياً- تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

تهدف الدراسة من خلال تحليل الارتباط بين متغيراتها الى توضيح العلاقة الموجودة بينها، خاصة العلاقة بين أسعار البترول وأهداف السياسة الاقتصادية وهذا قصد الوقوف على المتغيرات الأكثر تأثيراً في الدراسة، ويمكن تلخيص النتائج الخاصة لمصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة في الجدول رقم (04-07).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

الجدول رقم (04-07): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

TCH	M2	G	PP	X_M	INF	CHO	PIB_N	
0.72	0.84	0.83	0.80	0.02	-0.30	-0.77	1	PIB_N
-0.25	-0.61	-0.59	-0.60	-0.01	0.22	1	-0.77	CHO
-0.29	-0.32	-0.30	-0.34	-0.18	1	0.22	-0.30	INF
0.07	-0.15	-0.13	0.24	1	-0.18	-0.01	0.02	X_M
0.80	0.80	0.90	0.91	0.24	-0.34	-0.60	0.80	PP
0.84	0.99	1	0.91	-0.13	-0.30	-0.59	0.83	G
0.83	1	0.99	0.90	-0.15	-0.32	-0.61	0.84	M2
1	0.83	0.84	0.80	0.07	-0.29	-0.25	0.72	TCH

المصدر: من اعداد الطالب بناءً على مخرجات Eviews9

يتضح من الجدول أعلاه أن طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي مع الرصيد الخارجي للسلع والخدمات، الكتلة النقدية، الانفاق الحكومي، سعر الصرف وأسعار البترول موجبة (معامل ارتباط موجب)، أما عن طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي مع التضخم والبطالة عكسية (معامل ارتباط سالب)، ويمكن تفسير العلاقة الطردية الى ارتباط هذه المتغيرات بأسعار البترول (معامل ارتباط موجب)، حيث أن ارتفاع أسعار البترول أدى الى وفرة الموارد المالية مما سمح بتنفيذ مجموعة من البرامج التنموية مما أدى الى ارتفاع الكتلة النقدية، كما أدى ارتفاع أسعار البترول الى زيادة ناتج القطاع البترولي، وبالتالي ارتفاع النمو الاقتصادي وتحقيق فائض في الرصيد الخارجي للسلع والخدمات، أما عن العلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي والتضخم يمكن ارجاعها الى سياسات تحفيز الطلب الكلي وعدم مرونة الجهاز الانتاجي الذي لم يعمل على زيادة الانتاج وأدى الى ارتفاع الأسعار، كما أن عدم زيادة الانتاج خارج القطاع البترولي لم يسمح بتوظيف عناصر الانتاج أكثر وهو ما أدى الى انخفاض البطالة.

كما يتضح من الجدول أعلاه أن طبيعة العلاقة بين التضخم ومتغيرات الدراسة عكسية (معامل ارتباط سالب)، باستثناء العلاقة بين البطالة والتضخم التي ظهرت موجبة وضعيفة وهذا ما ينافي النظرية الاقتصادية التي ترى أن العلاقة عكسية بينهما، التي يمكن تفسيرها لعامل الزمن المتمثل في طول فترة الدراسة وثانيها الى فترة الابطاء المتعلقة بأثر التضخم على البطالة التي غالباً لا تكون آنية وانما يكون تأثيرها خلال الفترة المتوسطة وطويلة الأجل. ويمكن تفسير العلاقة العكسية الى أن ارتفاع أسعار البترول أدى الى ارتفاع الناتج مما دفع بالأسعار للانخفاض، أما عن العلاقة العكسية بين أسعار الصرف والتضخم يمكن تفسيرها الى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري يعني انخفاض قدرته الشرائية وهو ما يعني ارتفاع أسعار المنتجات أي ارتفاع التضخم، ويمكن تفسير العلاقة العكسية بين التضخم والكتلة النقدية والانفاق الحكومي التي هي منافية للنظرية الاقتصادية الى عامل الزمن المتمثل في طول فترة الدراسة، وثانيها فترة الابطاء المتعلقة بأثر الكتلة النقدية أو الانفاق الحكومي على التضخم التي غالباً ما لا تكون آنية وانما يكون تأثيرها خلال الفترة المتوسطة وطويلة الأجل.

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

ويتضح من الجدول أعلاه أن طبيعة العلاقة بين معدل البطالة ومتغيرات الدراسة عكسية (معامل ارتباط سالب)، باستثناء العلاقة الطردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم، ويمكن تفسير العلاقة العكسية الى ارتفاع أسعار البترول دفع الحكومة الى برمجة مجموعة من المخططات والبرامج التنموية سمحت بضخ المزيد من الانفاق وخلق فرص عمل وهو ما أدى الى انخفاض البطالة وارتفاع الكتلة النقدية، كما أن ارتفاع أسعار البترول ساهم في ارتفاع الصادرات مما أدى الى تحقيق فائض في الرصيد الخارجي للسلع والخدمات.

يتضح من الجدول أعلاه أيضاً أن طبيعة العلاقة بين الرصيد الخارجي للسلع والخدمات وسعر البترول طردية (معامل ارتباط موجب)، حيث أن ارتفاع أسعار البترول أدى لارتفاع صادرات الجزائر من البترول وهو ما ساهم في تحقيق رصيد الحساب الخارجي للسلع والخدمات لفائض، أما عن العلاقة الطردية بين سعر الصرف والرصيد الخارجي للسلع والخدمات (معامل الارتباط موجب وضعيف) يمكن ارجاعها الى عدم استجابة الصادرات الجزائرية خارج القطاع البترولي لانخفاض سعر صرف الدينار الجزائري بسبب عدم مرونة الجهاز الانتاجي، أما عن العلاقة العكسية بين الرصيد الخارجي للسلع والخدمات والانفاق الحكومي والكتلة النقدية يمكن ارجاعها الى زيادة الانفاق الحكومي أو الكتلة النقدية بسبب ارتفاع أسعار البترول، مما ساهم في ارتفاع الواردات مما حقق عجز في الرصيد الخارجي للسلع والخدمات، كما أن زيادة الكتلة النقدية والانفاق الحكومي أدى الى ارتفاع الناتج خارج القطاع البترولي وفق آلية عمل المضاعف، وهو ما أدى لارتفاع الواردات وعجز الرصيد الخارجي للسلع والخدمات وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية. كما يتضح من الجدول أعلاه أن طبيعة العلاقة بين الرصيد الخارجي للسلع والخدمات وسعر البترول عكسية (معامل ارتباط سالب)، ويفسر ذلك الى أن ارتفاع أسعار البترول أدى لارتفاع الناتج والواردات وفق آلية عمل المضاعف مما حقق عجز في الرصيد الخارجي للسلع والخدمات.

ويتضح أيضاً أن طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والرصيد الخارجي عكسية (معامل ارتباط سالب) التي يمكن تفسيرها الى أن زيادة الانفاق الحكومي أو الكتلة النقدية كان بسبب ارتفاع ناتج القطاع البترولي نتيجة ارتفاع أسعار البترول، مما ساهم في ارتفاع الواردات وحققت عجز الرصيد الخارجي للسلع والخدمات، كما أن زيادة الكتلة النقدية والانفاق الحكومي أدى الى ارتفاع الناتج خارج القطاع البترولي وفق آلية عمل المضاعف، وهو ما ساهم في ارتفاع الواردات وعجز الرصيد الخارجي للسلع والخدمات وهذا ما يوافق النظرية الاقتصادية.

### المطلب الثالث: دراسة السببية بين متغيرات الدراسة

يهدف توضيح العلاقات السببية بين متغيرات الدراسة الى تفسير الظواهر الاقتصادية والتأكد من وجود علاقة تغذية مرتدة بين المتغيرين، أما عملياً فتفيد في صياغة صحيحة للسياسة الاقتصادية، وقد اعتمدنا في دراسة السببية على سببية غرنجر بين متغيرات الدراسة التي يمكن دراستها بين المتغيرات الرئيسية، وبينها وبين المتغيرات الأخرى.

#### أولاً- دراسة السببية بين المتغيرات الرئيسية

تتمثل المتغيرات الرئيسية في أقطاب المربع السحري لكالدور وأسعار البترول، التي يمكن توضيح نتائج اختبار السببية في الجدول رقم (04-08).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

الجدول رقم (04-08): نتائج اختبار سببية غرنجر بين المتغيرات الرئيسية

القرار	F-Statistic	Prob	التأخير <sup>1</sup>	الفرضية العدمية
توجد سببية	3.538	**0.023	3	البطالة لا تسبب النمو الاقتصادي
توجد سببية	3.997	**0.014		النمو الاقتصادي لا يسبب البطالة
توجد سببية	9.075	*0.000	2	التضخم لا يسبب النمو الاقتصادي
لا توجد سببية	0.887	0.419		النمو الاقتصادي لا يسبب التضخم
لا توجد سببية	1.147	0.327	2	الرصيد الخارجي للسلع والخدمات لا تسبب النمو الاقتصادي
لا توجد سببية	0.524	0.595		النمو الاقتصادي لا يسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات
توجد سببية	6.499	**0.014	1	التضخم لا يسبب البطالة
لا توجد سببية	0.297	0.588		البطالة لا تسبب التضخم
لا توجد سببية	0.791	0.459	2	الرصيد الخارجي للسلع والخدمات لا يسبب البطالة
لا توجد سببية	2.044	0.142		البطالة لا تسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات
لا توجد سببية	0.020	0.738	1	الرصيد الخارجي للسلع والخدمات لا يسبب التضخم
لا توجد سببية	0.113	0.887		التضخم لا يسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات
توجد سببية	5.100	*0.010	2	أسعار البترول لا تسبب النمو الاقتصادي
لا توجد سببية	1.207	0.309		النمو الاقتصادي لا يسبب أسعار البترول
لا توجد سببية	0.964	0.389	2	أسعار البترول لا تسبب البطالة
لا توجد سببية	0.603	0.551		البطالة لا تسبب أسعار البترول
لا توجد سببية	0.710	0.403	1	أسعار البترول لا تسبب التضخم
لا توجد سببية	0.230	0.633		التضخم لا يسبب أسعار البترول
توجد سببية	8.374	*0.005	1	أسعار البترول لا تسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات
لا توجد سببية	0.408	0.408		الرصيد الخارجي للسلع والخدمات لا يسبب أسعار البترول

**المصدر:** من اعداد الطالب بناءً على مخرجات EViews9

**ملاحظات:** - \*: تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 99%.

- \*\*: تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 95%.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة  $F_{stat}$  المحسوبة ذات دلالة احصائية عند 5% لأن  $(p=0.05 > 0.023)$ ، وهذا يعني رفض فرضية العدم أي أن البطالة تسبب النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى في الشرط الثاني من هذه الحالة يتضح أن قيمة  $F_{stat}$  المحسوبة ذات دلالة احصائية عند مستوى 5%  $(p=0.014 < 0.05)$ ، أي نرفض فرضية العدم أي أن النمو الاقتصادي يسبب البطالة، ومنه السببية توجد وفي اتجاهين، من البطالة نحو النمو الاقتصادي ومن النمو الاقتصادي نحو البطالة.

أما بخصوص السببية بين التضخم والنمو الاقتصادي، يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة  $F_{stat}$  المحسوبة ذات

<sup>1</sup> تمثل درجة التأخير المثلثي (P) لشعاع (var(P)) بين المتغيرين المراد دراسة السببية بينهما.

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

دلالة احصائية عند 1% لأن ( $P=0.00 \geq 0.01$ )، وهذا يعني رفض فرضية العدم أي أن التضخم يسبب النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى في الشرط الثاني من هذه الحالة يتضح أن قيمة  $F_{stat}$  المحسوبة ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى 10% أو 5% أو 1% ( $p=0.419 < P=0.10$ )، أي نرفض فرضية العدم أي أن النمو الاقتصادي لا يسبب التضخم، ومنه السببية توجد وفي اتجاه واحد من التضخم نحو البطالة.

وبخصوص السببية بين رصيد الخارجي للسلع والخدمات والنمو الاقتصادي، يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة  $F$  المحسوبة ذات دلالة احصائية عند (1%) وهذا يعني رفض فرضية العدم، أي أن الرصيد الخارجي للسلع والخدمات لا يسبب النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى في الشرط الثاني من هذه الحالة فإن  $F$  المحسوبة ليست ذات دلالة احصائية عند (10%) أي قبول فرضية العدم، أي أن النمو الاقتصادي لا يسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات، ومنه العلاقة لا توجد في أي اتجاه بين الرصيد الخارجي للسلع والخدمات والنمو الاقتصادي.

ويتضح من الجدول أعلاه أن قيمة  $F_{stat}$  المحسوبة ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% لأن ( $p=0.014 > 0.05$ )، وهذا يعني رفض فرضية العدم أي أن التضخم يسبب البطالة، ومن جهة أخرى في الشرط الثاني من هذه الحالة يتضح أن قيمة  $F_{stat}$  المحسوبة ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى 10% ( $p=0.58 < 0.10$ )، أي نرفض فرضية العدم ومنه البطالة لا تسبب التضخم، ومنه لا توجد سببية وفي أي اتجاه.

أما بخصوص السببية بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي، يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة  $F_{stat}$  المحسوبة ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% لأن ( $p = 0.0.1 > 0.05$ )، وهذا يعني رفض فرضية العدم أي أن أسعار البترول تسبب النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى في الشرط الثاني من هذه الحالة يتضح أن قيمة  $F_{stat}$  المحسوبة ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى 10% ( $p=0.309 < 0.10$ )، أي نرفض فرضية العدم أي أن النمو الاقتصادي لا يسبب أسعار البترول، ومنه السببية في اتجاه واحد من أسعار البترول نحو النمو الاقتصادي.

أما بخصوص السببية بين الرصيد الخارجي للسلع والخدمات وأسعار البترول، يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة  $F$  المحسوبة ذات دلالة احصائية عند مستوى ( $P=0.005 < P=0.05$ ) وهذا يعني قبول فرضية العدم، أي أسعار البترول تسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات، ومن جهة أخرى في الشرط الثاني من هذه الحالة فإن  $F$  المحسوبة ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% ( $P=0.408 < P=0.05$ ) أي قبول فرضية العدم، ومنه السببية بين الرصيد الخارجي وأسعار البترول في اتجاه واحد من أسعار البترول نحو الرصيد الخارجي للسلع والخدمات.

أما بالنسبة الى السببية بين باقي المتغيرات نجد أن قيمة  $F_{stat}$  المحسوبة ليست ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% أو عند 10% لأن ( $p > P=0.10$ )، وهذا يعني قبول فرضية العدم لهذه المتغيرات التي لا تسبب بعضها بعض في الشرط الأول، ومن جهة أخرى في الشرط الثاني من هذه الحالة ( $p > P=0.10$ ) أي نقبل فرضية العدم أي أن باقي المتغيرات لا تسبب بعضها البعض أيضاً، ومنه علاقة السببية لا توجد وفي أي اتجاه.

### ثانياً- دراسة السببية بين باقي المتغيرات

بهدف توضيح السببية بين المتغيرات الرئيسية والمتغيرات الأخرى يمكن توضيح نتائج اختبار سببية غرنجر بينها في الجدول رقم (04-09).

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

الجدول رقم (04-09): نتائج اختبار سببية غرنجر بين المتغيرات الأخرى

القرار	F-Statistic	Prob	التأخير <sup>1</sup>	الفرضية العدمية
توجد سببية	4.496	0.017**	2	الانفاق الحكومي لا يسبب النمو الاقتصادي
توجد سببية	1.004	0.375		النمو الاقتصادي لا يسبب الانفاق الحكومي
لا توجد سببية	0.912	0.443	3	الانفاق الحكومي لا يسبب البطالة
لا توجد سببية	0.620	0.606		البطالة لا تسبب الانفاق الحكومي
لا توجد سببية	0.728	0.395	1	الانفاق الحكومي لا يسبب التضخم
لا توجد سببية	0.825	0.368		التضخم لا يسبب الانفاق الحكومي
توجد سببية	17.717	0.006*	4	الانفاق الحكومي لا يسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات
توجد سببية	4.286	0.000*		الرصيد الخارجي للسلع والخدمات لا يسبب الانفاق الحكومي
توجد سببية	6.031	0.005*	2	الكتلة النقدية لا تسبب النمو الاقتصادي
لا توجد سببية	0.715	0.494		النمو الاقتصادي لا يسبب الكتلة النقدية
لا توجد سببية	0.862	0.429	2	الكتلة النقدية لا تسبب البطالة
لا توجد سببية	0.751	0.478		البطالة لا تسبب الكتلة النقدية
لا توجد سببية	0.517	0.475	1	الكتلة النقدية لا تسبب التضخم
لا توجد سببية	1.595	0.213		التضخم لا يسبب الكتلة النقدية
توجد سببية	3.355	**0.020	4	الكتلة النقدية لا تسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات
توجد سببية	5.659	*0.001		الرصيد الخارجي للسلع والخدمات لا يسبب الكتلة النقدية
توجد سببية	3.396	**0.027	3	سعر الصرف لا يسبب النمو الاقتصادي
توجد سببية	2.290	0.093***		النمو الاقتصادي لا يسبب سعر الصرف
توجد سببية	3.843	**0.0108	4	سعر الصرف لا يسبب رصيد البطالة
لا توجد سببية	1.887	0.134		البطالة لا تسبب سعر الصرف
لا توجد سببية	2.697	0.107	1	سعر الصرف لا يسبب التضخم
توجد سببية	3.970	***0.052		التضخم لا يسبب سعر الصرف
لا توجد سببية	0.304	0.584	1	سعر الصرف لا تسبب الرصيد الخارجي للسلع والخدمات
توجد سببية	3.039	***0.088		الرصيد الخارجي للسلع والخدمات لا يسبب سعر الصرف
لا توجد سببية	2.060	0.107	4	سعر الصرف لا يسبب الكتلة النقدية
توجد سببية	2.551	***0.056		الكتلة النقدية لا تسبب سعر الصرف
توجد سببية	2.985	**0.043	3	سعر الصرف لا يسبب الانفاق الحكومي
لا توجد سببية	1.919	0.142		الانفاق الحكومي لا يسبب سعر الصرف
توجد سببية	16.681	*0.000	3	الانفاق الحكومي لا يسبب الكتلة النقدية
توجد سببية	18.205	*0.000		الكتلة النقدية لا يسبب الانفاق الحكومي

المصدر: من اعداد الطالب بناءً على مخرجات EViews9

**ملاحظات:** \* - تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 99%.

\*\* - تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 95%.

\*\*\* - تعني أن العلاقة معنوية عند درجة ثقة أقل من 90%.

يتضح من الجدول أعلاه وجود سببية وفي اتجاهين بين الانفاق الحكومي والرصيد الخارجي للسلع والخدمات،

<sup>1</sup> تمثل درجة التأخير المثلى (P) لشعاع (var(P)) بين المتغيرين المراد دراسة السببية بينهما.

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

وبين الكتلة النقدية والرصيد الخارجي، وبين سعر الصرف والنمو الاقتصادي، وبين الانفاق الحكومي والكتلة النقدية، بينما توجد سببية في اتجاه واحد من الانفاق الحكومي والكتلة النقدية نحو النمو الاقتصادي، ومن سعر الصرف نحو البطالة، ومن التضخم نحو سعر الصرف، ومن الرصيد الخارجي للسلع والخدمات والكتلة النقدية نحو سعر الصرف، ومن سعر الصرف نحو الانفاق الحكومي، في حين لا توجد سببية وفي أي اتجاه بين باقي المتغيرات.

### المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أقطاب المربع السحري كالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)

بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين أسعار البترول وأهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) واختبار فرضيات الدراسة تم اللجوء الى طريقة تحليل السلاسل الزمنية، حيث تم اعتماد على اختبارات احصائية متنوعة، حيث رافق كل اختبار قياسي تحليل وتفسير النتائج المحصل عليها.

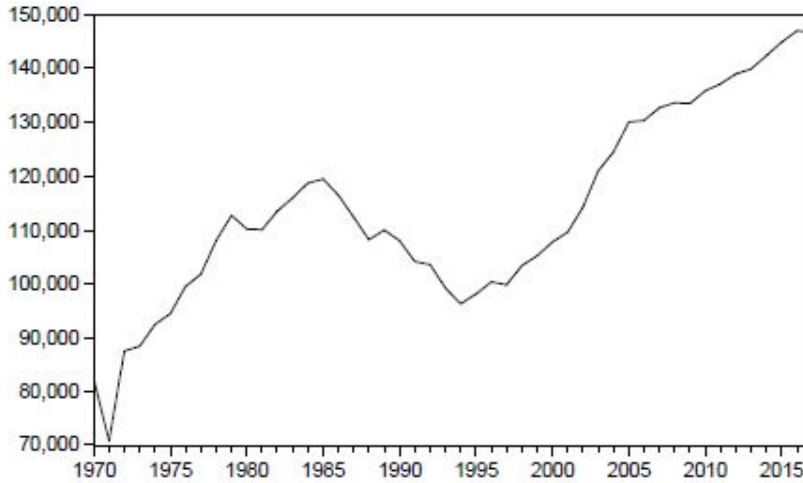
#### المطلب الأول: دراسة استقراريه السلاسل الزمنية

تُمثل الخطوة الأولى لتحليل بيانات الدراسة القيام باختبار استقرارية متغيرات النموذج، ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لديكي فولر.

#### أولاً- اختبار استقرارية سلسلة النمو الاقتصادي (PIB/N)

لدينا الشكل رقم (04-11) يوضح تطور النمو الاقتصادي (نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة للعملة الوطنية) في الجزائر خلال الفترة (1970-2017).

الشكل رقم (04-11): تطور سلسلة معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2017)



المصدر: مخرجات EViews9

نلاحظ أن المنحنى أعلاه يحمل اتجاه عام متزايد مما يوحي مبدئياً بوجود تغير في الاتجاه العام بدلالة الزمن، أي أن السلسلة غير مستقرة وللتأكد من ذلك نستعين باختبار ديكي فولر.

1- تطبيق اختبار الجذر الأحادي على سلسلة (PIB/N): من أجل معرفة استقراريه السلاسل الزمنية لا بد من تحديد درجة التأخير "p" وذلك بملاحظة Correlogram للسلسلة عند المستوى، وذلك بتحديد درجة

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

التأخير Les pics الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتية الجزئية (FPAC) وتؤكد من معنوية ذلك التأخير، فإذا كان غير معنوي نختار أقل منه معنوية وصولاً إلى  $(P=0)$ ، أي نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط.

يتضح من الشكل رقم (01) من الملحق رقم (05) أن Les pics خارج مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتية الجزئية (FPAC) هي  $(P=1)$  ومن خلال الجدول رقم (01) نتأكد من معنوية هذا التأخير، حيث نلاحظ أن معامل  $D(LP\text{IB}/N (-1))$  لا يختلف معنوياً عن الصفر، لأن  $(P=0.998 > 0.05)$ ، وهذا يعني قبول فرضية العدم ومنه درجة التأخير  $(P=0)$ ، لذلك نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط الموضح كما يلي:

أ- النموذج الثالث: اختبار معنوية الاتجاه  $(H_0: b=0)$ : من الملحق رقم (05) والجدول رقم (02) لدينا  $(P=0.268 > 0.05)$ ، مما يجعلنا لا نرفض فرضية العدم، أي أن مقدار الاتجاه العام غير معنوي ومنه نرفض أن تكون السلسلة من نوع (TS)، وبالتالي فإن السلسلة الزمنية من نوع (DS).

ب- النموذج الثاني: اختبار معنوية المعامل الثابت  $(H_0: c=0)$ : من الملحق رقم (05) والجدول رقم (03) لدينا  $(P=0.303 > 0.05)$ ، مما يجعلنا لا نرفض فرضية العدم، أي أن مقدار معامل الثابت غير معنوي.

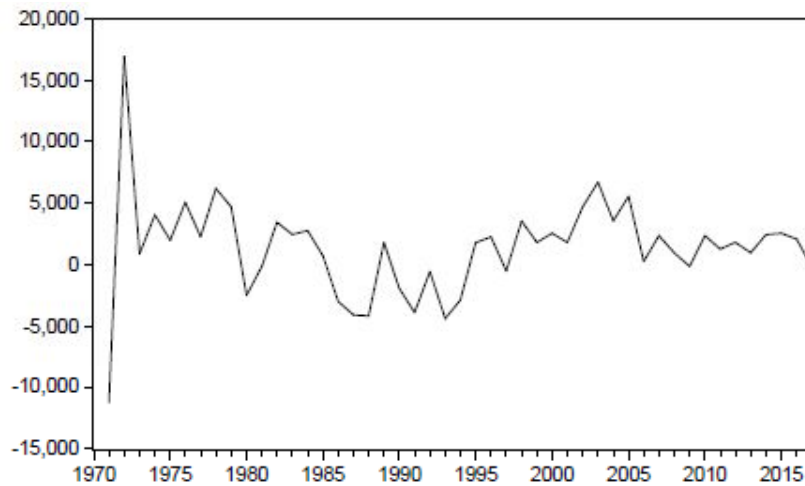
ج- النموذج الأول: اختبار ديكي فولر للسلسلة  $PIB/N$   $(H_0: \varphi=0)$ : لدينا من الجدول رقم (05) من الملحق رقم (05) أن DF المحسوبة (2.2068) أكبر من الجدولة عند مستويات معنوية 1%، 5%، 10% ومنه السلسلة  $(PIB/N)$  غير مستقرة، وحتى تكون مستقرة يجب اخضاعها لمرشح الفروقات من الدرجة الأولى.

2- اجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة  $(PIB/N)$ : من أجل نموذج (DS) تكون أحسن طريقة لضمان استقراره السلسلة هي اجراء الفروقات من الدرجة الأولى لنحصل على السلسلة  $DPIB/N$ .

$$DPIB/N = PIB/N - PIB/N (-1)$$

ووفقاً لهذه الصيغة يمكننا مشاهدة السلسلة الجديدة والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04-12): تطور سلسلة النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2017) عند الفرق الأول



المصدر: مخرجات EViews9

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه يأخذ المنحنى  $DPIB/N$  بشكل موازي لمحور الفواصل، مما يوحي مبدئياً بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن، ومن خلال ملاحظة Les pics خارج مجال الثقة لدالة الارتباط

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر الذاتية الجزئية (FPAC) في الشكل رقم (02) وجدنا ولا pics خارج مجال الثقة وهذا يعني قبول فرضية العدم، ومنه درجة التأخير (P=0) لذلك نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط، واتباع نفس الخطوات السابقة يمكن تلخيصها في الجدول رقم (04-10).

الجدول رقم (04-10): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر البسيط على السلسلة DPIB/N

النموذج الثاني		النموذج الثالث		نوع النموذج	
القيمة الحرجة	TC	القيمة الحرجة	TC		
-3.581152	-7.939242	-4.170583	7.885143-	%1	اختبار ديكي فولر البسيط
-2.926622		-3.510740		%5	
-2.601424		-3.185512		%10	
معامل الثابت معنوي (Prob=0,0037<0,05)		معامل الاتجاه العام غير معنوي (Prob=0,417>0,05)			

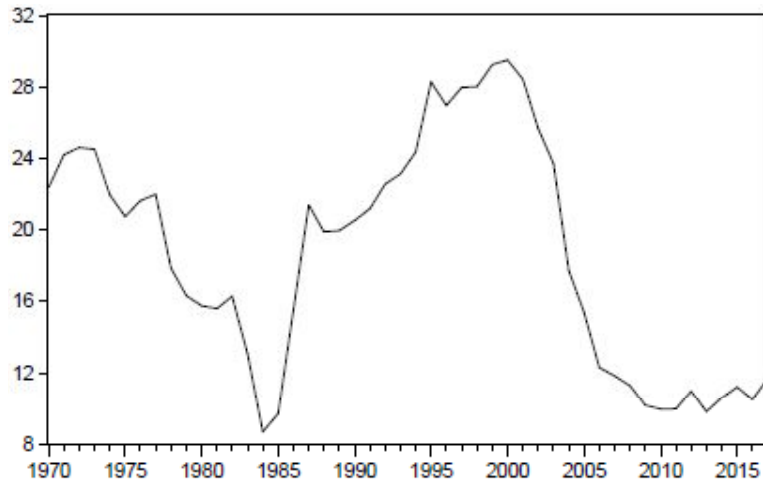
المصدر: من اعداد الطالب بناءً على الجداول رقم (05)، (06)

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن معامل الاتجاه العام غير معنوي بينما معامل الثابت معنوي وبالتالي القرار في النموذج الثاني، ويتضح أن قيم ديكي فولر المحسوبة أقل من الجدولة في النماذج الثلاثة عند مستوى 1% و 5% و 10% ومنه لا نقبل فرضية العدم، وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي للسلسلة DPIB/N وهي مستقرة.

ثانياً- اختبار استقرارية سلسلة معدل البطالة (CHO)

لدينا الشكل رقم (04-13) يوضح تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2017).

الشكل رقم (04-13): تطور سلسلة معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)



المصدر: مخرجات EViews9

يتضح من الشكل أعلاه أن المنحنى أخذ اتجاه عام متناقص، مما يوحي لنا مبدئياً بوجود تغير منتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن، أي أن السلسلة غير مستقرة وللتأكد من ذلك نستعين باختبار ديكي فولر.

1- تطبيق اختبار الجذر الأحادي على سلسلة (CHO): يتضح من الشكل رقم (03) من الملحق رقم (05) أن Les pics خارج مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتية الجزئية (FPAC) هي عند (P=2)، ومن خلال الجدول

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

(07) رقم والجدول رقم (08) نتأكد من معنوية هذا التأخير، حيث نلاحظ أن معامل  $D(CHO(-2))$  لا يختلف معنوياً عن الصفر لأن  $(P=0.69 > 0.05)$ ، في حين يختلف معامل  $D(CHO(-1))$  عن الصفر لأن  $(P=0.002 < 0.05)$  وهذا يعني رفض فرضية العدم ومنه درجة التأخير  $(P=1)$ ، لذلك نستعمل اختبار ديكي فولر المطور الموضح في الجدول رقم (04-11).

الجدول رقم (04-11): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر المطور لسلسلة CHO

النموذج الرابع		النموذج الخامس		النموذج السادس		نوع النموذج	
القيمة الحرجة	TC	القيمة الحرجة	TC	القيمة الحرجة	TC		
-2.616203	1.107-	-3.581152	-1.83	-4.170583	-1.90	%1	اختبار
-1.948140		-2.926622		-3.510740		%5	ديكي
-1.612320		-2.601424		-3.185512		%10	فولر
		معامل الثابت غير معنوي (Prob=0.12 > 0,05)		معامل الاتجاه العام غير معنوي (Prob=0,56 > 0,05)			المطور

المصدر: من اعداد الطالب بناءً على الجداول رقم (08) و(09) و(10)

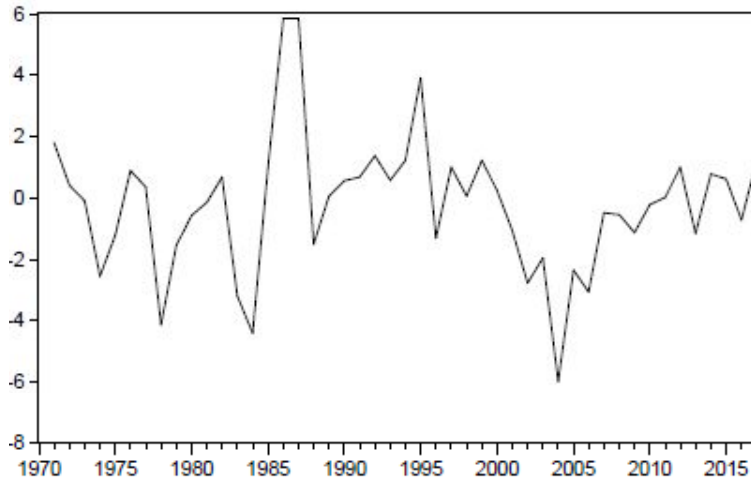
نلاحظ أن معامل الاتجاه العام ومعامل الثابت غير معنويين وبالتالي القرار هو النموذج الرابع والسلسلة من نوع  $(DS)$ ، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أكبر من الجدولة في النموذج الثالث عند المستوى معنوية 1% و5% و10%، فإننا نقبل فرضية العدم وهذا يعني وجود جذر وحدوي في السلسلة ومنه السلسلة  $(CHO)$  غير مستقرة، وحتى تكون مستقرة يجب اخضاعها لمرشح الفروقات من الدرجة الأولى.

2- اجراء الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة  $(CHO)$ : من أجل نموذج  $(DS)$  تكون أحسن طريقة لضمان استقرار السلسلة هي اجراء الفروقات من الدرجة الأولى لنحصل على السلسلة  $CHO$ .

$$DCHO = CHO - CHO(-1)$$

ووفقاً لهذه الصيغة يمكننا مشاهدة السلسلة الجديدة والممثلة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (04-14): تطور سلسلة معدل البطالة للجزائر خلال الفترة (1970-2017) عند الفرق الأول



المصدر: مخرجات EVIEWS9

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه يأخذ المنحنى (DCHO) شكل موازي لمحور الفواصل، مما يوحي مبدئياً بغياب التغير المنتظم في الاتجاه العام بدلالة الزمن، وبنفس الطريقة السابقة نحدد درجة التأخير للسلسلة (DCHO) من ملاحظة Correlogram في الشكل رقم (04) نلاحظ أن ( $P=1$ ) ونتأكد من معنوية هذا التأخير، حيث نلاحظ من الجدول رقم (11) أن معامل ( $D(CHO) (-1)$ ) يختلف معنوياً عن الصفر لأن ( $P=0.36 > 0.05$ )، وهذا يعني رفض فرضية العدم ومنه درجة التأخير ( $P=1$ )، ومنه نستعمل اختبار ديكي فولر البسيط واتباع نفس الخطوات السابقة نستطيع تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (04-12): ملخص نتائج اختبار ديكي فولر البسيط للسلسلة DCHO

النموذج الأول		النموذج الثاني		النموذج الثالث		نوع النموذج	
القيمة الحرجة	TC	القيمة الحرجة	TC	القيمة الحرجة	TC		
-2.6173	8.11-	-3.584743	-8.017	-4.175640	-7.93	%1	اختبار
-1.9483		-2.928142		-3.513075		%5	ديكي
-1.6122		-2.602225		-3.186854		%10	فولر
		معامل الثابت معنوي (Prob=0.98 > 0,05)		معامل الاتجاه العام غير معنوي (Prob=0,79 > 0,05)			المطور

المصدر: من اعداد الطالب بناءً على الجداول رقم (12) و(13) و(14)

نلاحظ أن معامل الاتجاه العام ومعامل الحد الثابت غير معنوية وبالتالي القرار في النموذج الثالث، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من الجدولة في النموذج الثالث عند المستوى معنوية 1% و5% و10%، فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي في السلسلة (DCHO)، أي أنها مستقرة.

### ثالثاً- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية الأخرى

في بادئ الأمر نقوم بتحديد درجة التأخير "P" من خلال الـ "Correlogram" وذلك بنفس الطريقة السابقة وبالاستعانة ببرنامج "Eviews9" وجدنا أن التأخيرات موضحة في الجدول رقم (04-13).

الجدول رقم (04-13): تحديد درجة التأخير باقي السلاسل الزمنية

السلسلة	درجة التأخير "P"
INF	0
BC	0
G	0
M2	0
PP	0
TCH	0

المصدر: من اعداد الطالب بناءً على مخرجات EViews9

يتضح من الجدول أعلاه أن درجة التأخير ( $P=0$ ) هي درجة التأخير المثلى للسلاسل الزمنية INF و BC و G و M2 و PP و TCH، لهذا نستخدم اختبار ديكي فولر البسيط لاختبار استقراره السلاسل الزمنية الموضحة نتائجه في الجدول رقم (04-14).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

الجدول رقم (04-14): اختبار استقرارية باقي السلاسل الزمنية

T-statistic	TCH	M2	G	PP	BC	INF	النموذج		
-3.508508	0.026	0.0105	0.058	0.045	0.368	0.411	Prob t <sub>b</sub>	النموذج الثالث	اختبار DF
0.05	0.277	0.176	-	0.270	-	-	Prob t <sub>c</sub>		
-3.508508	-1.700	1.519	-	-2.141	-	-	tφ		
0.05	-	-	0.257	-	0.871	0.1002	Prob t <sub>c</sub>	النموذج الثاني	اختبار DF
-	-	-	-	-	-	-	tφ		
-1.947975	-	-	3.671	-	-1.464	-1.384	tφ	النموذج الأول	
-3.510740	0.091	0.000	0.001	0.637	0.305	0.619	Prob t <sub>b</sub>	النموذج الثالث	الفرق الأول AF
0.05	-	0.046	0.152	-	-	-	Prob t <sub>c</sub>		
-3.510740	-	-5.206	-8.268	-	-	-	tφ		
-	0.011	-	-	0.360	0.637	0.933	Prob t <sub>c</sub>	النموذج الثاني	الفرق الأول AF
-2.926622	5.257-	-	-	-	-	-	tφ		
-1.948140	-	-	-	-6.059	-5.969	-6.719	tφ	النموذج الأول	
-	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(φ)		

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات Eviews9

يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الاتجاه العام لسلاسل INF و BC و G غير معنوية عند المستوى، كما أن معامل الحد الثابت غير معنوي وبالتالي القرار كان في النموذج الثالث، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أكبر من الجدولة في النموذج الثالث عند مستوى دلالة 5% فإننا نقبل فرضية العدم، وهذا يعني وجود جذر وحدوي لهذه السلاسل أي أن أنها غير مستقرة في المستوى، وحتى تكون مستقرة تم اخضاعها لمرشح الفروقات من الدرجة الأولى الذي اتضح من الجدول أن معامل الاتجاه العام والحد الثابت ل DINF و DBC غير معنوية وبالتالي القرار في النموذج الثالث، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من الجدولة في النموذج الثالث عند مستوى دلالة 5% فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي لهذه السلسلة، أي أن السلسلة BC و INF مستقرة عند الفرق الأول، في حين كان الاتجاه العام لسلسلة G معنوي وبالتالي القرار في النموذج الثالث، الذي اتضح من خلاله عدم استقراريتها لذلك تم اخضاعها لمرشح الفروقات من الدرجة الأولى الذي اتضح أن معامل الاتجاه العام لسلسلة DG معنوي وبالتالي القرار في النموذج الثالث، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من الجدولة في النموذج الثالث عند مستوى دلالة 5% فإننا نقبل فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي لهذه السلاسل، أي أن السلسلة G مستقرة عند الفرق الأول.

يتضح من الجدول أيضاً أن معامل الاتجاه العام لسلسلة PP والسلسلة M2 و TCH معنوية وبالتالي القرار في النموذج الثالث، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أكبر من الجدولة في النموذج الثالث عند مستوى 5% فإننا

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

نقبل فرضية العدم وهذا يعني وجود جذر وحدوي لهذه السلاسل، أي أنها غير مستقرة عند المستوى، وحتى تكون مستقرة يجب اخضاعها لمرشح الفروقات من الدرجة الأولى، واتضح من الجدول أعلاه أن معامل الاتجاه العام والحد الثابت لسلسلة DPP غير معنوي وبالتالي القرار في النموذج الثالث، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من الجدولة في النموذج الثالث عند مستوى دلالة 5% فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي لهذه السلسلة، أي أن السلسلة PP مستقرة عند الفرق الأول. أما بالنسبة الى معامل الاتجاه العام للسلسلة DM2 كان معنوي وبالتالي القرار في النموذج الثالث، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من الجدولة في النموذج الثالث عند مستوى 5% فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي لهذه السلسلة، أي أن السلسلة M2 مستقرة عند الفرق الأول، في حين كان معامل الاتجاه العام لسلسلة DTCH غير معنوي، بينما معامل الحد الثابت معنوي وبالتالي القرار في النموذج الثاني، وبما أن قيمة ديكي فولر المحسوبة أقل من الجدولة في النموذج الثاني عند دلالة 5% فإننا نرفض فرضية العدم وهذا يعني عدم وجود جذر وحدوي لهذه السلسلة، أي أن السلسلة TCH مستقرة عند الفرق الأول. ويمكن تلخيص خصائص هذه السلاسل الزمنية في الجدول رقم (04-15).

الجدول رقم (04-15): ملخص خصائص متغيرات الدراسة

المتغيرات	PIB/N	CHO	INF	BC	PP	G	M2	TCH
الاتجاه العام	دون اتجاه	دون اتجاه	دون اتجاه	دون اتجاه	وجود اتجاه	دون اتجاه	وجود اتجاه	وجود
الحد الثابت	دون حد	دون حد	دون حد	دون حد	دون حد	دون حد	دون حد	دون حد
نوعها	DS	DS	DS	DS	DS	DS	DS	DS
درجة تكاملها	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر: من اعداد الطالب بناءً على النتائج السابقة

### المطلب الثاني: اختبار التكامل المشترك وتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)

نتناول في هذه المرحلة من الدراسة تقدير العلاقة بين أهداف السياسة الاقتصادية وأسعار البترول وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، وذلك بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)، وما يحكم اختبار منهجية التقدير هو خصائص السلاسل الزمنية المستخدمة، وبعد دراستنا لمجموعة السلاسل الزمنية من ناحية الاستقرار وجدنا أنها مستقرة بعد اجراء الفرق الأول، ومن خلال هذا الطرح فان امكانية وجود مسار مشترك بين المتغيرات المستقرة من نفس الدرجة ممكن في المدى الطويل، وللتأكد من ذلك نقوم بتطبيق اختبار جوهانسن (Johansen).

### أولاً- اختبار التكامل المشترك

حتى نتأكد من إمكانية وجود تكامل مشترك نقوم باستخدام اختبار جوهانسن لأنه لدينا أكثر من متغيرتين متكاملة من نفس الدرجة، وحسب النتائج التي تحصلنا عليها مسبقاً (اختبار DF و ADF) وجدنا أن كل السلاسل الزمنية بعضها يحتوي على مركبة الاتجاه العام بينما الحد الثابت غير موجود فيها إطلافاً، هذا الاختلاف في نوعية السلاسل الزمنية يؤدي الى اختلاف وتعدد اختبارات جوهانسن.

**الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر**

يمكن كتابة نموذج تصحيح الخطأ للمتغيرات المستعملة وهي: (PIB/N, CHO, INF, BC, PP) كمتغيرات داخلية، أما باقي المتغيرات (G, M2, TCH) كمتغيرات خارجية، وفي ظل النتائج والمعطيات السابقة نركز على فرضية غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR) ووجود الثابت مع غياب الاتجاه العام في علاقة التكامل المشترك (CE)، ويمر هذا الاختبار بمجموعة من المراحل:

**1- تحديد درجة التأخير:** قبل القيام باختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج فإنه يتوجب تحديد عدد الفجوات الزمنية الواجب الاعتماد عليها في التقدير، وذلك من خلال الاعتماد على عدد من المعايير، حيث يتم تحديد العدد الأمثل للفجوات الزمنية بالنموذج اعتماداً على القيم الدنيا للمعايير (LR, FPE, AIC, SC, HQ) والقيمة القصوى للمعيار (LogL) وعند اختلاف درجات الفجوات الزمنية للمعايير، فإنه يتم الاحتكام إلى العدد الذي تجتمع عنده أكبر عدد من المعايير الخمسة، وهذا ما نوضحه من خلال الجدول رقم (04-16).

**الجدول رقم (04-16): تحديد درجة التأخير لنموذج VAR(P)**

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	فترة الإبطاء
105.3771	105.8874	105.0764	2.97e+39	NA	-2291.680	0
101.8166	102.9646*	101.1399	5.95e+37	177.5491	-2180.078	1
102.3098	104.0956	101.2571	7.29e+37	30.57400	-2157.657	2
102.3475	104.7712	100.9189	6.28e+37	36.86419	-2125.216	3
101.2495*	104.3109	99.44493*	2.06e+37*	52.20734*	-2067.788	4

\* indicates lag order selected by the criterion:

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

**المصدر:** من اعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (15) من الملحق رقم (06)

أكدت المعايير (LR, FPE, AIC, HQ) على ضرورة الاعتماد على أربعة فجوات زمنية (P=4)، في حين احتكم المعيارين (SC) على نتيجة مختلفة عند الفجوة الزمنية الأولى (p=1)، وبالنظر لقيم معظم المعايير فإننا نختار العدد (P=4) من الفجوات الزمنية باعتباره العدد الأمثل لفترات الإبطاء بهدف الاعتماد عليها في بناء النموذج.

**2- اختبار جوهانسن:** بعد الحصول على استقراره السلاسل الزمنية والتعرف على درجة تكاملها وتحديد درجة التأخير (P=4)، يمكن إجراء اختبار جوهانسن الذي يمكن توضيحه من خلال الجدول رقم (04-17) في ظل فرضية غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR) ووجود الثابت مع غياب الاتجاه العام في علاقة التكامل المشترك (CE).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

الجدول رقم (04-17): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسن

القرار	الاحتمال Prob	القيمة الحرجة عند %5	Trace Statistic	فرضية العدم
رفض فرضية العدم	0.0000	76.97277	205.7095	لا يوجد تكامل مشترك
رفض فرضية العدم	0.0000	54.07904	89.79499	لا يوجد متجه واحد على الأكثر
رفض فرضية العدم	0.0014	35.19275	47.69974	لا يوجد متجهان على الأكثر
قبول فرضية العدم	0.0645	20.26184	19.44374	لا يوجد ثلاثة متجهات على الأكثر
قبول فرضية العدم	0.8235	9.164546	1.766966	لا يوجد أربعة متجهات على الأكثر

**المصدر:** من اعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (16) من الملحق رقم (06)

دلت نتائج تحليل التكامل المشترك التي تم الحصول عليها من الجدول أعلاه أن الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك قد رفضت عند مستوى 5% ( $H_1: r > 0 / H_0: r = 0$ )، لأن قيمة احصائية جوهانسون المحسوبة أكبر من الحرجة ( $\gamma(0) = 76.97 < 205.70$ )، كما تشير النتائج الى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود متجه تكاملي واحد على الأكثر ( $H_1: r > 1 / H_0: r = 0$ )، لأن قيمة احصائية جوهانسون المحسوبة أكبر من الحرجة ( $\gamma(1) = 54.07 < 89.79$ )، كما تشير النتائج الى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود متجهان تكامليان على الأكثر، في حين تم قبول الفرضيتين الصفريتين القائلتين بوجود ثلاثة وأربعة متجهات على الأكثر، وهذا ما يدل على وجود ثلاثة علاقات للتكامل المشترك، مما يعني أن المتغيرات المقترحة تتحرك معاً في الأجل الطويل.

### ثانياً- تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)

وفقاً للنتائج المتحصل عليها نقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد وفي ظل فرضية وجود ثلاثة علاقات للتكامل المشترك، ويمكن كتابة نموذج تصحيح الخطأ في شكله VAR للمتغيرات وهي: (PIB/N, CHO, INF, ) (BC, PP) كمتغيرات داخلية أما باقي المتغيرات (G, M2, TCH) كمتغيرات خارجية، وفي ظل النتائج والمعطيات السابقة نركز على فرضية غياب مركبة الاتجاه العام في (VAR) ووجود الثابت مع غياب الاتجاه العام في علاقة التكامل المشترك (CE)، وتقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) يتم على مجموعة من المراحل:

**1- تحديد عدد فترات التباطؤ الزمن (P):** قبل تقدير نتائج النموذج يجب تحديد درجة التأخير المثلى (VAR(p))، وأظهرت نتائج الاختبارين (Akaike, Schwarz, Log likelihood) التي استخدمت لتحديد فترة الإبطاء، أن الفترة (p=4) هي فترة الإبطاء المثلى للنموذج، لأن قيمة الاختبار (Akaike) أدنى مقارنة ببقية القيم، كما أن قيمة الاختبار (Log likelihood) أعظم مقارنة بباقي القيم وهذا ما نوضحه من خلال الجدول رقم (04-18).

الجدول رقم (04-18): قيم المعايير (Akaike; Schwarz) عند فترات إبطاء مختلفة

المعيار	p=1	p=2	p=3	p=4
Log likelihood	-2266.936	-2184.530	-2071.935	-1976.084
Akaike information criterion	101.7363	101.4458	99.76980	98.79460
Schwarz criterion	104.6383	105.3803	104.7574	104.8564

**المصدر:** من اعداد الطالب بناءً على الجداول رقم (16)، (17)، (18)، (19) من الملحق رقم (06)

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

2- نتائج تقدير النموذج: يمكن كتابة نموذج تصحيح الخطأ (VECM) في شكله VAR لمتغيرات الدراسة التي تعتبر المتغيرات (PIB/N, CHO, INF, BC, PP) كمتغيرات داخلية أما باقي المتغيرات (G, M2, TCH) كمتغيرات خارجية، وبعد تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج (VAR) والمقدرة ب(4=P) كانت مخرجات برنامج Eviews9 موضحة في الملحق رقم (04-19).

الجدول رقم (04-19): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) عند (4=P)

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2	CointEq3		
PIB_N(-1)	1.000000	0.000000	0.000000		
CHO(-1)	0.000000	1.000000	0.000000		
INF(-1)	0.000000	0.000000	1.000000		
X_M(-1)	3.48E-08	3.10E-11	-1.56E-12		
t <sub>stat</sub>	[ 2.20150]	[ 3.95327]	[-0.26897]		
PP(-1)	-75.58585	-0.080207	0.003696		
t <sub>stat</sub>	[-4.91281]	[-10.5200]	[ 0.65640]		
C	-100747.3	-11.08420	-16.59466		
t <sub>stat</sub>	[-18.5935]	[-4.12805]	[-8.36881]		
Error Correction:	D(PIB_N)	D(CHO)	D(INF)	D(X_M)	D(PP)
CointEq1	-0.223220	6.55E-05	-0.000283	160101.3	0.004068
t <sub>stat</sub>	[-3.96576]	[ 0.98800]	[-2.73340]	[ 0.01856]	[ 0.26491]
CointEq2	188.9785	-0.073587	0.230937	1.93E+10	59.99495
t <sub>stat</sub>	[ 3.60064]	[-1.19052]	[ 2.39221]	[ 2.39373]	[ 4.19001]
CointEq3	-217.8484	0.127357	-0.903766	1.76E+10	44.27056
t <sub>stat</sub>	[-2.14192]	[ 1.06326]	[-4.83107]	[ 1.12873]	[ 1.59550]
D(PIB_N(-1))	0.266265	-0.000439	-0.001056	-10084080	0.004364
t <sub>stat</sub>	[ 1.59698]	[-2.23393]	[-3.44464]	[-0.39468]	[ 0.09593]
D(PIB_N(-2))	-0.082133	-0.000150	-0.000187	5983223.	0.041559
t <sub>stat</sub>	[-0.36006]	[-0.55702]	[-0.44592]	[ 0.17116]	[ 0.66780]
D(PIB_N(-3))	-0.360524	0.000362	-0.000832	-7835386.	-0.018870
t <sub>stat</sub>	[-2.07437]	[ 1.76890]	[-2.60297]	[-0.29420]	[-0.39798]
D(PIB_N(-4))	-0.098550	0.000177	-0.000743	-846102.2	-0.009766
t <sub>stat</sub>	[-0.82520]	[ 1.26061]	[-3.38336]	[-0.04623]	[-0.29973]
D(CHO(-1))	-725.5763	0.266778	-0.609913	-5.24E+10	-42.29205
t <sub>stat</sub>	[-3.28863]	[ 1.02672]	[-1.50293]	[-1.55080]	[-0.70262]
D(CHO(-2))	-176.3367	-0.283130	-1.300413	2.04E+08	3.285555
t <sub>stat</sub>	[-0.65968]	[-0.89939]	[-2.64492]	[ 0.00499]	[ 0.04505]
D(CHO(-3))	-284.2264	0.127010	-0.756836	-4.45E+10	-92.93505
t <sub>stat</sub>	[-1.15116]	[ 0.43680]	[-1.66653]	[-1.17599]	[-1.37970]

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

D(CHO(-4))	-895.6083	0.370487	0.209689	-2.83E+10	-4.127541
t <sub>stat</sub>	[-3.60868]	[ 1.26758]	[ 0.45935]	[-0.74461]	[-0.06096]
D(INF(-1))	180.5811	-0.055095	0.363986	-2.08E+10	-58.22860
t <sub>stat</sub>	[ 2.06624]	[-0.53529]	[ 2.26429]	[-1.55629]	[-2.44218]
D(INF(-2))	-78.45760	-0.013911	0.294384	-1.38E+10	-69.87734
t <sub>stat</sub>	[-0.97500]	[-0.14679]	[ 1.98895]	[-1.11929]	[-3.18303]
D(INF(-3))	-56.29764	-0.045128	0.264948	-4.05E+10	-90.89298
t <sub>stat</sub>	[-0.68974]	[-0.46948]	[ 1.76480]	[-3.23446]	[-4.08187]
D(INF(-4))	94.53122	-0.164436	0.298764	-1.47E+10	-3.991911
t <sub>stat</sub>	[ 1.22581]	[-1.81057]	[ 2.10627]	[-1.24628]	[-0.18974]
D(X_M(-1))	-9.92E-10	-2.21E-12	4.30E-12	-0.776530	-1.82E-09
t <sub>stat</sub>	[-0.45997]	[-0.86982]	[ 1.08535]	[-2.34999]	[-3.10077]
D(X_M(-2))	2.17E-10	2.96E-12	-1.09E-12	-1.566473	-4.14E-09
t <sub>stat</sub>	[ 0.09380]	[ 1.08377]	[-0.25478]	[-4.41141]	[-6.54113]
D(X_M(-3))	-2.12E-09	-2.26E-12	7.25E-12	-1.256438	-2.01E-09
t <sub>stat</sub>	[-1.13044]	[-1.02232]	[ 2.10458]	[-4.37560]	[-3.93966]
D(X_M(-4))	-2.00E-09	-1.75E-12	5.04E-12	-1.208194	-1.32E-09
t <sub>stat</sub>	[-0.95918]	[-0.71539]	[ 1.31726]	[-3.78956]	[-2.32850]
D(PP(-1))	0.282657	-0.000530	-0.000829	1.13E+09	3.685291
t <sub>stat</sub>	[ 0.17803]	[-0.28319]	[-0.28400]	[ 4.65907]	[ 8.50823]
D(PP(-2))	-0.247081	-0.002373	0.000523	1.43E+09	4.378182
t <sub>stat</sub>	[-0.13990]	[-1.14077]	[ 0.16091]	[ 5.27625]	[ 9.08683]
D(PP(-3))	0.860584	0.000611	-0.003082	9.14E+08	2.616324
t <sub>stat</sub>	[ 0.92763]	[ 0.55934]	[-1.80601]	[ 6.42864]	[ 10.3373]
D(PP(-4))	1.095312	0.000194	-0.001579	6.67E+08	0.791940
t <sub>stat</sub>	[ 0.93982]	[ 0.14112]	[-0.73678]	[ 3.73270]	[ 2.49075]
G	-3.58E-09	3.46E-13	6.60E-12	0.047766	3.65E-09
t <sub>stat</sub>	[-1.25691]	[ 0.10316]	[ 1.26084]	[ 0.10946]	[ 4.70454]
M2	1.61E-09	-1.83E-12	-1.20E-12	1.030768	2.05E-09
t <sub>stat</sub>	[ 0.95846]	[-0.92526]	[-0.38791]	[ 4.00197]	[ 4.46628]
TCH	-3.696860	0.027451	-0.089015	-3.60E+09	-27.27932
t <sub>stat</sub>	[-0.19299]	[ 1.21684]	[-2.52645]	[-1.22527]	[-5.22009]
R-squared	0.826008	0.629966	0.809251	0.897974	0.943935
Adj. R-squared	0.570137	0.085799	0.528737	0.747935	0.861487
F-statistic	3.228226	1.157670	2.884885	5.984950	11.44879

المصدر: من اعداد الطالب بناءً على الجدول رقم (20) من الملحق رقم (06)

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

يتضح من نتائج هذا النموذج والملخصة في الجدول أعلاه أن معاملات علاقة التكامل المشترك لها معنوية احصائية عند مستوى دلالة 5% ( $t_{tab}=2.064$ ) ما عدا الرصيد الخارجي وسعر البترول ولتأخير واحد في المعادلة الثالثة، أما فيما يخص معاملات نموذج تصحيح الخطأ أغلبيتها ليست دالة احصائياً، ما عدا الفرق لمعادلة النمو الاقتصادي ( $D(PIB\_N)$ )، حيث نجد معامل البواقي المقدرة لعلاقة التكامل المشترك (CointEq1) و(CointEq3) معنوي وسالب في حين كانت (CointEq2) معنوية وغير سالب، وبالنسبة لمعادلة الفرق الأول لمعدل البطالة ( $D(CHO)$ ) نجد أن معاملات نموذج تصحيح الخطأ ليست كلها ذات دلالة احصائية، وبالنسبة لمعادلة الفرق الأول لمعدل التضخم ( $D(INF)$ ) نجد أن معامل البواقي المقدرة لعلاقة التكامل المشترك سالبة ومعنوية، في حين كان معامل البواقي المقدرة لعلاقة التكامل المشترك (CointEq2) لمعادلة الفرق الأول للرصيد الخارجي ( $D(X\_M)$ ) معنوية وغير سالب، ونفس الأمر بالنسبة الى معادلة الفرق الأول لسعر البترول ( $D(PP)$ ).

كما يتضح من الجدول أعلاه أن معامل التحديد للمعادلة الأولى ( $Adj. R^2 = 0.5701$ )، وهو ما يدل على وجود توفيق جيد للمعادلة ومقدرتها في تفسير التغيرات في النمو الاقتصادي، حيث أن التغير في المتغيرات المستقلة تفسر 57,01% من التغيرات في النمو الاقتصادي، أما المعادلة الثانية فسرة متغيرتها المستقلة البطالة بنسبة 8.57% بينما وصلت هذه النسبة الى 52.87%، 74.79%، 86.15%، في المعادلة الثالثة والرابعة والخامسة على الترتيب. أما فيما يخص معنوية النموذج ككل نلاحظ أن قيمة فيشر الجدولية بلغت ( $F_{tab}=1.98$ ) عند مستوى معنوية (5%) وهي أقل من القيمة المحسوبة بالنسبة الى المعادلة الأولى، الثالثة، الرابعة والخامسة ومنه هذه المعادلات مقبولة، أما بالنسبة للمعادلة الثانية كانت القيمة الحرجة أكبر من القيمة المحسوبة مما يوضح عدم قبول هذه المعادلة وعدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات المفسرة للنموذج ومعدل البطالة في الجزائر، هذا بالنسبة الى المعنوية الكلية أما المعنوية الجزئية يمكن ادراجها فيما يلي:

**1- المعادلة الأولى (معادلة فرق معدل النمو الاقتصادي):** يتضح من الجدول أعلاه معنوية بعض معاملات التأخير مثل: ( $D(INF(-1))$ )، ( $D(CHO(-1))$ )، ( $D(CHO(-4))$ )، ( $D(PIB\_N(-3))$ ) عند مستوى دلالة 10% في حين نجد باقي المتغيرات المفسرة غير معنوية عند نفس المستوى، لأن ( $t_{sta} > t_{tab}=1.711$ )، وجاءت إشارات المعاملات المعنوية متوافقة مع النظرية الاقتصادية، ففيما يخص معامل معدل البطالة بإبطاء لسنة واحدة جاء معنوي وبإشارة سالبة (-725.57) أي علاقة عكسية وهذا ما يؤكد قانون أوكن، مما يعني أن تخفيض معدل البطالة وبإبطاء لسنة واحدة من شأنه زيادة النمو الاقتصادي، وفي الجزائر جل السياسات ركزت على تخفيض البطالة من خلال تخفيض النمو الاقتصادي في الغالب الذي أدى زيادته دون انخفاض كبير البطالة، لذلك يفترض مراجعة السياسة الموجهة للقضاء على البطالة من خلال إيجاد آليات لخلق فرص عمل من شأنها تؤثر في النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

**2- المعادلة الثانية (معادلة فرق معدل البطالة):** يتضح من الجدول أعلاه معنوية بعض معاملات التأخير مثل: ( $D(INF(-4))$ )، ( $D(PIB\_N(-3))$ ) و( $D(PIB\_N(-1))$ ) في حين نجد باقي غير معنوية عند مستوى دلالة 10% لأن ( $t_{tab}=1.711 > t_{stat}$ )، وجاءت إشارات المعاملات المعنوية متوافقة للنظرية الاقتصادية، ففيما يخص معامل معدل النمو الاقتصادي وبإبطاء لسنة واحدة جاء معنوي وبإشارة سالبة (-0.004) أي علاقة عكسية، أما فيما

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

يخص العلاقة بين معدل البطالة والتضخم وبإبطاء لأربعة سنوات هو الآخر جاء معنوي وبإشارة سالبة (-0.16)، أي العلاقة عكسية بينهما وهذا ما تؤكدته النظرية الاقتصادية (منحنى فيليبس)، مما يعني أن تخفيض البطالة يستوجب ارتفاع الأسعار، ويمكن تفسير ذلك أن زيادة الطلب الكلي جعل المؤسسات تعمل على زيادة إنتاجها، مما يزيد من الطلب على اليد العاملة ودفع أجور عالية لهم، ونتيجة لذلك فإن تكاليف الإنتاج ترتفع بفعل زيادة الأجور، وهو ما ينعكس على تضخم الأسعار، وهكذا تكون معدلات البطالة المنخفضة بينما ارتفعت معدلات التضخم.

**3- المعادلة الثالثة (معادلة فرق معدل التضخم):** يتضح من خلال الجدول أعلاه عدم معنوية بعض المعاملات التأخير مثل:  $D(PIB\_N(-2))$ ،  $D(CHO(-1))$ ،  $D(CHO(-3))$ ،  $D(CHO(-4))$ ،  $D(X\_M(-1))$ ،  $D(X\_M(-2))$ ،  $D(PP(-1))$ ،  $D(PP(-2))$ ،  $D(PP(-4))$ ،  $G$ ،  $M2$ ، عند مستوى دلالة 10% في حين نجد باقي المتغيرات المفسرة معنوية عند مستوى دلالة 5% لأن  $(t_{tab}=1.711 > t_{stat})$ ، وجاءت اشارات المعاملات معنوية ومتوافقة مع النظرية الاقتصادية.

ففيما يخص معامل معدل النمو الاقتصادي بإبطاء ولسنة واحدة أو سنتين جاءت بإشارة سالبة أي العلاقة عكسية بين معدلي التضخم والبطالة، لأن تحرير الأسعار في الجزائر في تسعينيات القرن العشرين عمل ارتفاع الأسعار مما ساهم في اعاققة النمو الاقتصادي، لأن المدخرات قلت بسبب توجه الأفراد لانفاق أموالهم بدلاً من ادخارها، وإذا أرادوا استثمارها كانت وجهتهم الاستثمار خارج البلد عوض داخله، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يؤدي التضخم الى عدم الكفاية الاقتصادية، لأن العمال لا يجهدون أنفسهم لأن الطلب متوفر على منتجاتهم ولذلك لا يشعرون بالقلق اتجاه مناصب عملهم، أما الإدارة فلا تعبأ بالتكاليف المرتفعة لأن التضخم لا تتحمله بل يتحمله المستهلك في شكل زيادة الأسعار. أما فيما يخص العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة وبإبطاء ولسنة واحدة أو سنتين جاءت هي الأخرى معنوية وسالبة، أي أن العلاقة عكسية بينهما وهذا ما تؤكدته النظرية الاقتصادية (منحنى فيليبس).

**4- المعادلة الرابعة (معادلة فرق رصيد الحساب الجاري):** يتضح من الجدول أعلاه معنوية بعض معاملات التأخير مثل:  $D(INF(-3))$ ،  $D(X\_M(-1))$ ،  $D(X\_M(-2))$ ،  $D(X\_M(-3))$ ،  $D(X\_M(-4))$ ،  $D(PP(-1))$ ،  $D(PP(-2))$ ،  $D(PP(-3))$ ،  $D(PP(-4))$ ،  $M2$  في حين نجد باقي المتغيرات المفسرة غير معنوية عند مستوى دلالة 10% لأن  $(t_{tab}=1.711 > t_{stat})$ ، أما عن اشارات معاملات المتغيرات المعنوية جاءت متوافقة مع النظرية الاقتصادية.

ففيما يخص معامل سعر البترول بإبطاء من سنة واحدة حتى أربعة سنوات جاءت معنوية وبإشارة موجبة، أي أن العلاقة بين الرصيد الخارجي للحساب الجاري وسعر البترول طردية، حيث أن ارتفاع أسعار البترول أدى الى ارتفاع الصادرات وبالتالي الى تحقيق فائض في الحساب الجاري. أما فيما يخص معامل الكتلة النقدية جاءت هي الأخرى معنوية وموجبة، أي أن العلاقة بين الرصيد الخارجي للحساب الجاري والكتلة النقدية طردية، ويمكن تفسير ذلك أن ارتفاع أسعار البترول كان أثر ايجابي على الحساب الجاري وعلى انتهاز سياسة نقدية توسعية بزيادة الكتلة النقدية.

**5- المعادلة الخامسة (معادلة فرق معدل سعر البترول):** يتضح من الجدول أعلاه معنوية بعض معاملات التأخير مثل:  $D(INF(-1))$ ،  $D(INF(-2))$ ،  $D(INF(-3))$ ،  $D(X\_M(-1))$ ،  $D(X\_M(-2))$ ،  $D(X\_M(-3))$ .

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

اشارات معلمات المتغيرات المعنوية جاءت متوقعة مع النظرية الاقتصادية.  $D(X\_M(-4))$ ,  $D(PP(-1))$ ,  $D(PP(-2))$ ,  $D(PP(-3))$ ,  $D(PP(-4))$ ,  $G$ ,  $M2$ ,  $TCH$ , أما عن

ففيما يخص العلاقة بين سعر البترول والتضخم من إبطاء لسنة واحدة حتى السنة الثالثة جاءت معنوية وبإشارة سالبة، أما فيما يخص العلاقة بين سعر البترول والرصيد الخارجي للحساب الجاري من إبطاء لسنة واحدة حتى السنة الرابعة جاءت هي الأخرى معنوية وبإشارة سالبة، وبالنسبة للعلاقة بين سعر البترول وكل من الانفاق الحكومي والكتلة النقدية كانت طردية، وفيما يخص العلاقة بين سعر البترول وسعر الصرف كانت عكسية.

### ثالثاً- اختبار تأكيد النموذج (VECM)

يتمثل اختبار صلاحية نموذج تصحيح الخطأ (VECM) في دراسة الاستقرار والارتباط الذاتي للأخطاء بالنسبة لبواقى معدلات النموذج، وهذا من خلال تحليل دوال الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي والجدول التالي يلخص نتائج الاختبار بالاعتماد على مخرجات Eviews9 الواردة في الملحق رقم (07).

الجدول رقم (04-20): نتائج اختبار LJUNG-BOX لبواقى التقدير

بواقى المعادلات	الاحصائية $Q(12)$	الاحتمالات الحرجة
المعادلة الأولى	20.967	0.399
المعادلة الثانية	25.915	0.169
المعادلة الثالثة	26.304	0.156
المعادلة الرابعة	22.295	0.325
المعادلة الخامسة	21.984	0.341

المصدر: من اعداد الطالب بناءً على الملحق رقم (07)

يتضح من الملحق رقم (07) لدالة الارتباط الذاتي والجزئي لبواقى المعادلات أن معظم قيم دالة الارتباط الذاتي موجودة داخل مجال الثقة، ويتضح من الجدول أعلاه أن احصائية LJUNG-BOX أقل تماماً من القيمة الحرجة لتوزيع  $(X^2)$  باعتبار أن الاحتمالات الحرجة أكبر تماماً من 0.05، وعليه نقبل الفرضية  $H_0$ ، ومنه فالبواقى تشكل ضبابية بيضاء (bruit blanc) وهي مستقرة وغير مرتبطة ذاتياً، وعليه يمكن القول في الأخير أن صيغة (VECM) مقبولة وصحيحة.

### رابعاً- دوال الاستجابة وتحليل التباين

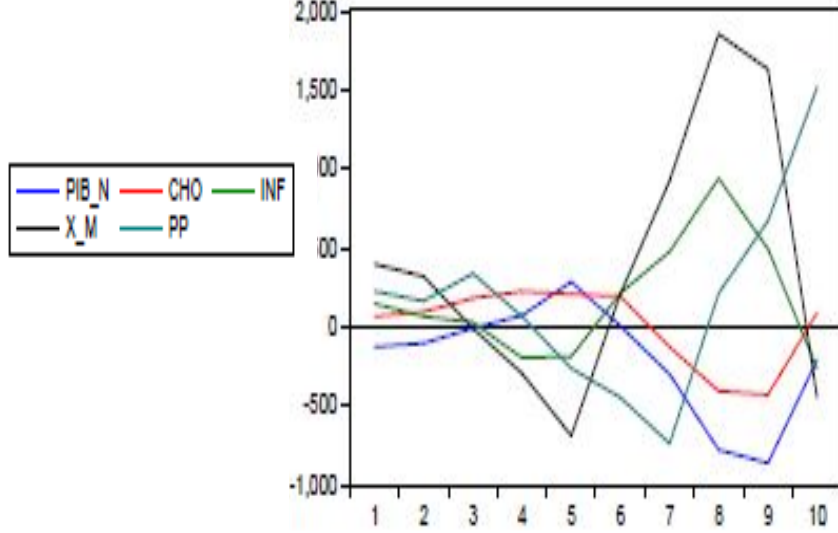
يسمح تحليل الصدمات العشوائية ودوال الاستجابة بقياس أثر التغير المفاجئ في متغير ما على باقي المتغيرات الأخرى، وبما أن موضوع الدراسة يهدف الى دراسة أهداف السياسة الاقتصادية فإننا نتبع مدى استجابة هذه الأهداف للصدمات المفاجئة التي تطرأ في أسعار البترول.

**1- دوال الاستجابة:** توضح دوال الاستجابة الأثر الذي تخلفه صدمة في متغيرة من متغيرات الدراسة في زمن معين على القيم الحالية والمستقبلية لتلك المتغيرات، وهي تساعد في الكشف على مختلف العلاقات المتشابكة والتفاعلات

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

التي تحدث بين متغيرات الدراسة، وبإحداث صدمة مفاجئة في سعر البترول كانت نتيجة ذلك على أهداف السياسة الاقتصادية موضحة في الشكل رقم (04-15).

الشكل رقم (04-15): استجابة أهداف السياسة الاقتصادية لصدمة في سعر البترول



المصدر: من إعداد الطالب بناءً على مخرجات Eviews9

حسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على عشرة سنوات، وعند تطبيق صدمة هيكلية موجبة في أسعار البترول بمقدار انحراف معياري واحد (225.38)، فإن ذلك أحدث أثراً سلبياً على أسعار البترول في الفترة الثانية ليرتفع في الفترة الثالثة، ثم ينخفض وبشكل تدريجي الى أن سجل أدنى قيمة لها في الفترة الخامسة، ثم ارتفع الى أن سجل أقصى قيمة له في الفترة العاشرة.

أثرت الصدمة البترولية على النمو الاقتصادي بالسلب في الفترة الأولى ليرتفع وبشكل تدريجي الى أن سجل أقصى قيمة له في الفترة الخامسة، في حين انخفض الى أن وصل لأدنى قيمة له في الفترة الثامنة وارتفع حتى الفترة العاشرة، أما عن أثر الصدمة البترولية الموجبة لأسعار البترول على معدل البطالة من الفترة الأولى حتى الفترة الرابعة كان بالإيجاب، ليسجل بعد ذلك أثراً سلبياً من الفترة الخامسة حتى الفترة التاسعة، في حين سجلت الفترة العاشرة أثراً إيجابياً.

في حين كان أثر الصدمة البترولية على معدل التضخم تارة بالإيجاب وتارة أخرى بالسلب، حيث سجل أثراً إيجابياً في الفترة الأولى وأثراً سلبياً من الفترة الثانية حتى الفترة الرابعة، بعد ذلك شهد التضخم ارتفاعات متتالية وصل لأقصى قيمة له في الفترة الثامنة، ليسجل انخفاضاً بداية من الفترة التاسعة حتى العاشرة، أما عن أثر الصدمة البترولية على الرصيد الخارجي كان بالإيجاب في الفترة الأولى لينخفض ويسجل أدنى قيمة له في الفترة الخامسة، بعد ذلك ارتفع الى أن سجل أقصى قيمة له في الفترة الثامنة لينخفض ويسجل أدنى قيم لها في الفترة العاشرة.

**2- تحليل التباين:** بعد دراسة الاستجابة الديناميكية التي تبديها متغيرات الدراسة لصدمة عشوائية في أسعار البترول، ننتقل الآن الى توضيح الأهمية النسبية التي تحتلها كل متغيرة من متغيرات الدراسة في تفسير بعضها البعض، بمعنى توضيح دور صدمة أسعار البترول في تفسير التقلبات الظرفية للمتغيرات من خلال تفكيك تباين خطأ التنبؤ لهذه المتغيرات، ويمكن توضيح نتائج تحليل التباين وفق الجدول رقم (04-21).

الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

الجدول رقم (04-21): تحليل مكونات التباين

	Period	PIB_N	CHO	INF	X_M	PP
PIB_N	2	85.3224	13.3935	0.04046	0.49069	0.75281
	5	59.0472	9.52317	20.2249	7.29113	3.91352
	6	55.4171	8.40288	21.2939	11.5010	3.38498
	8	55.2277	7.39613	19.1050	13.3113	4.95968
	10	52.7004	7.66316	17.7352	16.7385	5.16260
CHO	2	15.6345	82.8092	0.54401	0.68638	0.32582
	5	17.1513	73.5390	7.51157	1.50396	0.29405
	6	14.9713	75.9296	7.43189	1.39718	0.26992
	8	14.0364	77.3560	6.15588	1.56021	0.89139
	10	12.4520	76.9460	7.26366	1.91452	1.42375
INF	2	23.1378	5.69862	70.2266	0.46625	0.47056
	4	24.6609	19.6213	48.3333	3.53807	3.84622
	5	28.6728	14.8948	39.9471	10.2317	6.25340
	6	35.1235	17.9186	30.8266	11.1859	4.94516
	8	37.0230	16.2800	28.3751	11.8077	6.51408
	10	37.9553	14.8892	22.3007	18.3031	6.55148
X_M	2	3.60012	5.39876	2.89773	81.3055	6.79787
	5	5.85198	9.67589	9.10977	63.8343	11.5280
	6	4.56164	5.49003	7.78991	72.1867	9.97163
	8	7.94194	4.93881	7.30454	68.7014	11.1132
	10	6.76111	4.80168	8.73712	64.5230	15.1770
PP	2	6.34175	1.90968	10.4294	61.1238	20.1952
	5	8.18924	1.52578	8.49693	53.6729	28.1150
	6	7.64894	0.72922	11.9345	64.7952	14.8919
	8	9.19396	3.77204	10.1498	51.8875	24.9966
	10	7.58743	3.91083	10.8499	59.0680	18.5837

المصدر: من إعداد الطالب بناءً على الملحق رقم (08)

يعرض الجدول أعلاه نتيجة تحليل التباين لمتغيرات الدراسة لعشرة فترات ويعرض كل عمود نسبة اسهامات أحد المتغيرات في تفسير التباين في المتغير الآخر، حيث يتضح أن جل التقلبات في النمو الاقتصادي في الفترة الثانية ترجع الى الصدمة في المتغير نفسه بنسبة 85.32%، وبعد ذلك تبدأ في التناقص لتبلغ 52.70% في الفترة العاشرة، إلا أن تفسير التغيرات الأخرى ترجع الى الصدمات في باقي المتغيرات التي منها صدمة في أسعار البترول التي ارتفعت نسبتها تدريجياً من 0.75% في الفترة الثانية الى 5.16% في الفترة العاشرة.

## الفصل الرابع: دراسة تحليلية وقياسية لأثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر

تظهر نتائج تحليل التباين بأن كامل تقلبات معدل البطالة في الفترة الثانية ترجع الى صدمة في المتغير نفسه بنسبة 82.80%، وبعد ذلك تبدأ في التناقص حتى الفترة العاشرة بالرغم من أن نسبتها تبقى كبيرة وتبلغ 76.74% في الفترة العاشرة، إلا أن تفسير التقلبات الأخرى يرجع الى صدمة في باقي المتغيرات، حيث تساهم في شرح 23.04% من تقلبات معدل البطالة في الفترة العاشرة، في حين شرحت صدمة في أسعار البترول 1.42% من هذه التقلبات. أما بالنسبة الى التقلبات في معدل التضخم خلال الفترة الثانية ترجع الى صدمة في المتغير نفسه بنسبة 70.22% وبعد ذلك تبدأ في التناقص حتى الفترة العاشرة لتبلغ 22.30%، إلا أن تفسير التغيرات الأخرى يرجع الى صدمة في باقي المتغيرات، حيث ساهمت مجتمعة في شرح 87.70% من تقلبات معدل التضخم في الفترة العاشرة، في حين شرحت صدمة في أسعار البترول 6.55% من هذه التقلبات.

كما تظهر نتائج تحليل التباين أن تقلبات الرصيد الخارجي يرجع الى صدمة في المتغير نفسه بنسبة 81.30% في الفترة الثانية، وبعد ذلك تبدأ في التناقص تدريجياً حتى الفترة العاشرة لتبلغ نسبتها 64.52%، إلا أن تفسير التغيرات الأخرى يرجع الى صدمة في باقي المتغيرات، حيث ساهمت مجتمعة في شرح 45.48% من تقلبات الرصيد الخارجي في الفترة العاشرة، في حين أن صدمة أسعار البترول شرحت 15.17% من هذه التقلبات. وأخيراً بالنسبة الى تقلبات أسعار البترول ترجع الى صدمة في المتغير نفسه بنسبة 20.19% خلال الفترة الثانية، وبعد ذلك تبدأ في التناقص تدريجياً لتبلغ نسبتها 18.58% في الفترة العاشرة، إلا أن تفسير التقلبات الأخرى يرجع الى صدمات في باقي المتغيرات التي شرحت 81.42% من تقلباته في الفترة العاشرة.

خلاصة:

- حاولنا في هذا الفصل توضيح أثر صدمات أسعار البترول على أهداف السياسة الاقتصادية خلال الفترة (1970-2017)، إذ تم اللجوء الى تحليل وصفي وقياسي لهذا الأثر واعتمدنا في ذلك على خمسة متغيرات أساسية هي: معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة، التضخم، الرصيد الجاري لميزان المدفوعات وأسعار البترول، وثلاثة متغيرات مساعدة وهي: الانفاق الحكومي، الكتلة النقدية وسعر الصرف، وقد تم التوصل الى النتائج التالية:
- 1- عمدت السلطات الجزائرية الى استغلال الفوائض المالية خلال ارتفاع أسعار البترول في مطلع الألفية الثالثة، لتسديد المسبق للمديونية، تطوير القطاع البترولي وتكوين صندوق ضبط الموارد.
  - 2- انعكست توجهات السياسة الاقتصادية على مثولية الاقتصاد الجزائري واختلقت مستوياتها من فترة الى أخرى، وارتبطت بدرجة كبيرة بتقلبات أسعار البترول التي شكلت تطوراتها مساحة المربع السحري لكالدور، واتضح أن أفضل حالة مثالية لأداء الاقتصاد الجزائري هي فترة توطيد النمو الاقتصادي (2005-2009) بسبب زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق فائض في الحساب الجاري، وانخفاض البطالة والحفاض على استقرار الأسعار في حدود دنيا أحسن مقارنة بباقي الفترات.
  - 3- أعراض المرض الهولندي بادية على الاقتصاد الجزائري، حيث مارست الصدمات الموجبة لأسعار البترول أثراً سلبياً على توزيع العمالة والنتائج على القطاعات الاقتصادية، حيث أدت الى انخفاض الانتاج الفلاحي والصناعي وزيادة العمالة في القطاع الخدماتي، ومما زاد من حدة المشكلة أكثر هو انهيار أسعار البترول وتقلص إيراداته، الأمر الذي أدى لاختلال الاستقرار الاقتصادي، الذي يتضح جلياً من خلال التشوهات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، فالصادرات الجزائرية من البترول تشكل أكثر من 98% من صادراتها، والحباية البترولية تشكل أكثر ب50% من إيراداتها.
  - 4- يتضح من الدراسة الوصفية والتحليلية أن متغيرات الدراسة لها علاقة ارتباط وسببية فيما بينها، وهذا ما يدل على الاختيار الجيد للمتغيرات المفسرة، وذلك من خلال معامل ارتباط أهداف السياسة الاقتصادية بأسعار البترول، وهو ما يعكس العلاقة العضوية بينها التي تتميز بالأثر العكسي لأسعار البترول على معدل البطالة والتضخم، والأثر الايجابي بين أسعار البترول ومعدل النمو الاقتصادي والرصيد الخارجي لميزان المدفوعات، أما عن وجود السببية يتبين وجودها ومن جهة واحدة من أسعار البترول نحو النمو الاقتصادي والرصيد الخارجي لميزان المدفوعات.
  - 5- بينت نتائج مصفوفة الارتباط وجود ارتباط بين متغيرات الدراسة، كما بين اختبار استقرار السلاسل الزمنية أنها غير مستقرة في المستوى، إلا أنها مستقرة في الفرق الأول عند مستوى دلالة 5%، كما أوضح اختبار جوهانسون على وجود ثلاثة علاقات للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل، كما عززت دوال الاستجابة وتحليل تجزئة التباين نتائج مصفوفة الارتباط واختبار السببية، اذا دلت النتائج على مساهمة أسعار البترول في تفسير أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خاصة في المدى المتوسط والطويل.

الخاتمة

الخاتمة:

هدفت الدراسة الى تحليل أثر صدمات أسعار البترول على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، وتشخيص هذا الأثر بالوقوف على مختلف التطورات التي عرفتها الأسواق العالمية للبترول وانعكاسها على توجهات وقرارات السياسة الاقتصادية في الجزائر، اضافة الى ابراز المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، كما هدفت الدراسة الى معرفة أثر حدوث صدمة في أسعار البترول على أهداف السياسة الاقتصادية مع تقديم اقتراحات من شأنها تجنّب الاقتصاد الجزائري من تقلبات أسعار البترول وفك ارتباطه به.

ومن خلال معالجة مختلف جوانب اشكالية الموضوع والبحث فيها، ابتداءً من الاطار النظري الخاص بدور السياسة الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، وصولاً الى تحليل أثر صدمات أسعار البترول على أهداف المربع السحري لكالدور في الجزائر، توصلنا الى مجموعة من النتائج.

✓ نتائج اختبار فرضيات البحث:

يمكن تلخيص نتائج اختبار فرضيات البحث وفق ما يلي:

✓ **الفرضية الأولى صحيحة (H1):** تنص الفرضية على أن نموذج AD/AS يفسر آلية انتقال صدمات أسعار البترول الى أهداف السياسة الاقتصادية وفق المربع السحري لكالدور.

حدوث صدمة سالبة في أسعار البترول لها انعكاساً على الدول الصناعية، فأدت الى انتقال منحنى الطلب يساراً الى الأعلى مما نتج عنها انخفاض الناتج وارتفاع الأسعار، وتنتقل الصدمة الى سوق العمل من خلال آلية الأسعار، حيث أن ارتفاع الأسعار يؤدي الى انخفاض الأجر الحقيقي، مما ينتج عنه انخفاض الطلب على العمالة، مما يؤدي الى انخفاض حجم العمالة وظهور البطالة.

✓ **الفرضية الثانية صحيحة (H2):** تنص هذه الفرضية على وجود أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري. على الرغم من عدم وضوح العلاقة بين أسعار البترول وسعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري، إلا أن أعراض المرض الهولندي بادية على الاقتصاد الجزائري، حيث مارست الصدمات الموجبة لأسعار البترول أثراً سلبياً على توزيع العمالة والناتج على القطاعات الاقتصادية، حيث أدت الى انخفاض الانتاج الزراعي والصناعي وزيادة العمالة في القطاع الخدماتي، ومما زاد من حدة المشكلة أكثر هو انهيار أسعار البترول وتقلص ايراداته خلال بعض المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري الأمر الذي أدى الى اختلال الاستقرار الاقتصادي، واتضح ذلك جلياً من التشوهات الهيكلية للاقتصاد الجزائري، فالصادرات الجزائرية من البترول شكلت أكثر من 95% من صادراتها، وشكلت الجباية البترولية أكثر من 50% من ايراداتها.

✓ **الفرضية الثالثة غير صحيحة (H3):** تنص الفرضية على تباين اهتمام السلطات الجزائرية بإدارة جانب العرض أو الطلب وارتباطه بنوع الصدمة في أسعار البترول (موجبة أو سالبة).

سمح ارتفاع أسعار البترول خلال الفترة (1973-1980) الى ادارة العرض الكلي من خلال التركيز على القطاع الصناعي والنهوض بالقطاع الزراعي خلال ثمانينيات القرن العشرين لتصطدم مع انهيار أسعار البترول أواخر 1985،

مما دفع بالجزائر الى اللجوء للمؤسسات المالية والنقدية الدولية بهدف القيام بإصلاحات مبرمجة ومدعمة، وسمح تحسن أسعار البترول سنة 2000 الى تبني سياسة مالية كينزية عن طريق زيادة الانفاق بهدف تحفيز الطلب الكلي وزيادة الانتاج الوطني وتخفيض البطالة، لتثبت صدمة 2014 فشل كل السياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال.

✓ **الفرضية الرابعة صحيحة (H4):** تنص الفرضية على تباين نتائج السياسات الاقتصادية المتبعة من طرف السلطات الجزائرية عبر مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

حققت استراتيجية التخطيط المركزي جزء من أهدافها الاقتصادية ذات الأبعاد الاجتماعية، غير أنها فشلت في تحقيق نموذج تنموي دائم بالرغم من اعتمادها على القطاع الصناعي بداية السبعينيات واستراتيجية التنوع خلال الثمانينيات، في حين عاجلت الإصلاحات الاقتصادية المبرمجة والمدعمة من طرف المؤسسات المالية والنقدية الدولية مشكلة التوازن الخارجي ومحاربة التضخم، غير أنها انعكست سلباً على الجانب الاجتماعي وعلى القطاع الصناعي والزراعي، في حين هدفت السياسة الاقتصادية خلال مطلع الألفية الثالثة الى تحسين ظروف المعيشة للسكان وتوفير مناصب شغل وتنوع مصادر إيراداتها ونمو الصادرات خارج القطاع البترولي غير أنها فشلت في تحقيق ذلك.

✓ **الفرضية الخامسة غير صحيحة (H5):** تنص الفرضية على وجود سببية بين أسعار وأهداف السياسة الاقتصادية وفق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (1970-2017).

وفق سببية قرنجر توجد سببية بين أسعار البترول وبعض أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، وفي اتجاه واحد من أسعار البترول نحو كل من النمو الاقتصادي ورصيد الحساب الخارجي، في حين أنها وجدت وفي اتجاهين بين النمو الاقتصادي والبطالة، وفي اتجاه واحد من التضخم نحو النمو الاقتصادي، ومن التضخم نحو البطالة، أما باقي المتغيرات لا تسبب بعضها البعض، أي أن علاقة السببية ليست في أي اتجاه.

#### • نتائج الدراسة:

وتوصلنا من خلال الدراسة إلى تحقيق النتائج التالية:

#### ✓ النتائج النظرية:

1- من مظاهر تدخل الدولة نجد السياسة الاقتصادية التي اختلفت أنواعها، فهناك السياسة الاقتصادية الظرفية والسياسة الاقتصادية الهيكلية التي نميز فيها بين سياسات الانعاش الاقتصادي، سياسات الانكماش وسياسة التوقف ثم الذهاب، والشيء الملاحظ بروز السياسة المالية كأحد أدوات السياسة الاقتصادية المستعملة في أوقات الكساد والرواج، نظراً لتأثيرها على التشغيل والتضخم.

2- جاء تقليدياً اختصار أهداف السياسة الاقتصادية ضمن أربعة أهداف تعرف بالمربع السحري لكالدور، تتمثل في البحث عن النمو الاقتصادي، محاربة التضخم، البحث عن التشغيل التام والتوازن الخارجي، ونظراً لتضارب وصعوبة التوفيق بينها أصبح التنسيق بين أدواتها ضرورة ملحة.

## الخاتمة

3- يصعب محاربة البطالة والتضخم في آن واحد لوجود تعارض بينهما، في حين نجد أن هناك توافق بين تحفيز النمو الاقتصادي ومحاربة البطالة الذي يعرف بفجوة أوكن الذي يقضي بأنه لكل (2,5%) نمو في الناتج الداخلي الخام (PIB) في السنة فان معدل البطالة ينخفض بمقدار (1%).

4- حدوث صدمات سالبة في أسعار البترول لها انعكاسات على الدول الصناعية، فأدت الى انخفاض الناتج وارتفاع الأسعار، وتنتقل الى سوق العمل من خلال آلية الأسعار التي خفضت من الأجر الحقيقي مما أدى الى انخفاض الطلب على العمالة، وأدى في نهاية المطاف الى انخفاض حجم العمالة وظهور البطالة.

5- على الرغم من اختلاف أسباب الصدمات البترولية، إلا أن معظم الصدمات كان سببها المباشر الأحداث الجيوسياسية كالصدمة البترولية (1979-1980) التي كان سببها الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية، وصدمة 2004 التي كان سببها الغزو الأمريكي للعراق، في حين كان سبب الصدمة البترولية 2014 الخطأ في توقع انقطاع الإمدادات البترولية بسبب تهديد ايران بغلق مضيق هرمز، وغزو ليبيا.

6- ساهم اكتشاف الموارد الطبيعية أو ارتفاع أسعارها الى ظهور لعنة الموارد الذي يعد المرض الهولندي من أعراضها الاقتصادية، ويُشير للآثار الضارة التي تحدث نتيجة العلاقة بين استغلال الموارد الطبيعية وتدني ناتج القطاعات الأخرى خصوصاً القطاع الصناعي والزراعي، حيث أن الزيادة في الدخل الريعي يؤدي إلى تعطيل القطاعات الإنتاجية نتيجة ارتفاع قيمة العملة المحلية وانخفاض تنافسية القطاع الصناعي والزراعي في الأسواق العالمية.

7- يمثل انهيار أسعار البترول فرصة أمام الدول البترولية في تصحيح مسار النشاط الاقتصادي وإعادة هيكلة اقتصادها باتجاه التنويع على حساب الاعتماد على مورد واحد ناضب تتميز أسعاره بالتقلب الشديد، لا سيما أن هناك تجارب ناجحة خاضتها بعض الدول الريعية كالمكسيك، ماليزيا والنرويج.

8- جعل شدة الاعتماد على تصدير الموارد الطبيعية على وجه الخصوص البترول اقتصادياتها أكثر عرضة لتقلبات أسعارها، ونظراً لحجم الآثار السلبية التي يخلقها التوسع في هذا القطاع يعد التنويع الاقتصادي من أولويات السياسة التنموية المتبعة، كما تعتبر إقامة الصناديق السيادية، تعقيم ارتفاع سعر الصرف، مراقبة الواردات، تبني مبادئ الحوكمة والديمقراطية بمثابة بدائل للتعامل مع الآثار السلبية الناجمة عن لعنة الموارد.

9- أُلقت الصدمة البترولية المضادة 2014 بضلالها على جل المؤشرات الكلية للاقتصادات العربية خاصة البترولية منها، حيث ساهمت الصدمة في تحول الناتج الداخلي الخام من الارتفاع نحو الانخفاض، وتحول ميزان المدفوعات من الفائض إلى العجز، بينما عمقت مشاكلها الاقتصادية من ارتفاع التضخم وانتشار البطالة.

### ✓ النتائج التطبيقية:

1- عملت السياسة الاقتصادية في ظل مرحلة الاقتصاد الموجه على اقضاء دور السياسة النقدية في النشاط الاقتصادي، حيث اقتصر دورها على تمويل الخزينة لتستعيد دورها في ظل برامج الثبيت والتعديل الهيكلي، ليعتبر استهداف التضخم كهدف صريح لها مع بداية سنة 2009، وفي سبيل تحقيق ذلك قام بنك الجزائر باستخدام الأدوات غير مباشرة واستحدثت أدوات أخرى مثل أداة لاسترجاع السيولة وأخرى لتسهيلها.

## الخاتمة

- 2- أعطت برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال تسعينيات القرن العشرين الأولوية في محاربة التضخم على حساب البطالة، والى تحقيق التوازن الخارجي عوض تحفيز النمو الاقتصادي، ومع ارتفاع أسعار البترول مطلع الألفية الثالثة أولت السلطات الأولوية الى تنشيط الطلب الكلي بهدف تحفيز النمو الاقتصادي بغية محاربة البطالة، مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة.
- 3- أهم ما ميز تنفيذ المخططات والبرامج التنموية في الجزائر هو غياب الرقابة والتخطيط ومراجعة وتقويم السياسات الاقتصادية في كل مرة قبل الشروع في سياسة جديدة، حيث تميزت بسرعة تحديد الأهداف وسرعة تنفيذها إلا أن عدم تحقيقها هو ما ميز الاقتصاد الجزائري عبر مختلف مراحله.
- 4- نجحت السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر في تحقيق بعض النتائج الايجابية فيما يخص النمو الاقتصادي والتحكم في البطالة ومحاربة التضخم والفقر، لكنها لم تنجح في تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتخلص من التبعية المفرطة للاقتصاد الجزائري بالقطاع البترولي.
- 5- اختلف مستوى أداء الاقتصاد من مخطط لآخر وارتبط بدرجة كبيرة بتحركات أسعار البترول وأن مساحة المربع السحري لكالدور تشكلت سواءً بالانكماش أو الاتساع بالتطورات الحاصلة في أسعار البترول، واتضح أن أفضل فترة لأدائه هي فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، وذلك من خلال تحقيق نمو موجب للأقطاب الأربعة واتساع مساحة المربع واقتربه من مثلوية تشكله، ولكن في المقابل نجد أن مستوى الأداء منخفض خلال فترات تنفيذ باقي المخططات والبرامج وهذا راجع بدرجة الى انخفاض أسعار البترول خلالها.
- 6- يعاني الاقتصاد الجزائري من تشوهات هيكلية، فالصادرات الجزائرية من البترول تشكل أكثر من 95% من صادراتها، وتشكل الجباية البترولية أكثر من 50% من جبايتها على الرغم من الإصلاح الضريبي لسنة 1992 الذي هدف الى تحسين الجباية العادية على حساب الجباية البترولية.
- 7- مشكلة الاقتصاد الجزائري هي مشكلة عرض بالأساس أكبر مما هي مشكلة ضعف جانب الطلب، وذلك راجع الى عدم كفاءة الجهاز الانتاجي وضعف مرونته، كما أن تطبيق السياسة المالية التوسعية خلال الألفية الثالثة كان لها تأثير ضعيف مقارنة بالغلاف المالي المخصص لتنفيذها، حيث أن التوسع في الانفاق هدف الى تحفيز الطلب بهدف تنشيط الجهاز الانتاجي وليس خلق جهاز انتاجي قادر على خلق قيمة مضافة فعلية.
- 8- بعد تقدير العلاقة بين أسعار البترول وأهداف السياسة الاقتصادية، وكذا تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على أهداف السياسة الاقتصادية توصلنا الى أن بعضها مقبولة من الناحية الاحصائية والاقتصادية، حيث تبين وجود أثر سلبي لسعر البترول على البطالة والتضخم، في حين تبين وجود أثر ايجابي لسعر البترول على النمو الاقتصادي والرصيد الخارجي لميزان المدفوعات، لكن هذا الأثر لا يؤكد بالضرورة وجود علاقة قوية بين هذه المتغيرات، لأن السياسات الموجهة لتحفيز النمو الاقتصادي غالباً ما تؤدي الى ارتفاع النمو الاقتصادي دون حدوث انخفاض كبير في معدل البطالة، واستقرار كل من الرصيد الخارجي ومعدل التضخم.

9- أوضحت نتائج اختبار دوال الاستجابة أن هناك أثر إيجابي للصدمة البترولية على النمو الاقتصادي والبطالة خلال الأجل القصير والمتوسط أما في الأجل الطويل فكانت لها آثار سلبية، في حين كان تأثيرها سلبياً على التضخم والرصيد الخارجي لميزان المدفوعات في الأجل القصير والمتوسط وإيجابياً خلال الأجل الطويل، وصبت نتائج تحليل تجزئة التباين هي الأخرى في نفس اتجاه تحليل دوال الاستجابة، وظهر هذا من خلال مساهمة أسعار البترول في تفسير التقلبات الظرفية التي شهدتها أهداف السياسة الاقتصادية خاصة على المدى المتوسط والطويل بالنسبة الى الرصيد الخارجي لميزان المدفوعات ومعدل التضخم.

#### • الاقتراحات:

من خلال النتائج التي توصلنا إليها خلال هذا البحث يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- 1- ترشيد النفقات الحكومية خاصة الاستهلاكية منها في أوقات الرخاء عوض ترشيدها في أوقات الأزمات، مع إعادة توجيهها الى المجالات المشجعة للإنتاج كالمجال الصناعي والفلاحي بهدف تحسين كفاءة الطاقة الانتاجية الموجودة، وتشجيع الاستثمار عن طريق تحسين مناخ الأعمال وخلق بيئة تنافسية وتسهيل عملية نقل التكنولوجيا.
- 2- الاهتمام بالعنصر البشري الذي يعتبر أساس العملية التنموية، وهذا عن طريق الاهتمام بنوعية التعليم عوض كميته، من خلال تأهيله ورفع من كفاءة المؤسسات الجامعية عوض خروجه الى سوق العمل فارغ الوفاق من معلومات تساعده للاندماج في سوق العمل.
- 3- الاتجاه نحو ارساء مبادئ الحكم الراشد بإعطاء السلطة التشريعية دورها في محاربة الفساد وتفعيل أدوات رقابية على النفقات الحكومية ومعايير تقييم أداءها، ويتم ذلك من خلال انشاء المؤسسات الرقابية وتفعيل دور الموجودة منها.
- 4- الاعتماد على أدوات تمويلية جديدة للاقتصاد، وهذا بالبحث عن أوعية ضريبية مستقرة أو شبه مستقرة لها ارتباط ضعيف بالصدمات الخارجية، أو عن طريق تطوير سوق نقدية للتداول بين البنوك ثمهد أرضية لإقامة سوق ثانوية لتداول مختلف الأدوات المالية.
- 5- نظراً لتعارض أهداف السياسة الاقتصادية لابد من اصدار المراسيم والتشريعات تنص على التنسيق التام بين البنك المركزي كمؤسسة نقدية لها أهداف صريحة تسعى الى تحقيقها والحكومة التي تبني سياستها المالية بناءً على هذه الرؤية، وهذا لتجنب الآثار السلبية لكل سياسة حين تطبيقها.
- 6- بهدف فك ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار البترول يجب تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي التي تتحقق من خلال تنشيط القطاعات المحركة لاستدامة النمو الاقتصادي خاصة القطاع الصناعي والزراعي، ويكون من خلال توجيه البرامج الاستثمارية نحوها.
- 7- يعاني الاقتصاد الجزائري من تشوهات هيكلية لهذا لا بد من اصلاحات هيكلية تمس مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتم اصلاح الجانب الاقتصاد عن طريق تعزيز دور القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الجزائري وتطبيق سياسة احلال الواردات.

## الخاتمة

- 8- العمل على الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية في مجال ادارة المال العام وحوكمتها الأمر الذي من شأنه أن يسهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وفق آليات ذات فعالية عالية.
- 9- تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي، ويتحقق ذلك من خلال تطبيق إصلاحات مالية وتبني إجراءات التحرير خاصة فيما يتعلق بفتح رأسمال البنوك العمومية أمام الخواص، وتسهيل اعتماد البنوك الأجنبية وتعزيز قدرة الحكومة والبنك المركزي في الإشراف على القطاع المالي تجنباً للأزمات المالية.
- 10- تعزيز التعاون الاقليمي والدولي بين الدول البترولية، ويجب عليها العمل على اقامة سوق بترولية يتم فيها تسعير البترول على أساس سلة من العملات، يتداول فيها الأدوات المالية للبترول ومشتقاته وتكون مرتبطة مباشرة بالدول المنتجة وليست المستهلكة، وهذا من شأنه أن يحد من تأثير أي صدمة تحدث في سوق مالي على أسعار البترول.
- وفي الأخير على الرغم من التوصيات المقدمة الا أنه يصعب الحديث عن مشروع وطني تنموي حقيقي الا في ظل دولة المواطنة المتوفرة على جميع المقومات المتصلة بحركة المجتمع المدني، بهدف اعادة البناء السياسي للمجتمع أي خلق الشروط الملائمة لنمو الهياكل النقابية والحزبية المستقلة، ويتحقق ذلك من خلال ضغط وتحالف قوى المجتمع المدني على نظام الحكم ولمدة طويل.

### • آفاق البحث:

- وفي الأخير بقي أن نشير الى أهمية تناول المواضيع المرتبطة بأثر صدمات أسعار البترول على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1970-2017)، ولما آلت إليه دراستنا ارتسمت وتولدت عدة مواضيع نراها جديرة بأن تكون أولى الإشكاليات والاهتمامات للمواضيع والأبحاث القادمة، حيث نقترح بعض منها:
- 1- هيكل النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي المستديم في الجزائر.
  - 2- أثر الصدمات البترولية على هيكل الناتج الداخلي الخام -دراسة تحليلية قياسية-.
  - 3- أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة النقدية في الجزائر.

# قائمة المراجع

## قائمة المراجع

### I- قائمة المراجع باللغة العربية:

#### أولاً- الكتب

- 1) إبراهيم سيد أحمد، حوكمة الشركات ومسؤولية الشركات عبر الوطنية وغسيل الأموال، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2010.
- 2) أحمد ابراهيم علي، التمويل وسوق الصرف والتنمية في اقتصاد نفطي، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- 3) أحمد الاشقر، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار العلمية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 4) أحمد عبد الموجود وعبد اللطيف، اقتصاديات سعر صرف الدولار وأثرها على اقتصاديات الدول العربية المصدرة للبترو (الأوابك)، ط1، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2017.
- 5) آرثر أوسيلقان وآخرون، الاقتصاد الكلي المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، 2014.
- 6) إسماعيل أحمد الشناوي، السيد محمد أحمد السريتي، الاقتصاد الكلي، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 7) أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط8، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 8) إمام محمد سعد، البترو ودولار والاستثمار الأجنبي، ط1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2014.
- 9) أنيس الدغيدى، نهب النفط بين أمريكا وبريطانيا في لعبة السياسة، ط1، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.
- 10) بسام بن عبد الله البسام، الحوكمة في القطاع العام، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2016.
- 11) بشير مصيطفي، اقتصادنا: الفرصة المتبقية، ط1، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- 12) بلعزو بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ط2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 13) بلعزو بن علي، محمدي الطيب أحمد، دليلك في الاقتصاد، ط1، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006.
- 14) بلعزو بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات الاقتصادية الكلية، ط4، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 15) بلقاسم زايري، المالية والتجارة الدولية، ج2، ط1، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017.
- 16) بول سامو يلسون، وآخرون، ترجمة: هشام عبد الله، الاقتصاد، ط15، ماكجرو هيل المغلفة، الأردن، 1995.

## قائمة المراجع

- 17) تامر إبراهيم كامل هاشم، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين الشعبية وروسيا الاتحادية كقوتين صاعدين، ط1، المكتب العربي للمعارف، الأردن، 2014.
- 18) تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، ط3، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013.
- 19) حسام علي داوود، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط5، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.
- 20) حسين أحمد الحسين الغزو، النظرية الاقتصادية الكلية الفكر والسياسات، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- 21) حسين عبد الله وآخرون، الفوائض المالية العربية بين الهجرة والتوطين، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن، 2007.
- 22) حميد بوزيدة، جباية المؤسسات، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 23) حميد عبيد عبد وآخرون، الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية بين دوافع الابداع ومنابع التمكين، ط1، دار الايام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- 24) حوحو فطوم، السياسات الاقتصادية والسوق المالي "سياسات تفعيل السوق المالي"، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- 25) خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 26) خالد واصف الوزني، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط8، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 27) خليل سامي، الاقتصاد الدولي، ج2، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2005.
- 28) خليل سامي، نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، ج1، دار النهضة، الكويت، 1994.
- 29) خليل عبد القادر، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- 30) رضا عبد الجبار الشمري، الأهمية الإستراتيجية للنفط العربي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 31) سامر بطرس جلدة، النقود والبنوك، ط1، دار البداية، الأردن، 2008.
- 32) سعد الله داود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر دراسة على ضوء الأزمات المالية العالمية في الجزائر، ط1، دار هومه، الجزائر، 2013.
- 33) سعدون بوكابوس، الاقتصاد الجزائري محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2013.
- 34) سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2007.

## قائمة المراجع

- 35) سفيان عمراني، أثر التغيرات أسعار البترول على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 2000-2015، ط1، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2018.
- 36) سوانينبيرج أوجست، ترجمة: خالد العامري، الاقتصاد الكلي، ط1، دار لفارو للاستثمارات الثقافية، مصر، 2008.
- 37) سيد طه بدوي، صناديق الثروة السيادية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2012.
- 38) سيد طه بدوي، مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 2010.
- 39) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2008.
- 40) شعيب بنوة، زهرة بن يخلف، مدخل إلى التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 41) صالح فواز محمد الخصاصونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
- 42) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 43) صبرينة يونس، النفط وإشكالية التنمية الاقتصادية، ط1، مكتبة وفاء القانونية، مصر، 2017.
- 44) ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد الجزائري في مواجهة أزمة تهاوي أسعار الطاقة 2014، ط1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 45) ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي، ط4، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 46) ضياء مجيد الموسوي، ثورة أسعار النفط 2004، ط1، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 47) طالب عوض، مدخل إلى الاقتصاد الكلي، ط5، دار وائل للنشر، الأردن، 2015.
- 48) الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 49) عادل فليح العلي، مالية الدولة، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 50) عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية، ط1، دار الجامعي، مصر، 2015.
- 51) عبد الباسط علي جاسم الزبيدي وآخرون، السياسة الضريبية في ظل العولمة، ط1، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2013.
- 52) عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، السياسة الضريبية في ظل العولمة، ط1، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2013.
- 53) عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

## قائمة المراجع

- 54) عبد الرحمن يسرى، السيد أحمد محمد السريتي، النظرية الاقتصادية الكلية، ط1، مصر، 2009.
- 55) عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي، ج 2، ط 2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
- 56) عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- 57) عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ط4، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 2017.
- 58) عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2013.
- 59) عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، ط 1، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 60) عبد الوهاب الآمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2002.
- 61) عدنان داود العذارى، جواد كاظم البكري، اكتشاف الدورات الاقتصادية الأمريكية للمدة 1955 – 2004 باستخدام نموذج كالدور، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 62) علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، ط2، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، 2010.
- 63) عمار بوزعرور، السياسة النقدية واثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر، ط1، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 64) عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط1، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 65) فيصل بوطيبة، مدخل لعلم الاقتصاد، ط1، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.
- 66) قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري بين الاصلاحات والارتهاان للنفط، ط1، دار هومه، الجزائر، 2016.
- 67) قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية، ط1، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010.
- 68) لولو موسى بخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، ط1، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.
- 69) مايكل روس، ترجمة: محمد هيثم النشواتي، نقمة النفط كيف تُشكل الثروة النفطية تنمية الأمم، ط1، دار الكُتب القطرية، قطر، 2014.
- 70) محب خلة توفيق، الاقتصاد النقدي ولمصرفي، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2010.
- 71) محمد بوخاري، الاقتصاد الكلي المعمق، ج1، ط1، دار هومه، الجزائر، 2014.
- 72) محمد زرقون، أمل رحمان، النظرية الاقتصادية الكلية، ط 1، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.
- 73) محمد ساحل، المالية العامة، ط1، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2017.

## قائمة المراجع

- 74) محمد علي حزام غالب المقبل، سياسات برامج الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الفلاحي في الدول النامية، ط1، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- 75) محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
- 76) مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجريبية الجزائرية، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 77) المرسي السيد حجازي، النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، ط1، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
- 78) معين الإمام، عصر اللاعصمة عواقب الحرب على الإرهاب، ط1، المكتبة العربية السعودية، السعودية، 2008.
- 79) ممدوح سلامة وأخرون، ذروة النفط التحديات والفرص أمام دول الخليج، ط1، دار الكتب القطرية، قطر، 2015.
- 80) مهدي سهر جبوري، خضير عباس حسين، تحليل الصدمات الاقتصادية للاقتصادات النامية، ط1، دار الايام، الأردن، 2018.
- 81) ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ط1، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 82) ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ط2، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.
- 83) ناظم محمد نووري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، ط1، دار زهران للطباعة والنشر، الأردن، 2006.
- 84) نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد الطاقة، ط1، دار الكتاب الجامعي، الإمارات، 2017.
- 85) نعمة الله نجيب ابراهيم، النظرة الاقتصادية الكلية للاقتصاد التحليلي الجمعي، ج2، ط1، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2013.
- 86) نوزاد عبد الحمن الهبتي، منجد عبد اللطيف الحشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 87) هشام حريز، دور إنتاج الطاقات المتجددة في إعادة هيكلة سوق الطاقة، ط1، دار الوفاء للدنيا للطباعة والنشر، مصر، 2014.
- 88) هشام مصطفى الحمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر دراسة مقارنة، ط1، دار الفكر الجامعي، مصر، 2006.
- 89) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

## قائمة المراجع

- 90 هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010.
- 91 وحيد مهدي عامر، السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادي، ط1، الدار الجامعية، مصر، 2009.
- 92 وسام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، ط1، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، لبنان، 2000.
- 93 وليد عبد الحميد عايب، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، ط1، مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.
- ثانياً- الأطروحات والمذكرات  
- الأطروحات:
- 1) أم الخير لفردي، مدى صلاحية نماذج العرض الكلي والطلب الكلي في تحقيق أهداف المربع السحري لكالدور حالة الجزائر (1970-2014)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017.
- 2) بن عزة محمد، ترشيد سياسة الانفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الانفاق في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
- 3) خليل عبد القادر، محاولة تقييم فعالية الإصلاحات في الجزائر للفترة (1990-2006)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.
- 4) خوميحة فتيحة، أثر الأزمات النفطية على سياسة الإنفاق الحكومي في الجزائر دراسة حالة الفترة (2000-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، علوم التسيير، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018.
- 5) دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
- 6) رسول عبد الحميد، تفعيل السياستين المالية والنقدية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017/2016.
- 7) سعودي محمد، أثر الصدمات الخارجية على فعالية السياسة المالية دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016.

## قائمة المراجع

- 8) سمية موري، أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.
- 9) شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
- 10) ضيف أحمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر -3، الجزائر، 2015/2014.
- 11) عاشور حيدوشي، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2015.
- 12) عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004-2005.
- 13) عية عبد الرحمان، انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قرارات السياسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2015.
- 14) فرج شعبان، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011.
- 15) معيزي قويدر، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1990-2006)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

### - المذكرات:

- 1) بن سبع حمزة، أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الانفاق الحكومي، البطالة، والتضخم) دراسة قياسية باستخدام تقنية "Var" للفترة 1970-2010، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011.

## قائمة المراجع

- 2) ضالع دليمة، فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.
  - 3) قويدري قوشيح بوجمعة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008.
  - 4) محمد عباس أحمد الباري، الصدمات الخارجية التجارية وتأثيرها على الاقتصاد المصري، مذكرة ماجستير غير منشورة، الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، لاس ن.
  - 5) معط الله آمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014.
  - 6) نسيمة بن يحيى، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1970-2013، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، الجزائر، 2014.
- ثالثاً- المجالات العلمية والدوريات
- 1) اتحاد المصارف الكويت، "مخاطر تراجع سعر النفط"، مجلة المصارف، اتحاد مصارف الكويت، 2015، ع 135.
  - 2) أمين صالح يس، بدر الدين حسين جبر الله، "التسيق بين السياسيتين المالية والنقدية في تجربة السودان"، مجلة الصيرفي، بنك السودان المركزي، السودان، 2009، ع 53.
  - 3) البشير عبد الكريم، "دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2009، مج 5، ع 6.
  - 4) بلعما أسماء، بن عبد الفتاح دحمان، "إستراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي بتامنغست، معهد الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، 2018، مج 7، ع 1.
  - 5) بن رمضان أنيسة، بلمقدم مصطفى، "الموارد الطبيعية وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2014، ع 15.
  - 6) بن سبع حمزة، نذير ياسين، استخدام مقارنة نماذج أشعة الانحدارات الذاتية "VAR" لتقييم فعالية السياسة المالية والنقدية في معالجة مشكلة البطالة في الاقتصاد الجزائري، في: ملتقى حول تقييم سياسات

## قائمة المراجع

- الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 8-9 ديسمبر 2014.
- 7) بوش فاطمة الزهراء، خندق سميرة، "حقيقة المرض الهولندي في الاقتصاديات الريفية"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي ميله، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية، الجزائر، 2017، مج 1، ع 4.
- 8) جيسمس كست، دايفيد ميهاليي، لعنة الموارد ما قبل الموارد الاكتشافات النفطية قد تؤدي إلى البهجة في البداية ثم إلى الخطر الاقتصادي، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2017، مج 54، ع 4.
- 9) حسن الحاج، "عجز الموازنة: المشكلات والحلول"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007، ع 63.
- 10) حيدر حسين آل طعمة، "هبوط أسعار النفط والتعايش مع الصدمة دراسة في نمط الربيع النفطي"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2016، مج 8، ع 15.
- 11) دحمان عبد الحق، جواهره إدريس، "تحليل الانحدار لنمذجة تأثير إنتاج النفط في الديمقراطية في سياق أطروحة" لعنة الموارد"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سياسات عربية، قطر، 2014، ع 9.
- 12) دردوري لحسن، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013، ع 14.
- 13) زايدي حسيبة، بن سماعيل حياة، "أزمة أسعار النفط 2015 وأثرها على المتغيرات الاقتصادية"، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2016، ع 5.
- 14) سهام حسين البصام، سميرة فوزي شهاب الشريدة، "مخاطر وإشكاليات أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2013، ع 36.
- 15) طالب حسين حافظ، "دولة الربيع النفطي وبناء الديمقراطية العراقية نموذجاً"، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2015، ع 63.
- 16) عبادة عبد الرؤوف، "محددات سعر نفط منظمة أوبك في ظل سوق النفط العالمي دراسة تحليلية قياسية 1970-2008"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2011، مج 1، ع 1.
- 17) عبد الرزاق مدوري، بلقاسم زيري، "أثر تقلبات أسعار البترول على التنمية الاقتصادية في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2017، ع 7.
- 18) عبد الفتاح دندي، "الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط وأهميته في استقرار الأسعار"، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2012، مج 38، ع 140.

## قائمة المراجع

- 19) عزة حجازي، "أثر الحرية الاقتصادية والسياسية على الفساد في الدول العربية"، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2014، مج 16، ع 2.
- 20) فوقة فاطمة، مرقوم كلثوم، "تقلبات أسعار النفط، أي بدائل متاحة للاقتصاد الجزائري"، مجلة الاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2016، ع 3.
- 21) قصي عبود فرج الجابري، مصطفى كامل رشيد، "تحليل العوامل المؤثرة في سياسة التعقيم في الصين"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2017، ع 11.
- 22) محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، "تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012، ع 2.
- 23) محمد بن عزة، "دور سياسة الانفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2015، ع 9.
- 24) محمد كريم قرفوف، محمد الطاهر سعودي، "السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاساتها على الاداء الاقتصادي"، مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية، جامعة تكريت، العراق، 2012، مج 19، ع 12.
- 25) محمد مسعي، "سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو"، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2012، ع 10.
- 26) ناصر مراد، "تقييم الاصلاحات الضريبية في الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، 2009، مج 25، ع 2.
- 27) نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، الجزائر، 2013، مج 5، ع 1.
- 28) هيثم عبد الله سليمان، "دور المرض الهولندي ولعنة الموارد في تفشي ظاهرة الفساد في العراق"، مجلة الاقتصاد الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العراق، 2015، ع 25.
- رابعاً- المؤتمرات والملتقيات والندوات
- 1) بنو جعفر عائشة، "أثر العلة الهولندية على سعر الصرف -دراسة حالة الجزائر-"، في: الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016.
- 2) بوهزة محمد، براج صباح، "أثر برنامج الاستثمارات العمومية على متغيرات مربع كالدور للاقتصاد الجزائري"، في: الملتقى الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، 11-12 مارس 2013.

## قائمة المراجع

- 3) حليمي حكيم، "ربوع النفط بين اللعنة، الفساد وتداعيات الأزمة الحالية: قراءة في أوجه النفط السلبية في الجزائر"، في: الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016.
  - 4) خليل عبد القادر، "تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول دراسة نظرية تحليلية"، في: الملتقى الدولي الرابع حول: انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له: المخاطر والحلول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 07-08 أكتوبر 2015.
  - 5) عبد المجيد قدي، "السياسة الضريبية في الجزائر: محاولة للتقييم"، في: الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر: محاولة للتقييم، جامعة الجزائر، الجزائر، 13 ماي 2013.
  - 6) عثمان عثمانية، "آثار انخفاض أسعار البترول على اقتصاديات دول العالم: دراسة مقارنة بين الجزائر والكويت"، في: الملتقى الدولي حول انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له "المخاطر والحلول"، جامعة المدية، الجزائر، 07-08 أكتوبر 2015.
  - 7) علام عثمان، سنوساوي صالح، المناخ الاستثماري كعامل لتحفيز المشاريع المقاولاتية في الدول العربية - دراسة حالة الجزائر-، في: الملتقى الدولي حول المقاولاتية المستدامة - بين إشكالية البقاء وحتمية الابتكار -، جامعة ميله، الجزائر، يومي 18-19 أبريل 2017.
  - 8) مريم شطبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري"، في: ندوة الوطنية حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 14 ماي 2015.
  - 9) منال منصور، "الظاهرة الهولندية وتفسيرات لعنة الموارد الطبيعية"، في: الملتقى الدولي الثاني حول: متطلبات تحقيق الإقلاع الاقتصادي في الدول النفطية في ظل انهيار أسعار المحروقات، جامعة البويرة، الجزائر، 29-30 نوفمبر 2016.
  - 10) وصافى سعدي، "الدور الاقتصادي الجديد للدولة في ظل العولمة"، في: الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخصخصة والدور الجديد للدولة، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 03-07 أكتوبر 2014.
- خامساً- التقارير والمنشورات
- 1) بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر التقرير السنوي 2009، 2010، 2016، 2017، 2018.
  - 2) بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية، ديسمبر 2008، 22 جوان 2013، سبتمبر 2017، جوان 2018.
  - 3) الجمهورية الجزائرية، "برنامج التنمية الخماسي 2010-2014"، بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم: 24 ماي 2014.
  - 4) الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام نتائج 2017، الجزائر، 2018.

## قائمة المراجع

- 5) صندوق النقد العربي، نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية، التقرير العربي الموحد، الكويت، 2005، 2008، 2009، 2015، 2016، 2017، 2018.
  - 6) محمد لكصاسي، الوضع النقدي وسياسة النقدية في الجزائر، دراسة قدمت الى الاجتماع السنوي السابع والعشرين لمجلس محافظي البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، قطر، 2003.
  - 7) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، الثالث والأربعون 2017، الكويت، 2017.
  - 8) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، الثالث والأربعون، الكويت، 2016.
  - 9) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون، الكويت، 2016.
  - 10) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مؤشر الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن، النشرة الفصلية، ع1، الكويت، 2004.
  - 11) وزارة المالية، مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2017 وتقديرات 2018-2019، الجزائر، 2018.
  - 12) وزارة المالية، مذكرة عرض قانون المالية لسنة 2018 وتقديرات 2019-2020، الجزائر، 2019.
- سادساً- المواقع الالكترونية
- 1) أسامة نجوم، قراءة في أسباب انخفاض أسعار النفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2015، متاح على: <<https://www.dohainstitute.org>>.
  - 2) حاتم مهران، "التضخم في دلو مجلس التعاون الخليجي ودور صناديق النفط في الاستقرار الاقتصادي"، مركز الخليج لسياسات التنمية، الكويت، 2007، متاح على: <<https://www.gulfpolicies.com>>.
  - 3) غريغوري غوس، "هبوط أسعار النفط: الأسباب والتبعات الجيوسياسية"، مركز بروكنجز الدوحة، قطر، 2015، متاح على: <[www.kba.com.kw/flip/magazine/magazine-1491739476-02-2015.pdf](http://www.kba.com.kw/flip/magazine/magazine-1491739476-02-2015.pdf)>.
  - 4) محمد عدنان وديع، البطالة وتحديات التشغيل، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، لا س ن، متاح على: <[http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/27\\_C27-4.pdf](http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/27_C27-4.pdf)>.
  - 5) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، هل أصبحت "معادلة العرض والطلب" عاجزة عن تفسير الحالة النفطية الراهنة؟، قطر، 2015، متاح على: <<https://www.dohainstitute.org>>.
  - 6) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، نبرة عنا، الكويت، 2018، متاح على: <<http://oapecorg.org>>.
  - 7) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، تقرير الأمين العام السنوي، الحادي والأربعون، متاح على: <<http://oapecorg.org>>.
  - 8) منى كمال، الاطار النظري للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية، لا ب ن، 2010، متاح على: <[https://mpra.ub.uni-muenchen.de/26856/1/MPRA\\_paper\\_26856.pdf](https://mpra.ub.uni-muenchen.de/26856/1/MPRA_paper_26856.pdf)>.

## قائمة المراجع

### سابعاً- نصوص تشريعية

- 1) الجمهورية الجزائرية، أمر، الأمر 10-04 مؤرخ في 26 أوت 2010 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، ع50، 1 سبتمبر 2010.
- 2) الجمهورية الجزائرية، أمر، أمر رقم 06-04 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، ع 47، 19 جويلية 2000.
- 3) الجمهورية الجزائرية، قانون، القانون رقم 17-10 مؤرخ في 11 أكتوبر 2017 يتم الأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، ع57، 12 أكتوبر 2017.
- 4) الجمهورية الجزائرية، قانون، قانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جانفي 2000 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، ع 37، 28 جوان 2000.
- 5) الجمهورية الجزائرية، قانون، قانون رقم 80-11 المؤرخ في 13 ديسمبر 1980 المتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، الجريدة الرسمية، ع 51، 16 ديسمبر 1980.
- 6) الجمهورية الجزائرية، قانون، قانون رقم 84-22 المؤرخ في 24 ديسمبر 1984 المتضمن المخطط الخماسي 1980-1984، الجريدة الرسمية، ع1، 2 جانفي 1985.
- 7) الجمهورية الجزائرية، قانون، قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، الجريدة الرسمية، ع 16، 18 أفريل 1990.
- 8) الجمهورية الجزائرية، نظام، النظام رقم 09-02 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها واجراءاتها.
- 9) الجمهورية الجزائرية، نظام، النظام رقم 15-01 مؤرخ في 19 فيفري 2015 المتعلق بعمليات خصم السندات العمومية، إعادة خصم السندات الخاصة، التسيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية.
- 10) الجمهورية الجزائرية، أمر، الأمر رقم 74-68 المؤرخ في 24 يونيو 1974 المتضمن المخطط الرباعي الثاني 1974-1977، الجريدة الرسمية، ع 52، 28 جوان 1974.
- 11) الجمهورية الجزائرية، تعليمة، التعليم رقم 04-17 المؤرخة في 31 جويلية 2017 المعدلة والمتممة للتعليم رقم 02-04 المؤرخة في 2004 المتعلقة بنظام الاحتياطات القانونية.
- 12) الجمهورية الجزائرية، قانون، القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل والمتمم للقانون 86-12 المتعلق بالقرض والبنك، الجريدة الرسمية، ع 2، 13 جانفي 1988.

### II- قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

#### أولاً- الكتب

- 1) Ali KAZANCIGIL, La Gouvernance, Armand Colin, France, 2010.

ثانياً- المجلات العلمية والدوريات

- 1) Gregory,R.G, "**Some implication of the growth mineral sector**", The Australian Journal of the Agricultural Economics, Australian, Aout 1976 volume 20, N 2.
- 2) Marie-Pierre Arzelier, "**Dépenses publiques, ressources naturelles et croissance sectorielle : une comparaison Afrique-Asie**", Revue économique, France, 1998, volume 49, n°1.
- 3) Mark Gallagher , Steve Rozner, "**Tools for treating resource curse From Curse to Cures**", Developing Alternatives, London, United Kingdom, 2007, volume 11, issues 1.
- 4) Robinson James, Torvik Ragnar & Verdier Thierry, "**Political Foundation of The Resource Curse**", Journal of Développement Economic, 2006, volume 79.

ثالثاً- الملتقيات

- 1) Ichiro Fukunaga and others, "**The effects of oil Price changes on the industry-level production and prices in the U-S and Japan**", the 20<sup>th</sup> Annual East Asia Seminar on Economics, Hong Kong, 26-27 June 2009.
- 2) Kouider Boutaleb, "**La Problématique de l'efficacité des politiques économiques dans les P.V.D : le cas de l'Algérie**", colloque international sur Les politiques économiques en Algérie: réalités et perspectives, Tlemcen, Algérie, 29/30 novembre 2004.

رابعاً- التقارير

- 1) Banque d'Algérie, "**Rapport annuel de la Banque d'Algérie 2004**", Algérie, 2005.

خامساً- المواقع الإلكترونية

- 1) Andreas Economou, "**Oil Price Shocks: A Measure of the Exogenous and Endogenous Supply Shocks of Crude Oil**", Oxford Institute for Energy Studies, United States of America, 2018, Available on: < <https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2016> >.
- 2) Banque d'Algérie, "**BULLETINS STATISTIQUES (SERIES RETROSPECTIVES)**", algeria, 2012, Disponible sur: <[http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin\\_statistique\\_retro.htm](http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_retro.htm)>.
- 3) British Petrillum, "**BP Statistical review of world energie**", 2018, England , Available on: <<https://www.bp.com>>.

- 4) International Energy Agency, About the IEA, France, 2018, Available on: <<https://www.iea.org/>>.
- 5) INTERNATIONAL MONETARY FUND, GLOBAL DATA : Balance of Payments Statistics (BOPS), Available on: <<https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/>> .
- 6) James Hamilton, CAUSES AND CONSEQUENCES OF THE OIL SHOCK OF 2007–2008, NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge, England, 2009.
- 7) Jean-Philippe Koutassila, "Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun", Centre d'économie du développement, Université Montesquieu-Bordeaux IV, N24, France, 1998, Available on: <<https://ideas.repec.org/p/mon/ceddtr>>.
- 8) John Baffes and others, The Great Plunge in Oil Prices: Causes, Consequences, and Policy Responses; World Bank Group, Washington , 2015, Available on: <[https://www.eia.gov/finance/markets/reports\\_presentations/2016](https://www.eia.gov/finance/markets/reports_presentations/2016)>.
- 9) La banque mondiale, Données, United States of America, 2018 ; Disponible sur: <<https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie?view=chart>>.
- 10) Les politiques économiques, Sky Minds (7 avril 2009), <<http://www.skyminds.net/economie-et-sociologie/la-regulation-des-activites-sociales/les-politiques-economiques/>>.
- 11) Noël Amenc, Oil Prices: the True Rôle of Spéculation , EDHEC BUSINESS SCHOOL, France, 2008, Available on: <<https://www.nber.org>>..
- 12) OCDE, Data: Tax revenue, France, 2018, Available on: <<https://data.oecd.org/tax/>>.
- 13) Office National des Statistiques, Rétrospective Statistique 1962–2011, Algérie, Disponible sur: <[http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES\\_PUBLIQUES.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf)>.
- 14) Olivier Blanchard, Marianna Riggli, "Why are the 2000s So Different from the 1970s? A structural interpretation of changes in the macroeconomic effects of oil prices", NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Cambridge, 2009 ; Available on: <<http://www.nber.org/papers/w15467>>.
- 15) Organization of Petroleum Exporting Countries, ABOUT US, L'Autriche, 2018, Available on: <<https://www.opec.org/>>.
- 16) Owen Barder, "A Policymakers' Guide to Dutch Disease What is Dutch Disease, and is it a problem? ," Center for Global Development, N 91 , 2006 , Available on: <[https://www.cgdev.org/sites/default/files/8709\\_file\\_WP91.pdf](https://www.cgdev.org/sites/default/files/8709_file_WP91.pdf)>.
- 17) Robert Mabro, The Oil Price Crisis of 1998, Oxford Institute for Energy Studies, N 10, 1998, Available on: <<https://www.oxfordenergy.org/wpcms/wp-content/uploads/2010/11/SP10-TheOilPriceCrisisof1998-RMabro-1998.pdf>>.
- 18) Takuji Fueki and others, Identifying oil price shocks and their consequences: the role of expectations in the crude oil market, Bank for International Settlements N 725, 2018, Available on: <<https://www.bis.org/publ/work725.pdf>>.

# قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): تطور أسعار البنزول الاسمية، الحقيقية والمناسبة خلال الفترة (1970-2017)

السعر المناسب وفق اتفاقية جنيف	السعر المناسب وفق اتفاقية جنيف	السعر المناسب وفق اتفاقية جنيف	السعر المناسب وفق اتفاقية طهران	السعر الحقيقي باستبعاد التضخم	السعر الحقيقي باستبعاد التضخم	السعر الحقيقي باستبعاد التضخم	السعر الحقيقي باستبعاد التضخم	السعر الحقيقي باستبعاد التضخم	السعر الحقيقي باستبعاد التضخم	السعر الاسمي للبنزول	السنوات
/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	1,67	1970
/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	2,03	1971
/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	2,29	1972
/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	3,05	1973
21,46	10,73	10,73	10,73	33,95	33,95	33,78	33,78	10,78	10,78	10,73	1974
22,21	10,9446	11,2665	11,2665	30,06	30,06	30,58	30,58	10,55	10,55	10,73	1975
22,99	11,163492	11,829825	11,829825	31,20	31,20	30,36	30,36	11,83	11,83	11,51	1976
23,81	11,38676184	12,42131625	12,42131625	30,05	30,05	30,36	30,36	12,27	12,27	12,39	1977
24,66	11,61449708	13,04238206	13,04238206	25,78	25,78	29,42	29,42	11,13	11,13	12,70	1978
25,54	11,84678702	13,69450117	13,69450117	31,53	31,53	37,13	37,13	14,64	14,64	17,25	1979
26,46	12,08372276	14,37922622	14,37922622	47,34	47,34	55,81	55,81	24,29	24,29	28,64	1980
27,42	12,32539721	15,09818754	15,09818754	54,85	54,85	57,98	57,98	30,75	30,75	32,51	1981
28,43	12,57190516	15,85309691	15,85309691	56,16	56,16	53,84	53,84	33,78	33,78	32,38	1982
29,47	12,82334326	16,64575176	16,64575176	50,59	50,59	45,94	45,94	31,98	31,98	29,04	1983
30,56	13,07981013	17,47803935	17,47803935	50,69	50,69	42,56	42,56	33,59	33,59	28,20	1984
31,69	13,34140633	18,35194131	18,35194131	47,76	47,76	39,10	39,10	32,99	32,99	27,01	1985
32,88	13,60823446	19,26953838	19,26953838	18,89	18,89	19,21	19,21	13,31	13,31	13,53	1986
34,11	13,88039914	20,2330153	20,2330153	21,49	21,49	24,59	24,59	15,49	15,49	17,73	1987
35,40	14,15800713	21,24466606	21,24466606	16,22	16,22	19,24	19,24	12,01	12,01	14,24	1988
36,75	14,44116727	22,30689937	22,30689937	20,02	20,02	22,50	22,50	15,40	15,40	17,31	1989
38,15	14,72999062	23,42224433	23,42224433	22,82	22,82	27,69	27,69	18,34	18,34	22,26	1990
39,62	15,02459043	24,59335655	24,59335655	19,06	19,06	23,02	23,02	15,42	15,42	18,62	1991
41,15	15,32508224	25,82302438	25,82302438	17,69	17,69	22,02	22,02	14,81	14,81	18,44	1992
42,75	15,63158388	27,1141756	27,1141756	16,09	16,09	18,93	18,93	13,88	13,88	16,33	1993

قائمة الملاحق

44,41	15,94421556	28,46988438	14,66	17,59	12,94	15,53	1994
46,16	16,26309987	29,8933786	14,66	18,67	13,23	16,86	1995
47,98	16,58836187	31,38804752	17,78	22,00	16,40	20,29	1996
49,88	16,9201291	32,9574499	17,28	19,88	16,23	18,68	1997
51,86	17,25853169	34,6053224	11,41	12,91	10,85	12,28	1998
53,94	17,60370232	36,33558852	16,17	18,16	15,56	17,48	1999
56,11	17,95577637	38,15236794	27,18	28,14	26,65	27,60	2000
58,37	18,31489189	40,05998634	23,12	23,12	23,12	23,12	2001
60,74	18,68118973	42,06298566	23,26	24,00	23,62	24,36	2002
63,22	19,05481353	44,16613494	23,51	27,22	24,27	28,10	2003
65,81	19,4359098	46,37444169	27,62	34,31	29,02	36,05	2004
68,52	19,82462799	48,69316377	38,13	47,26	40,86	50,64	2005
71,35	20,22112055	51,12782196	45,16	55,87	49,37	61,08	2006
74,31	20,62554296	53,68421306	47,66	61,95	53,14	69,08	2007
77,41	21,03805382	56,36842371	60,58	82,12	69,68	94,45	2008
80,65	21,4588149	59,18684489	40,50	52,99	46,67	61,06	2009
84,03	21,8879912	62,14618714	51,40	66,23	60,11	77,45	2010
87,58	22,32575102	65,2534965	66,75	89,59	80,07	107,46	2011
91,29	22,77226604	68,51617132	69,36	89,42	84,90	109,45	2012
95,17	23,22771136	71,94197989	66,56	85,24	82,67	105,87	2013
99,23	23,69226559	75,53907888	60,03	76,70	75,36	96,29	2014
103,48	24,1661109	79,31603283	34,49	39,37	43,35	49,49	2015
107,93	24,64943312	83,28183447	28,45	32,29	35,92	40,76	2016
112,59	25,14242178	87,44592619	36,07	40,87	46,28	52,43	2017

**Source:**

- Organization of Petroleum Exporting Countries, **OPEC Basket Price** [On-line], L'Autriche, 2018, Available on:

<[https://www.opec.org/opec\\_web/en/data\\_graphs/40.htm](https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm)> (Download history 28-01-2019).

- La banque mondiale, **Données** [en line], United States of America, Disponible sur: <<https://donnees.banquemondiale.org/pays/algerie?view=chart>> (consulte le 27/06/2018).



قائمة الملاحق

-13,05	-2,07	78,78	21,22	2751855,224	5851,216856	247398,3	99247,12935	-2,1	2757706,441	1166000	1993
2,51	-0,91	78,05	21,95	2726889,18	5997,999286	327346,7	96356,49111	-0,9	2732887,179	1491500,01	1994
20,12	3,76	74,6	25,40	2829532,145	7204,604401	505562,8	98142,38523	3,8	2836736,749	1990600,03	1995
19,68	4,06	70,8	29,20	2944420,311	8622,601456	750415,3	100404,6528	4,1	2953042,912	2570000,01	1996
4,49	1,09	69,82	30,18	2976516,908	9009,475297	838985,8	99894,35092	1,1	2985526,383	2780199,91	1997
-21,47	5,18	77,45	22,55	3130713,247	7075,088881	638221,5	103435,3922	5,1	3137788,336	2830500,1	1998
25,93	3,15	72,49	27,51	3229288,178	8909,433003	890943,3	105253,7978	3,2	3238197,611	3238197,61	1999
6,27	3,81	71,84	28,16	3352418,191	9468,157864	1161314,7	107809,2292	3,82	3361886,349	4123513,88	2000
24,94	2,95	65,84	34,16	3451195,932	11829,25376	1443928,1	109616,6249	3,01	3463025,186	4227113,12	2001
0,97	5,63	67,34	32,66	3645333,634	11943,82578	1477033,6	114307,6169	5,61	3657277,46	4522773,35	2002
16,80	7,17	64,42	35,58	3906719,318	13950,59264	1868889,6	120995,2078	7,2	3920669,911	5252321,11	2003
10,59	4,28	62,27	37,73	4073894,969	15427,4298	2319823,6	124556,3779	4,3	4089322,399	6149116,69	2004
24,47	5,84	55,66	44,34	4311708,374	19202,65551	3352878,4	130102,5647	5,91	4330911,03	7561984,35	2005
4,73	1,67	54,34	45,66	4383754,702	20110,01935	3882227,8	130377,0443	1,68	4403864,721	8501635,8	2006
-1,02	3,39	56,28	43,72	4532497,377	19904,20308	4089308,6	132722,7841	3,37	4552401,58	9352886,35	2007
5,94	2,34	54,75	45,25	4638757,425	21086,97172	4997554,5	133670,3621	2,36	4659844,397	11043703,5	2008
-29,945	1,78	68,81	31,19	4721132,888	14771,53204	3109078,9	133534,5533	1,63	4735904,42	9968025,3	2009
15,83	3,60	65,14	34,86	4890904,33	17109,7403	4180357,7	135889,6782	3,63	4908014,07	11991563,9	2010
6,05	2,88	64,07	35,93	5031801,82	18145,44038	5 242 100	137153,9349	2,89	5049947,26	14588970	2011
-7,56	3,41	67,87	32,13	5203597,419	16773,87796	5 208 400	138965,8883	3,37	5220371,297	16209598	2012
-4,56	2,79	70,16	29,84	5348842,762	16009,56032	4 968 000	139933,5823	2,77	5364852,322	16647919	2013
-5,97	3,82	72,96	27,04	5553079,474	15053,6048	4657800	142359,0244	3,79	5568133,079	17228597,8	2014
-27,98	3,85	81,23	18,77	5766845,932	10841,99552	3134200	144907,6125	3,76	5777687,928	16702118,6	2015
-4,32	3,31	82,62	17,38	5957977,627	10374,00183	3025600	146981,825	3,3	5968351,629	17406826,2	2016
11,68	1,68	80,91	19,09	6058227,817	11585,78998	3608800	146904,3213	1,7	6069813,607	18906560	2017

Source: - La banque mondiale, **Données**, Référence précédente.

- Office National des Statistiques, **Rétrospective Statistique 1962-2011**, Référence précédente.

قائمة الملاحق

الملاحق رقم (03): السكان العاملون، العمل والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2017)

معدل البطالة <sup>1</sup>	معدل العمالة <sup>1</sup>	معدل التشغيل <sup>2</sup>	عدد السكان (15-64)	السكان النشطون	العاملون عن العمل	مجموع العاملين	%	نقل الاتصالات وتجارة وخدمات	%	البناء والأعمال العمومية	%	الصناعة	%	الزراعة	السنوات
22,4	27,47	77,60	7220494	2555670	572470	1983200	37,03	734400	6,07	120400	8,77	174000	48,12	954400	1970
24,2	27,05	75,51	7422071	2658557	643357	2007400	37,60	754800	6,63	133000	10,34	207600	45,43	912000	1971
24,61	26,93	76,13	7623386	2697081	663781	2053300	39,50	810900	7,13	146400	10,78	221300	42,60	874700	1972
24,51	27,86	80,67	7830328	2704925	662925	2182000	40,02	873300	8,71	190000	11,24	245300	40,03	873400	1973
22	28,47	74,79	8053886	3065847	673247	2292800	40,32	924400	9,45	216700	11,84	271400	38,40	880300	1974
20,8	29,38	79,28	8300027	3076214	638314	2438700	40,50	987700	10,28	250600	13,07	318700	36,16	881700	1975
21,64	29,43	74,34	8540496	3381444	731744	2513800	41,60	1045700	12,07	303400	14,30	359200	32,04	805500	1976
22	31,45	78,00	8806299	3550897	781197	2769700	32,42	898000	12,50	346000	12,75	353000	42,34	1172700	1977
17,9	33,18	82,13	9094792	3674175	656575	3017600	36,95	1115000	13,22	399000	12,43	375000	37,40	1128600	1978
16,33	33,02	83,67	9401451	3709812	605812	3104000	39,14	1215000	14,08	437000	12,92	401000	33,86	1051000	1979
15,76	32,36	84,24	9723871	3735754	588754	3147000	41,00	1289000	14,87	468000	13,70	431000	30,47	959000	1980
15,62	31,6	84,38	10047876	3762739	587739	3175000	42,83	1360000	15,87	504000	14,44	458000	26,87	853000	1981
16,3	33	83,70	10395858	4091995	666995	3425000	42,19	1445000	16,12	552000	13,67	468000	28,03	960000	1982
13,1	33,23	86,90	10765257	4116225	539225	3577000	42,63	1525000	17,25	617000	13,28	475000	26,84	960000	1983
8,7	33,3	91,30	11155018	4069003	354003	3715000	43,20	1605000	17,63	655000	13,33	495000	25,84	960000	1984
9,7	33	90,30	11564448	4221483	409483	3812000	44,10	1681000	17,34	661000	14,06	536000	24,50	934000	1985
15,55	33,03	84,45	11975728	4684428	728428	3956000	43,66	1727000	16,61	657000	13,57	537000	26,16	1035000	1986
21,4	33,35	78,60	12407718	5264631	1126631	4138000	46,67	1931000	15,95	660000	15,76	652000	21,63	895000	1987
19,9	33,57	80,10	12858026	5388264	1072264	4316000	49,00	2114000	19,00	820000	14,39	621000	17,63	761000	1988
20	33,55	80,04	13324827	5586169	1115169	4471000	47,84	2139000	16,04	717000	13,46	602000	22,66	1013000	1989
20,5	32,71	80,20	13806990	5632169	1156000	4517000	50,00	2256000	15,12	683000	14,83	670000	20,10	908000	1990
21,2	31,75	78,80	14291315	5758883	1220883	4538000	50,86	2308000	13,00	588000	13,55	615000	22,63	1027000	1991

<sup>1</sup> أنظر إلى: الفصل الأول فيما يخص طريقة الحساب.

<sup>2</sup> معدل التشغيل = مجموع العاملين (PO) / السكان النشطون (PA).

قائمة الملاحق

22,6	30,95	75,59	14790717	6057454	1367454	4578000	52,90	2422000	13,40	613000	17,08	782000	16,62	761000	1992
23,2	33	76,85	15304308	6560832	1518832	5042000	/	/	/	/	/	/	/	/	1993
24,4	32,55	75,64	15832316	6814000	1660000	5154000	/	/	/	/	/	/	/	/	1994
28,3	33,2	73,01	16374751	7446000	2105000	5436000	/	/	/	/	/	/	/	/	1995
27	33,27	72,01	16906787	7811000	2106000	5625000	/	/	/	/	/	/	/	/	1996
28	33,31	72,04	17456362	8072000	2257000	5815000	59,52	3461000	12,43	723000	8,37	487000	19,67	1144000	1997
28	33,26	71,98	18018559	8326000	2333000	5993000	59,74	3580000	12,35	740000	8,23	493000	19,70	1180000	1998
29,24	32,04	69,38	18583470	8583000	2510000	5955000	59,35	3534000	12,50	743000	8,28	493000	19,90	1185000	1999
29,5	32,59	70,51	19144447	8850000	2610000	6240000	60,53	3777000	12,52	781000	7,97	497000	19,00	1185000	2000
28,43	32,9	71,56	19734527	9074000	2580000	6493000	59,45	3860000	12,37	803000	7,73	502000	20,45	1328000	2001
25,67	34,07	74,35	20304857	9305000	2388000	6917000	59,49	4115000	12,43	860000	7,29	504000	20,80	1438000	2002
23,71	34,89	76,29	20862869	9540000	2262000	7278000	59,03	4296000	12,46	907000	7,01	510000	21,50	1565000	2003
17,73	37,57	82,27	21416138	9780000	1734000	8046000	61,22	4926000	12,20	980000	6,50	523000	20,10	1617000	2004
15,38	38,63	84,62	21963019	10027000	1542000	8485000	61,63	5229000	12,40	1050000	6,16	523000	19,84	1683000	2005
12,32	40,05	87,68	22475875	10267000	1265000	9002000	61,51	5537000	12,90	1160000	5,83	525000	19,77	1780000	2006
11,9	40,36	88,16	22965441	10514000	1245000	9269000	60,90	5644000	13,60	1261000	5,63	522000	19,87	1842000	2007
11,3	40,89	88,70	23433829	10801000	1220000	9581000	60,94	5839000	14,31	1371000	5,53	530000	19,22	1841000	2008
102	39,66	89,83	23883916	10544000	1072000	9472000	56,14	5318000	18,14	1718000	12,60	1194000	13,11	1242000	2009
10	40,04	90,05	24315242	10812000	1076000	9736000	55,23	5377000	19,37	1886000	13,73	1337000	11,67	1136000	2010
10	38,88	90,04	24691566	10661000	1063000	9599000	58,37	5603000	16,62	1595000	14,24	1367000	10,77	1034000	2011
11	40,55	89,03	25080157	11423000	1253000	10170000	61,55	6260000	16,35	1663000	13,13	1335000	8,97	912000	2012
9,8	42,38	90,17	25457105	11964000	1175000	10788000	59,78	6449000	16,60	1791000	13,04	1407000	10,58	1141000	2013
10,6	39,69	89,40	25800849	11453000	1214000	10239000	60,79	6224000	17,83	1826000	12,60	1290000	8,78	899000	2014
11,2	40,58	88,79	26106760	11932000	1338000	10594000	61,58	6524000	16,76	1776000	13,00	1377000	8,66	917000	2015
10,5	41,1	89,50	26383347	12117000	1272000	10845000	61,04	6620000	17,47	1895000	13,51	1465000	8,00	865000	2016
11,7	40,74	88,30	26652014	12298000	1440000	10859000	59,09	6417000	17,01	1847000	13,75	1493000	10,15	1102000	2017

Source: - Office National des Statistiques, **Rétrospective Statistique 1962-2011**, Référence précédente.

- تعريفى عودة، محددات الأجور وأثرها على العمالة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي واحصاء، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2010-2011، ص، 95، 96.

- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، الجزائر، 2018، مرجع سابق.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (04): بيانات الدراسة القياسية

	PIB/N	CHO	INF	x-m	PP	G	M2	TCH
1970	81952,903	22,39999687	4,85175202	-1700000300	8,2498	5876000000	1,3076E+10	4,94
1971	70674,3594	24,19948115	2,8277635	-2299999700	10,2312	6941000000	1,3925E+10	5,04
1972	87614,0038	24,6110888	4	-1600000000	11,3355	8197000000	1,8139E+10	4,95
1973	88495,5566	24,50807324	6,97115385	-2099999700	15,4025	9989000000	2,293E+10	5,05
1974	92536,2674	21,95957593	2,69662921	1800001500	52,4697	1,3408E+10	2,5772E+10	4,89
1975	94517,4387	20,74998683	8,75273523	-5699999700	51,8259	1,9068E+10	3,3749E+10	4,83
1976	99577,0559	21,63998576	8,24949698	-3000000500	58,2406	2,0118E+10	4,3605E+10	5,06
1977	101851,253	21,99999042	10,9665428	-9700001800	60,711	2,5473E+10	5,195E+10	4,9
1978	108047,556	17,86999803	15,5778894	-1,53E+10	63,5	3,0106E+10	6,7458E+10	5
1979	112732,409	16,32999192	10,4347826	-2199998400	85,3875	3,3515E+10	7,9688E+10	4,95
1980	110233,639	15,75997777	9,18635171	649999700	145,2048	4,4016E+10	9,3538E+10	5,07
1981	110090,935	15,61997789	14,6634615	7099998200	165,801	5,7655E+10	1,0915E+11	5,1
1982	113538,594	16,29999548	6,18448637	3999998000	165,4618	7,2445E+10	1,3789E+11	5,11
1983	115990,865	13,09998846	6,02171767	499999500	149,556	8,4825E+10	1,6593E+11	5,15
1984	118762,815	8,699993586	8,19366853	-4699996200	141,564	9,1598E+10	1,9472E+11	5,02
1985	119489,205	9,699979841	10,4991394	-9199996900	141,5324	9,9841E+10	2,2386E+11	5,24
1986	116481,043	15,54998817	12,305296	-3,09E+10	79,827	1,0182E+11	2,2702E+11	5,9
1987	112393,556	21,39999935	7,55894591	-1,34E+10	124,11	1,0398E+11	2,579E+11	7
1988	108221,785	19,89999005	5,86718246	-2,48E+10	129,0144	1,197E+11	2,9296E+11	9,06
1989	110003,565	19,96303728	9,31790499	-4,18E+10	182,7936	1,245E+11	3,0815E+11	10,56
1990	108082,039	20,52495229	17,8830084	-8300003300	385,9884	1,365E+11	3,4301E+11	17,34
1991	104203,481	21,1999966	25,8979206	4,66E+10	569,772	2,121E+11	4,1527E+11	30,6
1992	103633,082	22,57473189	31,6816817	1,52E+10	577,5408	4,2013E+11	5,159E+11	31,32
1993	99247,1294	23,14999073	20,5245154	-1,58E+10	541,0129	4,7663E+11	6,2743E+11	33,13
1994	96356,4911	24,36160845	28,9971618	-5,2545E+10	972,4886	5,6633E+11	7,2351E+11	62,62

قائمة الملاحق

1995	98142,3852	28,27021219	29,7946461	-5,5766E+10	1307,6616	7,5962E+11	7,9956E+11	77,56
1996	100404,653	26,9619767	18,7032067	1,4946E+11	1639,2291	7,2461E+11	9,1506E+11	80,79
1997	99894,3509	27,96085233	5,70034511	2,6603E+11	1472,3576	8,452E+11	1,0815E+12	78,82
1998	103435,392	28,02065818	4,99887413	1762197500	1043,5544	8,7574E+11	1,5925E+12	84,98
1999	105253,798	29,24385413	2,59489599	1,7393E+11	1662,8724	9,6168E+11	1,7894E+12	95,13
2000	107809,229	29,49152542	0,30309365	8,7753E+11	2709,492	1,1781E+12	2,0225E+12	98,17
2001	109616,625	28,43288517	4,19922893	6,2022E+11	2261,136	1,321E+12	2,4735E+12	97,8
2002	114307,617	25,66362171	1,43	4,4662E+11	2640,3804	1,5506E+12	2,9015E+12	108,39
2003	120995,208	23,71069182	4,25909494	7,5491E+11	3031,99	1,6393E+12	3,3544E+12	107,9
2004	124556,378	17,73006135	3,97163121	8,8578E+11	4065,3585	1,8889E+12	3,738E+12	112,77
2005	130102,565	15,37847811	1,38244657	1,7492E+12	5311,1232	2,052E+12	4,1576E+12	104,88
2006	130377,044	12,32102854	2,31452409	2,2862E+12	6538,614	2,453E+12	4,9337E+12	107,05
2007	132722,784	11,84135438	3,67382727	2,0762E+12	7295,5388	3,1087E+12	5,9946E+12	105,61
2008	133670,362	11,29525044	4,85453315	2,1273E+12	10355,498	4,1911E+12	6,956E+12	109,64
2009	135334,553	10,16691958	5,74286175	-5,7917E+10	6962,0612	4,2463E+12	7,1731E+12	114,02
2010	135889,678	9,95190529	3,91304348	8,421E+11	8939,279	4,4669E+12	8,2807E+12	115,42
2011	137153,935	9,970922052	4,52176466	1,4737E+12	12548,1042	5,7314E+12	9,9292E+12	116,77
2012	138965,888	10,96909743	8,89107381	1,3577E+12	13138,378	7,0582E+12	1,1015E+13	120,04
2013	139933,582	9,821130057	3,25701387	4,6764E+11	12741,4545	6,0242E+12	1,1942E+13	120,35
2014	142359,024	10,59984284	2,91692692	-2,9419E+11	12263,4944	6,9957E+12	1,3687E+13	127,36
2015	144907,612	11,21354341	4,78242398	-2,2314E+12	7347,2854	7,6563E+12	1,3705E+13	148,46
2016	146981,825	10,49764793	6,40023168	-2,4837E+12	6056,5284	7,2975E+12	1,3816E+13	148,59
2017	146759,873	11,70922101	5,59063691	-2,0198E+12	8581,7424	7,845E+12	1,4975E+13	163,68

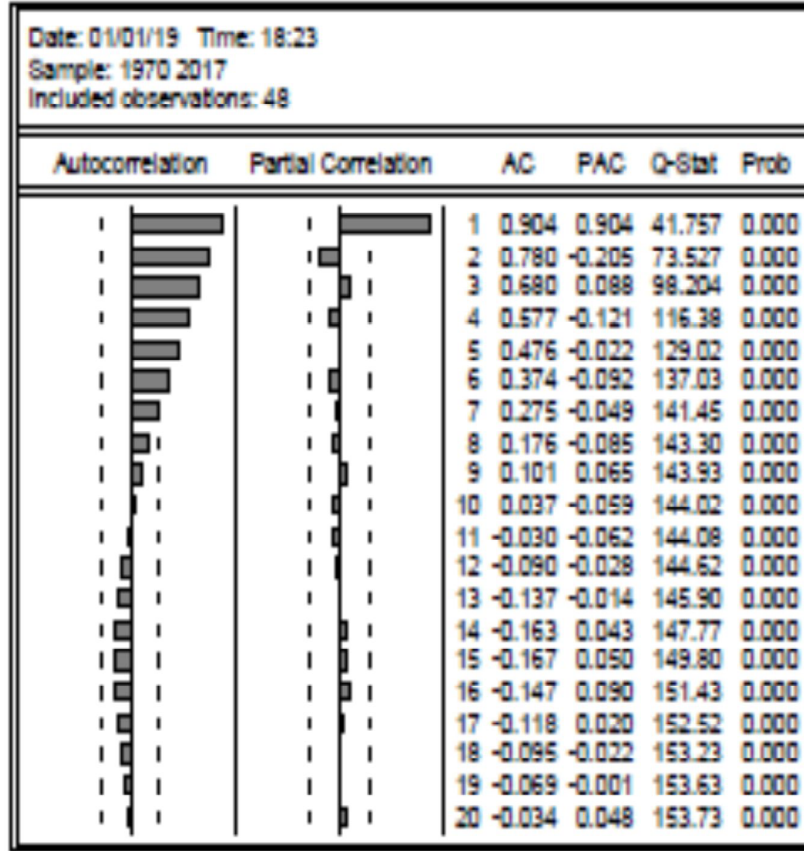
Source:

- La banque mondiale, **Données**, Référence précédente.
- Office National des Statistiques, **Rétrospective Statistique 1962-2011**, Référence précédente.
- Organization of Petroleum Exporting Countries, **OPEC Basket Price**, **Former reference**.
- INTERNATIONAL INTERNATIONAL MONETARY FUND, **GLOBAL DATA : Balance of Payments Statistics (BOPS)**, Former reference.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (05): نتائج اختبار الجذر الأحادي

الشكل رقم (01): Correlogram لسلسلة (PIB/N)



الجدول رقم (01): تحديد درجة التأخير لدالة الارتباط الذاتية الجزئية (FPAC) لسلسلة (PIB/N)

Null Hypothesis: PIB\_N has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.867632	0.6549
Test critical values:		
1% level	-4.170583	
5% level	-3.510740	
10% level	-3.185512	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(PIB\_N)  
Method: Least Squares  
Date: 01/01/19 Time: 18:27  
Sample (adjusted): 1972 2017  
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB_N(-1)	-0.099489	0.053270	-1.867632	0.0688

قائمة الملاحق

D(PIB_N(-1))	-0.000268	0.132958	-0.002018	0.9984
C	11279.98	4809.321	2.345440	0.0238
@TREND("1970")	69.14797	67.28619	1.027670	0.3100
R-squared	0.094505	Mean dependent var		1654.033
Adjusted R-squared	0.029826	S.D. dependent var		3582.614
S.E. of regression	3528.782	Akaike info criterion		19.25823
Sum squared resid	5.23E+08	Schwarz criterion		19.41725
Log likelihood	-438.9394	Hannan-Quinn criter.		19.31780
F-statistic	1.461150	Durbin-Watson stat		1.004006
Prob(F-statistic)	0.238845			

الجدول رقم (02): اختبار ديكي فولر البسيط في حالة وجود الاتجاه العام لسلسلة (PIB/N)

Null Hypothesis: PIB\_N has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.318216	0.8711
Test critical values:		
1% level	-4.165756	
5% level	-3.508508	
10% level	-3.184230	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(PIB\_N)  
Method: Least Squares  
Date: 01/01/19 Time: 00:20  
Sample (adjusted): 1971 2017  
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB_N(-1)	-0.077808	0.059025	-1.318216	0.1943
C	8142.551	5322.456	1.529848	0.1332
@TREND("1970")	84.85316	75.64606	1.121713	0.2681
R-squared	0.038099	Mean dependent var		1378.872
Adjusted R-squared	-0.005624	S.D. dependent var		4014.305
S.E. of regression	4025.577	Akaike info criterion		19.50043
Sum squared resid	7.13E+08	Schwarz criterion		19.61852
Log likelihood	-455.2600	Hannan-Quinn criter.		19.54487
F-statistic	0.871372	Durbin-Watson stat		1.803017
Prob(F-statistic)	0.425471			

الجدول رقم (03): اختبار ديكي فولر البسيط في حالة وجود الحد الثابت لسلسلة (PIB/N)

Null Hypothesis: PIB\_N has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.694075	0.8383
Test critical values:		
1% level	-3.577723	

قائمة الملاحق

5% level	-2.925169
10% level	-2.600658

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PIB\_N)

Method: Least Squares

Date: 01/02/19 Time: 00:22

Sample (adjusted): 1971 2017

Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB_N(-1)	-0.023511	0.033874	-0.694075	0.4912
C	4037.984	3876.153	1.041751	0.3031
R-squared	0.010592	Mean dependent var		1378.872
Adjusted R-squared	-0.011395	S.D. dependent var		4014.305
S.E. of regression	4037.111	Akaike info criterion		19.48607
Sum squared resid	7.33E+08	Schwarz criterion		19.56480
Log likelihood	-455.9226	Hannan-Quinn criter.		19.51569
F-statistic	0.481740	Durbin-Watson stat		1.863143
Prob(F-statistic)	0.491203			

الجدول رقم (04): اختبار ديكي فولر البسيط في حالة عدم وجود الحد الثابت والاتجاه العام للسلسلة (PIB/N)

Null Hypothesis: PIB\_N has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.206874	0.9927
Test critical values:		
1% level	-2.615093	
5% level	-1.947975	
10% level	-1.612408	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PIB\_N)

Method: Least Squares

Date: 01/02/19 Time: 00:25

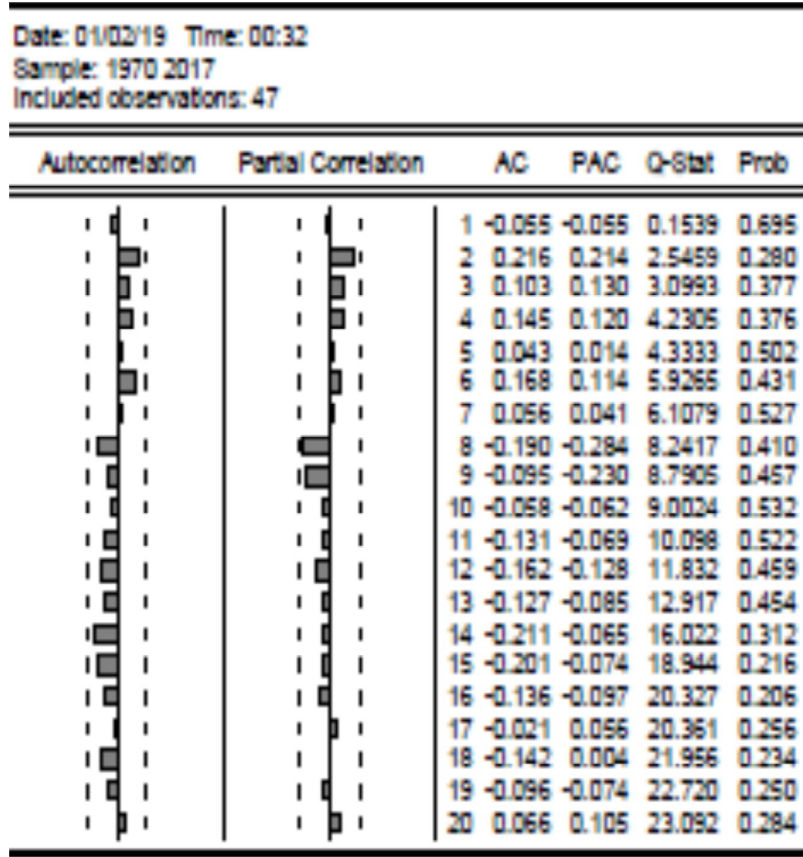
Sample (adjusted): 1971 2017

Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB_N(-1)	0.011367	0.005151	2.206874	0.0324
R-squared	-0.013269	Mean dependent var		1378.872
Adjusted R-squared	-0.013269	S.D. dependent var		4014.305
S.E. of regression	4040.850	Akaike info criterion		19.46734
Sum squared resid	7.51E+08	Schwarz criterion		19.50671
Log likelihood	-456.4826	Hannan-Quinn criter.		19.48216
Durbin-Watson stat	1.889806			

قائمة الملاحق

الشكل رقم (02): Correlogram لسلسلة (DPIB/N)



الجدول رقم (05): اختبار يكي فولر البسيط في حالة وجود الاتجاه العام لسلسلة (D(PIB\_N))

Null Hypothesis: D(PIB\_N) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.885143	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.170583	
5% level	-3.510740	
10% level	-3.185512	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(PIB\_N,2)  
Method: Least Squares  
Date: 01/02/19 Time: 00:38  
Sample (adjusted): 1972 2017  
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB_N(-1))	-1.053362	0.133588	-7.885143	0.0000
C	2537.574	1134.979	2.235790	0.0306
@TREND("1970")	-32.98389	40.32230	-0.818006	0.4179

قائمة الملاحق

R-squared	0.595205	Mean dependent var	240.3607
Adjusted R-squared	0.576378	S.D. dependent var	5576.347
S.E. of regression	3629.436	Akaike info criterion	19.29454
Sum squared resid	5.66E+08	Schwarz criterion	19.41380
Log likelihood	-440.7743	Hannan-Quinn criter.	19.33921
F-statistic	31.61336	Durbin-Watson stat	0.957154
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (06): اختبار ديكي فولر البسيط في حالة عدم وجود الحد الثابت لسلسلة (PIB/N)

Null Hypothesis: D(PIB\_N) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.939242	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.581152	
5% level	-2.926622	
10% level	-2.601424	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(PIB\_N,2)  
Method: Least Squares  
Date: 01/02/19 Time: 00:44  
Sample (adjusted): 1972 2017  
Included observations: 46 after adjustments

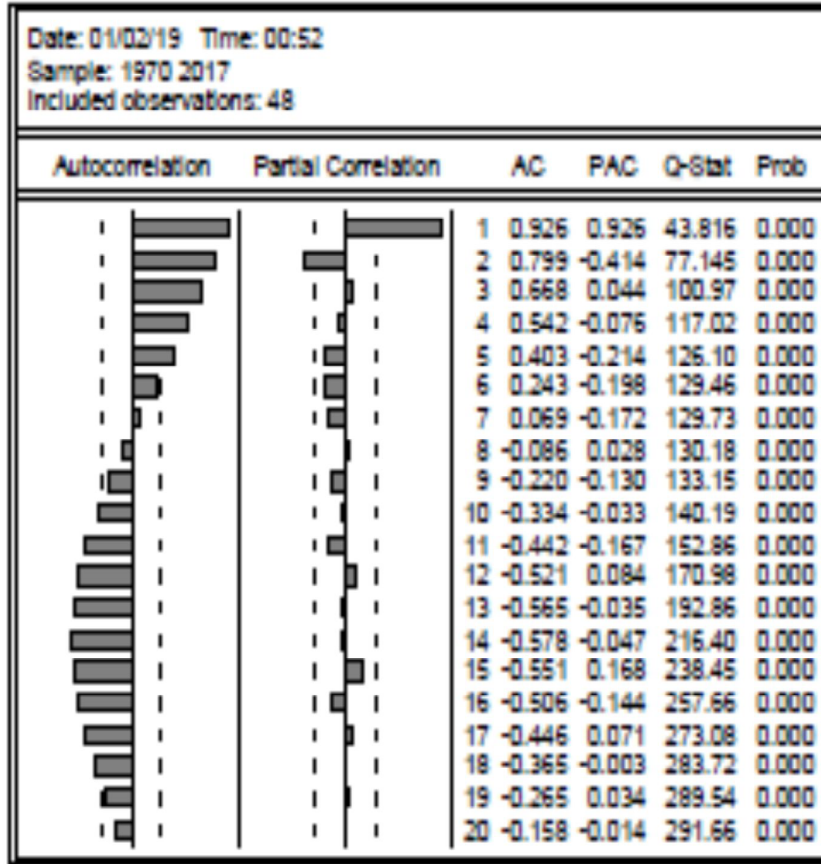
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB_N(-1))	-1.056230	0.133039	-7.939242	0.0000
C	1733.523	565.3174	3.066460	0.0037

R-squared	0.588906	Mean dependent var	240.3607
Adjusted R-squared	0.579563	S.D. dependent var	5576.347
S.E. of regression	3615.765	Akaike info criterion	19.26650
Sum squared resid	5.75E+08	Schwarz criterion	19.34601
Log likelihood	-441.1295	Hannan-Quinn criter.	19.29628
F-statistic	63.03157	Durbin-Watson stat	0.938841
Prob(F-statistic)	0.000000		

قائمة الملاحق

الشكل رقم (03): Correlogram لسلسلة (CHO)



الجدول رقم (07): تحديد درجة التأخير لدالة الارتباط الذاتية الجزئية (FPAC) لسلسلة (PIB/N) حالة (P=2)

Null Hypothesis: CHO has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 2 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.668165	0.7489
Test critical values:		
1% level	-4.175640	
5% level	-3.513075	
10% level	-3.186854	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(CHO)  
Method: Least Squares  
Date: 01/02/19 Time: 00:56  
Sample (adjusted): 1973 2017  
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHO(-1)	-0.090351	0.054162	-1.668165	0.1031
D(CHO(-1))	0.463564	0.152937	3.031075	0.0043
D(CHO(-2))	-0.062957	0.158324	-0.397648	0.6930
C	1.862440	1.400796	1.329558	0.1912
@TREND("1970")	-0.013726	0.025287	-0.542806	0.5903

قائمة الملاحق

R-squared	0.221289	Mean dependent var	-0.286708
Adjusted R-squared	0.143418	S.D. dependent var	2.241695
S.E. of regression	2.074727	Akaike info criterion	4.401976
Sum squared resid	172.1797	Schwarz criterion	4.602716
Log likelihood	-94.04445	Hannan-Quinn criter.	4.476810
F-statistic	2.841732	Durbin-Watson stat	1.985309
Prob(F-statistic)	0.036475		

الجدول رقم (08): تحديد درجة التأخير لدالة الارتباط الذاتية الجزئية (FPAC) لسلسلة (PIB/N) حالة (P=1)

Null Hypothesis: CHO has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.908870	0.6338
Test critical values:		
1% level	-4.170583	
5% level	-3.510740	
10% level	-3.185512	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(CHO)  
Method: Least Squares  
Date: 01/02/19 Time: 00:58  
Sample (adjusted): 1972 2017  
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHO(-1)	-0.096658	0.050636	-1.908870	0.0631
D(CHO(-1))	0.441915	0.138900	3.181538	0.0028
C	1.997399	1.317260	1.516329	0.1369
@TREND("1970")	-0.014082	0.024075	-0.584918	0.5617

R-squared	0.219893	Mean dependent var	-0.271527
Adjusted R-squared	0.164171	S.D. dependent var	2.219037
S.E. of regression	2.028726	Akaike info criterion	4.335634
Sum squared resid	172.8606	Schwarz criterion	4.494646
Log likelihood	-95.71959	Hannan-Quinn criter.	4.395201
F-statistic	3.946249	Durbin-Watson stat	1.936039
Prob(F-statistic)	0.014426		

الجدول رقم (09): اختبار ديكي فولر المطور في حالة وجود الاتجاه العام لسلسلة (CHO)

Null Hypothesis: has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.832711	0.3605
Test critical values:		
1% level	-3.581152	
5% level	-2.926622	
10% level	-2.601424	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

## قائمة الملاحق

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(CHO)  
 Method: Least Squares  
 Date: 01/02/19 Time: 01:13  
 Sample (adjusted): 1972 2017  
 Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHO(-1)	-0.086474	0.047184	-1.832711	0.0738
D(CHO(-1))	0.442478	0.137830	3.210318	0.0025
C	1.461876	0.939794	1.555528	0.1272
R-squared	0.213538	Mean dependent var		-0.271527
Adjusted R-squared	0.176958	S.D. dependent var		2.219037
S.E. of regression	2.013147	Akaike info criterion		4.300269
Sum squared resid	174.2687	Schwarz criterion		4.419528
Log likelihood	-95.90618	Hannan-Quinn criter.		4.344944
F-statistic	5.837621	Durbin-Watson stat		1.941430
Prob(F-statistic)	0.005716			

الجدول رقم (10): اختبار ديكي فولر المطور في حالة وجود الحد الثابت لسلسلة (CHO)

Null Hypothesis: CHO has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.107825	0.2393
Test critical values:		
1% level	-2.616203	
5% level	-1.948140	
10% level	-1.612320	

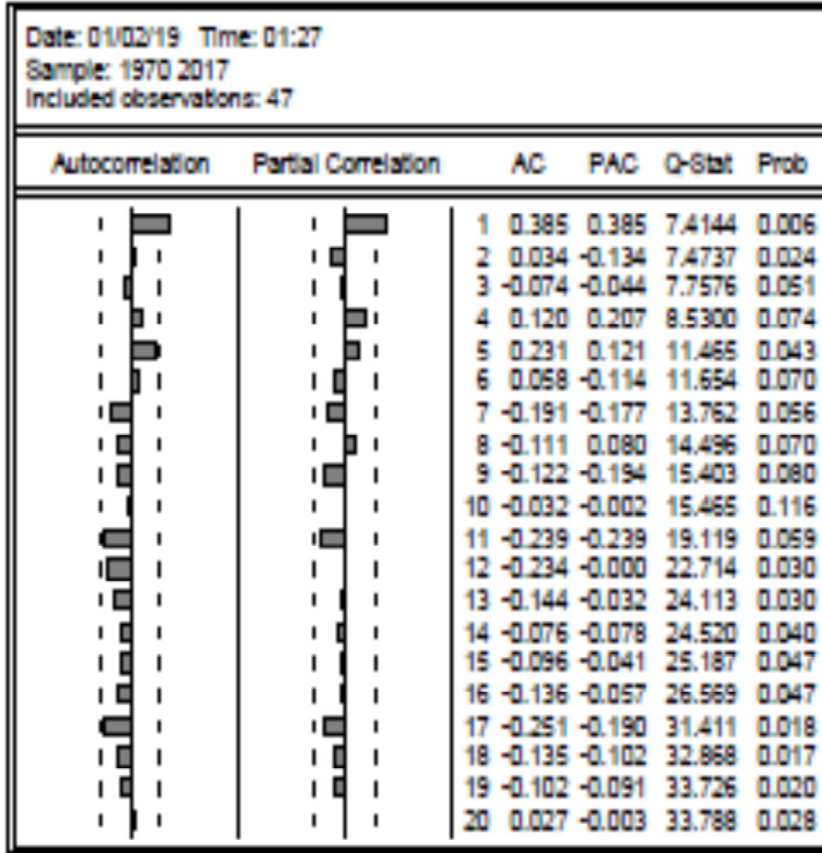
\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(CHO)  
 Method: Least Squares  
 Date: 01/02/19 Time: 01:17  
 Sample (adjusted): 1972 2017  
 Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CHO(-1)	-0.016888	0.015245	-1.107825	0.2740
D(CHO(-1))	0.391031	0.135944	2.876403	0.0062
R-squared	0.169283	Mean dependent var		-0.271527
Adjusted R-squared	0.150403	S.D. dependent var		2.219037
S.E. of regression	2.045366	Akaike info criterion		4.311536
Sum squared resid	184.0750	Schwarz criterion		4.391042
Log likelihood	-97.16532	Hannan-Quinn criter.		4.341319
Durbin-Watson stat	1.883683			

قائمة الملاحق

الشكل رقم (04): Correlogram لسلسلة (DCHO)



الجدول رقم (11): تحديد درجة التأخير لدالة الارتباط الذاتية الجزئية (FPAC) لسلسلة (DCHO)

Null Hypothesis: DCHO has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 1 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.063481	0.0134
Test critical values:		
1% level	-4.175640	
5% level	-3.513075	
10% level	-3.186854	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(DCHO)  
Method: Least Squares  
Date: 01/02/19 Time: 01:41  
Sample (adjusted): 1973 2017  
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DCHO(-1)	-0.694942	0.171021	-4.063481	0.0002
D(DCHO(-1))	0.140220	0.154654	0.906666	0.3699
C	-0.188531	0.685719	-0.274938	0.7847
@TREND("1970")	0.000102	0.024404	0.004173	0.9967

## قائمة الملاحق

R-squared	0.317099	Mean dependent var	0.017777
Adjusted R-squared	0.267130	S.D. dependent var	2.475656
S.E. of regression	2.119354	Akaike info criterion	4.424787
Sum squared resid	184.1582	Schwarz criterion	4.585380
Log likelihood	-95.55772	Hannan-Quinn criter.	4.484655
F-statistic	6.345989	Durbin-Watson stat	1.992862
Prob(F-statistic)	0.001234		

الجدول رقم (12): اختبار ديكي فولر البسيط في حالة وجود الاتجاه العام لسلسلة (DCHO)

Null Hypothesis: D(DCHO) has a unit root  
Exogenous: Constant, Linear Trend  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.934281	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.175640	
5% level	-3.513075	
10% level	-3.186854	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(DCHO,2)  
Method: Least Squares  
Date: 01/02/19 Time: 01:54  
Sample (adjusted): 1973 2017  
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DCHO(-1))	-1.202933	0.151612	-7.934281	0.0000
C	-0.182290	0.802416	-0.227176	0.8214
@TREND("1970")	0.007549	0.028476	0.265096	0.7922

R-squared	0.599834	Mean dependent var	0.073674
Adjusted R-squared	0.580778	S.D. dependent var	3.830328
S.E. of regression	2.480034	Akaike info criterion	4.718762
Sum squared resid	258.3240	Schwarz criterion	4.839207
Log likelihood	-103.1722	Hannan-Quinn criter.	4.763663
F-statistic	31.47822	Durbin-Watson stat	2.100712
Prob(F-statistic)	0.000000		

الجدول رقم (13): اختبار ديكي فولر البسيط في حالة وجود الحد الثابت لسلسلة (DCHO)

Null Hypothesis: D(DCHO) has a unit root  
Exogenous: Constant  
Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.017226	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.584743	
5% level	-2.928142	
10% level	-2.602225	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

## قائمة الملاحق

Dependent Variable: D(DCHO,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 01/02/19 Time: 01:58  
 Sample (adjusted): 1973 2017  
 Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DCHO(-1))	-1.201895	0.149914	-8.017226	0.0000
C	0.006492	0.365779	0.017747	0.9859
R-squared	0.599164	Mean dependent var		0.073674
Adjusted R-squared	0.589843	S.D. dependent var		3.830328
S.E. of regression	2.453077	Akaike info criterion		4.675990
Sum squared resid	258.7562	Schwarz criterion		4.756286
Log likelihood	-103.2098	Hannan-Quinn criter.		4.705923
F-statistic	64.27591	Durbin-Watson stat		2.098845
Prob(F-statistic)	0.000000			

الجدول رقم (14): اختبار ديكي فولر البسيط في حالة عدم وجود الاتجاه العام والحد الثابت لسلسلة (DCHO)

Null Hypothesis: D(DCHO) has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Fixed)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-8.112424	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.617364	
5% level	-1.948313	
10% level	-1.612229	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DCHO,2)  
 Method: Least Squares  
 Date: 01/02/19 Time: 02:04  
 Sample (adjusted): 1973 2017  
 Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DCHO(-1))	-1.201956	0.148162	-8.112424	0.0000
R-squared	0.599161	Mean dependent var		0.073674
Adjusted R-squared	0.599161	S.D. dependent var		3.830328
S.E. of regression	2.425050	Akaike info criterion		4.631553
Sum squared resid	258.7581	Schwarz criterion		4.671701
Log likelihood	-103.2099	Hannan-Quinn criter.		4.646519
Durbin-Watson stat	2.098741			

الملحق رقم (06): تطبيق نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)

الجدول رقم (15): تحديد درجة التأخير لنموذج VAR(P)

VAR Lag Order Selection Criteria  
 Endogenous variables: PIB\_N CHO INF X\_M PP  
 Exogenous variables: C G M2 TCH  
 Date: 08/27/19 Time: 16:43

## قائمة الملاحق

Sample: 1970 2017  
Included observations: 44

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-2291.680	NA	2.97e+39	105.0764	105.8874	105.3771
1	-2180.078	177.5491	5.95e+37	101.1399	102.9646*	101.8166
2	-2157.657	30.57400	7.29e+37	101.2571	104.0956	102.3098
3	-2125.216	36.86419	6.28e+37	100.9189	104.7712	102.3475
4	-2067.788	52.20734*	2.06e+37*	99.44493*	104.3109	101.2495*

\* indicates lag order selected by the criterion  
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)  
FPE: Final prediction error  
AIC: Akaike information criterion  
SC: Schwarz information criterion  
HQ: Hannan-Quinn information criterion

### الجدول رقم (16): نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهنسون

Date: 08/27/19 Time: 17:01  
Sample (adjusted): 1975 2017  
Included observations: 43 after adjustments  
Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)  
Series: PIB\_N CHO INF X\_M PP  
Exogenous series: G M2 TCH  
Warning: Critical values assume no exogenous series  
Lags interval (in first differences): 1 to 4

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.932504	205.7095	76.97277	0.0000
At most 1 *	0.624298	89.79499	54.07904	0.0000
At most 2 *	0.481656	47.69974	35.19275	0.0014
At most 3	0.337071	19.44374	20.26184	0.0645
At most 4	0.040259	1.766966	9.164546	0.8235

Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

#### Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.932504	115.9145	34.80587	0.0000
At most 1 *	0.624298	42.09525	28.58808	0.0005
At most 2 *	0.481656	28.25601	22.29962	0.0065
At most 3 *	0.337071	17.67677	15.89210	0.0260
At most 4	0.040259	1.766966	9.164546	0.8235

Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level  
\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
\*\*MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

قائمة الملاحق

الجدول رقم (17): تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) في حالة (P=1)

Vector Error Correction Estimates  
Date: 08/28/19 Time: 00:27  
Sample (adjusted): 1972 2017  
Included observations: 46 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2	CointEq3		
PIB_N(-1)	1.000000	0.000000	0.000000		
CHO(-1)	0.000000	1.000000	0.000000		
INF(-1)	0.000000	0.000000	1.000000		
X_M(-1)	-4.74E-08 (7.6E-09) [-6.26957]	1.91E-11 (3.6E-12) [ 5.24223]	3.48E-11 (5.0E-12) [ 6.98040]		
PP(-1)	23.51769 (4.58835) [ 5.12552]	-0.008419 (0.00221) [-3.81305]	-0.017792 (0.00302) [-5.88589]		
C	-112498.2 (3792.08) [-29.6666]	-15.39800 (1.82487) [-8.43784]	-9.883623 (2.49825) [-3.95621]		
Error Correction:	D(PIB_N)	D(CHO)	D(INF)	D(X_M)	D(PP)
CointEq1	-0.258404 (0.06927) [-3.73020]	-0.000130 (5.2E-05) [-2.51349]	-6.70E-05 (0.00014) [-0.48048]	-7656006. (1.3E+07) [-0.58934]	-0.030585 (0.02964) [-1.03199]
CointEq2	-178.5137 (183.111) [-0.97489]	-0.452207 (0.13676) [-3.30664]	0.106117 (0.36878) [ 0.28775]	-1.50E+10 (3.4E+10) [-0.43594]	-42.84485 (78.3396) [-0.54691]
CointEq3	-278.3638 (47.3419) [-5.87986]	0.032938 (0.03536) [ 0.93156]	-0.128498 (0.09535) [-1.34771]	1.22E+10 (8.9E+09) [ 1.37320]	55.12977 (20.2541) [ 2.72191]
D(PIB_N(-1))	-0.209138 (0.10906) [-1.91771]	-1.91E-05 (8.1E-05) [-0.23493]	-0.000187 (0.00022) [-0.84992]	6428374. (2.0E+07) [ 0.31433]	0.020221 (0.04666) [ 0.43340]
D(CHO(-1))	-477.0271 (208.836) [-2.28422]	0.437533 (0.15597) [ 2.80525]	-0.496318 (0.42059) [-1.18005]	-3.03E+10 (3.9E+10) [-0.77443]	-5.317384 (89.3452) [-0.05952]
D(INF(-1))	164.1723 (86.1072) [ 1.90660]	0.016604 (0.06431) [ 0.25819]	0.058492 (0.17342) [ 0.33729]	-7.16E+09 (1.6E+10) [-0.44337]	-28.06032 (36.8389) [-0.76170]
D(X_M(-1))	-1.93E-10 (1.8E-09) [-0.10597]	-1.70E-13 (1.4E-12) [-0.12503]	9.05E-13 (3.7E-12) [ 0.24710]	0.427644 (0.34093) [ 1.25434]	1.39E-10 (7.8E-10) [ 0.17813]
D(PP(-1))	-0.021121 (0.79184) [-0.02667]	0.000494 (0.00059) [ 0.83510]	-0.000454 (0.00159) [-0.28494]	-3.02E+08 (1.5E+08) [-2.03318]	-0.173887 (0.33877) [-0.51329]
G	-3.36E-10 (2.2E-09)	-6.54E-13 (1.6E-12)	3.40E-12 (4.4E-12)	0.404535 (0.41111)	9.43E-10 (9.4E-10)

قائمة الملاحق

	[-0.15316]	[-0.39946]	[ 0.76994]	[ 0.98401]	[ 1.00504]
M2	2.46E-11 (1.3E-09) [ 0.01953]	-1.99E-13 (9.4E-13) [-0.21073]	-9.92E-13 (2.5E-12) [-0.39025]	-0.023838 (0.23668) [-0.10072]	7.18E-10 (5.4E-10) [ 1.32937]
TCH	35.10494 (25.8915) [ 1.35585]	0.051535 (0.01934) [ 2.66505]	-0.045256 (0.05215) [-0.86788]	1.62E+09 (4.9E+09) [ 0.33349]	-5.269221 (11.0770) [-0.47569]
R-squared	0.614263	0.439167	0.139300	0.409205	0.467282
Adj. R-squared	0.504052	0.278929	-0.106614	0.240406	0.315076
Sum sq. resids	2.23E+08	124.2726	903.6813	7.83E+24	40779079
S.E. equation	2523.005	1.884315	5.081286	4.73E+11	1079.406
F-statistic	5.573532	2.740717	0.566457	2.424219	3.070077
Log likelihood	-419.3129	-88.12940	-133.7614	-1295.587	-380.2571
Akaike AIC	18.70926	4.309974	6.293973	56.80814	17.01118
Schwarz SC	19.14654	4.747258	6.731257	57.24542	17.44846
Mean dependent	1654.033	-0.271527	0.060062	-4.39E+10	186.3372
S.D. dependent	3582.614	2.219037	4.830315	5.43E+11	1304.258
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.72E+37			
Determinant resid covariance		4.39E+36			
Log likelihood		-2266.936			
Akaike information criterion		101.7363			
Schwarz criterion		104.6383			

الجدول رقم (18): تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) في حالة (P=2)

Vector Error Correction Estimates

Date: 09/04/19 Time: 20:37

Sample (adjusted): 1973 2017

Included observations: 45 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CoIntEq1	CoIntEq2	CoIntEq3		
PIB_N(-1)	1.000000	0.000000	0.000000		
CHO(-1)	0.000000	1.000000	0.000000		
INF(-1)	0.000000	0.000000	1.000000		
X_M(-1)	-4.63E-08 (6.9E-09) [-6.74613]	2.34E-11 (4.1E-12) [ 5.72550]	1.99E-11 (3.3E-12) [ 6.01754]		
PP(-1)	33.69069 (6.24656) [ 5.39348]	-0.021343 (0.00373) [-5.72787]	-0.007195 (0.00302) [-2.38493]		
C	-115365.5 (3398.13) [-33.9498]	-14.29445 (2.02699) [-7.05204]	-11.15064 (1.64112) [-6.79455]		
Error Correction:	D(PIB_N)	D(CHO)	D(INF)	D(X_M)	D(PP)
CoIntEq1	-0.067496 (0.08129) [-0.83028]	-0.000157 (6.1E-05) [-2.57220]	-0.000303 (0.00015) [-1.95711]	6800614. (1.6E+07) [ 0.43492]	-0.009271 (0.03528) [-0.26275]
CoIntEq2	-86.36513	-0.322808	-0.240230	4.10E+10	84.84169

قائمة الملاحق

	(139.337)	(0.10486)	(0.26524)	(2.7E+10)	(60.4777)
	[-0.61983]	[-3.07834]	[-0.90572]	[ 1.53148]	[ 1.40286]
CointEq3	-84.67216	-0.108632	-0.555109	-4.37E+08	46.58331
	(87.1292)	(0.06557)	(0.16586)	(1.7E+10)	(37.8175)
	[-0.97180]	[-1.65666]	[-3.34694]	[-0.02605]	[ 1.23179]
D(PIB_N(-1))	0.162104	-0.000288	-0.000836	-19297752	-0.042853
	(0.14586)	(0.00011)	(0.00028)	(2.8E+07)	(0.06331)
	[ 1.11139]	[-2.62718]	[-3.01269]	[-0.68784]	[-0.67690]
D(PIB_N(-2))	0.168366	-0.000227	-0.000582	-11196112	-0.027838
	(0.11700)	(8.8E-05)	(0.00022)	(2.3E+07)	(0.05078)
	[ 1.43906]	[-2.57805]	[-2.61402]	[-0.49751]	[-0.54819]
D(CHO(-1))	-401.8693	0.289208	-0.504552	-6.29E+10	-84.89597
	(207.786)	(0.15638)	(0.39553)	(4.0E+10)	(90.1873)
	[-1.93405]	[ 1.84941]	[-1.27562]	[-1.57269]	[-0.94133]
D(CHO(-2))	251.8554	-0.346050	-0.916430	-1.89E+10	-30.69619
	(208.007)	(0.15654)	(0.39595)	(4.0E+10)	(90.2832)
	[ 1.21080]	[-2.21055]	[-2.31448]	[-0.47239]	[-0.34000]
D(INF(-1))	91.82890	0.101119	0.123903	-8.28E+09	-45.25932
	(89.3886)	(0.06727)	(0.17016)	(1.7E+10)	(38.7981)
	[ 1.02730]	[ 1.50311]	[ 0.72817]	[-0.48179]	[-1.16653]
D(INF(-2))	-77.16463	0.091467	0.164229	1.35E+10	-10.29657
	(98.2501)	(0.07394)	(0.18702)	(1.9E+10)	(42.6444)
	[-0.78539]	[ 1.23701]	[ 0.87811]	[ 0.71357]	[-0.24145]
D(X_M(-1))	-9.65E-10	1.97E-12	2.13E-13	0.084199	-1.01E-09
	(2.4E-09)	(1.8E-12)	(4.6E-12)	(0.46675)	(1.1E-09)
	[-0.39759]	[ 1.07877]	[ 0.04601]	[ 0.18039]	[-0.95470]
D(X_M(-2))	-4.55E-11	4.51E-12	-1.03E-12	-0.828060	-2.60E-09
	(2.2E-09)	(1.7E-12)	(4.2E-12)	(0.42182)	(9.5E-10)
	[-0.02077]	[ 2.73426]	[-0.24763]	[-1.96304]	[-2.73159]
D(PP(-1))	0.312632	-0.001849	0.001955	81427136	0.905678
	(1.26633)	(0.00095)	(0.00241)	(2.4E+08)	(0.54963)
	[ 0.24688]	[-1.94048]	[ 0.81107]	[ 0.33430]	[ 1.64778]
D(PP(-2))	0.105176	-0.002742	0.001607	4.95E+08	1.382819
	(1.15087)	(0.00087)	(0.00219)	(2.2E+08)	(0.49952)
	[ 0.09139]	[-3.16533]	[ 0.73338]	[ 2.23826]	[ 2.76828]
G	-2.56E-10	1.37E-14	2.12E-12	0.685304	1.36E-09
	(2.0E-09)	(1.5E-12)	(3.8E-12)	(0.38774)	(8.7E-10)
	[-0.12697]	[ 0.00902]	[ 0.55208]	[ 1.76742]	[ 1.55135]
M2	-1.86E-10	-2.05E-12	1.49E-13	0.164521	1.55E-09
	(1.4E-09)	(1.1E-12)	(2.7E-12)	(0.27612)	(6.2E-10)
	[-0.12947]	[-1.89520]	[ 0.05467]	[ 0.59584]	[ 2.48567]
TCH	26.07413	0.046615	0.006633	-5.71E+09	-26.94163
	(23.1959)	(0.01746)	(0.04415)	(4.5E+09)	(10.0679)
	[ 1.12408]	[ 2.67024]	[ 0.15022]	[-1.27890]	[-2.67598]
R-squared	0.503094	0.568825	0.418391	0.530343	0.585566
Adj. R-squared	0.246074	0.345804	0.117558	0.287417	0.371204
Sum sq. resids	1.68E+08	95.33646	609.9182	6.23E+24	31709995
S.E. equation	2409.186	1.813137	4.586029	4.63E+11	1045.681

قائمة الملاحق

F-statistic	1.957411	2.550540	1.390776	2.183149	2.731663
Log likelihood	-404.3835	-80.74411	-122.5021	-1262.750	-366.8255
Akaike AIC	18.68371	4.299738	6.155651	56.83335	17.01447
Schwarz SC	19.32608	4.942107	6.798019	57.47572	17.65684
Mean dependent	1314.353	-0.286708	0.035347	-4.48E+10	190.4535
S.D. dependent	2774.635	2.241695	4.881955	5.49E+11	1318.694
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.07E+36			
Determinant resid covariance		1.01E+36			
Log likelihood		-2184.530			
Akaike information criterion		101.4458			
Schwarz criterion		105.3803			

الجدول رقم (19): تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) في حالة (P=3)

Vector Error Correction Estimates

Date: 09/04/19 Time: 20:37

Sample (adjusted): 1974 2017

Included observations: 44 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2	CointEq3		
PIB_N(-1)	1.000000	0.000000	0.000000		
CHO(-1)	0.000000	1.000000	0.000000		
INF(-1)	0.000000	0.000000	1.000000		
X_M(-1)	-3.29E-08 (8.5E-09) [-3.86434]	1.34E-11 (2.9E-12) [ 4.57181]	2.24E-11 (3.4E-12) [ 6.64766]		
PP(-1)	115.3244 (8.43212) [ 13.6768]	-0.032059 (0.00291) [-11.0314]	-0.055050 (0.00334) [-16.4914]		
C	-115722.6 (3710.23) [-31.1901]	-14.08754 (1.27876) [-11.0166]	-10.84110 (1.46879) [-7.38097]		
Error Correction:	D(PIB_N)	D(CHO)	D(INF)	D(X_M)	D(PP)
CointEq1	-0.046114 (0.10898) [-0.42316]	-0.000230 (8.0E-05) [-2.87431]	-0.000134 (0.00020) [-0.67054]	518721.0 (1.5E+07) [ 0.03484]	0.003387 (0.02250) [ 0.15057]
CointEq2	42.27778 (264.921) [ 0.15959]	-0.638548 (0.19411) [-3.28959]	0.540200 (0.48476) [ 1.11437]	2.15E+10 (3.6E+10) [ 0.59273]	75.56168 (54.6857) [ 1.38174]
CointEq3	-117.7778 (120.331) [-0.97879]	-0.130922 (0.08817) [-1.48492]	-0.625719 (0.22018) [-2.84180]	1.41E+10 (1.6E+10) [ 0.85828]	48.70410 (24.8389) [ 1.96080]
D(PIB_N(-1))	0.318763 (0.23092) [ 1.38038]	-0.000217 (0.00017) [-1.28275]	-0.001354 (0.00042) [-3.20378]	-3294776. (3.2E+07) [-0.10443]	0.005253 (0.04767) [ 0.11021]
D(PIB_N(-2))	0.063289 (0.20066) [ 0.31541]	-0.000142 (0.00015) [-0.96691]	-0.000862 (0.00037) [-2.34862]	-2882531. (2.7E+07) [-0.10515]	-0.003407 (0.04142) [-0.08225]

قائمة الملاحق

D(PIB_N(-3))	-0.009330 (0.15373) [-0.06069]	5.38E-05 (0.00011) [ 0.47756]	-0.000303 (0.00028) [-1.07670]	-2873963. (2.1E+07) [-0.13683]	-0.010518 (0.03173) [-0.33144]
D(CHO(-1))	-382.6282 (286.940) [-1.33348]	0.486333 (0.21025) [ 2.31317]	-1.301820 (0.52505) [-2.47942]	-3.85E+10 (3.9E+10) [-0.98195]	-53.83780 (59.2309) [-0.90895]
D(CHO(-2))	234.8628 (262.188) [ 0.89578]	-0.193678 (0.19211) [-1.00816]	-1.505872 (0.47976) [-3.13880]	-1.89E+10 (3.6E+10) [-0.52690]	-50.63231 (54.1216) [-0.93553]
D(CHO(-3))	-24.42758 (282.960) [-0.08633]	0.018353 (0.20733) [ 0.08852]	-0.672997 (0.51777) [-1.29980]	-3.06E+10 (3.9E+10) [-0.79190]	-84.68656 (58.4093) [-1.44988]
D(INF(-1))	117.0445 (101.072) [ 1.15803]	0.109486 (0.07406) [ 1.47840]	0.112035 (0.18495) [ 0.60577]	-2.89E+10 (1.4E+10) [-2.09265]	-76.94860 (20.8636) [-3.68817]
D(INF(-2))	-93.14027 (108.317) [-0.85988]	0.086785 (0.07937) [ 1.09348]	0.227625 (0.19820) [ 1.14845]	-1.55E+10 (1.5E+10) [-1.04469]	-78.04410 (22.3591) [-3.49048]
D(INF(-3))	-38.62618 (98.7963) [-0.39097]	0.018370 (0.07239) [ 0.25377]	0.196032 (0.18078) [ 1.08437]	-3.49E+10 (1.3E+10) [-2.58933]	-86.65246 (20.3938) [-4.24896]
D(X_M(-1))	-1.02E-09 (2.9E-09) [-0.35756]	1.78E-12 (2.1E-12) [ 0.84869]	1.63E-12 (5.2E-12) [ 0.31188]	-0.486927 (0.39126) [-1.24452]	-1.66E-09 (5.9E-10) [-2.80656]
D(X_M(-2))	3.13E-10 (2.6E-09) [ 0.12036]	4.09E-12 (1.9E-12) [ 2.14672]	-6.53E-13 (4.8E-12) [-0.13715]	-1.440724 (0.35528) [-4.05520]	-3.90E-09 (5.4E-10) [-7.26071]
D(X_M(-3))	-1.05E-09 (2.2E-09) [-0.47622]	-6.59E-13 (1.6E-12) [-0.40812]	2.85E-12 (4.0E-12) [ 0.70797]	-1.018647 (0.30102) [-3.38396]	-1.94E-09 (4.5E-10) [-4.27190]
D(PP(-1))	0.500508 (1.92937) [ 0.25941]	-0.000228 (0.00141) [-0.16093]	-0.001150 (0.00353) [-0.32580]	9.59E+08 (2.6E+08) [ 3.63864]	3.422035 (0.39827) [ 8.59234]
D(PP(-2))	0.357154 (1.78013) [ 0.20063]	-0.001235 (0.00130) [-0.94651]	-0.000839 (0.00326) [-0.25746]	1.31E+09 (2.4E+08) [ 5.40392]	4.080057 (0.36746) [ 11.1034]
D(PP(-3))	1.008307 (1.17968) [ 0.85473]	0.000968 (0.00086) [ 1.11948]	-0.002530 (0.00216) [-1.17195]	7.02E+08 (1.6E+08) [ 4.35542]	2.332989 (0.24351) [ 9.58054]
G	1.43E-09 (3.1E-09) [ 0.46236]	3.25E-13 (2.3E-12) [ 0.14332]	1.81E-12 (5.7E-12) [ 0.31881]	0.832253 (0.42323) [ 1.96643]	4.22E-09 (6.4E-10) [ 6.59793]
M2	-6.50E-10 (1.8E-09) [-0.35614]	-1.74E-12 (1.3E-12) [-1.30496]	-9.86E-13 (3.3E-12) [-0.29527]	0.656327 (0.24928) [ 2.63288]	1.70E-09 (3.8E-10) [ 4.51343]
TCH	4.280618 (37.5814)	0.088909 (0.02754)	-0.070895 (0.06877)	-6.79E+09 (5.1E+09)	-31.77419 (7.75766)

قائمة الملاحق

	[ 0.11390]	[ 3.22875]	[-1.03093]	[-1.32329]	[-4.09585]
R-squared	0.579977	0.654677	0.542134	0.799804	0.920774
Adj. R-squared	0.214740	0.354397	0.143989	0.625720	0.851882
Sum sq. resids	1.42E+08	76.34187	476.1158	2.65E+24	6059076.
S.E. equation	2486.463	1.821870	4.549801	3.40E+11	513.2622
F-statistic	1.587946	2.180220	1.361651	4.594357	13.36545
Log likelihood	-392.1811	-74.55600	-114.8257	-1216.421	-322.7566
Akaike AIC	18.78096	4.343454	6.173894	56.24640	15.62530
Schwarz SC	19.63251	5.194999	7.025439	57.09795	16.47685
Mean dependent	1324.189	-0.290883	-0.031375	-4.59E+10	194.6895
S.D. dependent	2805.919	2.267434	4.917596	5.55E+11	1333.630
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.40E+36			
Determinant resid covariance		5.48E+34			
Log likelihood		-2071.935			
Akaike information criterion		99.76980			
Schwarz criterion		104.7574			

الجدول رقم (20): تقدير نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM) في حالة (P=4)

Vector Error Correction Estimates

Date: 08/28/19 Time: 00:29

Sample (adjusted): 1975 2017

Included observations: 43 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1	CointEq2	CointEq3		
PIB_N(-1)	1.000000	0.000000	0.000000		
CHO(-1)	0.000000	1.000000	0.000000		
INF(-1)	0.000000	0.000000	1.000000		
X_M(-1)	3.48E-08 (1.6E-08) [ 2.20150]	3.10E-11 (7.8E-12) [ 3.95327]	-1.56E-12 (5.8E-12) [-0.26897]		
PP(-1)	-75.58585 (15.3854) [-4.91281]	-0.080207 (0.00762) [-10.5200]	0.003696 (0.00563) [ 0.65640]		
C	-100747.3 (5418.42) [-18.5935]	-11.08420 (2.68509) [-4.12805]	-16.59466 (1.98292) [-8.36881]		
Error Correction:	D(PIB_N)	D(CHO)	D(INF)	D(X_M)	D(PP)
CointEq1	-0.223220 (0.05629) [-3.96576]	6.55E-05 (6.6E-05) [ 0.98800]	-0.000283 (0.00010) [-2.73340]	160101.3 (8625421) [ 0.01856]	0.004068 (0.01536) [ 0.26491]
CointEq2	188.9785 (52.4847) [ 3.60064]	-0.073587 (0.06181) [-1.19052]	0.230937 (0.09654) [ 2.39221]	1.93E+10 (8.0E+09) [ 2.39373]	59.99495 (14.3186) [ 4.19001]
CointEq3	-217.8484 (101.707) [-2.14192]	0.127357 (0.11978) [ 1.06326]	-0.903766 (0.18707) [-4.83107]	1.76E+10 (1.6E+10) [ 1.12873]	44.27056 (27.7472) [ 1.59550]

قائمة الملاحق

D(PIB_N(-1))	0.266265 (0.16673) [ 1.59698]	-0.000439 (0.00020) [-2.23393]	-0.001056 (0.00031) [-3.44464]	-10084080 (2.6E+07) [-0.39468]	0.004364 (0.04549) [ 0.09593]
D(PIB_N(-2))	-0.082133 (0.22811) [-0.36006]	-0.000150 (0.00027) [-0.55702]	-0.000187 (0.00042) [-0.44592]	5983223. (3.5E+07) [ 0.17116]	0.041559 (0.06223) [ 0.66780]
D(PIB_N(-3))	-0.360524 (0.17380) [-2.07437]	0.000362 (0.00020) [ 1.76890]	-0.000832 (0.00032) [-2.60297]	-7835386. (2.7E+07) [-0.29420]	-0.018870 (0.04742) [-0.39798]
D(PIB_N(-4))	-0.098550 (0.11943) [-0.82520]	0.000177 (0.00014) [ 1.26061]	-0.000743 (0.00022) [-3.38336]	-846102.2 (1.8E+07) [-0.04623]	-0.009766 (0.03258) [-0.29973]
D(CHO(-1))	-725.5763 (220.632) [-3.28863]	0.266778 (0.25984) [ 1.02672]	-0.609913 (0.40582) [-1.50293]	-5.24E+10 (3.4E+10) [-1.55080]	-42.29205 (60.1916) [-0.70262]
D(CHO(-2))	-176.3367 (267.305) [-0.65968]	-0.283130 (0.31480) [-0.89939]	-1.300413 (0.49166) [-2.64492]	2.04E+08 (4.1E+10) [ 0.00499]	3.285555 (72.9247) [ 0.04505]
D(CHO(-3))	-284.2264 (246.904) [-1.15116]	0.127010 (0.29078) [ 0.43680]	-0.756836 (0.45414) [-1.66653]	-4.45E+10 (3.8E+10) [-1.17599]	-92.93505 (67.3589) [-1.37970]
D(CHO(-4))	-895.6083 (248.181) [-3.60868]	0.370487 (0.29228) [ 1.26758]	0.209689 (0.45649) [ 0.45935]	-2.83E+10 (3.8E+10) [-0.74461]	-4.127541 (67.7074) [-0.06096]
D(INF(-1))	180.5811 (87.3959) [ 2.06624]	-0.055095 (0.10293) [-0.53529]	0.363986 (0.16075) [ 2.26429]	-2.08E+10 (1.3E+10) [-1.55629]	-58.22860 (23.8429) [-2.44218]
D(INF(-2))	-78.45760 (80.4690) [-0.97500]	-0.013911 (0.09477) [-0.14679]	0.294384 (0.14801) [ 1.98895]	-1.38E+10 (1.2E+10) [-1.11929]	-69.87734 (21.9531) [-3.18303]
D(INF(-3))	-56.29764 (81.6214) [-0.68974]	-0.045128 (0.09612) [-0.46948]	0.264948 (0.15013) [ 1.76480]	-4.05E+10 (1.3E+10) [-3.23446]	-90.89298 (22.2675) [-4.08187]
D(INF(-4))	94.53122 (77.1175) [ 1.22581]	-0.164436 (0.09082) [-1.81057]	0.298764 (0.14184) [ 2.10627]	-1.47E+10 (1.2E+10) [-1.24628]	-3.991911 (21.0388) [-0.18974]
D(X_M(-1))	-9.92E-10 (2.2E-09) [-0.45997]	-2.21E-12 (2.5E-12) [-0.86982]	4.30E-12 (4.0E-12) [ 1.08535]	-0.776530 (0.33044) [-2.34999]	-1.82E-09 (5.9E-10) [-3.10077]
D(X_M(-2))	2.17E-10 (2.3E-09) [ 0.09380]	2.96E-12 (2.7E-12) [ 1.08377]	-1.09E-12 (4.3E-12) [-0.25478]	-1.566473 (0.35510) [-4.41141]	-4.14E-09 (6.3E-10) [-6.54113]
D(X_M(-3))	-2.12E-09 (1.9E-09) [-1.13044]	-2.26E-12 (2.2E-12) [-1.02232]	7.25E-12 (3.4E-12) [ 2.10458]	-1.256438 (0.28715) [-4.37560]	-2.01E-09 (5.1E-10) [-3.93966]
D(X_M(-4))	-2.00E-09 (2.1E-09) [-0.95918]	-1.75E-12 (2.5E-12) [-0.71539]	5.04E-12 (3.8E-12) [ 1.31726]	-1.208194 (0.31882) [-3.78956]	-1.32E-09 (5.7E-10) [-2.32850]

قائمة الملاحق

D(PP(-1))	0.282657 (1.58769) [ 0.17803]	-0.000530 (0.00187) [-0.28319]	-0.000829 (0.00292) [-0.28400]	1.13E+09 (2.4E+08) [ 4.65907]	3.685291 (0.43314) [ 8.50823]
D(PP(-2))	-0.247081 (1.76610) [-0.13990]	-0.002373 (0.00208) [-1.14077]	0.000523 (0.00325) [ 0.16091]	1.43E+09 (2.7E+08) [ 5.27625]	4.378182 (0.48182) [ 9.08683]
D(PP(-3))	0.860584 (0.92772) [ 0.92763]	0.000611 (0.00109) [ 0.55934]	-0.003082 (0.00171) [-1.80601]	9.14E+08 (1.4E+08) [ 6.42864]	2.616324 (0.25310) [ 10.3373]
D(PP(-4))	1.095312 (1.16545) [ 0.93982]	0.000194 (0.00137) [ 0.14112]	-0.001579 (0.00214) [-0.73678]	6.67E+08 (1.8E+08) [ 3.73270]	0.791940 (0.31795) [ 2.49075]
G	-3.58E-09 (2.8E-09) [-1.25691]	3.46E-13 (3.4E-12) [ 0.10316]	6.60E-12 (5.2E-12) [ 1.26084]	0.047766 (0.43636) [ 0.10946]	3.65E-09 (7.8E-10) [ 4.70454]
M2	1.61E-09 (1.7E-09) [ 0.95846]	-1.83E-12 (2.0E-12) [-0.92526]	-1.20E-12 (3.1E-12) [-0.38791]	1.030768 (0.25757) [ 4.00197]	2.05E-09 (4.6E-10) [ 4.46628]
TCH	-3.696860 (19.1553) [-0.19299]	0.027451 (0.02256) [ 1.21684]	-0.089015 (0.03523) [-2.52645]	-3.60E+09 (2.9E+09) [-1.22527]	-27.27932 (5.22583) [-5.22009]
R-squared	0.826008	0.629966	0.809251	0.897974	0.943935
Adj. R-squared	0.570137	0.085799	0.528737	0.747935	0.861487
Sum sq. resids	57590610	79.87504	194.8383	1.35E+24	4286336.
S.E. equation	1840.566	2.167610	3.385421	2.82E+11	502.1328
F-statistic	3.228226	1.157670	2.884885	5.984950	11.44879
Log likelihood	-364.3293	-74.32852	-93.50020	-1174.773	-308.4738
Akaike AIC	18.15485	4.666443	5.558149	55.84989	15.55692
Schwarz SC	19.21976	5.731354	6.623061	56.91480	16.62183
Mean dependent	1261.014	-0.238380	0.067303	-4.70E+10	198.3552
S.D. dependent	2807.286	2.267045	4.931520	5.62E+11	1349.189
Determinant resid covariance (dof adj.)		5.88E+35			
Determinant resid covariance		5.68E+33			
Log likelihood		-1976.084			
Akaike information criterion		98.79460			
Schwarz criterion		104.8564			

قائمة الملاحق

الملحق رقم (07): اختبار جودة أداء نموذج تصحيح الخطأ المتعدد (VECM)

الجدول رقم (21): نتائج اختبار Ljung-box لبواقي تقدير المعادلة الأولى

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob	
				1	-0.149	-0.149	1.0279	0.311
				2	-0.184	-0.211	2.6257	0.289
				3	-0.042	-0.114	2.7106	0.438
				4	-0.262	-0.358	6.1042	0.191
				5	0.076	-0.112	6.3949	0.270
				6	0.150	-0.016	7.5763	0.271
				7	0.044	0.017	7.6806	0.362
				8	0.014	-0.014	7.6912	0.464
				9	0.033	0.107	7.7531	0.559
				10	-0.300	-0.243	13.041	0.221
				11	0.053	-0.011	13.209	0.280
				12	0.008	-0.154	13.212	0.354
				13	0.022	-0.042	13.244	0.429
				14	0.035	-0.215	13.326	0.501
				15	0.037	0.011	13.420	0.570
				16	-0.140	-0.254	14.834	0.537
				17	0.104	0.116	15.642	0.549
				18	0.031	-0.101	15.716	0.612
				19	-0.170	-0.086	18.053	0.519
				20	0.186	-0.061	20.967	0.399

الجدول رقم (22): نتائج اختبار Ljung-box لبواقي تقدير المعادلة الثانية

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob	
				1	-0.118	-0.118	0.6417	0.423
				2	0.027	0.013	0.6752	0.713
				3	0.106	0.112	1.2213	0.748
				4	-0.273	-0.254	4.9065	0.297
				5	-0.139	-0.219	5.8958	0.316
				6	-0.120	-0.178	6.6479	0.355
				7	-0.057	-0.044	6.8255	0.447
				8	0.197	0.183	8.9771	0.344
				9	-0.072	-0.095	9.2713	0.413
				10	0.358	0.273	16.794	0.079
				11	-0.081	-0.136	17.191	0.102
				12	-0.064	-0.028	17.447	0.134
				13	0.091	0.040	17.984	0.158
				14	-0.055	0.196	18.183	0.199
				15	-0.075	0.026	18.576	0.234
				16	-0.133	-0.253	19.843	0.227
				17	-0.132	-0.220	21.140	0.220
				18	0.168	0.094	23.328	0.178
				19	-0.167	0.029	25.580	0.142
				20	0.063	-0.124	25.915	0.169

قائمة الملاحق

الجدول رقم (23): نتائج اختبار Ljung-box لبواقي تقدير المعادلة الثالثة

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.338	-0.338	5.2757	0.022			
2	0.039	-0.085	5.3475	0.069			
3	-0.205	-0.249	7.3733	0.061			
4	-0.042	-0.242	7.4617	0.113			
5	0.059	-0.094	7.6405	0.177			
6	-0.068	-0.190	7.8831	0.247			
7	0.224	0.088	10.575	0.158			
8	-0.230	-0.175	13.495	0.096			
9	0.029	-0.174	13.542	0.140			
10	-0.084	-0.171	13.959	0.175			
11	0.218	0.079	16.837	0.113			
12	-0.124	-0.148	17.794	0.122			
13	-0.007	-0.155	17.797	0.165			
14	0.014	-0.104	17.810	0.216			
15	-0.054	-0.110	18.013	0.262			
16	0.170	0.047	20.075	0.217			
17	0.016	0.137	20.093	0.269			
18	0.033	0.046	20.178	0.323			
19	-0.270	-0.149	26.058	0.129			
20	0.054	-0.044	26.304	0.156			

الجدول رقم (24): نتائج اختبار Ljung-box لبواقي تقدير المعادلة الرابعة

Autocorrelation		Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	-0.140	-0.140	0.8982	0.343			
2	-0.125	-0.147	1.6316	0.442			
3	-0.098	-0.144	2.0936	0.553			
4	-0.215	-0.292	4.3843	0.356			
5	0.164	0.034	5.7554	0.331			
6	0.043	-0.020	5.8528	0.440			
7	-0.146	-0.198	6.9984	0.429			
8	0.106	0.022	7.6228	0.471			
9	-0.187	-0.195	9.6153	0.383			
10	0.016	-0.106	9.6305	0.473			
11	0.143	0.007	10.870	0.454			
12	-0.150	-0.174	12.272	0.424			
13	0.097	-0.051	12.885	0.457			
14	-0.154	-0.242	14.462	0.416			
15	-0.052	-0.167	14.652	0.477			
16	0.188	-0.085	17.196	0.373			
17	0.019	-0.059	17.224	0.439			
18	-0.086	-0.276	17.802	0.469			
19	0.230	0.129	22.083	0.280			
20	-0.050	0.068	22.295	0.325			

قائمة الملاحق

الجدول رقم (25): نتائج اختبار Ljung-box لواقفي تقدير المعادلة الخامسة

Date: 09/05/19 Time: 00:37 Sample: 1970 2017 Included observations: 43						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	-0.006	-0.006	0.0016	0.969
		2	-0.256	-0.256	3.0856	0.214
		3	-0.288	-0.311	7.0850	0.069
		4	-0.087	-0.213	7.4646	0.113
		5	0.235	0.057	10.271	0.068
		6	0.112	-0.028	10.929	0.091
		7	-0.185	-0.218	12.764	0.078
		8	0.098	0.190	13.293	0.102
		9	-0.142	-0.179	14.444	0.107
		10	-0.085	-0.201	14.869	0.137
		11	0.125	0.075	15.813	0.148
		12	-0.087	-0.200	16.280	0.179
		13	0.006	-0.183	16.282	0.234
		14	0.060	0.018	16.524	0.282
		15	-0.116	-0.157	17.446	0.293
		16	0.063	-0.184	17.730	0.340
		17	0.022	-0.003	17.767	0.404
		18	-0.104	-0.203	18.599	0.417
		19	0.204	-0.014	21.941	0.287
		20	0.023	0.064	21.984	0.341

الملحق رقم (08): نتائج تحليل التباين

Variance Decomposition of PIB_N:						
Period	S.E.	PIB_N	CHO	INF	X_M	PP
1	1840.566	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000
2	3097.287	85.32244	13.39359	0.040467	0.490694	0.752810
3	3969.307	75.61712	14.46787	8.524356	0.682490	0.708170
4	4764.226	63.19978	10.85992	18.44767	4.507166	2.985472
5	5249.680	59.04728	9.523170	20.22490	7.291131	3.913525
6	5686.134	55.41715	8.402888	21.29393	11.50105	3.384988
7	6008.232	55.33327	7.976354	20.33579	12.92882	3.425773
8	6290.996	55.22779	7.396138	19.10505	13.31134	4.959689
9	6308.320	55.02370	7.397205	19.10259	13.35164	5.124872
10	6556.318	52.70044	7.663165	17.73528	16.73851	5.162602

Variance Decomposition of CHO:						
Period	S.E.	PIB_N	CHO	INF	X_M	PP
1	2.167610	6.702144	93.29786	0.000000	0.000000	0.000000
2	3.526140	15.63454	82.80924	0.544018	0.686381	0.325823
3	4.579110	22.18006	75.31684	1.654567	0.537528	0.311002
4	5.200914	20.56716	73.06921	5.023487	1.017183	0.322953
5	5.715028	17.15137	73.53905	7.511574	1.503961	0.294050
6	6.119234	14.97138	75.92961	7.431898	1.397185	0.269927
7	6.505664	14.65486	76.60488	6.661366	1.247830	0.831060
8	6.781958	14.03649	77.35602	6.155882	1.560211	0.891395
9	7.034629	13.20364	77.37731	6.944761	1.489358	0.984929
10	7.244016	12.45201	76.94605	7.263661	1.914525	1.423756

قائمة الملاحق

Variance Decomposition of INF:

Period	S.E.	PIB_N	CHO	INF	X_M	PP
1	3.385421	4.857720	1.377189	93.76509	0.000000	0.000000
2	4.278651	23.13789	5.698621	70.22668	0.466250	0.470564
3	4.784637	25.82330	15.73296	56.87301	0.386660	1.184071
4	5.431045	24.66097	19.62139	48.33334	3.538073	3.846226
5	6.280154	28.67285	14.89489	39.94712	10.23173	6.253409
6	7.176264	35.12355	17.91867	30.82667	11.18594	4.945166
7	7.495754	37.70979	16.88618	29.32699	11.46288	4.614162
8	7.658480	37.02301	16.28005	28.37511	11.80775	6.514083
9	8.091119	36.79368	17.07404	26.06156	11.31524	8.755482
10	9.354614	37.95537	14.88925	22.30075	18.30314	6.551483

Variance Decomposition of X\_M:

Period	S.E.	PIB_N	CHO	INF	X_M	PP
1	2.82E+11	4.316920	2.019469	2.540031	91.12358	0.000000
2	3.09E+11	3.600123	5.398765	2.897737	81.30550	6.797873
3	3.13E+11	4.409649	6.133887	3.463666	79.13530	6.857493
4	3.66E+11	3.543042	7.365748	10.32385	65.90054	12.86683
5	3.90E+11	5.851987	9.675893	9.109778	63.83431	11.52803
6	5.21E+11	4.561648	5.490033	7.789914	72.18677	9.971632
7	5.89E+11	5.140227	6.289310	7.595432	71.09994	9.875090
8	7.38E+11	7.941949	4.938811	7.304549	68.70146	11.11323
9	7.72E+11	7.259623	6.402731	9.970589	66.18592	10.18114
10	9.12E+11	6.761113	4.801681	8.737128	64.52307	15.17701

Variance Decomposition of PP:

Period	S.E.	PIB_N	CHO	INF	X_M	PP
1	502.1328	6.568484	1.705708	8.584765	62.99483	20.14622
2	519.5608	6.341756	1.909680	10.42948	61.12383	20.19525
3	652.4469	6.204603	2.911624	6.943659	64.03653	19.90359
4	800.5647	5.131340	2.225663	12.57512	55.39694	24.67093
5	974.5429	8.189243	1.525785	8.496930	53.67296	28.11508
6	1421.723	7.648946	0.729226	11.93457	64.79528	14.89197
7	1699.935	8.635132	4.076187	10.72217	63.17394	13.39257
8	2277.118	9.193960	3.772047	10.14986	51.88750	24.99664
9	2377.694	8.556474	3.469342	12.87899	48.47081	26.62439
10	3456.221	7.587432	3.910833	10.84991	59.06809	18.58373

Cholesky Ordering: PIB\_N CHO INF X\_M PP